

تَارِيخ الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ

عَهْدُ سَعُودِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

تأليف

امير سَعِيد

المجلد الثالث

الطبعة الاولى

توزيع

دار الكاتب العربي

بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله واصحابه اجمعين
أما بعد ، فهذا هو المجلد الثالث من تاريخ الدولة السعودية ، وهو خاص
بعهد الملك سعود بن عبد العزيز ، الذي بدأ يوم الجمعة ١٣ ربيع الاول سنة
١٣٧٣ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣) باعلان بيعته ، وانتهى يوم الاثنين ٢٨ جمادى
الاولى سنة ١٣٨٤ (٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤) باعلان تنحيته لاسترداد المرض عليه ،
وعجزه عن النهوض باعباء الحكم ، ومبايعة شقيقه سمو الامير فيصل بن عبد العزيز
صاحب ولاية العهد ، اقدمه للقراء وارجو ان ينال الارتياح والقبول .
وما توفيقى الا بالله ، عليه توكلت واليه انيب .

أمين سعيد

بيروت في اول جمادى الثانية سنة ١٣٨٥

مقدمة

عهد جلالة الملك عبد العزيز ، هو الدرة اللامعة الوضاعة التي تزين تاريخ البيت السعودي ، ففيه تجددت الدولة ، واتسعت حدودها ، وتوطدت أركانها ، وعظم سلطانها ، وعلا شأنها .

لقد خرجت الدولة في عهده من الدائرة الضيقة المحدودة (دائرة نجد) التي كانت تدور في دائرتها ، فتحولت الى دولة كبرى ، من دول الشرق العربي ، ذات مكانة مرموقة ، في المجتمع الدولي ، وكلمة مسموعة في العالم العربي ، تسهم في جميع المؤتمرات الدولية ، وتؤيد قضية السلام وترفع راياته ، وتذيع انوار العلم وتنشئ معاهده ، وتأخذ بالافضل والاكمل والانفع من المخترعات الحضارية تحملها الى بلادها ، وتضعها في خدمة شعبها .

وانتقل الامر بعد وفاته ، رحمه الله ، الى ولي عهده وكبير انجاله جلالة الملك سعود ، فسار سيرته في خدمة الدين والدولة ، يساعده ويشد عضده ، كبير اسقائه ، وولي عهده ، ونائبه ، ورئيس وزرائه ، حضرة صاحب السمو الامير فيصل ، ويتعاون معه ، ويقرن جهوده الى جهوده . فاستكملت الدولة في هذا العهد ، جميع عناصر التكوين ومقوماته ، وبرزت في اهبى حلة ، واندفعت

في ميادين التقدم والعمران ، فشادت للعلم صروحاً عالية ، و ابراجاً سامقة ، في مقدمتها جامعة الرياض ، ثم جامعة المدينة المنورة ، الاولى للعلوم العصرية ، والاخرى للعلوم الدينية ، فكانتا منارتان عاليتان تشعان انوار العلوم في قلب جزيرة العرب ، فتنبهان افاقها ، وتنبهان لسكانها حياة طيبة ، فقواعد العلم ارسخ القواعد ، وبضاعته افضل البضائع .

وكانت توسعة الحرمين الشريفين المكي والمدني ، و افراغها بشكل عصري حديث يليق بسمو مكانتهما ، وجيل قدرهما ، في مقدمة المشروعات التي اولاهها هذا العهد المزيّد من عنايته ، والجزيل من رعايته ، فأرصد لها مئات الملايين من الريالات ، وحشر لها كبار المهندسين والفنانين ، فصار الحرمين الشريفان بعد توسعتهما آية في الجمال والكمال ، ومتحفاً من متاحف الفن . واقتضت هذه التوسعة هدم المنازل القديمة المحيطة بهما ، فأطلق ذلك يد مهندسي المعمار ، فحولوا مدينة مكة القديمة الى مدينة عصرية جميلة ذات شوارع فسيحة ، وطرق لاجبة ، تقوم الاشجار على طرفيها ، وتتألأل الانوار على جانبيها ، وتردان بالحدائق ميادينها ، على منوال غير مألوف ، ولا معروف في جزيرة العرب .

واتبعوا القاعدة نفسها في المدينة المنورة ، فهدموا جميع الابنية القديمة التي كانت تحيط بالحرم النبوي وتوصل اليه ، وافرغوها بشكل مدينة عصرية ، ذات طرق واسعة ، وحدائق جميلة ، وميادين رحبة ، اقاموا على حفايفها الفنادق العصرية الفخمة ، والابنية السامقة الشاحخة .

واتبعوا القاعدة نفسها في مدن المملكة الاخرى ، فانصب سوق التعمير وراجت بضاعته ، ونشأت مدن جديدة زاهية ، بدل تلك القديمة العفنة .

ولعل اعظم ميزات هذا العهد و ابركها ، هذه الخطة الرشيدة التي تبناها واتخذها شعاراً له ، وسداها ولحمتها ترقية الشعب و اناهضه ، سواء بنشر التعليم بين

طبقاته ، وسواء بالعناية بصحة أفراده ، و ايجاد الاعمال والموارد الجزية لابنائه ، وتيسير اسباب الحياة امامهم ، وتوفير جميع الوسائل لانهاضهم ، في نطاق الشريعة الغراء ، وفي اطار القرآن الكريم ، تهتدي بهديه في كل ما تفعل ، وتسترشد باحكامه في كل ما تصنع .

وسياستها الخارجية ، ذات اقسام وفروع . فأما العربية ، فالتعاون مع الدول العربية الشقيقة في جميع الميادين وبذل الممكن لها من المساعدات ، والاخذ بيد كل شعب عربي مكافح مظلوم ، والوقوف الى جانبه ، حتى يبالغ مناه ، وينال مأربه .

واما سياستها مع الحكومات الاسلامية ، فتدور في نطاق الاسلام الذي آخى بين اتباعه ، وازال ما بينهم من حواجز ، وندبهم للتعاون على الخير .

وسياستها مع الدول الاجنبية ، تدور على قاعدة التعامل بالمثل .

وضربت اروع الامثال على صدق الاخوة في الموقف النبيل الكريم الذي وقفته من الجزائر في ثورتها الكبرى على فرنسا (سنة ١٩٥٤ - ١٩٦٢) فتبنت قضيتها في المحافل الدولية ، واختارت للدفاع عنها اكرم الخطباء العرب واعلامهم صوتاً وارسلتهم الى الامم المتحدة للدفاع عنها ، كما غرفت لها من خزائنها وجادت لها بالملايين ، وما زالت وراءها تمدّها بمددها ، وترعاها برعايتها ، حتى استردت استقلالها ، وفازت بحريتها ، وجددت دولتها .

وهناك ايضاً موقفان نبيلان رائعان وقفتهما من مصر ، فقد ايدتها ، وساندتها في حملتها على حلف بغداد سنة ١٩٥٥ . ويجمع الباحثون السياسيون على القول بان الفضل الاكبر في الفوز الذي ادركه جمال عبد الناصر في معركة حلف بغداد ، وقد كان مبدأ شهرته ، انما يعود الى جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز ، فقد وقف الى جانبه في المعركة من اولها الى آخرها ، وأمدّه بقوة

منه ، ونصره نصراً مؤزراً ، ففاز ونجح .

والموقف النبيل الرائع الآخر ، كان في سنة ١٩٥٦ حينما حمل الانكليز والفرنسيون واليهود عليها ، يريدون احتلال ارضها ، واذلال شعبها ، فأسرعت مدفوعة بدافع من الاخوة الصادقة ، والوفاء العربي ، فوقفت الى جانبها ، وأمدتها بالاموال وفتحت حدودها لطائراتها ، وحشدت جيشها لمساعدتها وانجادها .

واندفعت من الجهة الاخرى فقطعت علاقاتها السياسية مع الدولتين المعتديتين (فرنسا وانكلترا) واستودت بعثاتها السياسية من بلاديهما ، كما منعت اسالة البترول اليهما زجراً وتنكيلاً ، غير عابئة بما يصيبها من اضرار مادية وخسائر مالية ، تأييداً لمصر بما لم يسبقها اليه سابق ، ولم يلحقها به لاحق .

وأيدت ولا تزال تؤيد بكل امكانياتها قضية فلسطين ، وفتحت ابواب بلادها لابنائها فنزلها الكثيرون منهم آمنين ، وعملوا واثروا مرتاحين مطمئنين .

وهذا شأنها ايضاً من قضية عمان ، فقد انزلت امامها غالب بن علي الهنائي ، حينما لجأ اليها سنة ١٩٥٥ على الرحب والسعة ، وافسحت له ولرجاله مكاناً في ثغر الدمام ، وأمدته بانواع المساعدات للمضي في جهاده وكفاحه . وتسير على هذه الحطة في مساعدة الشعوب العربية والاسلامية الاخرى ، فتواسي كل مكروب وتساعد كل منكوب ، وتكفكف دموع البائسين ، وتسعف المضطهدين ، وبلادها بملوءة باللاجئين الذين يفدون اليها من جميع انحاء الاقطار العربية والاسلامية ، فيلقون الكرم الزائد ، والرعاية الكاملة .

واصطدمت في هذا العهد ، وعلى الرغم منها ، بدولتين طالما حرصت على مودتهما ، وبذلت الكثير في سبيلهما .

والاولى اوروبية

والثانية عربية

ولقد افضنا في الكلام عن مشكلة البريمي التي افتعلها الانكليز مع الحكومة السعودية (انظر ص ٣١ المجلد الثاني) ، فضربوا بجميع قواعد الاخلاق عرض الحائط ، ونبذوا كل عرف دولي وانساني في سبيل اقتطاع هذه الواحة لا لمصلحة ابنائها ، ولا وفاء لواجب دولي ، فالوفاء غير مأثور عن الانكليز ، بل طمعاً بما في ثراها من بترول دفين ، لا يغني ولا يجدي ، ولكنه الحرص والطمع اركبهم هذا المركب الصعب .

وظل المغفور له الملك عبد العزيز حتى آخر نسمة من حياته يعمل لحل هذه المشكلة بالحسنى ، ويسعى لاقتناعهم بالرجوع الى الحق ، رعاية لصداقة قديمة يحرص العربي بطبعه عليها ، ويقدرها قدرها ، فما زادهم ذلك الا غروراً واستكباراً ، فوثبوا في هذا العهد ، وبعد أن غادر هذه الدار ، فانشبوا اظافرهم في الواحة واستأثروا بها ، مما كان له اسوأ وقع لا في نفوس العرب وحدهم ، بل في نفس كل حرايي ، يمقت الظلم ، ويكره العدوان .

والدولة العربية ، التي افتعلت الخلاف مع الحكومة السعودية وتكررت لها ، وارسلت طائراتها تضرب بعض قراها ، هي الجمهورية العربية المتحدة .

وقد تستغرب هذا العدوان وتستنكره ، وتتساءل عن الاسباب والدوافع ، وتقول لا بد ان يكون هنالك ما استفزها ، وافقدها اعتدالها . والذي نعرفه ونؤمن به ونشهد الله عليه ، هو ان الحكومة السعودية لم تسء الى مصر بل ولم تفكر في تعكير صفو ما هناك من ود واخاء - هي اول من يحرص عليه ، ويتمسك به .

لقد كان كل خطأها نحو مصر ، انها لم تعترف بالحكم المزيف الذي أنشأه عبدالله السلال في صنعاء بالاتفاق مع القاهرة وبالتعاون معها ، ولأنها فتحت ابواب بلادها في وجه الذين لجأوا اليها من اليمنيين رعاية لتقاليدها ، ونهوضاً

بواجبائها ، ولأنها نادت بأن للشعب اليمني وحده حق تقرير مصيره ، واختيار نوع الحكم الذي يلائمه ويناسبه .

نعم ، هذا كل ما فعلته الحكومة السعودية ، ونادت به ، فشكرها العقلاء والمنصفون وقدروه قدره . على أن هذا لا يحول بيننا وبين تسجيل يد كبرى لهذه الحكومة ، ونعني بها تمسكها بحبل الاعتدال ، وضبطها النفس ، واعتصامها بالصبر ، إزاء ما اقترفته حكومة القاهرة وارثكته فقد كان ، بإمكانها ، لو أرادت ، أن ترد عليها بالمثل ، وتكيل لها بكيلها وأزود ، ولكنها ترفعت ، وأبت أن تسف إلى هذا المستوى . على أن القاهرة وقد شعرت في النهاية بسوء ما فعلت ، وخطل ما ارتكبت ، أوفدت المشير عبد الحكيم عامر ، النائب الأول لرئيس جمهوريتها ، فجاء الرياض مستغفراً معترفاً ، مما تقرا تفاصيله في متن الكتاب مؤيداً بالوثائق الرسمية ، والبراهين الدامغة .

والاستقرار هو خير ما يتحلى به جيد المملكة السعودية ، فهو يظلمها بظلمه الوارف ، ويمد عليها رواقه ، فلا ثورات ، ولا انقلابات ، ولا حكم عسكري ولا إدارة عرفية ، ولا مبادئ مستوردة ، ولا نحل مستحدثة ، ولا عدوان على الجارات ، ولا تطاول على أبناء الأعمام ، ولا ادلال عليهم ، ولا احتقار لشأنهم . فقد ضمن لها الخطط الرشيدة التي تدير عليها ، وهي في أصلها مستمدة من روح الدين الإسلامي ، ومن هدى القرآن والسنة ، الاستقرار الكامل والأمن الشامل ، فانطلقت في هذا الجو الهاديء تعمر وتنشئ ، وتبني وتجدد ، فكانت هذه النهضة العظيمة التي تتولاها ، وهذه المشروعات النافعة التي ترعاها . على أن ما يبعث على سرور أبنائها واصدقائها ، هو نمو إيراداتها ، وازدياد مداخيلها يوماً بعد يوم ، وعاماً بعد عام ، بفضل الله ورحمته .

لقد بلغت موازنة الحكومة السعودية لهذا العام (١٣٨٤ - ١٣٨٥) ثلاثة الاف مليون ريال ونيف ، ارصد منها ما يزيد عن ثلثيها لمشروعات الاصلاح والتنمية ، وتشمل جميع الاغراض والمطالب .

ونضع بين يدي القارئ بياناً عن تطور موازنة هذه الحكومة خلال السنوات الخمس الاخيرة ، فيعرف كيف انها تقفز قفزاً في النمو والارتفاع :

سنة ١٣٧٧ - ١٣٧٨	٨٦٧٧٠٠	مليون ريال
» ١٣٧٨ - ١٣٧٩	١٠٣٥٥	» »
» ١٣٨٠ - ١٣٨١	١٥٧٩	» »
» ١٣٨١ - ١٣٨٢	١٧٢٠	» »
» ١٣٨٢ - ١٣٨٣	٢١٨٤	» »
» ١٣٨٣ - ١٣٨٤	٢٦٨١	» »

ولا تثريب علينا ، اذا بشرنا واستبشرنا بمستقبل مشرق مزدهر ، لهذه الدولة بفضل هذه الموارد النامية ، وبفضل الادارة الحكيمة الحازمة التي تديرها ، وبفضل الرغبة الصادقة في الاصلاح والنهوض ، يتحلى بها قادتها ، ويزدان بها جيدها ، وما ينسحب على الماضي ينسحب على الحاضر والمستقبل ، والامور تقاس بأشباهها ونظائرها ، والله الموفق والمستعان .

بيعة الملك سعود

في يوم الجمعة ١٣ ربيع الاول سنة ١٣٧٣ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣) انتقل الى الدار الباقية الملك عبد العزيز آل سعود ، فاجتمع الامراء والعلماء ورؤساء القبائل ويؤلفون اهل الحل والعقد في المملكة السعودية ، ونادوا بالامير سعود ، صاحب ولاية العهد ، ملكاً للدولة واماماً للمسلمين .

ووقف الامير فيصل ، كبير اشقائه ، وخاطبه قائلاً :
« أبونا مات ، انت أبونا ، قم اطال الله عمرك ، واحكم فنحن خدامك » .

الامير فيصل ولي العهد

وعملاً بوصية جلالة الملك عبد العزيز ، اعلنت عقب بيعة الملك سعود ، ولاية الامير فيصل للعهد .

أَوَّلُ بَيَانٍ سِيَاسِيٍّ لِلْمَلِكِ

واجتمع مجلس الوزراء يوم ٢ رجب سنة ١٣٧٣ في اول جلسة يعقدها في هذا العهد ، فألقى الملك البيان السياسي الآتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله الذي بفضله تم الصالحات ، وبعوونه وقدرته تتجج المساعي وتحقق الآمال ، ونصلي ونسلم على نبينا محمد خاتم الانبياء والمرسلين الذي جاءنا من عند الله بما كفل لنا خيرى الدنيا والآخرة .

أما بعد : فكل منا يعلم ويقدر مقدار الفاجعة العظمى التي فجعنا بها بوفاة مجدد مجدنا ، وباني اساس دولتنا ، الوالد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل ، قدس الله روحه وتغمده برحمته وجعل مثواه جنات النعيم ، فلقد اعاد لنا بفضل الله ، مجد آبائنا واجدادنا ، وأسس دولتنا فكان لها مركزها بين العالم ، كما كان له رحمه الله من المنزلة في العالم ما تعلمون ، وان ما تركه لنا من التراث ومن السمعة العظيمة في محافل العالم ، نعتبره ركناً من اركان مفاخرنا تتحدث به الايام والعصور .

ولقد كان غزاؤنا الوحيد بعد هذه الفاجعة ، ما من الله علينا اذ وهبنا فضيلة الصبر والتجلد في ساعة الفاجعة ، فلم يذهلنا هول المصاب عن الواجب للسير في الخطى التي رسمها لنا رحمه الله ، وقد واسى جراح قلوبنا ما رأيناه من التفافكم حولنا ، وشدكم أزرنا ، ومبايعتكم لنا بقلوبكم قبل ايديكم ، وما احاطنا به الشعب من تأييد على السمع والطاعة على سنة الله ورسوله ، وهذا يذكرنا بما فعله اصحاب رسول الله ﷺ من الخلفاء الراشدين ، فكان ذلك العزاء الوحيد لنا ولكم ولشعبنا ، وكان حافزاً جديداً حدانا الى مواصلة الليل والنهار للعمل على ما فيه النهوض ببلادنا واسعاد شعبنا ، فقد كان همنا منذ تولينا مقاليد الامور ، ان نعتم بكتاب الله ، ونهتدي بهدى رسول الله وسنة خلفه من السلف الصالحين ، ثم نتبع سيرة والدنا العظيم في السياسة والادارة ، وفي كل مجال من مجالات الاصلاح سلك سبيله ، وفتح لنا طريقه ، لنتعهد ما شيد ، ونتم ما بدأ به من اعمال ، ونقوم بكل ما نستطيعه لما فيه مصلحة بلادنا وشعبنا .

لقد جعل الاسلام الامر شورى بين المسلمين ، فأول ما عقدنا العزم عليه هو ان نجعل منكم اخواننا وابنائنا ووزراءنا ، موضع ثقتنا ومشورتنا لنتعاون معكم على النهوض باعباء الحكم في هذه البلاد ، فأنشأنا هذا المجلس - مجلس الوزراء - ليكون مصدراً لجميع اعمالنا التي نقوم بها في خدمة هذه الدولة ، وسيكون اي عمل في الدولة مصدره ومرجعه منكم واليكم ، على اساس ما يقوم به كل منكم من اعباء ، وكلنا الامر فيها اليه طبقاً للأنظمة المقررة له . واننا لننتهز هذه الفرصة الاولى لافتتاح هذا المجلس الموقر ، لنرسم لكم وبنين المنهاج الذي سنسير عليه في حياتنا المقبلة بحول الله وقوته .

١ - ان اول ما يهمننا جميعاً ، هو الاعتصام بمجبل الله المتين ، وان نتخذ من الوسائل في داخل بلادنا ، ما يمكن روح التوحيد الخالص في قلوب افراد

الشعب كافة حتى يخلص الجميع العبادة لله وحده ، وسنسير في ذلك بهدى كتاب الله في الدعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة في كل مجال ، وعلى الاخص في المدارس ، وسنحرص بحول الله على مراقبة ذلك ، وحث الناس على كل ما يأمر به الشرع الاسلامي ، ومنعهم عن كل ما ينهى عنه ، لان في ذلك خير في الدنيا والآخرة ، ولانه ليس شيء من الخير ، الا امر به الاسلام ، وليس شيء من الشر الا ينهى عنه الاسلام .

٢ - وأما سياستنا الخارجية ، فاننا نرسم فيها خطى والدنا العظيم ، واول ما يهمننا فيها هو العمل على جمع كلمة العرب وتأييد مصالحهم في جامعتهم ضمن ميثاقها وضمن معاهدة التعاون المشترك ، وقد ابلغنا الوفد الذي مثلنا في جامعة الدول العربية في اول اجتماع لها بعد استلامنا مقاليد الحكم ، ان يعلن عزمنا الاكيد على مناصرة العرب والتعاون معهم في اي ميدان وفي أي مجال يمكن لمنع العدوان عنا جميعاً والتعاون على تحقيق ما فيه الخير والمصلحة لنا جميعاً . ونحن سنسير بعون الله ، في دعوة البلاد العربية كافة لجمع كلمتها وتوحيد قواها لما يجمع شمل العرب ويحفظ استقلالهم ويرد غائلة العدوان عنهم من اي جبهة كانت . وقد تسابقت وفود اكثر الدول العربية الشقيقة الينا لتعزيزتنا في مصابنا وتهنئتنا بتوليتنا عرش مملكتنا ، ولتبادل شعور المودة والاخاء بيننا .

وكذلك فاننا نشعر في قرارة انفسنا بالسرور العظيم للعلاقات الودية القائمة بيننا وبين الدول الاسلامية الصديقة ، واخص بالذكر منها دولة باكستان التي قام رئيسها العظيم السيد غلام محمد بزيارتنا لمواساتنا في مصابنا وتهنئتنا بارتقائنا عرش هذه المملكة ولتأييد صلاتها الودية وتعاوننا مع حكومة باكستان الصديقة العزيزة ، وانه ليسرنا ان نقوم بكل عمل فيه جمع لكلمة الاسلام والمسلمين في مشارق ومغارب الارض .

وكلنا يعلم ذلك السرطان الذي أنشأ في جسم البلاد العربية ، فقام بأفزع ما عرفه التاريخ من الاجرام حيث قتل وشرذ ما يقرب من مليون عربي من فلسطين ، ذلك السرطان ، هم الصهيونيون من اليهود الذين عرف التاريخ اجرامهم منذ القدم حتى اليوم ، وهم لم يكتفوا بما قاموا به من اجرام ، بل انهم يعدون العدة لعدوان جديد على البلاد العربية ، لا مثله اعتداءاتهم المتكررة على حدود البلاد العربية المجاورة فحسب ، بل يهددون العالم كله ، ونستطيع ان نقول اكثر من ذلك ، فانهم يهددون الاسلام والمسلمين في اقطار الارض كافة ، ونحن عاملون مع الدول العربية ومع من يتفق معنا من الدول الاسلامية للدفاع عن انفسنا ضد هذا العدوان ، والله ناصرنا بحوله وقوته .

ان سياستنا العامة خارج نطاق الدول العربية ، هي السعي الدائم لتحسين علاقتنا السياسية مع الجميع ، وإنا بعون الله عاملون على تقوية هذه الصلات الودية مع الدول التي تظهر الصداقة ونرغب فيها معنا ، واننا آسفون ان تكون هناك مشكلة بيننا وبين الحكومة البريطانية الصديقة لم تتمكن من الوصول الى تسوية لها حتى الآن ، ونحن عاملون ما فيه الجهد للحفاظ على كياننا وسيادتنا وحقوقنا الموروثة ، بالتفاوض مع الحكومة البريطانية لانهاء المشكلة بالطرق السامية ، ولنا وطيد الامل بالوصول الى حلها بصورة ودية ان شاء الله .

٣ - لقد كانت همنا تقوية جيشنا لأنه عماد الدولة ، وعليه بعد الله يتوقف حفظ كياننا واستقلالنا في الداخل والخارج ، ولذا فان الجيش سيخصص له قسم عظيم من الميزانية ، ونحن نعمل في كل ميدان لاكثر عدد الجنود وتدريبهم تدريباً فنياً ، والاستزادة من الاسلحة اللازمة لهم .

٤ - لقد وجهنا عناية خاصة لما فيه خير شعبنا ، بجاربة الجوع والفقر والمرض ، ولقد عانت بعض مناطق بلادنا متاعب اقتصادية بسبب انحباس الامطار

فعملنا على نقل قسم كبير من البادية الى حواضر المدن ، وعملنا على تأمين حاجتهم من العيش ، ونحمد الله الذي حل هذه الازمة بفضلها بما من علينا من الغيث الذي سيكون مساعداً لازالة هذه الازمة ، كما اننا اتخذنا من الترتيبات ما يساعد على مساعدة الفقراء في تأمين معائشهم ، ونأمل أن المشاريع العمرانية التي سنقوم بها في البلاد ، ستوجد اعمالاً كثيرة تدر الخير على البلاد وتوجد اعمالاً واسعة النطاق لسائر افراد الشعب .

٥ - ولقد وجهنا عنايتنا ايضاً لرفع المستوى الصحي في البلاد ، فقامت وزارة الصحة بانشاء المستشفيات العامة والمستوصفات ، وستقوم بكل ما في استطاعتها لمعالجة المرضى ورفع المستوى الصحي ، وبناء مستشفيات ومستوصفات في سائر انحاء المملكة .

٦ - ولقد أنشأنا وزارة للمعارف للنهوض بالعمل على تعليم الشعب امر دينه اولاً ، ثم ما ينفعه في دنياه ثانياً ، وسنخصص لها في الميزانية قسطاً كبيراً لتقوم بنشر العلم في كافة انحاء البلاد .

٧ - وكذلك أنشأنا وزارة للزراعة ، تعمل للنهوض الزراعي في انحاء المملكة كافة ، ولدينا والله الحمد ، مناطق زراعية غنية لا تحتاج الا الى المعاونة والتنظيم حتى تؤتي أكلها ونمراها حيث تغذي بلادنا ويمكنها ان تعاون في تغذية بلاد اخرى بعد ذلك ان شاء الله .

٨ - ولقد أنشأنا وزارة المواصلات ، وهي دائبة على العمل في النهوض بما عهد اليها به ، وسيكون من مهامها تأمين المواصلات في انحاء مملكتنا الفسيحة الارجاء ، ولقد تمت دراسة مد خط حديدي من الرياض ماراً بالوشم والقصيم فالمدينة المنورة فجدة ثم ينتهي في مكة المكرمة ، وقد اتخذت الاجراءات اللازمة لهذا المشروع ، وسيباشر العمل فيه لأهميته الحيوية في اول فرصة ممكنة ،

ولقد كان اهم ما فكرنا فيه ، تأمين المواصلات بيننا وبين البلاد العربية ، فأصلنا بحكومتنا الاردن وسورية الشقيقتين لاعادة سكة حديد الحجاز ، فاستجابت الحكومات لدعوتنا ، وعقد في الرياض مؤتمر تم الاتفاق فيه على الاسس التي يعود الخط بموجبها الى سيرته الاولى ، وبعثت هيئة فنية لدراسة الخط ، فوضعت تقريراً عن تكاليف اصلاحه بالتعاون مع الدولتين الشقيقتين على اعادته ، وسنضع برنامجاً تدريجياً لافتتاح الخط في مختلف انحاء البلاد .

٩ - ان العمود الفقري للدولة ، لانتظام مصالحها والذي تقوم عليه الحياة العامة والخاصة ، هو المال ، وبغير تأمين موارد كافية للدولة ، وبغير تنظيم صرف هذه الاموال ، لا يمكن ان يستقيم لنا امر ، او ننجح في اي عمل عمراني او تجاري او اقتصادي ، وكلنا يعلم كيف تأسست وزارة المالية في هذه الدولة وما هي الاعباء التي ارهقت كواهلها ، وقد مر علينا وقت كانت كل اعباء المشاريع العمرانية ، والاقتصادية ، والزراعية ، والصناعية وغيرها ، بل وحتى العسكرية ايضاً ، على عاتق وزارة المالية ، وهذا بالطبع حمل تنوء به العصابة اولو القوة ، فضلاً عن فرد او افراد ، لذلك اخذنا على عاتقنا تخفيف الاعباء عن هذه الوزارة وجعلها وزارة للمعنى الصحيح ، بحيث تتولى جمع كل واردات الدولة ، كما تتولى صرفها ضمن الميزانية المعتمدة ، وما كان يجوز في السابق لضيق الموارد وقلة المشاريع العمرانية التي كنا نضطلع بها ، لا يجوز اليوم بعد اتساع الموارد ، وتعدد المشاريع العمرانية التي ينبغي النهوض بها . لذلك أمرنا باعداد ميزانية للدولة لتعرض على مجلسكم لمناقشتها واقرارها ، وأمرنا بجعلها ثلاثة اقسام: قسماً لموازنة دوائر الدولة ومصالحها ، وقسماً يخصص للمشاريع الاصلاحية العمرانية التي ستعرض على مجلسكم لاقرارها ، وقسماً آخر للاحتياط .

١٠ - وبالنظر لرغبتنا في تعاون شعبنا فيما يتعلق بنا من مصلحة ،

أمرنا ان يكون في كل بلدة من بلداننا ، مجلس اداري يكون برئاسة امير
البلدة وقاضيه مع رؤساء الدوائر ووجهاء البلدة ، لبحث الامور التي تتعلق
بمصلحة البلدة نفسها ضمن نظام مخصص لذلك ، كما أمرنا بتصميم تأسيس مجالس
بلدية للنهوض بكل بلدة بما يصلح شأنها ويقوم عمرانها ، وبالإضافة الى ذلك فقد
قررنا وضع برنامج مستقل موزع على سنوات خمس للمشروعات الكبرى للانشاء
والاصلاح والتعمير ، وسيعرض عليكم عند اعداده للمناقشة والموافقة عليه ان
شاء الله .

ولتأمين سير العمل بدقة ، أمرنا ان يؤسس بين دوائر هذا المجلس ،
ديوان للمحاسبة العامة سنكون نحن المرجع الاعلى له ، وسيتولى امر هذا الديوان
مراقب عام بصلاحيات نص عليها في نظام هذا المجلس ، يراقب جميع واردات
الدولة ومصاريفها ، كما أمرنا بتشكيل ديوان تابع للمجلس سميناه ديوان المظالم
وسنحيل اليه كل شكوى ترفع اليها ، وكل مظلمة نراها ونخبر عنها ، ليقوم
بالتفتيش والتحقيق في كل دائرة من دوائر الحكومة ، لاعطاء كل ذي حق حقه
وليطمئن شعبنا بافراده وقبائله ، ان بابنا مفتوح لسماع شكواه وانصاف مظلوميه
وقد أمرنا بانشاء شعبة في هذا المجلس للخبراء ، لمعاونة المجلس في النواحي الفنية
لنشاط الدولة . والذي نبتهل به الى الله سبحانه وندعوه مخلصين ، هو ان يمدنا
بعونه وفضله وتوفيقه ، للوصول الى اهدافه في ما يصلح امرنا في دنيانا وآخرتنا
انه تعالى سميع مجيب وهو نعم المولى ونعم النصير ، والسلام عليكم ورحمة الله .

تنظيم الدولة

كان تنظيم الدولة ، وافراغها بشكل دولة عصرية ، مع المحافظة على روح
الشريعة الاسلامية ، في مقدمة ما اتجهت اليه الانظار في اواخر عهد الملك عبد
العزیز .

لقد كانت الدولة تدار طبقاً للنظم والاساليب التي كانت متبعة في داخل
جزيرة العرب ، فكانت جميع السلطات مركزة بيد الملك ، يتولاها ويديرها
بواسطة من ينتدبهم ويشق بهم ، وينحهم السلطات والاختصاصات من رجاله
واعوانه .

وأدرك جلالاته ، بعد ان نمت موارد الدولة وتضاعفت اعباؤها ، وتنوعت
التزاماتها ، انه صار عليها أن تأخذ بالانظمة التي اخذت بها الامم والشعوب
الناهضة ، وتجاريها في سيرها وتطورها ، فأصدر قبل وفاته باسابيع قلائل ،
مرسوماً تشريعياً تاريخه ٣ اكتوبر سنة ١٩٥٣ (شهر صفر سنة ١٣٧٣ هـ) فكان
اول مرسوم تشريعي يصدر في الدولة . وينص هذا المرسوم على انشاء مجلس
وزراء للدولة ، ويحدد اختصاصه ، وهذا هو :

بعون الله تعالى ، نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك

المملكة السعودية ، بناء على مقتضيات مصلحة البلاد العامة ، وبناء على تكاثر الواجبات ، وتنوع المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة ، ورغبة منا بالقيام بكفل ضبط الاعمال وتركيز المسؤوليات على احسن وجه ، وفق الاسس السليمة التي تأخذ بالبلاد الى مكانتها الجديرة بها بين الامم ، وترفع مستوى الشعب وتضمن له حياة هنيئة رغيدة في ظل العدل والاستقرار ، أمرنا بما هو آت :

المادة الاولى - يؤلف مجلس الوزراء تحت رئاسة ولدنا الامير سعود ولي عهد المملكة والقائد الاعلى للقوات المسلحة ، يتألف من جميع وزراء الدولة المكلفين بارادة ملكية ، لادارة شؤون الوزارات المعطاة لهم ، للنظر في جميع شؤون الدولة ، خارجية كانت ام داخلية ، فيقرر بشأنها ما يراه موافقاً لمصلحة البلاد لأجل عرضها علينا .

المادة الثانية - يعين رئيس مجلس الوزراء نائباً للرئاسة اثناء غيابه .

المادة الثالثة - يعقد مجلس الوزراء اجتماعات دورية في الشهر ، وفي الحالات الاستثنائية يعقد بدعوة من الرئيس .

المادة الرابعة - يبحث المجلس في الاعمال التي تعرض عليه من قبل احد وزراء الدولة المنوه عنهم في اقتراح خطي يقدم لرئيس المجلس قبل مدة لا تقل عن ثلاثة ايام قبل الاجتماع .

المادة الخامسة - تتخذ قرارات مجلس الوزراء بالاجماع او بالاكثرية ، وتوضع موضع التنفيذ بعد تصديق الرئيس وموافقتنا .

المادة السادسة - يوضع من قبل ولي عهدنا لكل وزارة من الوزارات ، نظام يبين فيه حدود صلاحيات وواجبات تلك الوزارة وتشكيلاتها الواجب عليها عرضها على مجلس الوزراء للنظر واتخاذ القرار فيها .

المادة السابعة - لرئيس مجلس الوزراء حق الاشراف والهيمنة على جميع

أعمال الوزارات ، وله ايضاً ان يطلب اية قضية من اية وزارة لتدقيقها واصدار تعليمات بشأنها .

المادة الثامنة - لا يجوز لأية وزارة ان تقوم باي عقد او اي اتفاق مع اية جهة كانت الا بعد اخذ موافقة رئيس مجلس الوزراء عليه .

المادة التاسعة - يحضر مجلس الوزراء ، كبير المستشارين ومستشاريه كاعضاء بصفتهم وزراء دولة .

المادة العاشرة - ولي عهد المملكة والقائد الاعلى للقوات المسلحة ، مكلف بتنفيذ هذا القرار .

مادة مراسم تنظيمية اخرى

واصدر الملك سعود في خلال المرحلة الاولى ، سلسلة مراسم تنظيمية للاسترشاد بها في تسيير اداة الحكم ، وهذه هي :

مرسوم ينظم اعمال مجلس الوزراء

الباب الاول - تأليف مجلس الوزراء :

المادة ١ - ينشأ مجلس للوزراء برياستنا، وعند غيابنا برياسة نائبنا وولي عهدنا.

المادة ٢ - يشكل مجلس الوزراء من :

أ - وزراء جلالة الملك العاملين المعينين بأمر ملكي .

ب - مستشاري جلالة الملك الذين يعينون بأمر ملكي ، اعضاء عاملين في مجلس الوزراء لجلالته .

ج - الذين يرى جلالة الملك حضورهم مجلس الوزراء .

المادة ٣ - الانابة عن الوزير في مجلس الوزراء او في شؤون وزارته ، لا تكون الا لوزير آخر وبامر ملكي .

المادة ٤ - لمجلس الوزراء ان يدعو لحضور جلساته ، اي موظف عن طريق مرجعه في موضوع معروض على المجلس ولا يكون له حق الاقتراع .

المادة ٥ - نائب رئيس مجلس الوزراء مسؤول امام جلالة الملك ، والوزراء مسؤولون امام جلالته وامام مجلس الوزراء .

المادة ٦ - اقالة الوزير وقبول استقالته ، تكون بامر ملكي .

الباب الثاني - اختصاصات مجلس الوزراء :

المادة ٧ - يشرف مجلس الوزراء على سياسة الدولة في الداخل والخارج ، ويختص الوزراء بالموافقة على :

اولاً - الميزانية السنوية والتصديق على الحساب الختامي للدولة ، وفتح الاعتمادات الجديدة .

ثانياً - المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، والاذن لوزير الخارجية بتوقيعها .

ثالثاً - عقود الامتياز والاحتكار التي تمنح للأفراد او الشركات .

رابعاً - كل عقد او اجراء التزام له اعتماد في بنود الميزانية العامة قيمته ثلاثون الف ريال سعودي فأكثر ، اذا رأت الوزارة المختصة عند تنفيذه ، ان الضرورة تدعو الى تجاوز النظم المقررة في الدولة ، وكل اعتماد له بند في الميزانية المعتمدة ، تنفذه الوزارة المختصة وفقاً للانظمة المقررة في الدولة بدون رجوع الى مجلس الوزراء .

خامساً - تكوين الشركات المساهمة والترخيص للشركات الاجنبية بالعمل في المملكة .

سادساً - الصلح في المنازعات التي تكون الدولة طرفاً فيها ، اذا ترتب عليه تحميل خزانة الدولة او التنازل عن المطلوب للدولة ما يزيد عن خمسين الف ريال سعودي فأكثر بصرف النظر عن اصل الالتزام .

رابعاً - تعيين وفصل مديري المصالح ، وكذلك الموظفين الذين يشغلون المرتبة الرابعة فما فوقها .

ثامناً - انشاء وظائف او مراتب او درجات جديدة لم تدرج بالموازنة .

تاسعاً - جميع عقود استخدام الاجانب ، على أنه لا يجوز استخدام اجنبي الا اذا دعت الضرورة الى ذلك ولم يوجد من بين الرعايا السعوديين من يقوم بالوظيفة او الاعمال موضوع العقد .

عاشراً - قبول الهبات المشروطة ، ولا يجوز للوزارات او المصالح التصرف في اموال الدولة ، سواء بالهبة او البيع او البدل ، او غير ذلك ، او الايجار لمدة تزيد عن سنة ، طبقاً لنص العقد او عن طريق التجديد ، الا بعد استئذان مجلس الوزراء وموافقة على العقود المذكورة قبل توقيعها .

وينظر مجلس الوزراء في المسائل التي يقرر رئيس المجلس او المرجع طلبها من المرجع المختص لمبحثها او الفصل فيها ، كما ينظر في الانظمة التي يضعها مجلس الشورى ، او الدائر المختصة لاقرارها او تعديلها او رفضها .

الباب الثالث - اجتماع عام مجلس الوزراء :

المادة ٨ - يكون اجتماع مجلس الوزراء صحيحاً ، اذا حضره ثلثا اعضائه ، وتكون قراراته صحيحة اذا صدرت باغلبية الحاضرين ، ولا تكون قرارات مجلس الوزراء نافذة إلا بعد تصديق جلالة الملك عليها .

المادة ٩ - لا يتخذ المجلس قراراً في موضوع خاص باعمال وزارة من الوزارات الا بحضور وزيرها أو من ينوب عنه ، الا اذا دعت الضرورة لذلك .

المادة ١٠ - يعقد مجلس الوزراء اجتماعه الاعتيادي مرة كل شهر ، ويجوز دعوة المجلس للانعقاد بصفة استثنائية ، بأمر من جلالة الملك ، اذا دعت الضرورة لذلك .

المادة ١١ - مداولات المجلس سرية ، وتذاع قراراته الا ما ينص على انها سرية .

المادة ١٢ - ينظر مجلس الوزراء في المسائل المدرجة في جدول الاعمال والمسائل الاخرى التي يرى المجلس النظر فيها ، وتدرج في جدول الاعمال المسائل التي يرسلها الوزير لعرضها على المجلس .

المادة ١٣ - يوزع جدول الاعمال على الوزراء ومعه موجز للمسائل المدرجة فيه ، او صورة من التقرير الموضوع عنها ، وذلك قبل اجتماع المجلس بأسبوع على الاقل ، ويجوز تقصير تلك المدة الى ثلاثة ايام ، اذا ما طرأت مسألة عاجلة ، وعند الضرورة يعرض الموضوع حال انعقاد الجلسة .

المادة ١٤ - يفتتح الرئيس جلسات المجلس ويديرها وينهيها ، كما يدير المناقشات ويقفل بابها ، ويجري التصويت في المسائل المعروضة ، ويعلن قرارات المجلس فيها .

المادة ١٥ - يجوز لمجلس الوزراء ان يؤلف لجاناً فرعية من بين اعضائه او من غيرهم لبحث مسألة مدرجة بجدول اعماله لتقديم تقرير خاص عنها .

المادة ١٦ - تلخص مناقشات الاعضاء وتدون في مضابط ، كما تدون قرارات المجلس حرفياً .

الباب الرابع - اختصاصات رئاسة مجلس الوزراء :

المادة ١٧ - يرفع رئيس المجلس قرارات المجلس ويبلغها الى الجهات المختصة .

المادة ١٨ - لرئاسة مجلس الوزراء :

اولاً - الاشراف على مجلس الوزراء والوزارات والمصالح العامة .
ثانياً - الاشراف على تنفيذ الاوامر والمراسيم الملكية والقوانين والقرارات التي يصدرها مجلس الوزراء .

ثالثاً - الاشراف على تنفيذ الميزانية بواسطة مراقبة حسابات الدولة .
رابعاً - اصدار القرارات والتعليقات واللوائح التنظيمية اللازمة لتنفيذ الاوامر والمراسيم الملكية والقوانين والقرارات التي يوافق عليها مجلس الوزراء ويصدق عليها جلالة الملك .

الباب الخامس - شعب مجلس الوزراء :

المادة ١٩ - يشكل لمجلس الوزراء ديوان يتألف من الشعب الآتية :

- أ - الامانة العامة
- ب - مراقبة حسابات الدولة
- ج - خبراء فنيين
- د - المظالم

المادة ٢٠ - يشكل ديوان مجلس الوزراء وتنظم الشعب بأمر ملكي .
المادة ٢١ - يلغي هذا النظام ما يخالفه من نصوص تشريعية سابقة ، ويعمل به من تاريخ تصديقنا عليه .

صدق هذا النظام وصدر عن قصرنا الملكي بالرياض في ١٢ رجب ١٣٧٣ هـ .

مرسوم شعب مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية
بعد الاطلاع على الامر الملكي الصادر في ١٢ رجب ١٣٧٣ بالتصديق على

نظام مجلس الوزراء ، رسمنا بما هو آت :

الباب الاول - الامانة العامة :

المادة ١ - يعين الامين العام لمجلس الوزراء بمرسوم ملكي ، ويحضر الامين العام جلسات مجلس الوزراء .

المادة ٢ - يرشح الامين العام لمجلس الوزراء ، ما تحتاج اليه الامانة العامة من الموظفين الاداريين والكتاب ، ويكون تعيينهم بموافقة المجلس .

المادة ٣ - يختص الامين العام بما يأتي :

أ - تنظيم الامانة العامة بحيث تحتوي على ادارة مستقلة لكل فرع من فروع نشاطها : المحفوظات والمكتبة ، والشؤون الادارية والذاتية ، والبريد الوارد والصادر ، الى آخر ما يلزم للامانة العامة وشعبة الخبراء .

ب - التوقيع على مضابط المجلس .

ج - اعداد مشروع جدول الاعمال ، والمكاتبات ، والوثائق الرسمية المتعلقة باعمال المجلس .

د - عرض المكاتب والوثائق الواردة لمجلس الوزراء .

هـ - ما تكلفه به رئاسة مجلس الوزراء او المجلس من مهام .

المادة ٤ - موظفو الامانة العامة ، مسؤولون امام الامين العام ، وهو الذي يعهد الى كل منهم بما يراه من الاعمال .

المادة ٥ - يعد الامين العام مشروع ميزانية مجلس الوزراء وديوان مجلس الوزراء .

المادة ٦ - تنشأ مراقبة خاصة في ديوان رئاسة مجلس الوزراء للقيام بتدقيق جميع حسابات الدولة ، والتحقق من صحة قيود دخلها وخرجها في جميع الوزارات

والدوائر والمصالح التي تنفق عليها الدولة وتحمل اعباء كل أو جزء من ميزانيتها السنوية المعتمدة والميزانيات الاضافية التي قد يقرها مجلس الوزارة اثناء السنة .

المادة ٧ - يشرف على هذه المراقبة رئيس باسم مراقب حسابات الدولة العام يجري تعيينه بمرسوم ملكي ، ويكون مسؤولاً أمام جلالة الملك ، وجلالته المرجع الاعلى له .

المادة ٨ - يقوم مراقب حسابات الدولة بالواجبات التالية :

أ - تدقيق حسابات الدخل والخرج في كل فصل من فصول الميزانية المعتمدة لكل وزارة او ادارة او مصلحة تنفق عليها الحكومة كلياً او جزئياً او تدر دخلاً للحكومة .

ب - التحقق من انه لا يصرف شيء من اموال الدولة ، ولا يدخل خزائنها مال ، الا وله قيود مثبتة ، ووثائق واضحة ، واوامر مقننة من الوزارات او الدوائر المختصة ، وان تكون هذه القيود طبقاً للاصول التي تتبعها الحكومة باقرار مجلس الوزراء .

ج - تقديم تقرير سنوي الى رئاسة مجلس الوزراء ، بعد انتهاء السنة المالية ، خلال مدة شهرين على الاكثر ، من تاريخ تقديم المالية الحساب الختامي عن تلك السنة الذي لا يجوز ان يتأخر عن مدة اكثرها شهران من تاريخ انتهاء السنة المالية ، يضع فيه خلاصة وافية لدخل السنة المنتهية وخرجها ، ومدى دقة تطبيق الميزانية المقررة لها ، مع بيان الوفر والزيادة في كل دائرة ، على ان يشرح بالتفصيل انتقاداته لطرق الصرف والجبابة ، موجهاً المسؤولين والتهم ، او التفريط والاطراء لاربابها ، شارحاً صلاح او فساد الطرق المتبعة في مسك الدفاتر ، او اعطاء الاوامر ، او صرف

التذاكر في القبض أو الصرف ، وكل ما يؤول الى ضبط اموال الدولة ، دخلاً وخرجاً .

د - تقديم التقارير في بحر السنة الى رئاسة مجلس الوزراء ، عن اي خلل أو مخالفة ، أو اختلاس ، أو تقصير يعثر عليه اثناء التفتيش والمحاسبة مما يؤل أو يعرض اموال الدولة الى التلف أو الضياع ، وله ان يقترح درجة النكال مستنيراً بدرجة التلف أو الضياع .

المادة ٩ - للمراقب العام الصلاحيات الآتية :

أ - ايفاد المراجعين والمفتشين والمحاسبين ، وغيرهم من موظفي دائرة تدقيق حسابات الدولة ، الى اية وزارة ، أو دائرة ، أو مصلحة ، يتفق عليها من اموال الدولة ، كلياً أو جزئياً ، أو تدر على خزانة الحكومة دخلاً ، لأجل تدقيق حساباتها طبق واجباته المقررة في المادة الثامنة من هذا النظام ، على ان يسلم كلا منهم كتاباً بتوقيعه الى وزير أو رئيس الدائرة أو المصلحة ، يعلنه بهذا القصد ، طالباً اليه اصدار الاوامر لتقديم كل معونة وتسهيل لموظفيه من جميع مستخدمي الدائرة ، ولا يحق لأحد ان يمانع في ذلك أو ان يمتنع عن التعاون مع المذكور ، أو يضع في سبيله العثرات .

ب - للمراقب العام ان يطلب جميع ما يرغب فيه من حسابات وقيود ووثائق ، واوامر صرف أو قبض ، أو تعليقات ، وكل ما يجد انه يمت بصلة الى عمله أو يسهل له القيام بواجبه في اية دائرة أو موظف رسمي .

ج - للمراقب العام ان يرفع الشكاية ضد كل موظف يقف عثرة في سبيل اداء واجبه الى رئيسه المسؤول ، والى جلالة الملك المعظم .

د - للمراقب العام ان يبين لوزارة المالية ، من وقت لآخر ، انسب الطرق واقومها ، لمسك الدفاتر وضبط القيود ، ويضع بالاتفاق معها ، ما يرى ادخاله من تغيير أو تبديل للتحسين المستمر في مختلف الوزارات والدوائر والمصالح الرسمية ، بقصد احكامها وتفاذي وقوع الاخطاء فيها وتبسيطها مع ضمان الدقة فيها ، على ان يحيط مجلس الوزراء علماً بذلك .

هـ - للمراقب العام ، بصفته مسؤولاً عن مراقبة حسابات الدولة ، الاشراف المباشر على هذه المراقبة ، واصدار الاوامر لموظفيها ، وتصريف شؤون المكتب العامة العائدة لعملها .

و - كل تقرير يرد من المراقب العام لأجل اطلاع الاعضاء أو البحث يقدم لرئاسة مجلس الوزراء .

ز - ليس في صلاحيات المراقب العام أو مراقبة حسابات الدولة ، ما يتعارض مع حق وزارة المالية القائم في اجراء التدقيق أو التحقيق أو التفتيش على حسابات الدولة .

المادة ١٠ - ينوب عن المراقب العام ويقوم بجميع صلاحياته عند غيابه نائب المراقب العام ، ويعين نائب المراقب العام بمرسوم ملكي .

الباب الثالث - شعبة الخبراء

المادة ١١ - يشكل بديوان مجلس الوزراء ، شعبة للخبراء يحدد المجلس عددهم بحسب الحاجة والازوم .

المادة ١٢ - رئيس مجلس الوزراء هو المرجع الاعلى لهذه الشعبة .

المادة ١٣ - الخبراء مسؤولون امام رئاسة مجلس الوزراء .

المادة ١٤ - يجوز لرئاسة مجلس الوزراء ، تكليف الخبير للدلاء بوجهة نظره فيما يطلب اليه .

المادة ١٥ - يبدي الخبير الرأي في المسائل الآتية :

- أ - المسائل التي يأمر رئيس مجلس الوزراء او يقرر المجلس عرضها عليه .
- ب - المسائل التي تحيلها عليه الوزارات المختصة .

المادة ١٦ - يبعث كل خبير لرئاسة مجلس الوزراء بصورة من الرأي الذي يبيده في كل مسألة تعرض عليه ، وعلى الامين العام تكوين مجموعة بهذه الآراء .

الباب الرابع - ديوان المظالم

المادة ١٧ - يشكل بديوان مجلس الوزراء ادارة عامة باسم ديوان المظالم . يشرف على هذه الادارة رئيس يعين بمرسوم ملكي ، وهو مسؤول امام جلالة الملك ، وجلالته المرجع الاعلى له .

المادة ١٨ - من اختصاص هذه الادارة :

- أ - قبول جميع الشكاوى المقدمة اليها وتسجيلها .
 - ب - التحقيق في كل شكوى قدمت او احيلت اليها ، واعداد تقرير عنها مشفوع بالاجراء المقترح اتخاذه بشأنها .
 - ج - رفع التقرير المذكور الى جلالة الملك ليصدر امره فيه .
- المادة ١٩ - يعين بالادارة عدد كاف من الموظفين المكلفين بالتحقيق ، بقرار من مجلس الوزراء .

بناء على اقتراح الرئيس يلحق بالادارة عدد كاف من الموظفين الاداريين والكتاب .

المادة ٢٠ - على الرئيس ان يرفع الى جلالة الملك كل ستة اشهر تقريراً وافياً

عن اعمال الادارة ، وملاحظات عن المظالم والمسؤوليات الواقعة على الجهات الحكومية المختلفة ، أو الموظفين ، والاقتراحات التي يراها كفيلة بتقويم الامور . ويقدم الرئيس صورة من هذا التقرير لمجلس الوزراء والوزير المختص به .

المادة ٢١ - يكون للرئيس ، ومن يتدبهم من موظفي ديوان المظالم ، الصلاحيات الكاملة في البحث والتعقيب في الوزارات والمصالح المختصة ، لحصر المسؤوليات ، وله سؤال الوزارات والمصالح في هذا الشأن ، واستدعاء الموظفين المسؤولين للتحقيق معهم بعد اخطار الوزير أو رئيس المصلحة التي ينتمون اليها .

المادة ٢٢ - على الرئيس انشاء سجل عام للمظالم ، لرصد التاريخ الذي ترد فيه المظلمة ، وتاريخ كل اجراء يتخذ في هذا الموضوع ، وخلاصة النتيجة التي انتهت اليها الادارة ، وتاريخ الكتاب المرفوع به تقرير الادارة في الموضوع الى جلالة الملك وامر جلالته فيه .

المادة ٢٣ - يجوز للرئيس ان يضمن تقريره عن المظلمة ، طلب احالة موظف او اكثر الى مجلس تأديب ، او اقتراح بمعاقبة المسؤولين بالطريق الاداري .

المادة ٢٤ - ينوب عن الرئيس ، ويعين نائب الرئيس بمرسوم ملكي .

صدق هذا النظام وصدر عن قصرنا الملكي بالرياض في ١٢ رجب ١٣٧٣ هـ .

افتتاح مجلس الشورى

وحل موعد افتتاح مجلس الشورى، فافتتح الملك دورته اسنة ١٣٧٣ بالخطاب الآتي :

حضرات الافاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فان من دواعي سروري العظيم ان نفتح هذه الدورة السنوية لاجتماع مجلسكم الموقر ، مرحباً بحضراتكم اجمل ترحيب واذ نحمد الله على ما وفقنا بفضلله هذا ، فانا نتوجه بخالص قلوبنا الى مؤسس دولتنا ، وباني مجد امتنا جلالة مولانا الملك الراحل ، اسبغ الله عليه رحمته ورضوانه ، فهو الذي اسس هذا المجلس لتحقيقاً للحكم الشرعي القائل « وأمرهم شورى بينهم » .

اخواننا :

انكم تستقبلون اليوم العام الجديد في حياة هذا المجلس المحترم ، تاركين وراءه السنة المنصرمة وما قبلها من سنين حافلة بقرارات نافعة ومشاريع أنظمت مفيدة ، وما كان قد قام بها هذا المجلس الا في سبيل تحقيق الرسالة التي أسس

من اجلها ، وهي خدمة هذه الامة خدمة صادقة اقتضتها حاجتها في نهوضها ورفقها .

اننا لعلنا يقين ان حضراتكم تستقبلون هذا العام الجديد ، وانتم على ما نعهدكم فيكم من غيرة على خير الشعب ، وعزم اكيد على القيام بمهامكم الجسام الملقاة على عاتقكم . وبما لا ريب فيه ، انكم واصلون الى هذا الهدف الاسمى لما لكم من سداد في الرأي ، وكفاءة على وزن الامور بميزانها ، وهو ميزان العز للوطن ، والصالح للامة .

اخواننا :

انها لفرصة سعيدة هذه التي تجتمعنا بكم هنا ، اذ اتاحت لنا أن نفصح فيها عما قمنا به ، وما وطدنا العزم على القيام به مده وجودنا بين ظهرانيكم من اصلاحات عامة ومشاريع انشائية ، تتناول جميع مرافق البلاد الحيوية من ثقافية ، واقتصادية ، وصحية ، وزراعية ، واجتماعية ، واخلاقية . وقد ثبتناها في مناهج لمدد معينة حسب امكان انجازها مقدمين الالهم على المهم ، كما اطلعتم عليها ، متوخين في ذلك النهوض بالبلاد ، والسير بها في مضمار الرقي والمجد وتوفير وسائل العيش الهنيء لافراد الشعب وانتشالهم من ذلة الفقر وظلمة الجهل وبؤس المرض.

اخواننا :

انكم تشاطروننا الرأي في ان اصلاح عمل شاق ، وطريقه وعمر المسالك يتطاب جهوداً متواصلة ، وعيوناً ساهرة ، وتضافراً صادقاً من مختلف طبقات الشعب حتى يؤتي ثمره ، فيعم خيره .

غير اننا جادون في تحقيقه ، متوكلين على الله ، مستمدين العون من الله ، واثقين من اخلاصكم ومؤازرتكم ، وسندل باذن الله تعالى ما نلاقه في طريقنا من صعاب بقوة وعزم . فركب الاصلاح ماض في طريقه ، وعجلة الانشاء

تحطم بعون الله كل العقبات . ونحن واثقون ان شاء الله من بلوغ المرام ، ما دام رائدنا النية الحسنة ، والاخلاص في خدمة الوطن لرفعة شأنه ، وايصال أمتنا الى المكان الجدير بماضيها ومجادها ، والخلق بمنزلتها الرفيعة بين الامم .
وبما يوحى الى نفسنا الاطمئنان ، اننا قد استطعنا بمشيئة الله ان نحقق للبلاد كثيراً من تلك المشاريع الاصلاحية كما تعلمون .

ولم نهمل بين تلك الاصلاحات ، العناية باصلاح القضاء الشرعي ، اذ وضعنا نظاماً يكفل الاسراع في حسم الدعاوى في المحاكم الشرعية واحقاق الحق .
كما اننا وجهنا اهتمامنا لتعزيز الاحكام الشرعية ، واصلاح الاخلاق العامة .
اذ ان ذلك من اهم الاسس التي يبنى عليها اصلاح الامة ، حيث لا استقرار لبناء ، ما لم يقيم على أساس مكين .

هذا ، وقد تمت الاجراءات اللازمة لتخفيض الرسوم الجمركية عن الحاجيات الضرورية لافراد الشعب ، ليتمكن كل منهم من الحصول على كفايته من العيش والكساء ، اذ انه مهما كان للقيم المعنوية اثر بارز في تشييد صرح المجتمع ، فان للعوامل المادية المتصلة بعيشة افراده ، مفعولاً بيناً في تقويم هذا الصرح .
وهناك مشاريع اقتصادية وزراعية عزمنا على القيام بها لتحقيق ذلك ايضاً .
وفي نفس الوقت نحب أن يطمئن الجميع ، الى اننا قد اتخذنا التدبير لمنع وقوع اي ظلم على برىء ، ولعدم معاقبة اي فرد بدون ذنب يقتضيه .
وليعلم الجميع ايضاً ان باب الحكومة لمفتوح على الدوام لكل شكوى او مظلمة .

واننا على استعداد في كل وقت لقبول اي مشتك وسماع شكواه ، ونريد ان يشعر كل مواطن بحفظ حقوقه ، ولا نريد ان يمس بكرامته ، فلا سبيل لأحد على الآخر ، الا في حدود الشرع ، لا فرق امامه بين الكبير والصغير ، والغني والفقير . ولا يفوتنا ان نؤكد للجميع ، ان على كل موظف ان ينجز

قضايا المواطنين وكافة ذوي الحقوق باسرع ما يمكن ضمن احكام الشرع والنظام ، وليس له ان ياطلهم ، ولا ان يهينهم .

بقيت لنا كلمة نود ان نقولها ، وهي : ان النجاح في العمل الانشائي والاصلاحي ، لا يكمل بالنتيجة المرضية ، الا ان يساهم كل منكم ، وبلاخرى كل من هو مكلف بواجب رسمي او وطني ، في القيام بالعمل المترتب في ذمته ، وان يتمسك في اداء واجبه ، باهداب الفضيلة والتعصب للحق والعدل ، وان يضع نصب عينيه ، ما ترضى عنه الشريعة الاسلامية ، لا ما ترضى عنه اهواء الناس واغراضهم .

ذلك بان الحق والعدل ، وبعبارة اعم ، الشريعة المحمدية ، هي السلاح الماضي الذي يطهر القلوب من الضغائن فيوحدها ، ويبعد النفوس من المظالم فيزيكها ، وهي القوة العتيدة التي تعلي شأن الوطن ، وتمكننا من ان تكون دولتنا عظيمة ، وأمتنا عزيزة ، منيعة الجانب ، موفورة الكرامة . واننا لنهيب بكم ان تكونوا كما كنتم ، قدوة حسنة لمواطنيكم في العمل الصالح ، والخدمة الصادقة لخير الوطن ، واسعاد الشعب .

وقبل انهاء كلمتي الاخيرة من خطابي هذا ، ارغب ان ابين لكم وقلبي يملؤه شعور الاسف لفراقكم وفراق افراد الشعب الكريم ، حيث قررت مغادرة هذه البلاد المقدسة بعد ايام قليلة ، ان شاء الله .

واود ان انتهز هذه الفرصة لأعبر لكم ولافراد الشعب العزيز، عن شكري وامتناني العظيمين ، على ما اظهرتموه واظهروه من شعور الاخلاص الحي والود الصادق .

سأبقى ذاكراً لكم ولهم ذلك على الدوام بكل تقدير واغترباط ، وستبقى عيوني ساهرة ، تراعي انفاذ المشاريع التي تعود لهذا الشعب المجيد بالنفع والخير .
استودعكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الشيخ محمد سرور الصبان للمالية والاقتصاد الوطني .
الدكتور رشاد فرعون للصحة .
الشيخ محمد عبدالله علي رضا للتجارة .
الشيخ خالد السديري للزراعة .
 واحتفظ بوزارة الخارجية .



الوزارة الأولى

احتفظ الملك الجديد برئاسة الحكومة ، الى جانب توليه رئاسة الدولة ، وظل على ذلك حتى شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٣ فأصدر ، استجابة لدعوة الامراء والعلماء ، مرسوماً يوم ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٧٣ ، عهد بموجبه الى شقيقه وولي عهده ووزير خارجيته الامير فيصل بتأليف الوزارة وهذا هو :

الى سمو الامير فيصل بن عبد العزيز

« لما عهدناه فيكم من كفاءة واخلاص ، ولثقتنا الغالية ، عيناكم رئيساً لمجلس وزرائنا ، وذلك لكي يحصل الانسجام في سير الاعمال ، وليفسح لنشاطكم ومواهبكم مجال العمل في مصلحة شعبنا » .

وألف سموه الوزارة على المنوال الآتي :

الامير عبدالله الفيصل للداخلية .

الامير فهد بن سعود للدفاع والطيران .

الامير سلطان عبدالعزيز للمواصلات .

الامير فهد بن عبدالعزيز للمعارف .

توسعة الحرمين المكي والمدني

كانت توسعة الحرمين الشريفين في مكة والمدينة وافراغها بشكل عصري حديث ، يتناسب وتطور فن البناء ، ويتفق مع جلالة قدرها ، في مقدمة ما اتجهت اليه العناية ، عملاً بوصية من الملك عبدالعزيز ، فوضع سعود صباح ٢٣ شعبان سنة ١٣٧٦ حجر الاساس في بناء التوسعة بالحرم المكي باحتفال كبير ، وبعد ان كانت مساحة الحرم لا تزيد عن ٣٠ الف متراً ، بلغت بعد التوسعة خمسة وسبعين الف متراً ، أي أن الزيادة بلغت ٤٥ الف متراً .

وكانت مساحة الجزء المكشوف للطواف حول الكعبة ٤٥٠٠ متراً ، فأصبحت عشرة آلاف متراً .

وأضيف طابق آخر الى الاروقة المحيطة بالحرم ، ويبلغ ارتفاع الدور الارضي ١٢ متراً ، والدور الثاني تسعة امتار .

والبناء الجديد من الرخام المجلي المستخرج من جبل في وادي فاطمة .

وللحرم الآن ثلاثة ابواب رئيسية كبرى ، هي : باب سعود ، وباب السلام ، وباب العمرة ، وعشرة ابواب اخرى متوسطة ومتفرعة على جميع الجهات . وامام كل باب من الابواب الثلاثة الكبرى ميدان عام .

وللمسعى بموجب التوسعة ٨ مداخل و ٨ ابواب ، وعرضه ٢٠ متراً ، وارتفاع سقفه ١٢ متراً ، وحائطه الخارجي من البلور المزدوج ، والسير فيه باتجاه واحد .

وبجوار الحرم مكان خاص لوقوف السيارات ، يتسع لألف سيارة ، واحتاجت هذه التوسعة الى استملاك الدور والمنازل القديمة التي كانت حوله ، وكلها قديم بال ، هدمتها الحكومة بعد ما عوضت على اصحابها تعويضاً سخياً ، فبنوا دوراً جديدة في شوارع جديدة ، خططت على احدث الاساليب في الضاحية وفي حي الشهداء ، وعلى الطريق الى جده ، وهكذا ، وبفضل هذه التوسعة ، تحولت ، مدينة ام القرى ، من مدينة قديمة الى مدينة عصرية ، فسيحة الرحاب ، ذات شوارع رحبة ، وأرصفة واسعة ، وحدائق غناء .

ومع ان نفقات المشروع قدرت للوهلة الاولى بخمسمائة مليون ريال ، الا انه تزايدت مع الوقت حتى بلغت الآن ٧٠٠ مليون ريال . على ان العمل لا يزال مستمراً في بعض اجزائه .

وعبدت الحكومة ايضاً ، الطرق الى عرفات ومنى والمزدلفة والاماكن المقدسة الاخرى ، اداء لما يجب عليها نحو هذه المقدسات من واجب ، ولتوفير الراحة لقصدها وزوارها .

توسعة الحرم النبوي

واتبعت هذه القاعدة نفسها في اصلاح الحرم النبوي في المدينة المنورة ، ولقد كان المرحوم الملك عبدالعزيز اول من فكر ، في تنفيذ هذا الواجب المقدس الجليل ، فأعلن سنة ١٣٦٨ عزمه على توسعة الحرم النبوي ، ووضع الملك سعود في شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٢ ، وكان لا يزال ولياً للعهد ، حجر

الاساس في هذا المشروع العظيم . ثم زار المدينة بعد البيعة في شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٣ ، فساهم في عملية البناء ، فبنى بيده اربعة احجار في حائط المسجد الشرقي من الجهة الشمالية ، وقرأت على هذه الاحجار الجملة الآتية : « بنى بيده هذه الاحجار الاربعة جلالة الملك سعود تأسيساً برسول الله ﷺ . تقبل الله منه ، وذلك في شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٣ » .

وعدد ابواب الحرم بعد التوسعة عشرة ، منها ثلاثة في الناحية الغربية ، هي : باب جبريل ، وهو مجاور للروضة الشريفة ، وباب النساء ، وباب عبدالعزيز ، وابواب الجهة الشمالية ثلاثة ، هي : باب عثمان بن عفان ، وباب عبدالمجيد (السلطان عبدالمجيد العثماني) وباب عمر بن الخطاب .

وابواب الناحية الشرقية اربعة ، وهي : باب الصديق ، وباب الرحمة ، وباب سعود ، وباب السلام .

والحرم المدني بعد هذه التوسعة آية في الجمال والبهاء والرواء ، يبهج الانظار ، ويهيج القلوب ، لا نظن ان مسجداً آخر في جميع البلاد الاسلامية يضاهيها جمالاً وبهاء وروعة .

ولقد استوجبت توسعة الحرم ، وقد زيدت مساحته بنسبة الثلث ، هدم جميع المنازل القديمة المحيطة به ، فدفعت الحكومة لأصحابها مبالغ مجزية ، فانتقلوا الى الضاحية ، وبنوا بيوتاً جديدة صحية على احدث طراز .

وأقاموا امام المسجد من الناحية الشمالية ميداناً فسيحاً ، ووسعوا الطرق المؤدية اليه ، والمجاورة له ، فتحولت طيبة الى مدينة عصرية ذات شوارع فسيحة ، وحدائق غناء ، وبنوا فيها الفنادق العصرية الكبيرة لراحة الحجاج والزوار .

وانتهت عملية التوسيع يوم ٥ ربيع الاول سنة ١٣٧٥ ، فأقيم احتفال كبير رأسه الملك سعود ، وحضره كبار رجالات العالم الاسلامي .

وبلغت نفقات هذا المشروع العظيم خمسة وخمسين مليون ريال . وتعد الحكومة مشروع توسعة جديدة للحرم النبوي ، وذلك ببناء طابق علوي . ولقد كانت مساحة الحرم قبل التوسعة ١٠٢٠٣ امتار ، فأصبحت بعده ١٦٣٢٣ متراً ، وبهذا صارت مساحته في الوقت الحاضر ١٦٣٢٦ متراً .



رحلات الملك سعود

ما كاد الملك سعود يتبوّ مقعده على العرش ، حتى بدأ سلسلة رحلات الى الاقطار المجاورة ، للاتصال بقادتها ، والتعرف الى رجالاتها ، وانشاء افضل علاقات الود والصداقة معهم .

وكانت مصر اول قطر عربي زاره ، فلقى فيه كل حفاوة وتكريم ، كما سيأتي ، ومن القاهرة اتجه الى الكويت لزيارة حاكمها الشيخ عبدالله السالم الصباح ، وتربط بين البيت السعودي وبيت الصباح ، عرى صداقة قديمة .

وواصل جلالته طوافه عبر الخليج ، فقصد كراتشي ، عاصمة حكومة الباكستان ، تلبية لدعوتها ، فاستقبل بأعظم مجالي الحفاوة .
والقى في الحفلة التي اقامتها بلدية كراتشي الخطبة الآتية :

اخواني في الاسلام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته : وبعد ، فاني لا اجد الكلام الذي استطيع به التعبير عما احس به من شعور عميق ازاء هذه الحفاوة البالغة التي تبدونها نحوي . وازاء هذه التحيات الرقيقة التي توجهونها اليّ وانا في الطريق .

لقد شعرت وانا أستمع الى هتافاتكم الحبيبة ، وتحياتكم الودية كأني بين اخوان اعزاء .

ان المثل العليا التي توجهكم نحو تحقيق اهدافكم والتي تناضلون من اجلها ، تتلخص في وحدة العالم الاسلامي ، ووضع نظام للحياة ، يقوم على اساس القرآن والسنة ، والاخوة في الدين . واني لأؤكد لكم ان هذه المثل هي الطريق الوحيدة التي تصلح علاجاً لما يعايناه العالم من متاعب وقلق ، وهي نفس المثل التي كرس لها المغفور له والدي حياته ، واني لعلى أتم استعداد لأي امتحان أو تضحية ، في سبيل تحقيق هذه المثل العليا ، ولا مطمع لي في أي عمل سوى المصلحة العامة .

أما استتباب الامن والنظام في بلادي ، فمرجهه الى ان شريعة الله هي التي تنفذ فيها ، كما ان تنفيذ هذه الشريعة في بلادي هو الذي ادى الى تثبيت اركانها واني لعلى يقين من ان ممثليكم في الجمعية التأسيسية سيتمكنون من وضع دستور للبلاد ، يقوم على اساس تعاليم القرآن والسنة ، مما يتسنى معه معالجة جميع مشاكلكم الاجتماعية والاقتصادية .

واني لأبارك الروابط الاقتصادية والتجارية القوية بين المملكة العربية السعودية والباكستان ، واقول انني على استعداد لتقديم جميع انواع المساعدات والتعاون في هذا المضمار ، وقد اجريت محادثات تمهيدية بهذا الشأن مع حاكمكم العام ووزير ماليتكم ، صباح اليوم الخميس ، واني لعلى ثقة من ان نتيجة هذه المحادثات ستكون سارة موفقة ، واني لأضرع الي الله القدير ، أن يسبغ على الباكستان الرخاء .

ووصل الى الرياض يوم ١٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ اسكندر خات رئيس جمهورية الباكستان ، في زيارة ودية ، فقبل بحفاوة رائعة .

ووصل الى الرياض يوم ١٢ جمادي الاولى سنة ١٣٨٠ (اول نوفمبر سنة ١٩٦٠) المارشال محمد ايوب خان ، حاكم الباكستان الجديد ، بدعوة من الملك سعود ، فاحتفلت البلاد بمقدمه .

ودارت مباحثات رسمية بين رئيسي الدولتين ، دلت على وجود تفاهم تام ، وختمت باصدار البلاغ المشترك الآتي :

بناء على دعوة من حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبدالعزيز ، ملك المملكة العربية السعودية ، قام حضرة صاحب الفخامة المارشال محمد ايوب خان ، رئيس جمهورية الباكستان ، بزيارة المملكة العربية السعودية ، زيارة رسمية في المدة الاخيرة من ١٢ جمادي الاولى ١٣٨٠ حتى ١٦ منه ، الموافق ١ نوفمبر ١٩٦٠ حتى ٥ منه ، وقد اجري جلالة الملك وفخامة الرئيس عدة محادثات حول المواضيع التي تهم البلدين في الرياض ، اشترك فيها صاحب السمو الملكي الامير فيصل ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء .

واستعرض الجانبان السعودي والباكستاني ، السياسة الدولية بصورة عامة ، وتأثيرها على بلديهما ، وعلى العالم الاسلامي بصورة خاصة ، وكان هناك اتفاق تام في تقديرهما للوضع ، كما شعر الطرفان بالحاجة الماسة الى التفاهم والتعاون بين اقطار العالم الاسلامي ، وبأن الثأني ، وتقدير كل قطر لمشاكل القطر الآخر ، هي الطريق الوحيد لمساعدة بعضها البعض على مواجهة الاخطار التي يتعرض لها الجميع ، كذلك شعر الجانبان بأن السلام والتعاون والتفاهم يمكنهم من تكريس طاقاتهم لتحسين احوال شعوبهم ، وصيانة المبادئ ، والمثل الاسلامية . وبحث الطرفان السعودي والباكستاني في امكان زيادة التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين ، وشرح فخامة رئيس الجمهورية الباكستانية مشروع السنوات الخمس الثاني في باكستان ، واختم شرحه بان دعى الحكومة العربية السعودية والشعب

السعودي الى المساهمة في المشروع ، وذلك باستثمار الاموال في مشاريع الانماء فيما يعود بالفائدة على البلدين . وقد كانت استجابة جلالة الملك الى تلك الدعوة بالغة اقصى درجات العطف والمودة ، على ان تقوم وزارتا البلدين بالبدء باستكشاف وسائل التعاون في هذا المضمار .

كذلك بحث جلالة الملك وفخامة الرئيس باسهاب ، الحاجة الى تفهم روح الاسلام الحقيقية ، والى المحافظة على القيم والثقافة الاسلامية بصورة خاصة لدى الشعوب الاسلامية التي ظهرت اخيراً الى الوجود ، وشرح جلالة الملك أن الغرض من انشاء جلالته للجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة التي سترحب بالطلاب من جميع اقطار العالم الاسلامي ، هو خدمة هذه الاهداف .

ثم بحث الطرفان في اهمية الحج باعتباره اجتماعاً دينياً عظيماً لتبادل الآراء ، وهما يشعران بان هذا الجانب من جوانب الحج ، يستوجب المزيد من العناية والاهتمام لدى العالم الاسلامي في الوقت الحاضر .

زيارة صنعاء

وزار الملك بعد ذلك صنعاء تلبية لدعوة الامام احمد ، بلغها يوم ١٧ يوليو سنة ١٩٥٤ ، فاحتفل به الشعب اليمني احتفالاً عظيماً .

ووصف الزيارة بعد انتهائها فقال :

زرت صنعاء بدعوة من اخي الامام احمد ، تلك الدعوة التي كانت محبة الى قلبي لانها تجمع بين اخوين ، وتؤيد اواصر الصداقة بين بلدين ، وهو هدف من اهدافي منذ ان تبوّت عرش هذه الدولة ، فقد نذرت نفسي ان اعمل جاهداً لتقوية اواصر الود بين سائر العرب والمسلمين .

وبما زاد في بهجتي ، ما رأيته من الاخ وحكومته من عزم على النهوض باليمن والقيام بالمشاريع العلمية والعمرانية والاقتصادية ، وفتح الابواب لرؤوس الاموال الاجنبية لاستثمار ثروات اليمن الطبيعية لتممكن من السير في ركاب الامم التي تسير قدماً في مضمار الحياة .

ولقد بحثنا طويلاً في هذا الامر مع الاخ ، ورسمنا الخطة التي سوف نسير عليها في هذا الشأن بالتعاون مع اليمن الشقيق في رفع مستواه الاقتصادي والاستفادة من خيرات الطبيعة .

وكان مما ملأ قلبي سروراً وغبطة ، ما لمست في زيارتي من التفاف القلوب حول الامام احمد واجتماع كلمة الاسرة المالكة والشعب اليمني حول صاحب العرش وتضامنهم ووقوفهم سداً واحداً تجاه اي عدوان على بلادهم ، والنبات امام اي اعتداء يقع عليهم ، والحفاظة على كيان بلادهم واستقلالهم ، فلا ينتقص وهم عازمون عزماً اكيداً على الدفاع عن حقوقهم في هذا المضمار ، وسيلقون منا كل التأييد ، كما سيلقون مثل هذا ان شاء الله من سائر العرب والمسلمين .

وصدر في اعقاب هذه الزيارة البلاغ المشترك الآتي :

« سنبدل كل ما في وسعنا ، وما تبلغه استطاعتنا ، للعمل متفقين مع البلاد العربية المجاورة عامة لتحقيق الغايات السامية التي انشئت من اجلها الجامعة العربية ، وتحقيق الرغبات الوطنية التي تصبو اليها نفوس الناطقين بالضاد ، ولنبلغ مع الامم الاخرى الى تلك المنزلة الانسانية العليا التي وضعت اسسها الصحيحة هيئة الامم المتحدة في ميثاقها » .

زيارة ايران

ولم يقصر زيارته على البلاد العربية المجاورة ، بل وسع هذه الدائرة فابى دعوة شاه ايران ، فبلغ طهران يوم ٩ اغسطس سنة ١٩٥٥ ، فاحتفى به الايرانيون حفوة زائدة ، فأضى ثمة اسبوعاً جال خلاله في انحاءها ، وزار ما يستحق الزيارة من آثارها .

وعقد خلال الزيارة سلسلة اجتماعات مع الشاه محمد رضا ، دارت فيها مباحثات الغاية منها توطيد روابط الاخوة الاسلامية ، سجلها البلاغ المشترك الذي اذيع يوم ١٧ منه في ختامها ، وهو :

« تبين من المباحثات التي دارت بين العاهلين ، ان ايران والمملكة العربية السعودية ، تؤمنان بالاخوة الاسلامية ، وتحترمان ميثاق الامم المتحدة وتؤيدان قرارات مؤتمر باندونغ » .

ووصل الى الرياض يوم ١٠ شعبان سنة ١٣٧٦ (مارس سنة ١٩٥٧) الشاه محمد رضا بهلوي في زيارة رسمية لجلالة الملك سعود ، فاستقبل بالحفاوة الزائدة . وتبادل جلالتهم وضيئه الآراء حول الاوضاع العامة في الشرق الاوسط ، وبحثا كل ما يعود على الشعوب الاسلامية بالخير والفائدة .

وصدر في الرياض وطهران يوم ١٦ شعبان سنة ١٣٧٦ وعند ختام الزيارة البلاغ المشترك الآتي :

بمناسبة زيارة حضرة صاحب الجلالة الامبراطور محمد رضا بهلوي شاهنشاه ايران لحضرة صاحب الجلالة الملك سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، في المدة من ١٠ الى ١٦ شعبان ١٣٧٦ هـ ، انتهز العاهلان فرصة هذه الزيارة

للتباحث في الشؤون الدولية ، ولا سيما في الموقف في الشرق الاوسط الذي يهتمان به اهتماماً بالغاً ، ونتيجة لتبادل الآراء التي جرت بينهما وبين رجال حكومتهما وجدا نفسيهما متفقين على ما يأتي :

اولاً - يعتقد العاهلان ان استقرار الامن والسلام في الشرق الاوسط ، منوط بتحقيق الهدوء والاستقرار في فلسطين ، وهذا لا يأتي الا بالحفاظ على حقوق العرب المشروعة في فلسطين طبقاً لمبادئ الحق والعدل في نطاق الامم المتحدة .

ثانياً - ضرورة فض كافة الخلافات الدولية بالطرق السلمية طبقاً لميثاق الامم المتحدة ، واستهجان اللجوء الى العنف بكافة اشكاله ومن اية جهة أتي .

ثالثاً - ضرورة تعزيز أسباب التضامن بين الدول الاسلامية ، اقتناعاً بان خير شعوبها وسلامها ، هما في الاتحاد ولم الشمل وجمع الكلمة ، عملاً بتعاليم الاسلام وتقاليده وصون قيمه الروحية من أن تتأثر بالاتجاهات الهدامة ، مع استمرار التشاور بين العاهلين تحقيقاً لهذه المقاصد .

رابعاً - يبدي العاهلان اغتباطهما بنجاح الجهود التي بذلتها الامم المتحدة بمناسبة الاحداث الاخيرة في الشرق الاوسط ، ويعتقدان انه كلما راعت هذه المنظمة واحترمت قراراتها ، كلما رسخت دعائم السلام والامن في العالم . ولذا فان جهودهما ستضافر في هذا السبيل .

خامساً - يعتقد العاهلان ان الوعي القومي يتنافى مع السياسة الاستعمارية ، وانه لكي يقوم تعاون دولي حقيقي مرتكز على مبدأ الاحترام المتبادل لحرية الشعوب واستقلالها الذي هو دعامة السلام الحقيقي الدائم ، يجب ان يكون حق تقرير المصير الذي اعترف به ميثاق الامم المتحدة مبدأ مساهماً به ومحترماً من جميع الدول .

زيارة الهند

ووصل الى نيودلهي عاصمة الهند يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، تلبية لدعوة رئيس جمهوريتها ، فلقى حفاوة بالغة ، وتكريماً زائداً .

ورد جلالة على خطبة الترحيب التي القاها جواهرلال نهرو رئيس حكومة الهند ، فقال :

« ان المودة والصداقة العربية الهندية ، ليست فكرة سياسية طارئة ، وانما هي حقيقة واقعة من قديم الزمان . وانه لمن دواعي سروري ان تتاح لي الفرصة لزيارة الهند ، وانا بينكم اليوم كي ادعم هذه الروابط واقويا »

ودارت في خلال الزيارة مباحثات سياسية بينه وبين الرئيس نهرو ، حول الموقف في الشرق الاوسط ، اثبتت اتفاق وجهات النظر ، سجل ذلك البلاغ الرسمي المشترك الذي اذيع يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، وهو :

« قدم جلالة الملك سعود في زيارة قصيرة للهند بدعوة من حكومتها ، وانتهر جلالة ورئيس وزراء الهند ، فرصة هذه الزيارة وقاما بتبادل الرأي في صورة ودية غير رسمية . وشمل ذلك موضوعات كثيرة ذات اهمية متبادلة ، ومن بينها التطورات الاخيرة في الموقف الدولي . كما تبادلوا الرأي في مسائل ذات أهمية خاصة لبلديهما .

ويقرر جلالة الملك ورئيس الوزراء ، ان الحاجة الاولى في هذا الوقت ، هي تعزيز السلام العالمي وتخفيف التوتر الدولي ، كما يوقنان ان المعالجة السلمية غير العنيفة لهذه القضايا التي تهم العالم ، هي ضرورة عاجلة ، وان بلديهما يؤيدان تأييداً تاماً مبادئ خمسة ، وهي :

احترام السيادة والسلام الاقليمي ، وعدم العدوان ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد الاخرى ، والاحترام المتبادل والمساواة ، والتعايش السلمي .

وفي نظرهما ان هذه المبادئ هي وحدها التي تستطيع ان تحقق اساساً ثابتاً للعيش السلمي للعالم .

ويسجل جلالة الملك ورئيس الوزراء مع الارتياح ، العلاقات الودية التي تربط بلديهما ، والتعاون على تقوية هذه الصداقة بتعاون واسع لمصلحة شعبيهما المتبادلة في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية .

ووصل الى الرياض يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٦ (صفر سنة ١٣٧٦) البانديت نهرو ، رئيس وزراء الهند وقطب اقطابها ، في زيارة رسمية ، تلبية لدعوة الحكومة السعودية ، فاستقبل بما يليق بمقامه من التجلة والتكريم .

واقامت الجالية الهندية في جدة حفلة تكريم له ، فألقى فيها خطاباً هاماً ، وهذا هو البلاغ الرسمي المشترك الذي صدر في ختام الزيارة :

تلبية لدعوة حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ، اثناء زيارته للهند في العام الماضي ، زار البانديت نهرو رئيس وزراء الهند المملكة العربية السعودية في المدة من ١٩ الى ٢٣ صفر عام ٧٦ ، وفي هذه المناسبة استعرض جلالة الملك ورئيس الوزراء التطورات الاخيرة في الموقف الدولي ، وكذلك اسباب توطيد علاقة الصداقة بين بلديهما :

١- ان جلالة الملك ورئيس الوزراء يعلنان تمسكهما بالبيان الصادر عن مؤتمر باندونج الذي وضع المبادئ التي ينبغي ان تحكم العلاقات الدولية ، وتشمل هذه المبادئ احترام حقوق الانسان الاساسية ، واحترام اهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وكذلك احترام سيادة جميع الامم وسلامة اراضيها والاعتراف

بالمساواة بين جميع الاجناس ، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة ، وتحاشي الاعمال العدوانية أو التهديد بها ، والامتناع عن استخدام القوة ضد سلامة اراضي أية دولة أو استقلالها السياسي .. وهما مصمان على توثيق التعاون بين بلديهما في كل ميدان على اساس هذه المبادئ .

٢- ان المملكة العربية السعودية والهند يهتما غاية الاهتمام الوصول الى تسوية سلمية للنزاع المتعلق بقناة السويس ، ذلك الممر المائي ذو الاهمية الحيوية بالنسبة لاقتصاديات ورفاهيات بلديهما ، وكذلك بالنسبة لدول اخرى كثيرة في العالم ، ولا يمكن ان تتم تسوية للنزاع بطريق الصراع أو بانكار حقوق سيادة مصر على قناة السويس . ولقد اصبح حق جميع الدول في حرية الملاحة عبر القناة مقابل دفع رسوم معقولة أمراً مقبولاً مقررأ . ان جلالة الملك ورئيس الوزراء موثقان انه على الرغم من الصعوبات والتوتر الذي طرأ حول هذه المسألة ، فمن الممكن الوصول الى تسوية عن طريق المفاوضة بين الاطراف الذين يعنيه الامر دون المساس بسيادة مصر ، أو سلطتها ، وذلك مع الاحتفاظ بمصالح الدول الاخرى في استعمال القناة كمر مائي مفتوح استعمالاً غير مقيد . وهما وطيدا الامل بأنه لن يكون ثمة لجوء الى ضغط سياسي ، أو اقتصادي ، في علاج هذا الموضوع ، حيث ان مثل ذلك الضغط انما يؤخر التسوية السلمية الى جانب عواقبه الاخرى الضارة البعيدة المدى .

٣- ان جلالة الملك ورئيس الوزراء يكرران عزمهما على العمل معاً في سبيل خدمة المصالح المشتركة لبلديهما ، وفي سبيل السلام ، والتقدم ، والحرية ، في العالم .

زيارة الحبشة

اشتد الحر في صيف سنة ١٩٥٧ اشتداداً زائداً ، فقصد الملك سعود مدينة اسمره في الحبشة ، وتقع في العدوثة الثانية من البحر الاحمر ، وتمتع بجو لطيف معتدل ، بلغها صباح الجمعة ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (يوليو سنة ١٩٥٧) للراحة والاستجمام .

وأبى نجاشي الحبشة الا ان تكون الزيارة رسمية ، فأمر ، ففتحت ابواب القصر الملكي لنزوله ، واستقبله الحاكم العام لمقاطعة الارتيرية نائباً عن الامبراطور وبالغت الهيئات الشعبية في تكريمه .

وقصد بعد ذلك الى اديس ابابا ، عاصمة الدولة ، تلبية لدعوة الامبراطور ، فبلغها يوم ٢٣ منه .

ودارت مباحثات بين العاهلين ، فتم الاتفاق على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ، وتبادل التمثيل الدبلوماسي ، على مستوى سفارة ، كما بحثا بنوع خاص ، القضايا السياسية التي تهم الشرق الاوسط ، واتفقا على تنسيق سياستيهما ، واتجاهاتهما ، ازاء كثير من المسائل ذات العلاقة المشتركة .

ووصل الى الرياض صباح السبت ١٠ رجب سنة ١٣٧٩ ، امبراطور الحبشة ، (هيلاسلامي) تلبية لدعوة الملك في زيارة رسمية .

ودارت مباحثات بين العاهلين ، دلت على اتفاقهما في تأييد ، مبادئ السلم ، والتعاون الودي ، سجل ذلك البلاغ المشترك الذي اذيع في ختام هذه الزيارة .

زيارة رئيس جمهورية غينيا

ووصل الى الرياض ، مساء يوم السبت ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٨٠ الشيخ احمد سيكوتوري ، رئيس جمهورية غينيا ، فاستقبل بالحفاوة ، ودارت مباحثات انتهت بالاتفاق ، سجل ذلك البلاغ اذيع في ختامها ، وهو :

تلبية لدعوة جلالة الملك سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، قام فخامة الرئيس سيكوتوري ، رئيس جمهورية غينيا ، بزيارة رسمية للمملكة العربية السعودية ، في يومي الثالث والرابع من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٨٠ الموافق ٢٤ - ٢٥ من شهر سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، وفي خلال هذه الزيارة اجري جلالة الملك سعود وفخامة الرئيس سيكوتوري مباحثات في جو من الاخاء والتفاهم المتبادل حول علاقة بلديهما ، والسياسة العالمية بصفة عامة ، وقد اعرب فخامة رئيس جمهورية غينيا ، عن شكره لجلالة الملك سعود ، على الاهتمام والعناية التي تقدمها السلطات السعودية للحجاج الوافدين من غينيا الى الاماكن الاسلامية المقدسة ، وقد اعرب الجانبان عن رغبتهم المشتركة لتنمية وتعزيز علاقات المودة والتعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهورية غينيا ، وعند استعراض السياسة الدولية ، أبدى جلالة الملك سعود وفخامة الرئيس سيكوتوري ارتياحهما لنجاح سياسة التحرر الوطني بصفة عامة ، حيا الله الشعوب الافريقية التي نجحت في الحصول على استقلالها ، وأكدوا ثقتهما بتضامن الشعوب الافريقية والآسيوية وارتباطها بمبادئ باندونج ، وتأييدهما الكامل لميثاق الامم المتحدة .

اتفاق مالي واقتصادي مع سورية

هنالك صلات ود وثيقة ، تصل الشعب السوري ، بالبيت السعودي ، وتشد بعضها الى بعض ، انبثقت عن صداقة قديمة متوارثة ، عززتها المساعدات الادبية والمادية الثمينة ، التي اسداها الملك عبدالعزيز لهذا الشعب ابان كفاحه مع فرنسا لانوز باستقلاله ، مقروناً بفتح ابواب بلاده للاجئين السوريين ، ابان الكفاح ، وتقديم المساعدات لهم ، وتأييده لسورية في جميع المواقف ، واستعانت به بعض ابناءها في خدمة دولته ، ثم عقده القروض لها ، والاتفاقات الاقتصادية معها . وسار العهد الجديد ، على نفس الطريق التي سار عليها العهد القديم ، فأحاط سورية بجميل عطفه ، وكريم رعايته ، ووالى بذل المساعدات لها ، وتعامل معها في جميع الميادين ، تنطق بذلك الارقام والوثائق ، سواء ما سجلناه في هذا المجلد أو في ذاك الذي سبقه .

وظهرت حاجة سورية الى قرض مالي ، فسارعت حكومة الملك سعود ، فقدمت لها قرضاً بعشرة ملايين دولار ، بدون فائدة ، تستعين به في معالجة مشاكلها الاقتصادية ، التي كانت تتخبط فيها ، وتأخذ بجناقها - بسبب الازمات المتتالية ، كما وافق على تأجيل دفع قسط القرض الاول الذي استحق عليها . وهذا هو اتفاق القرض :

١ - اتفاق القرض

ان حكومة الجمهورية السورية ، وحكومة المملكة العربية السعودية ، تعزیزاً لروابط الآخاء بينها ، ورغبة منها في التعاون والتآزر ، في كل مجال ممكن ، بما يتفق وميثاق الجامعة العربية نصاً وروحاً ، وفي توثيق صلاتها الاقتصادية ، وفي انماء التبادل التجاري بين بلديهما ، اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى - تمنح حكومة المملكة العربية السعودية حكومة الجمهورية السورية ، قرضاً بدون فائدة ، قدره عشرة ملايين دولار ، من دولارات الولايات المتحدة الاميركية ، يدفع لأمر وزارة المالية السورية ، وفق الترتيب التالي :

أ - اربعة ملايين دولار خلال شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٥ .

ب - ثلاثة ملايين دولار خلال شهر ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ .

ج - ثلاثة ملايين دولار خلال شهر جمادي الاول سنة ١٣٧٥ .

المادة الثانية - توافق حكومة المملكة العربية السعودية على تأجيل القرض الممنوح من قبلها الى حكومة الجمهورية السورية ، والبالغ ستة ملايين دولار ، بموجب الاتفاق الجاري في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٦٩ (٢٩ يناير سنة ١٩٥٠) والذي استحق القسط الاول منه ، في مطلع عام ١٩٥٥ الى تاريخ استحقاق القرض المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا الاتفاق .

المادة الثالثة - يدمج القرضان المنصوص عليهما في المادة السابقة بحيث يصبح مجموعهما ستة عشر مليون دولار .

المادة الرابعة - تتعهد حكومة الجمهورية السورية بتسديد مجموع القرضين تدريجياً اعتباراً من مطلع عام ١٩٦٠ على عشرة اقساط سنوية متساوية مقدار

كل قسط منها مليون وستماية الف دولار بحيث يسدد القسط الاول خلال عام ١٩٦١ ميلادية ، وذلك وفقاً لأحكام المادة الخامسة من هذا الاتفاق .

المادة الخامسة - تسدد حكومة الجمهورية السورية الاقساط المستحقة منتوجات وسلعاً تشتريها حكومة المملكة العربية السعودية أو رعاياها أو المقيمون في ارضها من المنتوجات والمصنوعات السورية وبصورة خاصة من المواد المدرجة في الجداول ١ و ٢ و ٣ المرفقة بالاتفاق التجاري المعقود بين حكومتي البلدين ، والموقع بتاريخ هذا اليوم .

المادة السادسة - من المتفق عليه بين الطرفين المتعاقدين منذ الآن ان تكون اسعار المشتريات التي تقوم بها حكومة المملكة العربية السعودية تسديداً للأقساط المستحقة كما هو وارد في المادة الخامسة من هذا الاتفاق بمستوى الاسعار العالمية .

المادة السابعة - لحكومة المملكة العربية السعودية التصرف بالمشتريات التي تقوم بها وفقاً للأحكام السابقة كما تشاء ، ولها حق تصديرها سواء الى اراضي المملكة العربية السعودية أو الى أية جهة اخرى .

المادة الثامنة - يبرم هذا الاتفاق وفقاً للأصول المرعية في كل من البلدين .
وابتأناً لذلك اقدم المندوبان الواردة اسمائهما ادناه على الاتفاق بما لهما من سلطة مخولة من حكومتهما .

حرر في جدة بتاريخ ٢٣ ربيع الاول سنة ١٣٧٥ الموافق ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ على نسختين أصليتين باللغة العربية .

عن حكومة الجمهورية السورية عن حكومة المملكة العربية السعودية
رزق الله الانطاكي محمد سرور الصبان
وزير الاقتصاد الوطني وزير المالية والاقتصاد الوطني

٢ - الاتفاق الاقتصادي

ودارت في الوقت نفسه مباحثات لعقد اتفاق اقتصادي وتجاري تكللت بالنجاح ، وهذا هو الاتفاق :

ان حكومة الجمهورية السورية وحكومة المملكة العربية السعودية رغبة منها في تنمية العلاقات الاقتصادية بين بلديهما ، وتوطيدها على اسس تلائم الصلات والروابط الطبيعية القائمة بينهما ، قد اتفقتا على ما يأتي :

المادة الاولى - يبذل كل من الطرفين المتعاقدين ما في وسعه للوصول بالعلاقات الاقتصادية بين بلديهما الى اقصى حد مستطاع وفقاً لاحكام هذا الاتفاق والانظمة المرعية في كل من البلدين .

المادة الثانية - (١) تسمح الحكومة السورية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية التي منشؤها المملكة العربية السعودية المستوردة مباشرة الى سورية وتسمح حكومة المملكة العربية السعودية بتصدير هذه المنتجات في حدود امكانياتها الاقتصادية .

(٢) تسمح حكومة المملكة العربية السعودية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية ذات المنشأ السوري المستوردة مباشرة الى المملكة العربية السعودية بتصدير هذه المنتجات في حدود امكانياتها الاقتصادية .

المادة الثالثة - تعفى من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد والتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية المدرجة في الجدول رقم (١) المرفق بهذا الاتفاق والمنتجة في بلد احد الطرفين المتعاقدين ، والمستوردة مباشرة الى بلد الطرف الآخر .

المادة الرابعة - ١ - تسمح الحكومة السورية باستيراد المنتجات التي منشؤها

المملكة العربية السعودية والمستوردة مباشرة الى سورية ، وتسمح حكومة المملكة العربية السعودية بتصدير المنتجات في حدود امكانياتها الاقتصادية .

٢ - تسمح حكومة المملكة العربية السعودية باستيراد المنتجات ذات المنشأ السوري والمستوردة مباشرة الى المملكة العربية السعودية ، وتسمح الحكومة السورية بتصدير هذه المنتجات في حدود امكانياتها الاقتصادية .

المادة الخامسة - ١ - تعفي حكومة المملكة العربية السعودية المنتجات الصناعية ذات المنشأ السوري المستوردة مباشرة الى المملكة العربية السعودية والمدرجة في الجدول رقم (٢) المرفق بهذا الاتفاق من الرسوم الجمركية .

٢ - تخضع حكومة المملكة العربية السعودية المنتجات ذات المنشأ السوري المستوردة مباشرة الى المملكة العربية السعودية والمدرجة في الجدول رقم (٣) المرفق بهذا الاتفاق الى تعريف جمركية تبلغ ثلث التعريف العادية المطبقة عليها .

٣ - تعفي الحكومة السورية المنتجات الصناعية التي منشؤها المملكة العربية السعودية المستوردة مباشرة الى سوريا والمدرجة في الجدول رقم (٤) المرفق بهذا الاتفاق من الرسوم الجمركية .

٤ - تخضع حكومة الجمهورية السورية المنتجات التي منشؤها المملكة العربية السعودية والمستوردة مباشرة الى سوريا والمدرجة في الجدول رقم (٥) المرفق بهذا الاتفاق الى تعريف جمركية تبلغ ثلث التعريف العادية المطبقة لديها .

المادة السادسة - يجوز اضافة مواد جديدة للجدول المرفقة بهذا الاتفاق بموافقة حكومتي الطرفين المتعاقدين .

المادة السابعة - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ تدابير من شأنها أن تمنع أو تحد من استيراد منتجات الطرف الآخر المدرجة في الجداول المرفقة بهذا الاتفاق .

المادة الثامنة - ترفق المنتجات ذات المنشأ المحلي المستوردة مباشرة في بلد احد الطرفين المتعاقدين الى بلد الطرف الآخر بشهادة منشأ تصدق عليها السلطات الحكومية المختصة في البلد المصدر .

المادة التاسعة - يعامل كل من الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية ، وخاصة فيما يتعلق بالأموال التالية :

١ - التكاليف الجمركية وسائر التكاليف والرسوم الاخرى المفروضة عند الاستيراد والتصدير والتراخيص على البضائع المصدرة من بلد احد الطرفين المتعاقدين الى بلد الطرف الآخر والعكس بالعكس أو على البضائع المارة بالتراخيص عبر اراضي كل من الطرفين .

٢ - القواعد والاصول الجمركية المتعلقة باستيراد البضائع وتصديرها وتراخيصها وتخزينها ونقلها ، سواء كانت مستوردة أو مصدرة أو مارة بالتراخيص وكذلك كل ما يتعلق بالتكاليف والرسوم العائدة لها .

٣ - منح اجازات الاستيراد والتصدير .

المادة العاشرة - لا تخضع المنتجات والبضائع المستوردة مباشرة من بلد احد الطرفين المتعاقدين الى بلد الطرف الآخر لدى استيرادها الى تكاليف اقل رعاية من التكاليف المطبقة أو التي قد تطبق على منتجات وبضائع بمائلة مستوردة من بلد ثالث .

المادة الحادية عشر - لا تشمل معاملة الدولة الاكثر رعاية المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

١ - المميزات الممنوحة أو التي تمنح من قبل احد الطرفين المتعاقدين لتسهيل تجارة الحدود .

٢ - الفوائد الناجمة عن اتحاد جمركي قد يعقد من قبل احد الطرفين المتعاقدين

المادة الثانية عشر - ١ - تجري جميع المدفوعات بين الجمهورية السورية والمملكة العربية السعودية وفقاً للتشريع النافذ في كل من البلدين فيما يتعلق بمراقبة النقد .
٢ - تجري هذه المدفوعات بالليرات السورية او بدولارات الولايات المتحدة او بالجنيه الاسترليني القابل للتحويل ، او بأية عملة اخرى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

٣ - يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بتحويل العملات المنوه بها في الفقرة السابقة ، الى بلد الطرف المتعاقد الآخر ، لتسديد المدفوعات التي تستحق بنتيجة التبادل التجاري الجاري بين البلدين ، وفقاً لهذا الاتفاق .

المادة الثالثة عشر - رغبة في حسن تنفيذ هذا الاتفاق ، وفي تسهيل تبادل البضائع بين البلدين ، اتفق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة مشتركة سورية - سعودية تجتمع بطلب من احد الطرفين المتعاقدين ، وتكون مهمتها :

١ - السهر على تطبيق هذا الاتفاق .

٢ - تذليل جميع الصعوبات التي قد تنشأ اثناء تنفيذ هذا الاتفاق .

٣ - تقديم الاقتراحات المؤدية لتحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتمميتها .

المادة الرابعة عشر - لا يخل هذا الاتفاق بالتزامات حكومة المملكة العربية السعودية الناجمة عن اتفاقية القمح الدولية .

المادة الخامسة عشر - يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق التجاري المعقود بين حكومتي الطرفين المتعاقدين بتاريخ ١٠ ربيع الثاني ١٣٦٩ الموافق ٢٩ يناير ١٩٥٠ .

المادة السادسة عشر - يبرم هذا الاتفاق والجدول والكتب الملحقة به التي تشكل جزءاً لا يتجزأ منه وفقاً للتشريع النافذ في كل من البلدين ، ويصبح نافذاً

بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ تبادل وثائق ابرامه ، ويعمل به لمدة سنة واحدة تتمدد من تلقاء نفسها سنة فسنة ما لم يبد احد الطرفين المتعاقدين رغبته الحطية لنقضه أو تعديله قبل ثلاثة اشهر على الاقل من انقضاء كل مدة .
واثباتاً لذلك وقع المندوبان المفوضان الواردة اسمائهما ادناه على هذا الاتفاق بما لهما من سلطة مخولة من حكومتيهما .

حرر في جدة بتاريخ ٢٣ ربيع الاول عام ١٣٧٥ الموافق ٩ نوفمبر عام ١٩٥٥ على نسختين باللغة العربية .

عن حكومة الجمهورية السورية عن حكومة المملكة العربية السعودية
رزق الله الانطاكي محمد سرور الصبان
وزير الاقتصاد الوطني وزير المالية والاقتصاد الوطني

الملك يزور سورية

ووصل الى دمشق يوم اول صفر سنة ١٣٧٧ الملك سعود في زيارة خاصة ليشهد معرض دمشق وليهنيء شكري القوتلي برئاسة الجمهورية الثانية ، فاستقبلته وصحبه بالحفاوة اللائقة . وصحبه في هذه الزيارة الامراء محمد بن عبد العزيز ، ومحمد بن سعود الكبير ، واحمد بن عبد الرحمن ، وفصل بن تركي .

وأذاع حين سفره البيان الآتي :

لقد كان من الخير ان اتمكن من زيارة سورية الشقيقة ، هذه الزيارة الشخصية لمشاهدة معرضها السنوي وزيارة فخامة رئيس جمهوريتها وشعبها الكريم الذي تربطنا به اوثق الروابط الاخوية في وقت انتشرت فيه الاساعات والافاويل

القائمة ، مما أوجد القلق والتحسب لدى اخواننا السوريين خاصة والعرب في مختلف اقطارهم . واني ارغب في هذه المناسبة ان اصرح بدون لبس أو إبهام باخلاص عرفني به اخواني السوريين خاصة والعرب عامة من اني اشجب كل اعتداء على سورية وعلى أي قطر عربي كان ، وسأقاوم مع اخواني السوريين والعرب أي اعتداء يقع عليهم أو على استقلالهم أي كان مصدره ، كما اني أجعل أي عربي ان يمد يده للتجاوز على أي عربي آخر ، فقوانا العربية بحمد الله وتوفيقه مشتركة للدفاع عن كيان المجموعة العربية امام الخطر المحدق بها ، ومصالحتنا مشتركة في الذود عن حريتنا واستقلال بلادنا جميعاً ، وان كل عدوان يقع على أي منا سينتقل بالتالي منه الى العدوان على غيره ، وقوتنا بالدفاع عن حياتنا لا تكفل الا بتضامننا جميعاً . واني متأكد مما شعرت به ولمسته في اقامتي القصيرة في هذا البلد الشقيق من ان سورية العربية لا يمكن بأي حال ان تشكل أي خطر على جيرانها ، ولا يعقل ان يتجه التفكير هذا الاتجاه ، فسياستها العربية مستندة الى احكام ميثاق الجامعة العربية ، وعلاقتها بالدول العربية مستمدة منه ومن احكام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، وسياستها حيال الدول الاخرى مستمدة من احكام ميثاق الامم المتحدة ، وقد لمست فيها الرغبة الخالصة للتعاون مع جميع جاراتها . وفقنا الله لحفظ وطننا العربي ورفع شأن قوميتنا واعزاز وطننا وحفظ كرامتنا بين الامم .

وساطة ودية

واشتد في صيف سنة ١٩٥٨ التوتر على الحدود السورية - التركية ، كما اشتد الجفاء بين دمشق وانقره حتى خيف من وقوع حرب بينها ، وازدادت الاساعات عن غزو لسورية يعد الترك معداته ، فحرصاً على مصلحة سورية ،

وخدمة لها ، ورغبة في المحافظة على السلام في المنطقة ، عرض الملك سعود وساطة للتوفيق واصلاح ذات البين ، فوافقت تركيا بدون قيد ولا شرط ، وارسلت وفدها الى الرياض ، ومع ان شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية وصبري العسلي رئيس الوزارة اعلنا قبول الوساطة مع الشكر ، وألغا وفدًا للسفر الى الرياض ، الا ان عوامل خاصة وقفت في الطريق ، فألغي سفر الوفد .

استئناف العلاقات

واعلنت يوم اول فبراير سنة ١٩٥٨ الوحدة بين سورية ومصر ، فاندجحت حكومة الاولى في الثانية ، وزالت من الوجود ، ولكن مؤقتاً فقد عادت فبعثت ثانية يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ عقب الانقلاب الذي دبره الجيش السوري ، فاعترفت الحكومة السعودية بالدولة السورية ، وجددت معها علاقاتها السياسية .

اتفاق جديد

وتقدمت الحكومة السورية الى الرياض ، في شهر فبراير سنة ١٩٦٤ طالبة اجراء مباحثات لعقد اتفاق اقتصادي جديد يحل محل القديم ، فوافقت وألفت لجنة برئاسة الامير مساعد بن عبد الرحمن وزير المالية والاقتصاد قوامها وكيل وزارة المالية ووكيل وزارة الاقتصاد ومحافظ مؤسسة النقد السعودي ومدير الجمارك ومدير عام الشؤون الاقتصادية في وزارة المالية والاقتصاد .

وتألف الوفد السوري للمفاوضة برئاسة وزير الخارجية ، ووصل الى الرياض في ١٠ مارس سنة ١٩٦٢ ولم يطل امد المفاوضة قد انتهت بسرعة لتوفر حسن النية عند الجانبين .

ووقع على الاتفاق الجديد يوم ١٧ منه ، وهو نسخة تقريباً عن الاتفاق القديم مع تعديل يسير .

والقى رئيس الوفد السعودي حين التوقيع كلمة قال فيها :

عقدت المملكة السعودية اتفاقات بمائة مع الاردن ولبنان ، وهي تنطلق في علاقاتها الاقتصادية مع البلدان العربية من فكرة التعاون الاخوي ، واعتبار البلدان العربية كأشقاء يكمل بعضها بعضاً .

ورد رئيس الوفد السوري شاكرآ .



نظام جديد لمجلس الوزراء

أعدت الحكومة نظاماً جديداً لمجلس الوزراء اقتضت مصلحة الدولة اعداده ، واصدره الملك بموجب المرسوم رقم ٣٨٠ تاريخ ٢٢ شوال سنة ١٣٧٧ (١٤ مايو سنة ١٩٥٧) وهو بنصه :

بعد الاتكال على الله

نحن سعود بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

نظراً لما تقتضيه مصلحة البلاد من لزوم اعادة النظر في نظام مجلس الوزراء طبقاً لما جاء في مرسومنا سنة ١٣٧٧ وحرصاً على تركيز المسؤوليات وتحديد الصلاحيات ، ورعاية لمسألة تقدم البلاد وتطورها .

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٠ الصادر بتاريخ ١٥ - ١٠ - ١٣٧٧ وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء أمرنا بما هو آت :

١ - يسمى هذا النظام نظام مجلس الوزراء .

٢ - مركز مجلس الوزراء ، الرياض ، ويجوز عقد جلساته في جهة أخرى من المملكة .

٣ - لا يكون عضواً في مجلس الوزراء الا السعودي . ولا يكون عضواً من كان سمي السمعة أو محكوماً عليه بجناية أو جنحة مخلة بالدين والشرف .

٤ - لا يباشر أعضاء المجلس بعد صدور هذا النظام أعمالهم الا بعد أداء اليمين وهو : « أقسم بالله العظيم ، ان اكون مخلصاً لديني ، ثم للملك وبلادي ، وان لا ابوح بسر من اسرار الدولة ، وان احافظ على مصالحها وانظمتها وان اؤدي أعمالي بالصدق والامانة والاخلاص »

٥ - لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس واية وظيفة حكومية أخرى الا اذا رأى رئيس مجلس الوزراء ان الضرورة تدعو لذلك .

٦ - لا يجوز لعضو مجلس الوزراء اثناء توليه العضوية ان يشتري أو يستأجر مباشرة أو بالواسطة أو بالمزاد العام أيّاً كان من املاك الدولة .

كما لا يجوز له بيع أو ايجار اي شيء من املاكه الى الحكومة ، وليس له مزاوله أي عمل تجاري أو مالي أو قبول العضوية لمجلس ادارة أي شركة .

٧ - مجلس الوزراء هيئة نظامية ، وتعد اجتماعاته برئاسة رئيسه أو نائبه ، ويباشر أعماله وصلاحياته حسب هذا النظام ونظامه الداخلي .

٨ - كل وزير مسئول عن أعمال وزارته امام رئيس الوزراء ، ورئيس الوزراء مسئول امام جلالة الملك . ولرئيس الوزراء ان يطلب من جلالة الملك اعفاء اي عضو من أعضاء مجلس الوزراء من عمله . واستقالة رئيس الوزراء تترتب عليها استقالة جميع أعضاء المجلس .

٩ - يعتبر الوزير هو الرئيس المباشر والمرجع النهائي لشتون وزارته ، ويمارس أعماله وفق احكام هذا النظام والنظام الداخلي لوزارته .

١٠ - النيابة عن الوزير لا تكون الا لوزير آخر وبموجب امر ملكي يصدر بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء .

تشكيل المجلس

١١ - يتألف مجلس الوزراء من :

أ - رئيس مجلس الوزراء .

ب - نائب رئيس مجلس الوزراء الذي يعين بأمر ملكي بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء .

ج - الوزراء العاملين الذين يعينون بأمر ملكي بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء .

د - وزراء الدولة الذين يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء .

هـ - مستشاري جلالة الملك الذين يعينون أعضاء في مجلس الوزراء بأمر ملكي بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء .

١٢ - حضور اجتماعات مجلس الوزراء حق خاص بأعضائه فقط وبالامتنع العام لمجلس الوزراء ، ويجوز بناء على طلب الرئيس او احد الاعضاء وموافقة مجلس الوزراء السماح لأحد الموظفين أو الخبراء بحضور جلسات المجلس لتقديم ما لديه من معلومات وايضاحات ، على ان يكون حق التصويت خاصاً بالاعضاء فقط .

١٣ - لا يعتبر اجتماع المجلس منعقداً الا بحضور ثلثي أعضائه ولا تكون قراراته صحيحة الا بصورها بأغلبية الحاضرين ، وفي حالة التساوي يعتبر صوت الرئيس مرجحاً .

١٤ - لا يتخذ المجلس قراراً في موضوع خاص بأعمال الوزارة الا بحضور وزيرها او من ينوب عنه ، الا اذا دعت الضرورة لذلك .

١٥ - مداولات المجلس سرية ، اما قراراته فالاصل فيها العلنية عدا ما اعتبر منها سرياً بقرار من المجلس .

١٦ - يحاكم اعضاء مجلس الوزراء عن المخالفات التي يرتكبونها في المحاكم الرسمية بموجب نظام خاص يتضمن بيان المخالفات وتحديد اجراءات الاتهام والمحكمة وكيفية تأليف المحكمة .

١٧ - يجوز لمجلس الوزراء ان يؤلف لجناً من بين اعضاءه او من غيرهم لبحث مسألة مدرجة بمجدول اعماله لتقديم تقرير خاص عنها .
ويتولى النظام الداخلي للمجلس بيان عدد اللجان وسير اعمالها .

اختصاصات مجلس الوزراء

١٨ - يرسم مجلس الوزراء السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية ، وجميع الشؤون العامة للدولة ، ويشرف على تنفيذها .
ويملك السلطة التنظيمية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة الادارية ، وهو المرجع للشؤون المالية وجميع الشؤون المرتبطة في سائر وزارات الدولة والمصالح الاخرى . وهو الذي يقرر ما يلزم اتخاذه من اجراءات في ذلك ، ولا تعتبر المعاهدات والاتفاقيات الدولية نافذة الا بعد موافقته . وقرارات مجلس الوزراء نهائية ، الا ما يحتاج منها لاستصدار أمر أو مرسوم ملكي طبقاً لاحكام هذا النظام .

الشؤون التنظيمية

١٩ - لا تصدر الانظمة والمعاهدات والاتفاقات الدولية والامتيازات الا بموجب مراسيم ملكية يتم اعدادها بعد موافقة مجلس الوزراء .

٢٠ - لا يجوز تعديل الانظمة أو الاتفاقات الدولية أو الامتيازات الا بموجب نظام يصدر حسب المادة ١٩ من هذا النظام .

٢١ - يبت المجلس في مشروعات الانظمة المعروضة عليه مادة مادة ، ثم يصوت عليها بالجلسة ، وذلك حسب الاجراءات المرسومة في النظام الداخلي لمجلس الوزراء .

٢٢ - لكل وزير الحق بأن يقترح على المجلس مشروع نظام يدخل ضمن اعمال وزارته لغرض اقراره ، وللمجلس الموافقة عليه أو رفضه . واذا رفض المجلس اقتراحاً فلا يجوز اعادته عرضه عليه الا اذا دعت الضرورة لذلك ، كما انه يحق لكل عضو من اعضاء مجلس الوزراء ان يقترح ما يرى مصلحة من بحثه في المجلس .

٢٣ - اذا لم يوافق جلالة الملك على أي مرسوم أو امر يقدم اليه لتوقيعه يعاد الى المجلس مشفوعاً بأسبابه التي دعت لذلك ، لبحثه . واذا لم يرد المرسوم أو الامر من ديوان جلالة الملك الى مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصوله ، يتخذ رئيس المجلس ما يراه مناسباً ، ويحيط المجلس علماً به .

٢٤ - يجب نشر جميع المراسيم في الجريدة الرسمية ، وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها الا اذا نص فيها على مدة .

الشؤون التنفيذية

٢٥ - للمجلس ، باعتباره السلطة التنفيذية المباشرة ، الهيمنة التامة على شؤون التنفيذ ، وهو صاحب الاختصاص الاصيل في اتخاذ جميع ما يرى فيه مصلحة البلاد ، ويدخل في اختصاصاته التنفيذية الامور التالية :

١ - مراقبة تنفيذ القرارات والانظمة .

٢ - احداث وترتيب المصالح العامة والوظائف وتعيين وفصل وترقية مديري المصالح والموظفين الذين يشغلون المرتبة الثالثة فصاعداً واحالتهم الى المعاش .

٣ - لمجلس الوزراء ان يقرر انشاء لجان تحقيق تتولى التحري عن سير اعمال الوزارات والمصالح بصفة عامة ، أو عن قضية معينة ، وترفع لجان التحقيق نتائج تحرياتهما الى المجلس في الوقت الذي يحدده لها ، ويبت المجلس في نتيجة التحقيق حسب النظام .

الشؤون الادارية

٢٦ - مجلس الوزراء هو السلطة المباشرة لادارة البلاد ، وله الهيمنة التامة على كافة قضايا الادارة ، وتدار المناطق المختلفة في كافة انحاء المملكة بموجب انظمة تسن لذلك .

٢٧ - تدار الشؤون البلدية بموجب نظام خاص يسمى « نظام البلديات » يحدد درجات البلديات وتشكيل المجالس البلدية التي لها مساس بأعمال البلديات .

الشؤون المالية

٢٨ - شؤون الدولة المالية مرجعها مجلس الوزراء .

٢٩ - لا يجوز فرض ضرائب أو رسوم الا بموجب نظام .

٣٠ - تكون جباية الرسوم والضرائب بمقتضى احكام الانظمة ، ولا يجوز الاعفاء منها الا بمقتضى النظام .

٣١ - بيع اموال الدولة او ايجارها لا يكون الا وفق النظام .

٣٢ - لا يجوز منح انحصار أو امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد الا حسب نظام خاص ومراعاة المصلحة العامة .

٣٣ - لا يجوز للحكومة ان تعقد قرضاً الا بموافقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم ملكي يتضمن الاذن لها بذلك .

٣٤ - كل تعهد تقوم به الحكومة ويترب عليه دفع مال من الخزينة العامة لا يكون الا بمقتضى احكام الميزانية المصدقة حسب الاصول ، فان لم تسمح له بنود الميزانية ، وجب ان يكون بموجب نظام خاص يجيزه .

٣٥ - يلزم ان تسلم جميع واردات الدولة الى الخزينة العامة المختصة ، وان يجري قيدها وصرفها بموجب الاصول المقررة نظاماً .

٣٦ - لا يجوز تخصيص مرتب او منح مكافأة او صرف اي مبلغ من اموال الدولة ، الا بموجب النظام او بقرار من مجلس الوزراء .

٣٧ - يصدق مجلس الوزراء سنوياً نظاماً بميزانية الدولة يشتمل على تخمينات الواردات والمصاريف لتلك السنة ويرفع لجلالة الملك لتصديقه .

ويجري تصديق الميزانية قبل السنة المالية بشهر على الاقل ، فاذا حلت السنة

المالية وحالت اسباب اضطرارية دون تصديق الميزانية ، وجب السير على ميزانية السنة السابقة بنسبة اثني عشرية حتى صدور الميزانية الجديدة .

٣٨ - كل زيادة يراد احداثها في الميزانية لا تكون الا بموجب النظام او بقرار من مجلس الوزراء .

٣٩ - اجراءات تصديق الميزانية تجري حسب الاصول المقررة لاصدار الانظمة ، ويصوت عليها فضلاً فضلاً .

٤٠ - تبقى النظم المالية النافذة حالياً مرعية الاجراء حتى تصدر انظمة بتعديلها .

٤١ - تقوم مراقبة حسابات الدولة بتدقيق جميع حسابات الحكومة والتحقق من صحة قيود واردها ومصرفها حسب احكام نظام هذه الدائرة .

٤٢ - على وزارة المالية ان تقدم لمجلس الوزراء الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المنصرم لغرض اعتماده خلال الثلاثة الأشهر الأولى من السنة المالية الجديدة .

٤٣ - ميزانية الدوائر غير التابعة لوزارة من الوزارات وحساباتها الختامية يجري عليها ما يجري على ميزانية الدولة وحسابها الختامي من الاحكام .

رئاسة مجلس الوزراء

٤٤ - رئيس الوزراء هو الذي يوجه السياسة العامة للدولة ، ويكفل التوجيه والتنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات ويضمن الاقرار والوحدة في اعمال مجلس الوزراء ، ويتلقى التوجيهات السامية من جلالة الملك للعمل بموجبها . وهو الذي يوقع قرارات المجلس ويأمر بتبليغها الى الجهات المختلفة ، وله الاشراف

على مجلس الوزراء والوزارات والمصالح العامة ، وهو الذي يراقب تنفيذ الانظمة والقرارات التي يصدرها مجلس الوزراء .

التشكيلات الادارية لمجلس الوزراء

٤٥ - يدخل في تشكيلات مجلس الوزراء الادارية الشعب الآتية :

اولاً - ديوان رئاسة مجلس الوزراء

ثانياً - الامانة العامة لمجلس الوزراء

ثالثاً - شعبة الخبراء .

ويتولى النظام الداخلي لمجلس الوزراء ، بيان تشكيلات هذه الشعب واختصاصاتها وكيفية قيامها باعمالها .

٤٦ - مرجع ديوان المظالم وديوان مراقبة الحسابات العامة لرئيس مجلس الوزراء طبقاً لانظمتها الخاصة .

احكام ختامية

٤٧ - يصادق مجلس الوزراء على هذا النظام ، ثم يرفعه الى جلالة الملك للاقتراح بالموافقة السامية ، ويصدر موقفاً عليه من لدن جلالاته ورئيس مجلس الوزراء .

٤٨ - يشرع مجلس الوزراء بعد نفاذ هذا النظام ، بوضع الانظمة الآتية :

١ - نظام داخلي لمجلس الوزراء

٢ - نظام داخلي لكل وزارة من الوزارات

٣ - نظام ادارة المقاطعات

٤ - نظام البلديات

٥ - نظام محاكمة الوزراء

٦ - نظام بيع وايجار املاك الدولة

٤٩ - يكون هذا النظام مرعي من تاريخ اصداره ونشره في الجريدة الرسمية

٥٠ - يلغي هذا النظام ، نظام مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٧٣/٧/١٢

وجميع الانظمة والقرارات التي تخالف احكامه وكل حكم آخر .



المساعدات للجزائر

اعلن شعب الجزائر ثورته الكبرى على الفرنسيين مستعمري بلاده ، يوم اول نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، واندفع في قتالهم ، فاندفعوا في تدمير مدنه ، وتقتيل نساؤه واطفاله ، وشيوخه ، وشبابه ، فلم يرحموا صغيراً ، ولم يوقروا كبيراً .

وأيدت الحكومة السعودية الثورة الجزائرية - ثورة العدل والحق ، من اليوم الاول ، قياماً بواجب الاخوة العربية والاسلامية ، وبذلك كل مساعدة مادية وادبية لها ، فتبرعت لأول مرة بمليون ريال في سنة ١٣٧٦ ، واصدر الملك بياناً يدعو شعبه للتبرع والبذل ، فبلغت الاموال التي جمعت في ذلك العام ، مليون و ٢٠٠ الف و ٩٣١ دولاراً و ٢٥٦٣٠ جنيهاً مصرياً .

واستؤنفت الحملة في السنة التالية لجمع الاعانات ، وضرب يوم ١٥ شعبان سنة ١٣٧٧ موعداً للجمع ، وفتحت الحكومة باب الاكتتاب ، فجادت بمليون ونصف مليون ريال . وبلغت جملة التبرعات في تلك الحملة اربعة ملايين و ٢٠٠ الف ريال سعودي ، وهو مبلغ ضخم لم يجمع مثله في حملة واحدة في اي بلد عربي آخر .

وتألفت لجان لجمع الاعانات من جميع انحاء المملكة لهذا الشعب المجاهد ،

فكانت التبرعات تنهال عليها من كل جانب .

وعاد الملك فأصدر يوم ١٧ جمادى الثانية سنة ١٣٧٧ ، أمراً ملكياً بمنح الجزائر ٢٥٠ ألف جنيه استرليني .

شكر الجزائر

وسجلت الجزائر شكرها للحكومة السعودية ، ولملكها وشعبها ، بهذا البيان أصدره في القاهرة يوم ٩ الحجة ١٣٧٦ السيد احمد توفيق المدني مندوب الجزائر وممثلاً لدى الجامعة العربية ، وهو :

« ان جلالة الجالس على العرش السعودي ، يرعى القضية الجزائرية منذ اول يوم بدأت فيه مشكلتنا ، ومحس مع الشعب الجزائري بهذا الاحساس الكريم ، فقد قام جلالتة ويقوم ببذل كل ما يستطيع في سبيلنا نحن الجزائريين ، ولن يضي وقت طويل ان شاء الله ، حتى تصبح الجزائر بلداً مستقلاً .

« ان الدور العظيم الذي يقوم به جلالتة ، ليس مبنياً على الدعايات واقوال الصحف ، وانما هو مبني على ما يراه المجاهدون الجزائريون رأي العين ، وما يعلمونه علم اليقين من اعمال جلالتة الباهرة لتحقيق استقلال الجزائر ، ولتأييد المجاهدين ، وان التاريخ يسجل بكل فخر صحائف مجد وعظمة لجلالتة في هذا المخمار »

يتوسط للافراج عن الزعماء

ودعا الملك محمد الخامس ، ملك المغرب ، خمسة من الزعماء الجزائريين كانوا في الخارج ، وهم : احمد بن بله ، ومحمد خيضر ، وآية احمد ، ورابع البيضا ، واحمد بو ضياف ، لزيارته في الرباط ، للبحث في إيجاد حل لمشكلة الثورة .

ولما جاؤا تم الاتفاق بينهم وبينه على السفر الى تونس للاجتماع بملكها محمد الامين والاتفاق على خطة موحدة اذا امكن .

وامتطى الملك طائرة خاصة طارت به يوم ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٥٦ وبرجالة الى تونس ، وامتطى الضيوف طائرة أخرى حطت بهم في الجزائر ، بدلاً من تونس ، وسلمتهم للسلطة الفرنسية يداً بيد ، فنقلتهم الى باريس وانزلتهم احد سجونها .

واهتز العالم العربي لهذا الحادث بل لهذه الخيانة ، وارتفعت الاصوات بالاحتجاج وطلب الافراج عن المعتقلين .

وارسل الملك سعود فدعاً سفير اميركا لدى حكومته يوم ٢٤ منه فأبلغه ما يساوره من بالغ القلق بالنسبة الى خطورة الموقف في الجزائر ، وقال انه يلفت نظر الحكومة الاميركية لهذه الحالة ويطلب منها ان تبذل مساعيها الحثيثة لاطلاق سراح الزعماء المعتقلين خيانة وغدراً .

وعبر البيان الرسمي الذي اصدرته الحكومة يوم ٢٤ منه عن صادق العاطفة نحو المعتقلين ، وهو :

« على اثر اعتقال السلطات الفرنسية لبعض زعماء الجزائر في ظروف لا تقرها القوانين الدولية ، امر حضرة صاحب الجلالة الملك ، وزارة الخارجية بتوجيه نظر الحكومة الفرنسية الى النتائج الخطيرة التي يؤدي اليها هذا الاعتقال بالنسبة للسلم ، مع المطالبة بالافراج عنهم فوراً حتى لا تتعقد الامور ، وتزداد الحالة خطورة في الجزائر ، بل في الشرق الاوسط عامة ، وان حكومة جلالة الملك لتأمل ان تتغلب الحكمة وبعد النظر ، ويتم الافراج عن هؤلاء الزعماء في اسرع وقت ممكن حتى تهدأ الامور ويصار الى الحل السلمي الذي هو هدف كل محب للسلام »

وابرق الى جلالة الملك محمد الخامس بهذا المعنى .

يتبرع بنفقات العيد

وخل عيد جلوس الملك لسنة ١٣٧٦ ، فأمر بالغاء الاحتفالات ، وان تجمع النفقات التي جرت العادة بانفاقها ، وترسل لمساعدة الجزائر .

تبني قضية الجزائر في الامم المتحدة

واصدرت الحكومة تعليقات الى مندوبيها لدى الامم المتحدة ، بان يكرس اوقاته وجهوده لتأييد قضية الجزائر ، والدفاع عن حق الشعب الجزائري . على انها اختارت في سنة ١٩٥٦ لهذه المهمة الاستاذ احمد الشقيري من الخطباء المجيدين فقام بهذا الواجب القومي على افضل وجه .

يرفض اعادة العلاقات السياسية

قلنا ونحن ندرس العلاقات بين السعودية ومصر ، ان الحكومة السعودية اصدرت يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، بلاغاً اعلنت فيه قطع العلاقات السياسية مع فرنسا لاشتراكها في العدوان على مصر في ذلك العام .

وتقدمت الحكومة الفرنسية بعد جلاء جنودها عن اراضي مصر وبعد ان عقدت صلحاً معها ، تطلب استئناف العلاقات السياسية مع الحكومة السعودية فردت انها لن تعاد الا بعد الاعتراف باستقلال الجزائر ، واعادة حقوق هذا الشعب اليه .

تأييد مستمر حتى الاستقلال

وقد ظلت الحكومة السعودية ترعى قضية الجزائر ، وتمدها بالاعانات الكثيرة

والاموال الوفيرة ، حتى حصلت على استقلالها في سنة ١٩٦٢ ونالت ما ارادته وسعت اليه .

ولقد سمعت من الاستاذ احمد توفيق المدني ، وقد ورد ذكره آنفاً ، وكان ممثلاً لحكومة الجزائر في القاهرة ثم رئيساً لوفدها في الجامعة العربية ، ان الحكومة السعودية كانت اكثر الحكومات العربية عطفاً على الجزائر ، وبذلاً لها واهتماماً بأمرها ، قال ، ولم يسبق مرة واحدة ان تأخرت في اداء المرتب السنوي الذي كان عليها ان تدفعه لنا في نطاق الجامعة العربية ، ويبلغ مليوني جنيه استرليني ، فكانت تؤديه في يوم الاستحقاق بالذات ، بدون اي تردد او توقف او تلكؤ ، على انها ما كانت تكتفي بدفع هذا المبلغ ، بل كانت تقيم بين سنة وأخرى ، حفلات ، فكان الشعب يقبل على التبرع بسخاء ، وما كان دخل الحفلة الواحدة يقل في الغالب ، عن نصف مليون ريال .



المساعدات لفلسطين

تبنت الحكومة السعودية قضية فلسطين منذ ظهورها في سنة ١٩١٨ ، وبذلت الكثير في سبيلها ، ولقد عقدنا في المجلد الثاني فصلاً ضافياً سجلنا فيه كل ما قام به جلالة الملك عبدالعزيز وحكومته في هذا السبيل .
وسارت حكومة العهد الجديد في نفس الطريق ، واتبعت نفس الحطة ، ونحن نسجل ما تم في هذا العهد :

رسائل الى اميركا

انتدبت مؤسسة فورد الاميركية محرر القسم الثقافي فيها لزيارة العالم العربي ، تمهيداً لاصدار عدد خاص عن تطوره ونهضته ، فجاء هذا الى الرياض وقابل الملك سعود ، وتحدث اليه يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ ، وهذا ما القاه اليه بشأن قضية فلسطين ، قال :

طلبت منا مؤسسة فورد الاميركية كلمة لنشرها على الشعب الاميركي في احدى مجلاتها الثقافية التي تعدها عن البلاد العربية ، وليس لنا ما نقوله عن

الصدقة العربية - الاميركية المعروفة بين الشعب الاميركي والشعب العربي ، غير املنا الحار في ان يتفهم اصدقائنا هؤلاء آمال العرب ، وان يعينوا اصدقاءهم في العالم العربي على التدليل على حسن نوايا الشعب الاميركي للعرب بالعطف على جميع حقوق العرب المهضومة ، ومنها مشكلة فلسطين .

يا اصدقاءنا الامريكيين : هذه قضية العرب نخاطب بها ضمائركم ونحن على ثقة بأنكم عادلون منصفون ، تعينون على الحق متى ظهر لكم ، وتساعدون على انصاف كل مظلوم . فليفكر كل واحد منكم في مأساة اللاجئين العرب وليتصور نفسه مكان احد هؤلاء ، بأن يرغب على ان يخلي بيته ومزرعته ويغادر عائلته لكي يسكن في بيته ومزرعته اناس آخرون ، شاء ساسة الغرب ان يكونوا كذلك .

اذا فكرتم في هذا قليلاً ، فان كل اصدقائكم العرب على ثقة تامة بانهم سيجدون منكم العون على الحق والدفاع عنه ، فنحن نلتقي معكم على حب الحرية والوطن والحياة العائلية الهادئة احرار في بلادنا مكرمون لضيوفنا .
ومنا لكل اميركي منصف اطيب التمنيات والتحيات .

حديث آخر

واستقبل في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٤ الصحفي الاميركي ليتينال ، وهو يهودي اشهر بعدائه للصهيونية ، والقى اليه حديثاً مطولاً عن قضية فلسطين لابلغه الى الشعب الاميركي . وهذا بما قاله له :

ان على حل هذه القضية ، قضية فلسطين ، يتوقف السلم والامن في هذه الرقعة من العالم .

ووجه الملك في شهر صفر سنة ١٣٧٧ رسالة الى ايزنهاور رئيس حكومة

الولايات المتحدة عن قضية فلسطين ، فقال :

ان الصهيونية هي المعضلة الاساسية التي رغبنا ان نتحدث لكم عنها بجلاء لتكون ماثلة امامكم وانتم تعالجون قضايا الشرق الاوسط الاسلامي والعربي ، فان شعوب هذه المنطقة على اختلاف ميولهم وعناصرهم متفقون دائماً ومصرون على انتهاز سبيل لا يختلفون فيه مهما كانت اتجاهاتهم الاخرى ، وما زالت الظروف والحوادث تريد ايماناً ، ويتلخص هذا الموقف فيما يلي :

« ان الصهيونية العالمية ، وثمرتها اسرائيل ، هي العدو الاول للعرب خاصة والمسلمين عامة ، وهي مصدر قلقهم ومبعث الغضب والاثارة في نفوسهم ، وهم يعتبرون كل من ساعد اسرائيل بالمال والسلاح والمجال السياسي خصماً لهم ، وكل من يساعد العرب في ذلك صديقاً لهم . وما زالت الايام ترسخ هذه العقيدة في نفوسهم وتريد منهم تمسكاً بها وقلقاً على مستقبلهم ، وتحسباً من شرور هذه المعضلة بما يشاهدونه من اعتداءات اليهود وغدرهم .

« وما يحز في نفوسهم في كل آن تشرذ ابنائهم واخوانهم الفلسطينيين وضياع اراضيهم وبيوتهم واملاكهم وهم يتوقعون لبلادهم نفس هذا المصير ما دامت اسرائيل حية في الوجود » .

مساعادات مادية ثمينة

ومدت الحكومة السعودية يد المساعدة المادية للاجئين الفلسطينيين ، ففتحت لهم ابواب بلادها فتواردوا اليها بالالوف ، فعملوا ، ونجحوا وأثروا . وكذلك فقد اصدت مبالغ كبيرة معينة تدفعها سنوياً لـ مختلف الهيئات والمؤسسات التي تقوم على خدمة اللاجئين ورعاية شؤونهم . وهذا بيان عام بالمبالغ المدفوعة :

١ - مئة الف دولار تدفعها سنوياً لوكالة غوث اللاجئين .

٢ - تقوم الحكومة بتحويل مخصصات سنوية كبيرة الى السفارات السعودية في كل من القاهرة وعمان وبيروت ودمشق لتوزيعها على مؤسسات رعاية اللاجئين . وهذا بيان عنها :

عشرون الف جنيه مصري تحول الى السفارة السعودية في القاهرة .
واربعة وخمسون الف جنيه استرليني تحول الى السفارة السعودية في عمان .
 وخمسة عشر الف جنيه استرليني تحول الى السفارة السعودية بدمشق .
اثنان وعشرون الف جنيه استرليني تحول الى السفارة السعودية في بيروت .
هذا بالاضافة الى المساعدات التالية :

١ - الفا طن من المحروقات توزع سنوياً بواسطة وكالة غوث اللاجئين في بيروت .

٢ - ما يقرب من الف جنيه مصري تصرف شهرياً لكبار المجاهدين الفلسطينيين ولعائلات شهدائهم .

حديثان للامير فيصل في القضية

وتحدث سمو الامير فيصل رئيس مجلس الوزراء يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ عن قضية فلسطين ، فقال :

ان السبيل لمعالجة هذه القضية ووضعها في طريقها الصحيح يمكن في توحيد الجهود العربي وتوفير الطاقات العربية وبذل المزيد من الاخلاص في العمل .
لقد مضى وقت الكلام وجاء دور العمل ، وعلينا جميعاً ان ندرك ان التضامن وتوحيد الصف العربي بكل طاقاته وامكانياته هما السبيل الى تحقيق اهداف الامة العربية في استرداد فردوسها المسلوب .

وقال : ان قطع البترول العربي عن الدول الغربية الموالية لاسرائيل لا يحل المشكلة فان هنالك اساليب ضغط رادعة اخرى تملك الامة العربية الشيء الكثير منها ، واذاف : ان التلويح بالتهديد لا يجدي نفعاً ما لم يقترن بالعمل المجدي الرادع . وقال : ان من حق اهل فلسطين ان يكونوا كياناً لهم ، وان تكون كلمتهم هي الاولى في كل ما يختص بقضية بلادهم . وقال : اننا في المملكة السعودية على استعداد تام في كل المجالات لتأييد كل ما يقرره الفلسطينيون في قضيتهم .

وعاد سموه فتحدث في هذا الموضوع يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٦٤ ، وهذا ما قاله : « الملك عبدالعزيز قال للزعماء العرب الذين أتوا لمقابلته : دعوا الفلسطينيين يأخذون على عاتقهم عبء الجهاد وانتم ونحن جميعاً نساعدكم بالمال والسلاح والمتطوعين ، فما استجابوا له ، فكانت النتيجة تشتت الفلسطينيين تحت كل نجم ، وكارثة كبرى تجر وراءها كل يوم كوارث جديدة على العرب .

«واخواننا الفلسطينيون يريدون الكيان الفلسطيني ، الكيان الذي اقترحت انشاءه منذ سنوات عديدة . ان كل عربي ومسلم يريد هذا الكيان ، ولكن على ان لا يكون مفروضاً ، ليتجمع الفلسطينيون من كل قطر يكونون فيه ، ولينتخبوا ممثلين عنهم ، وتتشكل من هؤلاء الممثلين هيئة تنتخب من بينها هيئة تنفيذية ، وعندها هذه الهيئة تفرض نفسها على العرب والمسلمين ، وتكون القلوب كلها والصدور مفتوحة لها . انها تأمر لتحصل على ما تريد في سبيل هدفها الكبير ، وهو تحرير فلسطين ، واذا انتخب الشقيري او غيره فنحن راضون به ، مؤيدون له » .

الى مؤتمر بان دونغ

في سنة ١٩٥٤ وجهت حكومات الهند وباكستان وسيلان وبورما واندونيسيا الدعوة الى الحكومات المستقلة في آسيا وافريقيا والداخلية في هيئة الامم المتحدة للاشتراك في مؤتمر يعقد في جاكرتا (اندونيسيا) للبحث في شؤون هاتين القارتين ولانشاء تعاون وثيق بين حكوماتها يعزز شأنها ، ويقضي على كل ما للاستعمار من نفوذ في اقطارها .

وكانت الحكومة السعودية في مقدمة الحكومات العربية التي لبّت الدعوة وبادرت للاشتراك فيه ، تعزيزاً لفكرة التضامن والتعاون بين شعوب القارتين . ورأس الامير فيصل بن عبدالعزيز رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الوفد السعودي الى المؤتمر .

وعقدت وفود الدول العربية التي اشتركت في هذا المؤتمر ، وهي سورية والاردن ولبنان والعراق واليمن ومصر سلسلة اجتماعات في جاكرتا ، واتفقت على العمل متكاتفه متعاونة ، وان تعرض قضايا الجزائر ، وفلسطين ، وجنوبي اليمن ، وتحصل على قرارات من المؤتمر بناصرتها .

وهذه اسماء الحكومات التي دعيت لحضور هذا المؤتمر واشتركت فيه :
 افغانستان ، كمبوديا ، الصين الشعبية ، مصر ، اثيوبيا ، ساحل الذهب ،
 ايران ، العراق ، اليابان ، الاردن ، لاوس ، لبنان ، ليبيا ، ليريا ، نيبال ،
 الفيلين ، السعودية ، السودان ، سورية ، تايلاند ، تركيا ، فيتنام الشمالية ،
 فيتنام الجنوبية ، اليمن . وبالإضافة الى الدول الداعية يبلغ العدد ٢٨ دولة
 هي مجموعة دول افريقيا وآسيا المستقلة يومئذ .

جدول اعمال المؤتمر

وهذا جدول اعمال المؤتمر :

- ١ - توطيد الثقة ودعم التعاون بين دول افريقيا وآسيا .
- ٢ - بحث المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين الدول المشتركة في المؤتمر .
- ٣ - بحث قضايا السيادة القومية ومكافحة التمييز العنصري والاستعمار .
- ٤ - تحديد موقف آسيا وافريقيا من عالم اليوم .
- ٥ - المؤتمر ذو طابع جغرافي واسع تشترك فيه بلدان آسيا وافريقيا الممثلة في الامم المتحدة .

افتتاح المؤتمر

وافتح الرئيس احمد سوكارنو المؤتمر في موعده المقرر وهو ١٨ ابريل سنة ١٩٥٥ وخطب خطبة جامعة ، فنادى أن بلاده تعتنق سياسة خارجية سداها ولحمتها التعاون مع مجموعة دول آسيا وافريقيا ، وقال : ان التمسك بميثاق الامم المتحدة هو الوسيلة الوحيدة لاستقرار السلام في العالم ، وانه بناء على ذلك يجب ان تدور جميع قرارات المؤتمر في هذا الاطار .

وتناول قضية فلسطين ، فقال : انه لو احترق ميثاق الامم المتحدة لما وقع ذلك العدوان المجرم على الشعب الفلسطيني ، وتساءل في النهاية عما اذا كان هنالك ما يضمن عدم قيام الدول الكبرى بالحقاق مثل هذا الاذى بأي شعب آخر .

المؤتمر يؤيد قضايا العرب

وتقدمت افغانستان الى المؤتمر بمشروع قرار ، يدعو الى المطالبة بتنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين ، فأقرته اللجنة السياسية ، كما أقرت بطلب الوفود العربية ، قراراً اجماعياً بتأمين مطالب العرب في شمالي افريقيا ، وباعطاء شعوب تونس والجزائر والمغرب حق تقرير المصير بدون تأخير .
 وخطب شوان لاي رئيس حكومة الصين الشعبية ، فأيد حق العرب في فلسطين ، وأبدى عطفاً على العرب المشردين ، وحذا حذوه البانديت نهرو ، وقال ان الهند أيدت العرب تأييداً تاماً حين عرضت هذه القضية على الامم المتحدة ووقفت الى جانب العرب ، وطالب المؤتمر بأن يهتم بقضية اللاجئين .

قرارات المؤتمر

ودرس المؤتمر القضايا المشتركة التي تهم شعوب آسيا وافريقيا ، ونظر في الوسائل التي تؤدي وتساعد على انشاء تعاون سيامي واقتصادي وثقافي بينها ، وختم اعماله يوم ٢٤ منه باصدار سلسلة قرارات ، نشرناها فيما يلي :

١ - التعاون الاقتصادي

- ١ - اعترف المؤتمر الآسيوي - الافريقي بالصفة العاجلة لتنمية التطور الاقتصادي في المنطقة الآسيوية الافريقية ، وابدى رغبة عامة في التعاون بين

البلاد المشتركة على اساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة القومية .

والمقترحات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي داخل نطاق البلاد المشتركة لا تنفي الرغبة او الحاجة الى التعاون مع بلاد خارج المنطقة بما في ذلك استثمار رأس المال الاجنبي .

واعترف المؤتمر كذلك بأن المساعدة التي تتلقاها بعض بلاد المؤتمر من خارج المنطقة عن طريق ترتيبات دولية ثنائية تعد مساهمة قيمة في تنفيذ برامجها .

٢ - توافق البلاد المشتركة على تقديم المعونة الفنية لبعضها البعض الى اقصى حد عملي عن طريق خبراء مدربين ومشروعات تمهيدية ومعدات للأغراض الايضاحية . وكذلك توافق على تبادل المعرفة التطبيقية واقامة مراكز للتدريب القومي أو الاقليمي حيثما يستطاع ومعاهد للابحاث لتبادل المعرفة والمهارة التطبيقية .

٣ - دعا المؤتمر الآسيوي - الافريقي : الى التفكير بانشاء صندوق خاص للامم المتحدة للنقد المادي ، وان يرصد البنك الدولي للانشاء والتعمير جزءاً اكبر من موارده للبلاد الآسيوية الافريقية ، والتفكير باقامة هيئة مالية دولية يكون من نواحي نشاطها القيام بالاستثمارات الرهنية والتشجيع لتنمية الجهود المشتركة بين البلاد الآسيوية والافريقية الى حد كفيل بتنمية مصالحها العامة .

٤ - اعترف المؤتمر الآسيوي - الافريقي بالضرورة الحيوية لتثبيت التجارة في المنطقة . وقبل مبدأ توسيع نطاق التبادل التجاري والدفع المتعدد الجوانب . ومع هذا ، فقد اعترف بأن لبعض البلاد ان تلجأ الى الترتيبات التجارية الثنائية نظراً الى ظروفها الاقتصادية السائدة .

٥ - اوصى المؤتمر الآسيوي - الافريقي باتخاذ عمل جماعي من جانب البلاد

المشتركة بغية اقرار الاسعار الدولية والطلب على السلع الاولى بواسطة ترتيبات ثنائية أو متعددة الجوانب وبأن عليها ان تتخذ موقفاً موحداً ، الى المدى العملي المرغوب فيه ، تجاه موضوع اللجنة الاستشارية الدائمة المختصة بالتجارة الدولية للسلع ، التابعة للامم المتحدة وتجاه الهيئات الدولية المماثلة .

٦ - وأوصى المؤتمر الآسيوي الافريقي كذلك بوجود قيام البلاد الآسيوية - الافريقية بتنوع تجارة الصادر عن طريق تحويل مواردها الاولى الى مواد نصف مصنوعة ، كل ما كان ذلك ممكناً من الناحية الاقتصادية ، وذلك قبل تصديرها وعن طريق تنمية المعارض المتبادلة الاقليمية وعن طريق تشجيع تبادل الوفود التجارية ومجموعات رجال الاعمال وعن طريق تشجيع تبادل المعلومات والعينات بغية تنمية التبادل التجاري داخل المنطقة وعن طريق تقديم التسهيلات الطبيعية للتجارة العابرة للبلاد التي ليس لها منافذ بحرية .

٧ - اولى المؤتمر الآسيوي - الافريقي اهمية خاصة للملاحة البحرية ، واعرب عن اهتمامه بان تعدل خطوط الملاحة البحرية من وقت الى آخر اسعار الشحن التي اساءت دائماً الى البلاد المتخلفة .

وأوصى المؤتمر بدراسة هذه المشكلة وبالقيام بعمل جماعي بعد ذلك لالزام خطوط الملاحة البحرية بان تتخذ موقفاً معقولاً .

٨ - وافق المؤتمر الآسيوي الافريقي على وجوب التشجيع لاقامة مصارف قومية واقليمية وشركات تأمين .

٩ - قرر المؤتمر الآسيوي الافريقي ان تبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالبترول ، مثل توزيع الارباح ، والضرائب ، قد يؤدي في النهاية الى رسم سياسة عامة .

١٠ - نوه المؤتمر بالمغزى الخاص لتطور الطاقة الذرية للأغراض السلمية بالنسبة

للبلاد الاسيوية الافريقية .

ورحب المؤتمر بمبادأة الدول ذوات الشأن بعرض تقديم المعلومات الخاصة باستخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية .

واستحث سرعة انشاء وكالة الطاقة الذرية الدولية ، حيث يجب ان تمثل البلاد الاسيوية الافريقية تمثيلاً مناسباً في الهيئة التنفيذية لتلك الوكالة .

١١ - وافق المؤتمر على تعيين موظفي اتصال في البلاد المشتركة ، تسميهم حكوماتهم الوطنية ، وذلك لتبادل المعلومات والآراء ذات النفع المشترك .

واوصى بان يستفاد على وجه اتم من المنظمات الدولية القائمة ، وبان تعمل البلاد المشتركة في المؤتمر والتي ليست اعضاء في مثل تلك المنظمات الدولية ولها حق الانضمام اليها .

١٢ - اوصى المؤتمر بوجود التشاور مقدماً بين البلاد المشتركة في الهيئات الدولية ، بغية تنمية مصالحها الاقتصادية المشتركة الى ابعد حد ممكن ، ومع هذا فليس هناك نية لتأليف كتلة اقليمية .

ب - التعاون الثقافي

١ - اقتنع المؤتمر الاسيوي الافريقي بان من اقوى وسائل التفاهم المثمرة بين الامم ، تنمية التعاون الثقافي . ولقد كانت آسيا وافريقيا مهد الاديان والحضارات العظيمة التي اغنت سائر الثقافات والحضارات وأغنت نفسها في وقت واحد . وهكذا قامت ثقافات آسيا وافريقيا على اسس روحية عالمية . ولكنه لسوء الحظ ، وقفت الاتصالات الثقافية بين البلاد الاسيوية والافريقية خلال القرون الماضية .

وان شعوب آسيا وافريقيا ، لتفيض الآن شعوراً بالرغبة القوية الصادقة ، في تجديد الصلات الثقافية القديمة وتنمية صلات جديدة في نطاق العالم الحديث . وقد اكدت الحكومات المشتركة في المؤتمر ، ما اعلنته من انها تعمل في سبيل تعاون ثقافي اوثق .

٢ - ولاحظ المؤتمر ان وجود الاستعمار في اجزاء كثيرة من آسيا وافريقيا أياً كان شكله ، لا يحول دون التعاون الثقافي فحسب ، بل مجارب الثقافات القومية للشعوب .

ولقد انكرت بعض الدول الاستعمارية على الشعوب التابعة لها ، حقوقها الاساسية في حقل التعليم والثقافة ، مما يعرقل تطور شخصيتها ويحول دون التبادل الثقافي مع الشعوب الاسيوية والافريقية الاخرى .

.. وهذا يصدق ، بصفة خاصة ، على تونس ، والجزائر ، ومراكش ، حيث ينكر حق الشعب الاسامي في دراسة لغته وثقافته .

.. وثمة تفرقة بماثلة تجري ممارستها ضد الشعب الافريقي والمولدين في بعض اجزاء قارة افريقيا .

وشعر المؤتمر بان هذه السياسات تبلغ مبلغ انكار الحقوق الاساسية للانسان وتعرقل التقدم الثقافي في هذه المنطقة ، كما تعرقل التعاون الثقافي في الحقل الدولي الاوسع .

وقد استنكر المؤتمر مثل هذا الانكار للحقوق الاساسية في حقل التعليم والثقافة في بعض اجزاء آسيا وافريقيا بهذا الشكل او ذاك من اشكال الاضطهاد .

واستنكر المؤتمر - بصفة خاصة - العنصرية كوسيلة للاضطهاد الثقافي .

٣ - ان نظرة المؤتمر لتطور التعاون الثقافي بين البلاد الاسيوية والافريقية

لم تصدر - بأي معنى من المعاني - عن استبعاد او منافسة مجموعات اخرى من الامم او حضارات وثقافات اخرى .

والمؤتمر - وهو مخلص للتقاليد القديمة قدم الزمن في التسامح والعالمية - يؤمن بان التعاون الثقافي الاسيوي والافريقي ، يجب ان ينمو في النطاق الاوسع للتعاون العالمي .

وجنباً الى جنب مع تنمية التعاون الثقافي الاسيوي والافريقي ، ترغب بلاد آسيا وافريقيا في تنمية صلاتها الثقافية مع الآخرين . ومن شأن ذلك ان ينمي ثقافتهم ، وان يساعد ايضاً على تنمية السلم والتفاهم العلمي .

٤ - هناك بلاد كثيرة في آسيا وافريقيا لم تستطع - بعد - ان تنمي معاهدها التعليمية ، والعلمية ، والفنية .

وقد أوصى المؤتمر ، بان على بلاد آسيا وافريقيا التي تحتل مكانة أفضل في ذلك المجال ، ان تقدم التسهيلات لالتحاق الطلبة والراغبين في التدريب القادم من بلاد اخرى .

ويجب تقديم مثل تلك التسهيلات للجماعات الاسيوية والافريقية المقيمة في افريقيا والتي لا تتمتع في الوقت الحاضر بفرص الحصول على تعليم عال .

٥ - شعر المؤتمر الاسيوي والافريقي بانه يجب توجيه تنمية التعاون الثقافي بين بلاد آسيا وافريقيا نحو :

أ (الحصول على معرفة البلاد بعضها بعضاً

ب (التبادل الثقافي المشترك

ج (تبادل المعلومات

٦ - رأي المؤتمر انه في المرحلة الحالية يمكن تحقيق خير النتائج في حقل التعاون الثقافي عن طريق ترتيبات ثنائية بغية تنفيذ توصياته عن طريق قيام كل بلد بالعمل في ذلك السبيل كلما كان الامر مستطاعاً أو مرغوباً فيه .

ح - الشؤون السياسية

حقوق الانسان وتقرير المصير :

١ - اعلن المؤتمر الاسيوي والافريقي تأييده الكامل للمبادئ الاساسية لحقوق الانسان ، كما هي واردة في ميثاق الامم المتحدة ، ولاحظ البيان العالمي لحقوق الانسان ، باعتباره حداً عاماً لجميع الشعوب ولجميع الامم .

واعلن المؤتمر تأييده الكامل لمبدأ تقرير المصير للشعوب والامم كما هو وارد في ميثاق الامم المتحدة . ولاحظ قرارات الامم المتحدة الصادرة بشأن حقوق التمتع الكامل بحقوق الشعوب والامم في تقرير المصير ، وهو أمر لا مناص منه للتمتع الكامل بحقوق الانسان الاساسية .

٢ - واستنكر المؤتمر السياسات والمعاملات الخاصة بالفرقة والتمييز العنصري التي تقوم عليها اسس الحكم والعلاقات الانسانية في مناطق شاسعة من افريقيا ، ومن اجزاء من العالم ، فمثل ذلك السلوك لا يعتبر اعتداء خطيراً على حقوق الانسان فحسب ، بل هو كذلك انكار للقيم الاساسية للحضارة والكرامة الانسانية .

وأعرب المؤتمر عن عطفه الحار وتأييده للموقف الشجاع الذي يقفه ضحايا التمييز العنصري وخاصة من الشعوب الافريقية التي من اصل هندي وباكستاني في افريقيا الجنوبية ، وحيث اولئك الذين يدافعون عن قضيتهم وأكد اصرار الشعوب الآسيوية - الافريقية على اجتثاث جذور كل أثر للعنصرية بما قد يكون متخلفاً في بلادهم ، وتعهده باستخدام نفوذه المعنوي الكامل للحيلولة دون خطر سقوط ضحايا لهذا الشر اثناء نضال الشعوب في سبيل اجتثاثه .

د - مشاكل الشعوب التابعة

١ - ناقش المؤتمر الآسيوي - الافريقي مشاكل الشعوب التابعة للاستعمار والشروط التي تنتج عن اخضاع الشعوب للاستعباد والسيطرة ، والسيطرة والاستغلال الاجنبي ، واتفق المؤتمر على ما يلي :

أ - تأكيد ان خضوع الشعوب للاستعباد والسيطرة والاستغلال الاجنبي انكار لحقوق الانسان الاساسية ، ومناقض لميثاق الامم المتحدة ، ومعرقل لتنمية السلم والتعاون العالمي .

ح - اعلان تأييده لقضية الحرية والاستقلال لمثل تلك الشعوب .

د - دعوة الدول المعنية الى منح الحرية والاستقلال لجميع تلك الشعوب .

٢ - بالنظر الى الموقف غير المستقر في شمال افريقيا ، وللامعان في انكار حق شعوب شمال افريقيا في تقرير مصيرها - يعلن المؤتمر الآسيوي - الافريقي تأييده لحقوق شعوب الجزائر وتونس ومراكش في تقرير المصير والاستقلال ويحث الحكومة الفرنسية على ان تحقق التسوية السامية للقضية دون تأخير .

هـ - المشاكل الاخرى

١ - بالنظر الى التوتر القائم في الشرق الاوسط بسبب الموقف في فلسطين ، وخطر ذلك التوتر على السلم العالمي - اعلن المؤتمر الآسيوي - الافريقي تأييده لحقوق شعب فلسطين العربي ودعا الى تطبيق قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين ، والى تحقيق التسوية السامية لمسألة فلسطين .

٢ - أيد المؤتمر الآسيوي - الافريقي في نطاق موقفه المبين للقضاء على

الاستعمار ، موقف اندونيسيا من قضية اريان الغربية القائم على الاتفاقات المبرمة بين اندونيسيا وهولندا في هذا الشأن .

وحت المؤتمر حكومة هولندا على ان تعيد فتح باب المفاوضات بأسرع ما يمكن لتنفيذ التزاماتها وفقاً للاتفاقات السابقة ذكرها ، واعرب عن امله الوطيد في ان تساعد الامم المتحدة الطرفين المعنيين على إيجاد حل سلمي للنزاع .

و - دعم السلام والتعاون الدولي

١ - رأى المؤتمر ، وقد لاحظ الحقيقة ، وهي ان عدة دول لم تضم بعد للأمم المتحدة ، ان التعاون الفعال في سبيل السلام العالمي يقتضي ان تكون عضوية الامم المتحدة عامة ، ودعا مجلس الامن الى تأييد ضم تلك الدول ذات الكفاية للعضوية وفقاً للميثاق .

ومن رأي المؤتمر الآسيوي - الافريقي ان من الدول المشتركة فيه ذات الكفاية لعضوية الامم المتحدة : دول كمبوديا وسيلان واليابان والاردن وليبيا وفيتنام الموحدة .

ورأى المؤتمر ان تمثيل بلاد المنطقة الآسيوية - الافريقية في مجلس الامن وفقاً لمبدأ التقسيم الجغرافي العادل غير مناسب ، ويعرب عن وجهة نظره بأنه من الضروري فيما يتعلق بتوزيع مقاعد الاعضاء غير الدائمين للبلاد الآسيوية - الافريقية المستبعدة من الانتخاب وفقاً للترتيبات التي توصل اليها في ائندن عام ١٩٤٦ - أن تمكن من الاشتراك في مجلس الامن حتى تستطيع ان تساهم مساهمة فعالة اكبر في صيانة السلام الدولي والامن .

٢ - قدر المؤتمر الوضع الخطير للتوتر الدولي القائم والاضطراب التي تجابه البشرية جمعاء من نشوب حرب عالمية تستخدم فيها القوة المدمرة لشتى الاسلحة

ومن بينها الاسلحة الذرية والهيدروجينية ، وأهاب بجميع الشعوب ان تقدر النتائج المفزعة التي تنجم عن نشوب مثل هذه الحرب .

ورأى المؤتمر ان نزع السلاح وتحريم الاسلحة الذرية والهيدروجينية وتجربتها واستخدامها ضروري لانقاذ البشرية والحضارة من هول الدمار الشامل ومغبته . ورأى ان شعوب آسيا وافريقيا المؤثرة هنا يحملون واجباً تجاه البشرية والحضارة هو ان يعملوا لنزع السلاح ، وان ينشدوا الشعوب ذات الشأن والرأي العالمي حتى يتحقق نزع السلاح وحظر التسلح .

ورأى المؤتمر انه لا مناص من قيام مراقبة دولية فعالة لتحقيق نزع السلاح وتحريم التسلح وبذل جهود عاجلة حاسمة في سبيل ذلك .

والى ان يتم الحظر التام لصناعة الاسلحة الذرية والهيدروجينية ، اهاب المؤتمر بجميع الدول ذات الشأن ان تصل الى اتفاق لوقف تجارب مثل تلك الاسلحة . واعلن المؤتمر ان نزع السلاح العام ضرورة مطلقة لصيانة السلام ، وطالب الامم المتحدة بمواصلة جهودها . واهاب بجميع اصحاب الشأن ان يصلوا سراعاً الى التنظيم والتحديد والمراقبة وانخفض لجميع القوات المسلحة والاسلحة بما في ذلك تحريم الانتاج لأسلحة الدمار وتجربتها واستخدامها ، وان تنشأ رقابة دولية فعالة لهذه الغاية .

ز - اعلان توكيد السلام والتعاون العالميين

بحث المؤتمر الآسيوي الافريقي في غناية موضوع السلام والتعاون العالميين . وراقب في اهتمام بالغ حالة التوتر الدولي الراهنة وما تتطوي عليه من حرب ذرية عالمية . ولما كان موضوع السلام وثيق الصلة بموضوع الامن الدولي فيجب ان تتعاون الدول كلها ، وخاصة عن طريق الامم المتحدة ، لتحقيق خفض التسلح

وتحريم الاسلحة الذرية باشراف رقابة دولية فعالة .

وبهذا يتقدم السلام العالمي ويمكن ان تستخدم الطاقة الذرية في المقاصد السلمية دون سواها . ومن شأن ذلك ان ييسر الحصول على مطالب الحياة وخاصة في آسيا وافريقيا اذ تمس حاجتها الى التقدم الاجتماعي والى مستويات أعلى للحياة مع حرية اعظم ، فالحرية والسلام مرتبطان ، وحق تقرير المصير يجب ان تتمتع به جميع الشعوب ، والحرية والاستقلال يجب ان يمنحا بأسرع ما يستطاع لتلك الشعوب التي لا تزال غير مستقلة .

ومن الطبيعي ان يكون لجميع الامم الحق في ان تختار بحرية نظمها السياسية والاقتصادية وطريقة حياتها وفقاً لاغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وتتححرر من الشك والخوف بالثقة وحسن النية المتبادلتين ، ويجب على الامم أن تمارس التسامح وان تعيش معاً في سلام ، جيراناً صالحين يعملون لتمكين التعاون الصادق على الأسس الآتية :

- ١ - احترام حقوق الانسان الاساسية واغراض ومبادئ الامم المتحدة .
- ٢ - احترام سيادة الامم وسلامة اراضيها .
- ٣ - الاعتراف بالمساواة بين جميع الاجناس وبين جميع الامم ، كبيرها وصغيرها .

- ٤ - الامتناع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر .
- ٥ - احترام حق كل أمة في الدفاع عن نفسها انفرادياً أو جماعياً وفقاً لميثاق الامم المتحدة .

- ٦ - الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى .
- ٧ - امتناع أي بلد عن الضغط على غيرها من البلاد .

- ٨ - تجنب الاعمال أو التهديدات العدوانية أو استخدام العنف ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي بلد من البلاد .
- ٩ - تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، مثل التفاوض أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية أو أي وسيلة سلمية أخرى تختارها الاطراف المعنية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .
- ١٠ - تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل .
- ١١ - احترام العدالة والالتزامات الدولية .

ويعلم المؤتمر الآسيوي الافريقي عن ايجابه بان التعاون الصادق وفق هذه المبادئ يؤدي حقاً الى كفالة السلام والامن العالمين وتوطيد اركانها ، كما ان التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يؤدي الى الازدهار العام والخير الشامل .

وأوصي المؤتمر الآسيوي - الافريقي بان تتولى البلاد الخمس الداعية لهذا المؤتمر ، العمل لعقد المؤتمر المقبل بالتشاور مع سائر البلاد المشتركة في المؤتمر .

الامير فيصل والمؤتمر

ولقد اجمع الذين اشتركوا في المؤتمر وحضروه ، ان سمو الامير فيصل كان احد اقرب الموقين ، وقد بذل الكثير من الجهود حتى توصل المؤتمر الى هذه القرارات المهمة التي كانت كبيرة الاثر في نهضة آسيا وافريقيا الحاضرة وفي تطورها هذا التطور .

العنوان البريطاني على البريمي

انكفأت انكلترا في اعقاب الحرب العظمى الثانية (سنة ١٩٤٥) الى الصف الثاني في المجتمع الدولي ، وقد كانت تتبو مقعد الصدارة قبلها ، وجلست وراء الاميركان الذين ورثوها ، وحلوا في الزعامة محلها ، لأنهم صاروا الاقوى ، وصوت القوي يعلو كل صوت .
ورسم الاميركان الحطة التي يسيرون عليها ازاء الانكليز ، وتدور في هذا الاطار :

- ١ - الابقاء على انكلترا دولة مستقلة في داخل جزيرتها .
 - ٢ - عدم السماح لها بالتبسط في الاستعمار والسيطرة على الشعوب .
 - ٣ - منحها ارادة جزئية تدور في فلكها .
- ويقول الاميركان في ما يقولونه ، لتبرير هذه الحطة : حسب الانكليز اننا انقذناهم من براثن الالمان في الحربين الاولى سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ والثانية سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ وحفظنا كرامتهم ، ومكانتهم ، اما ان نتركهم يتحكمون في الامم والشعوب ، ويستغلون بلادها ، ويفوزون بثرواتها ، فهذا ما لا نفعله

ولا نرضى به ، فنحن الذين يجب ان يستغل ويستثمر لأننا الاقوى ، وكلمة القوي هي العليا .

ودخلت الامبراطورية البريطانية في دور التصفية ، بحكم ما طرأ عليها من الضعف ، وبحكم انتشار المبادئ الجديدة التي ولدتها تلك الحرب ، وتهب الشعوب حق تقرير المصير ، وتعترف لها بحق اختيار الحكم الذي يلائمها ويناسبها ، فانفصلت عنها الهند سنة ١٩٤٧ وهي اثن درة في تاج استعمارها ، ولحقت بها مصر سنة ١٩٥٦ ، والسودان سنة ١٩٥٦ ، والعراق سنة ١٩٥٨ ، ونيجيريا سنة ١٩٦٠ ، وغيرها من الاقطار الآسيوية والافريقية الكثيرة العديدة .

وانتقل الحكم في انكلترا سنة ١٩٥٤ الى المستر ايدن بعد ان اعتزله استاذ المستر تشرشل ، فشرع في محاولات اراد بها احياء النفوذ البريطاني ، وتجديد شباب الامبراطورية العجوز الهرمة ، فشن في وقت متقارب ثلاث حملات اختار شرقنا العربي ميداناً لها ، وما ذلك الا لان هذا الشرق لا يزال في دور النمو ، ولان فيه البترول ، والبترول اثن شيء في عصر الماكنة .

لقد كانت سلطنة (مسقط وعمان) في داخل الخليج العربي ، الميدات الاول ، الذي اختاره لجولاته ، لانها شبه منعزلة ، ولان فيها « سلطاناً » ينقاد اليهم ، ويقف تحت رايتهم ، فحمل على امامة عمان بقواه الكبرى سنة ١٩٥٤ ، فأثشب فيها مخالفه ، فلجأ الامام غالب بن علي الهنائي (امام عمان الشرعي) الى المملكة السعودية ، فأنزلته على الرحب والسعة ، وافسحت له مجال العمل ، ولا يزال يقيم في ثغر « الدمام » محاطاً بالرعاية .

وكانت واحة البريمي ، وهي جارة مسقط ، الميدان الثاني ، فحمل عليها سنة ١٩٥٥ ، وبسط عليها سلطانه ، اعتماداً على القوة وحدها .

وحمل على مصر في سنة ١٩٥٦ بالاتفاق مع فرنسا واسرائيل ، فأنزل قواه

في بورسعيد ، وهاجم اليهود سيناء ، وكانت غايته الاولى اعادة النفوذ البريطاني الى مصر والسودان والمناطق العربية الاخرى ، فانبرى له الاميركان في هذه المرة واخذوه اخذ عزيز مقتدر ، واخرجوه مع الافرنسيين ، مذموماً مدحوراً ، فاستقال من الحكم على الاثر واعتلت صحته ، وفقد كل مكانة عند قومه ، والويل دائماً للمغلوب ، ولامه الهبل .

كيف وقع العدوان على البريمي

لخصنا في المجلد الثاني اخبار الازمة التي نشبت بين الحكومتين السعودية والانكليزية بشأن واحة البريمي ، وتابعتها في تطورها منذ ظهورها في سنة ١٩٣٤ حتى سنة ١٩٥٤ ، وقلنا ان الاتفاق تم النهاية على الالتجاء الى التحكيم رجاء التوصل الى حل سلمي عادل ، يرضي الفريقين (انظر ص ٣٤٠ م ٢) . ووقع على صك التحكيم في جده يوم ٣٠ يوليو سنة ١٩٥٤ (٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٧٩) وهو في ٢٠ مادة ، وقعه باسم الحكومة السعودية الامير فيصل رئيس حكومتها ووزير خارجيتها ، وعن بريطانيا سفيرها في جدة .

وهذه مقدمته :

ان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا وايرلنده الشمالية ، وحكومة المملكة العربية السعودية

بالنظر لوجود نزاع فيما يتعلق بموقع الحدود المشتركة بين البلاد العربية السعودية وابوظبي ، فيما يتعلق بالسيادة في واحة البريمي وحيث ان ابو ظبي تحمل حكومة المملكة المتحدة مسؤولية تدبير علاقاتها الخارجية

وحيث ان السلطان سعيد بن تيمور قد عين حكومة المملكة المتحدة لتقوم

نيابة عنه بالتفاوض وعمل الاجراءات لاجل تسوية النزاع فيما له علاقة بأراضي واحة البويهي التي يطالب بأنها تخص مسقط وعمان

وبالنظر لانه ثبت عدم امكان حل النزاع بطريقة المفاوضات المباشرة .

ولان الرغبة مع ذلك تتجه الى ايجاد حل دائم بالطرق السلمية ممثلاً مع ميثاق الامم المتحدة ومع الصداقة التقليدية والنية الحسنة اللتين قامت بينهما طويلاً

قد قررنا لذلك احالة النزاع الى هيئة تحكيم مستقلة وغير متحيزة

ولهذا الغرض اتفقتا على ما يلي ، وهنا النص الكامل للاتفاقية

وتقول المادة الاولى ان هيئة التحكيم تتألف من خمسة اعضاء يجري اختيارهم كما يلي :

أ - يعين كل من الطرفين في هذه الاتفاقية عضواً واحداً في الهيئة ، فاذا تعذر على احد الطرفين تعيين العضو الخاص به خلال ستين يوماً تبدأ من التاريخ الذي تصبح فيه هذه الاتفاقية سارية المفعول ، يجوز للطرف الآخر ان يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية اجراء هذا التعيين .

ب - يتم اختيار الاعضاء الثلاثة الآخرين الذين لن يكون احد منهم مواطناً تابعاً لاحد الطرفين باتفاق العضوين المعينين بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة . ويقوم العضوان المذكوران باختيار احد هؤلاء الثلاثة رئيساً للهيئة ، فاذا لم يكتمل تشكيل الهيئة او لم يعين الرئيس خلال مدة ٩٠ يوماً من تاريخ اخطار الطرف الذي اجري تعيين آخر العضوين المعينين ، بالتطبيق للفقرة (أ) للطرف الآخر ، ويجوز لاي الطرفين ان يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية القيام بالاختيار او التعيينات اللازمة .

ج - اذا ما توفي احد اعضاء الهيئة ، او استقال ، او اصبح عاجزاً عن العمل قبل صدور حكم الهيئة ، تشغل الخلو بالطريقة المبينة في هذه المادة للتعيين الاول .

د - اذا كان رئيس محكمة العدل الدولية مواطناً لأحد الطرفين او ممنوعاً من القيام بالعمل المنصوص عليه في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة ، يجوز ان يطلب من نائب رئيس المحكمة القيام بالاجراء اللازم ، ويكون التعيين او التولية او الاختيار الذي يقوم به رئيس او نائب رئيس المحكمة بقتضى هذه المادة نهائياً وملزماً .

وقالت المادة الثانية: « يطلب من الهيئة ان تقرر (أ) موقع الحدود المشتركة بين البلاد السعودية وابو ظبي (ب) السيادة في المنطقة الداخلة في دائرة مركزها قرية البويهي ويمر محيطها عبر منطقة تلاقي خط العرض ٢٤ درجة و ٢٥ دقيقة شمالاً مع خط الطول ٥٥ درجة و ٣٦ دقيقة شمالاً »

وقالت المادة الثالثة : « يمثل كل من الطرفين امام الهيئة وكيل يكون مسؤولاً عن الاجراءات فيما يخص ذلك الطرف ، ويجوز ان يكون للوكيل من يراه هذا الاخير لازماً من المستشارين والموظفين .

ووقع الاختيار على الدكتور شارل دي فيشر (بلجيكي) لرأس المحكمة ، وعلى الدكتور محمود حسن (باكستان) ، والدكتور دي هيجو (كوبا) ليكونا عضوين . واختارت السعودية الشيخ يوسف ياسين ليكون مندوباً لها ، واختارت بريطانيا السر ريدر بولارد لمثل هذه المهمة .

وانتدبت السعودية الاستاذ عبد الرحمن عزام الامين السابق للجامعة العربية للمرافعة عنها ، وانتدبت بريطانيا المحامي هارتلي شو كوس لمثل هذه المهمة .

جلسات هيئة التحكيم

وعقدت هيئة التحكيم اولى جلساتها يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٥٥ في جنيف وبأشرت اعمالها ثم اوقفتها .

واستأنفت اجتماعها يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ فاستمعت الى اقوال مندوبي الفريقين واقوال الشهود ، ثم اوقفت أعمالها تمهيداً لاصدار حكمها . وقبل صدوره اعلن الانكليز استقالة العضو البريطاني في الهيئة ، فكانت حيلة مكشوفة ارادوا منها أن يحولوا دون صدور الحكم بعدما ادركوا انه لن يكون في مصلحتهم ، وتمنحهم الاستقالة نفسها فرصة ثلاثة اشهر لتعيين عضو جديد يحل محل المستقيل ، عملاً بنص صك التحكيم .

وستر الانكليز حيلتهم المفضوحة بخطة اكبر ، فأشاعوا ان الحكومة السعودية اشترت شيخ منطقة البريمي (الشيخ حصين بن سلطان) بأربعماية مليون روبية ، فأنحاز اليها ، وان السعوديين عبثوا بالحالة الراهنة ، فزادوا عدد رجال الشرطة من ١٥ الى ٢١ ، كما هربوا اسلحة وزعوها على سكان الواحة .

ودحض السعوديون هذه الدعاوى وفندوها ، وقالوا ان الانكليز ملأوا الواحة ارباباً ، وأسأوا معاملة القبائل وهاجموها بالطائرات والاسلحة الميكانيكية كما اتهموهم برشوة الشيوخ وبالاتجاء الى وسائل اخرى غير شريفة .

غارة انكليزية على الواحة

وشن الانكليز غارة عسكرية يوم الاربعاء ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٥ على الواحة ، فهاجموا المركز العسكري الوحيد هناك وفيه ١٥ جندياً للمحافظة على الامن الداخلي ، فأحاطوا به وكانوا مسلحين بالمدافع والرشاشات والقنابل اليدوية ثم صوب جنودهم البنادق الى صدر قائده وكان قائماً ، فهب مذعوراً ومع انه كان اعزل ، فقد تماسك مع قائد الحملة البريطاني ، فأطلق هذا رصاصة من مسدسه اصابت القائد السعودي في رجله ، فسقط على الارض . واصابت رصاصة انكليزية اخرى جندي سعودي لانه حاول الخروج من دائرة النطاق العسكري المضروب حول الخفر .

واققاد الانكليز القوة السعودية الصغيرة التي كانت في الخفر ، فانطلقت بها السيارة حتى ابو ظبي ، فأركبوها بارجة بريطانية انزلتها في البحرين . وقاوم السكان المحليون الحملة ووقعت بينهما مناوشات .

مذكرة بريطانية تعترف بالعدوان

وفي ساعة متأخرة من ليلة ٢٧ منه ، ابلغ القائم باعمال السفارة البريطانية وزارة الخارجية السعودية ، مذكرة قال فيها ان الحكومة البريطانية قررت باسم سلطان مسقط وشيخ ابو ظبي ، احتلال منطقة البريمي المختلف عليها ، لأن الحكومة السعودية لم تنقيد بنصوص صك التحكيم .

واعلن رئيس وزراء بريطانيا (انطوني ايدن) في جلسة مجلس النواب البريطاني مساء ٢٦ منه ، ان قوات سلطان مسقط وشيخ ابو ظبي اللذين تربطهما معاهدة مع بريطانيا ، احتلتا واحة البريمي التي يدور عليها النزاع مع السعودية .

وابتسم الذين يعرفون الحقائق ابتسامة هزء ، حينما سمعوا هذا البهتان يردده رئيس حكومة بريطانيا ، وقالوا ان قوات بريطانيا هي التي هاجمت واحتلت ، لا قوات ابو ظبي ومسقط ، وانه لو اقتصر الامر عليها ، لما فكروا بل لما مد أحد منهما يده الى الواحة .

مذكرة الحكومة السعودية

ولم تشأ الحكومة السعودية ان تكيل لبريطانيا بكيلها وان ترد على العدوان بمثله ، فتذرعت بالصبر ، اعتقاداً منها انها على حق ، وان الحق منتظر في النهاية . وهذه هي المذكرة التي ارسلتها وزارة الخارجية السعودية يوم ٢٨ منه الى

السفارة البريطانية في جدة تحمل ردها :

١ - لا تعتبر الحكومة العربية السعودية وجود اي خلاف بينها وبين سلطان مسقط وشيخ ابوظبي ، وانما الخلاف هو بينها وبين الحكومة البريطانية التي فرضت ارادتها على المذكورين للوصول الى غايتها الخاصة .

٢ - ترفض الحكومة العربية السعودية اتهام الحكومة البريطانية بان السلطات السعودية لم تتقيد بشروط اتفاقية التحكيم المتفق عليها ولم تكن مهمة تلك السلطات الا المحافظة على الامن والنظام طبقاً للشروط المتفق عليها من قبل الطرفين المتنازعين .

٣ - ترفض الحكومة العربية السعودية بشدة اتهامها بارهاب سكان المنطقة خصوصاً وان مثل هذا الاتهام يجب ان يوجه للحكومة البريطانية نفسها التي قامت بتنفيذه حسب خطة مدبرة وذلك من تاريخ ابتداء الخلاف الى حين انسحابها من التحكيم .

٤ - تحتج حكومة المملكة العربية السعودية بشدة على ما قامت به الحكومة البريطانية من احتلال منطقة البريمي المتنازع عليها ، وتعتبر ذلك عملاً عدائياً يهدد السلام ويتنافى مع التزامات الحكومة البريطانية لميثاق الامم المتحدة الذي يحث على حل المشاكل بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية ، ولهذا ستضطر الحكومة السعودية لاتخاذ التدابير اللازمة لصون مصالحها وحفظ حقوقها بجميع الوسائل التي في حوزتها .

٥ - لا تقبل الحكومة العربية السعودية المغالطات التي وردت بكتاب السفارة والتي تشير الى ان الحكومة العربية السعودية ليست راغبة في الوصول الى حل منصف بالتحكيم ، بل الواقع يدين الحكومة البريطانية بعرقلة التحكيم بمناورات فاضحة حينما احست بخرج موقفها عند وضع الصيغ النهائية لبعض

القرارات التي لم تكن بصالحها ، وتؤكد الحكومة العربية السعودية كما اكدت حين انسحاب السير ريد بولارد من هيئة التحكيم ، انها كانت ولا زالت على اتم الاستعداد لحل المشكلة القائمة بالطرق السلمية وروح الصداقة .

٦ - لا تعترف الحكومة العربية السعودية بالقرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية بشأن الحدود بين ابوظبي وبين المملكة العربية السعودية ، وتعتبر اتخاذ هذا القرار من طرف واحد لا قيمة له ويتنافى مع القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ، وهو لا يؤثر على حقوق المملكة العربية السعودية المشروعة التي تتمسك وتحفظ بها .

٧ - تطلب حكومة المملكة العربية السعودية سحب القوات البريطانية من المنطقة المتنازع عليها واعادة الامور الى وضعها الطبيعي كدليل على حسن النية التي اشار اليها كتاب السفارة البريطانية ووسيلة لايجاد التفاهم المنشود بطريقة معقولة وحسنة .

ان الحكومة العربية السعودية تبدي اسفها الشديد على ما ارتكبه الحكومة البريطانية من اعتداء غاثم على المملكة العربية السعودية وتعتبر هذا العمل نقضاً لاتفاقية التحكيم وخرقاً لمعاهدات الصداقة القائمة بين البلدين وانتهاكاً لمبادئ ميثاق الامم المتحدة وتهديداً مباشراً للأمن والسلام .

ان المملكة العربية السعودية لتقدر مسؤولياتها تجاه شعبها وواجباتها الدولية كدولة محبة للسلام وهي تحتفظ بكامل حقوقها في منطقة البريمي ، وستتخذ كل الاجراءات الكفيلة لحفظ هذه الحقوق بالوسائل التي تراها ، ولن تعترف بأي اجراءات أو تدابير لم توافق عليها أو تشترك فيها .

وفي الوقت الذي ترجو فيه وزارة الخارجية التفضل برفع هذه المذكرة ومرفقاتها لحكومتمكم تنتهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق تحياتها .

عرض تاريخي للمشكلة

واعدت وزارة الخارجية السعودية مذكرة مسهبة في موضوع الخلاف بسطت فيه تطوراتها وخصت الوثائق التي تعتمد عليها في تمسكها بملكية الواحة ووزعتها على سفارات الدول الاجنبية ومفوضياتها ، وهي :

تشرف وزارة خارجية المملكة العربية السعودية بافادتكم للمعلومية عن تطور الموقف وخطورته فيما يتعلق بالنزاع القائم بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة البريطانية حول منطقة البريمي التي تعتبرها المملكة العربية السعودية جزءاً لا يتجزأ منها واقليماً من اقاليمها يدين سكانها بالولاء لصاحب الجلالة الملك سعود المعظم كما دان لآبائه واجداده من قبل وكما تثبت ذلك الوثائق التاريخية والصلات الجغرافية والعنصرية واللغوية والدينية ، وتقع منطقة البريمي في الجنوب الشرقي للمملكة ومساحتها حوالي ١٩٨٥ كيلو متراً مربعاً ، وتحتوي واحة البريمي على ثماني قرى وبعض البساتين متجمعة على شكل مثلث يبلغ طوله تسعة كيلو مترات ، وعرضه عند القاعدة ستة كيلومترات ، ومن بين القصور المتناثرة في البريمي ، ثلاث قصور لها صفة تاريخية عظيمة بالغة الاهمية واولها قصر الصباوة الذي بناه اول امير سعودي على البريمي قبيل نهاية القرن الثامن عشر ، وثم قصر الخندق وبناه الامير السعودي مطلق المطيري ، وآخرها قصر السديري ، اما من الوجهة التاريخية فيمكن تلخيص ذلك فيما يلي :

ان الولاء التقليدي للأهالي الذين يسكنون منطقة البريمي ، كان ولا يزال ، للبيت السعودي المالك ، وهذا أمر معروف ، كما ان صلة البيت السعودي المالك بهذه المنطقة قديمة جداً ، وكان اهل عمان قد طلبوا من الامام عبدالعزيز ان

يضم بلادهم الى الحركة الجديدة الداعية الى التوحيد عام ١٢٠٨ هـ و ١٢٠٩ هـ (١٧٩٣ و ١٧٩٤ م) فأرسلت الحكومة السعودية ابراهيم بن عفيصان ممثلاً لها في عمان ومقره في البريمي ، فتسلم مهامه كأول امير سعودي هناك في سنة ١٢١٠ هـ (١٧٩٥ م) وكانت السعوديون قبل ذلك قد وصلوا في زحفهم عام ١٢٠٢ هـ (١٧٨٨ م) لنشر دعوة التوحيد الى سواحل الخليج الفارسي للمرة الاولى ، وقد اكدت سجلات الحكومة البريطانية في الهند عام ١٢٢٣ هـ (١٨٠٨ م) ان السعوديين كانوا بلغوا الذروة من حيث استقرارهم في عمان وسيادتهم عليها بما في ذلك البريمي ، حتى ان القوات البريطانية التي استولت على رأس الخيمة عام ١٢٢٤ هـ (نوفمبر ١٨٠٩ م) قد اسرعت في انسحابها لدى وصول نبأ زحف السعوديين من البريمي لمقاتلتها .

وفي سنة ١٢٢٥ هـ (١٨١١ م) زار البريمي ثلاثة أبناء للامام سعود ابن عبدالعزيز فبايعهم الاهلين هناك .
وفي هذه الفترة بالذات ارسلت الحكومة السعودية قضاة شرعيين لعبوا دوراً هاماً في الادارة السعودية .

وكان اهالي المنطقة قد اعتنقوا الدعوة الجديدة الامر الذي يسر استقرار الحكم السعودي فيها . وقد اشار لوريمر احد كبار موظفي الحكومة البريطانية بالهند الى صلابة العقيدة الجديدة هذه عند الاهالي .

وعندما تولى الامام تركي بن عبدالله العرش ، قام عام ١٢٤٣ هـ (١٨٢٨ م) بتعيين عمر بن محمد بن عفيصان اميراً سعودياً على البريمي والشيخ محمد ابن عبدالعزيز العوسجي قاضياً لها ، وفي عام ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ م) عين سعد ابن محمد بن معقل اميراً جديداً عليها .

وفي شهر محرم ١٢٤٩ هـ (٢٣ مايو ١٨٣٣ م) ابرم السلطان اتفاقية مع

الامام السعودي اعترف بموجبها بان البريمي واراخي وافرة اخرى هي من ضمن الممتلكات السعودية .

وفي عام ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) عين محمد بن يحيى بن غيب اميراً على البريمي ، وفي عام ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤ م) قام الامام فيصل بن تركي بتعيين سعد بن مطلق المطيري اميراً على البريمي ، والشيخ ناصر بن علي العويني ليتولى القضاء باسم الحكومة السعودية .

واعراباً من الامام فيصل عن اهتمامه برفاهية الممتلكات السعودية في شرق جزيرة العرب ، قام بتعيين ابنه عبدالله عام ١٢٦٩ هـ (١٨٣٣) مبعوثاً له في البريمي ، وفي هذه السنة عقدت معاهدة هجوم ودفاع بين المملكة السعودية ومسقط ، تنص على ان تدفع مسقط اتاوة سنوية ، وات البريمي وكثيراً من الاراضي الواقعة وراءها ، تؤلف جزءاً لا يتجزأ من الدولة السعودية . وخلف عبدالله بن فيصل في منصبه أحمد بن محمد السديري اميراً على البريمي عام ١٢٧٠ هـ (منتصف ديسمبر عام ١٨٥٣ م) ، وقد اعترف الكابتن كمبل المعتمد البريطاني في الخليج الفارسي ، في تقرير مطول كتبه عام ١٢٧٠ هـ (يوليو ١٨٥٤ م) بتبعية البريمي الى الدولة السعودية بلا تحفظ .

وخلف احمد السديري في الامارة على البريمي ، ولده تركي ، فبقي في منصبه مدة اثني عشر عاماً .

وفي عام ١٢٨٧ هـ (اوائل ١٨٧١ م) ، عين محبوب بن جوهر احد الاتباع الخاضعين القدامى للامام فيصل ، اميراً سعودياً على البريمي .

وبقي الامر يسير على هذا المنوال حتى في ايام الملك الراحل عبد العزيز ، وقد اوفد عام ١٣٤٤ هـ (١٩٢٥ م) سعيد آل فيصل الى البريمي للتفتيش على ادارة المنطقة هناك ، فوجد ان الامور في الاقليم كانت تدار بشكل يدعو الى

الارتياح التام . وقام سعيد خلال اقامته في البريمي بجمع الزكاة جرياً على العادة المألوفة منذ تعيين اول امير سعودي في البريمي .

واعترف برترام توماس ، ناظر المالية ووزير دولة مسقط البريطاني في عام ١٣٤٥ هـ (مايو ١٩٢٧) في كتابه « مخاوف ورحلات » بأن منطقة البريمي في اراخي ابن سعود ، واستمر الامير سعود بن جلوي في ايفاد عمال الزكاة ورجال الادارة حتى الآن . وكان آخر امير سعودي على البريمي هو تركي بن عطيشان ، الذي تولى منصبه عام ١٣٧١ هـ ، ١٩٥٢ م .

ويتضح مما سبق مدى الروابط القديمة الباقية على مر الزمن بين آل سعود ومنطقة البريمي ، كما يؤكد ممارسة الحكومة السعودية للسيادة والسلطة على المنطقة عن طريق الامراء والقضاة الذين كانت تنتدبهم للعمل باسمها هناك .

وقد سبق للمصادر البريطانية التاريخية ان ذكرت في السنوات الاخيرة ، بانه ليست هناك اسس يرتكز عليها اي ادعاء لمسقط بالبريمي ، كما خلت هذه المصادر قبل ديسمبر ١٩٤٩ من اية اشارة لأية سيادة يتمتع بها حاكم ابو ظبي على الواحة وكانت تلك المصادر تتجه اما الى الاعتراف بالسلطة السعودية على البريمي او انها تردد وجهة النظر الرسمية التي ثبتت عليها الحكومة البريطانية باستمرار خلال النصف الاول من هذا القرن . ولم ينشأ خلاف حول هذه المنطقة من قبل ، الا بعد ان بدأت الشركات الانكليزية التسلل اليها بصفة غير مشروعة في اواخر ١٣٦٧ . واول ١٩٤٩ ، وذلك لغرض الكشف والتنقيب ، بادعاء ان البريمي تقع في حدود ما يدعى بالحميات التي فرضت عليها الحكومة البريطانية الحماية فرضاً ، وركزت بها قواتها المسلحة ، ولم يبرز اهتمام الحكومة البريطانية بهذا الموضوع الا بعد الحرب العالمية الثانية ، لما خلصت من حكم شبه القارة الهندية لاحت لها فرصة لاقامة موطىء قدم جديد في مكان آخر .

وعندما كان النزاع في بدايته ، عرضت حكومة صاحب الجلالة تفادياً لتفاقمه وحفظاً للصداقة التقليدية التي تربطها بالحكومة البريطانية ، توسطت حكومة صديقة للطرفين لحل المشكلة بالطرق السلمية ، فاعتذرت الحكومة المذكورة ، ومن ثم وجدت الحكومة السعودية انه من الاوفق الاتصال بالحكومة البريطانية عن طريق المفاوضة المباشرة ، ولما ان وجدت حكومة صاحب الجلالة ان هذا الحل ايضاً لن يؤدي الى نتيجة حاسمة لحل الخلاف ، عرضت على الحكومة البريطانية بتاريخ ٤ صفر ١٣٧٢ هـ ، الموافق ٢٣ اكتوبر ١٩٥٢ اجراء استفتاء بالمنطقة المتنازع عليها ، فرفضت الحكومة البريطانية اجراء مثل هذا الاستفتاء بتاريخ ١٩ ربيع الثاني ١٣٧٢ هـ ، الموافق ٥ يناير ١٩٥٣ ، وذلك لعلها بولاء سكان البريمي لحكومة صاحب الجلالة وارتباط مصيرهم بمصيرها . وقدمت الحكومة البريطانية بتاريخ ١٩ ربيع الثاني ١٣٧٢ هـ ، الموافق ٥ يناير ١٩٥٣ ، اقتراحاً لحل المشكلة يتضمن اجراء تحكيم دولي بين الطرفين ، وبالرغم من وجود اجحاف في مثل هذا الاقتراح ، قبلته الحكومة السعودية رغبة منها في المحافظة على صداقة بريطانيا التقليدية وحفظاً للسلام والامن بشبه جزيرة العرب وتمسكاً بمبادئ ميثاق الامم المتحدة الذي يحث على حل المشاكل بين الدول الاعضاء ، بالطرق السلمية ، وفعلاً شرع الطرفان بانتخاب اعضاء المحكمة التي تم تأليفها برئاسة الدكتور شارل دي فيشر ، وعضوية الدكتور دي هيجو ، والدكتور محمود حسن ، والشيخ يوسف ياسين ، والسير ريدر بولارد . وذلك طبقاً لاتفاقية التحكيم المصدقة من قبل الطرفين بتاريخ ٢٩ ذي القعدة ١٣٨٣ هـ ، الموافق ٣٠ يولية ١٩٥٤ م . وقد افتتحت لجنة التحكيم اولى جلساتها في نيس بتاريخ ٢٨ جمادى الاولى ١٣٧٤ هـ ، الموافق ٢٢ يناير ١٩٦٥ م ، ثم استأنفت اجتماعاتها في جنيف في اوائل شهر سبتمبر ١٩٥٥ ، وشرع الطرفان بالادلاء بدعواهما امامها وعندما بات مؤكداً ان تصدر المحكمة قرارها في صالح المملكة العربية السعودية

او عزت بريطانيا لمندوبها السير ريدر بولارد بالانسحاب تفادياً من صدور الحكم عليها ، مما ادى الى شل اعمال المحكمة . ولم تقف الحكومة البريطانية عند هذا الحد ، بل بدأت بتشويه سمعة الحكومة السعودية في الصحف والمجلات ، كما شرعت بتوجيه التهديدات باذاعتها المختلفة ، سواء من راديو لندن ، او من محطات الاذاعة في البلدان الخاضعة لسيادتها ونفوذها . ومع كل هذا لم تقم حكومة صاحب الجلالة باي عمل يخالف اتفاقية التحكيم المشار اليها اعلاه ، او ينافي المعاهدات التي بينها وبين الحكومة البريطانية او التزاماتها لميثاق الامم المتحدة . وقد فوجئت الحكومة السعودية في ليلة الخميس ١٠ ربيع الاول ١٣٧٥ الموافق ٢٧ اكتوبر ١٩٥٥ ، بطلب القائم باعمال السفارة البريطانية بجدة ، مقابلة القائم باعمال وكالة وزارة الخارجية واعطائه مذكرة تتضمن اشعار حكومته باحتلال القوات البريطانية لواحة البريمي ، بالاضافة الى المنطقة الواقعة غربها باسم حاكم ابو ظبي وسلطان مسقط وقوات ساحل الصلح العماني وعلان اشرفهم المشترك على هذه المنطقة وعدم السماح باي مرور للسلطات السعودية سواء من الجو او البر ، وبعد تقديم القائم باعمال السفارة البريطانية مذكرة حكومته ابلغ القائم باعمال وكالة وزارة الخارجية ان القوات البريطانية اشتبكت مع خمسة عشر شخصاً الذين نصت اتفاقية التحكيم على ابقائهم هناك ، محافظة للامن والنظام طبقاً للمادة الاولى من المذكرتين المتبادلتين بين سمو وزير الخارجية والسفير البريطاني بجدة بتاريخ ٢٩ ذي القعدة ١٣٧٣ ، الموافق ٣٠ يوليو ١٩٥٤ والمحققين بالاتفاقية المذكورة ، وقد افاد القائم باعمال السفارة البريطانية ، ان هؤلاء السعوديين نقلوا بسفينة حربية الى البحرين ، وطلب ارسال طائرة لنقلهم .

مذكرة سعودية جديدة

واصدت وزارة الخارجية السعودية بعد ذلك البلاغ الآتي :

ان حكومة صاحب الجلالة الملك تعلن احتجاجها على استخدام الحكومة البريطانية القوة الغاشمة لتنفيذ مآربها وغاياتها ، مما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يحث على حل المشاكل بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية ، ويناقض ما تنبجح به الدولة البريطانية بأنها تناصر الحق والعدل .

وان حكومة جلالتها ، رغبة منها في المحافظة على سلامة المنطقة ، لم تقابل العدوان بمثله ولكنها ستتخذ جميع الاجراءات لحفظ حقوقها الكاملة ، ولا شك انه من دواعي الاسف ان تقوم بريطانيا بعمل كهذا بعد ان ابدت حكومة جلالتها رغبتها التامة في جميع الاوقات للوصول الى حل عادل سواء من طريق الوساطة او المفاوضة المباشرة ، او الاستفتاء والتحكيم ، كما رغبت بريطانيا ، وبعد ان تشكلت لجنة التحكيم وقبل اعضائها وظهرت الحقائق وكادت المحكمة ان تصدر قرارها النهائي لصالح المملكة العربية السعودية ، اعزت الحكومة البريطانية لمدوبها بالانسحاب من لجنة التحكيم ، ووجهت تهماً وابطال دون ان تقرنها بالبراهين ، ولم يكن انسحاب المندوب البريطاني من لجنة التحكيم إلا مقدمة لتنفيذ مؤامرة استخدام القوة لفرض سياسة الامر الواقع للمنطقة المتنازع عليها وتحقيق الغايات الاستعمارية البريطانية بشبه جزيرة العرب .

وان حكومة صاحب الجلالة ، لا تعترف بالوضع الحاضر في البريمي ، ولا تتخلى عن حقوقها التي ورثها جلالتها عن آباءه واجداده ، كما أن حكومة جلالتها تؤكد انه ليس بينها وبين سلطان مسقط وشيخ ابو ظبي اي نزاع او مشكل ،

وانما الخلاف القائم هو بينها وبين بريطانيا . لذلك تحمل الحكومة العربية السعودية امام العالم مسؤولية ما حدث لتهديد السلم والاخلال بالامن ، وهدر الحقوق ، الحكومة البريطانية وحدها .

ثم اذاعت وزارة خارجية المملكة السعودية العربية الاخطار الآتي :

بالنظر لما حدث أخيراً من اعتداء وهجوم مسلح واحتلال ارهابي من جانب القوات البريطانية على منطقة البريمي ، وبالنظر لما تذرعت به بريطانيا من نسبتها هذا العمل العدواني الى اتفاق بينها وبين سلطان مسقط وشيخ ابو ظبي ، فان حكومة صاحب الجلالة تحتفظ بحقوقها التامة في تلك المنطقة ، ولن تعترف باي امتيازات فيها سواء منحت أو سلمت لاي كان ، سواء كان فرداً او شركة او حكومة بغير طريقها في منطقة البريمي لمزاولة اي عمل من الاعمال ، وان حكومة صاحب الجلالة غير مسؤولة عن أي خطر يحدث على المذكورين ، سواء في الاموال او في الارواح .

وسحبت الحكومة السعودية سفيرها من لندن في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٥ علامة احتجاج على العدوان .

صدى العدوان الانكليزي

واستنكر العالم العربي هذا العدوان ، واسف اسفاً شديداً لتجرؤ حكومة لندن على ارتكاب هذا العمل الفظيع الشنيع ، واجمعت الصحف والهيئات العربية على شجبه واستهجانها ، ووصفه بعضها بالوحشية وباعادة حكم الغاب . وقال بعضهم ان لندن باتباعها هذا الاسلوب انما تحيي عهد القرون الوسطى ، عهود الظلام .

وارسلت الحكومة السعودية يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٥ مذكرة عن العدوان الى الجامعة العربية وطلبت منها ابلاغها الى الحكومات العربية ووفودها لدى الامم المتحدة ، وبحثها في اللجنة السياسية . واجتمعت هذه اللجنة في القاهرة يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ ، فأبلغتها الحكومة السعودية انها قررت احالت النزاع الى مجلس الامن .

والقى مندوب الحكومة السعودية في الجامعة بياناً امام اللجنة السياسية ، فناشد الاعضاء ان توحد حكوماتهم جهودها للدفاع عن الحق ، وقال ان حكومته كانت حتى الساعة الاخيرة تأمل ان توافق بريطانيا على تأليف هيئة جديدة للتحكيم ، ولكن غدرها واندفاع قواتها في مهاجمة الواحة ، قضى على كل امل بمحل الخلاف بالطرق السلمية .

واعلنت اللجنة بعد ان درست القضية ، انها تؤيد الحكومة السعودية في موقفها تأييداً تاماً .

مباحثات جديدة

ووصل الى جدة في شهر مايو سنة ١٩٥٦ ، اي بعد انقضاء ستة اشهر على العدوان ، المستر دوجلاس دووز وكيل وزارة الخارجية البريطانية ، فزار سمو الامير فيصل رئيس الحكومة طالباً فتح باب البحث في المشكلة .

ووصل بعد ذلك الى جده المستر رودريك باركس سفيراً لانكلترا لدى الحكومة السعودية ، فاستؤنفت بعد وصوله المباحثات السياسية .

واعلنت لندن انها وافقت ، طبقاً لوساطة الولايات المتحدة وطلبها ، الدخول في مفاوضات لحل المشكلة سلباً قبل عرضها على مجلس الامن بقصد اظهار حسن نيتها ، فتم الاتفاق على ان يجتمع مندوبو الفريقين في نيويورك .

قطع العلاقات السياسية ومنع البترول

واعلنت الحكومة السعودية يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ انها قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع انكلترا ، ومنعت تصدير البترول الى بلادها بسبب عدوانها على مصر .

وساطة همرشولد

وبدأ المستر همرشولد الامين العام للامم المتحدة ، وساطته الودية بين الفريقين ، وأعد بعد ان درس عوامل الخلاف واسبابه مع ممثلي الفريقين ، مشروعاً للتوفيق يقوم على هذين المبدأين :

- ١ - تسحب انكلترا قواها فوراً من خور العديد وتعيده الى السعودية .
- ٢ - يمضي الجانبان في مباحثاتها للاتفاق على المناطق الاخرى المختلف عليها ، فاذا لم يتفقا ، يلجآن الى التحكيم الدولي او الى الاستفتاء .

والف همرشولد وفداً برئاسة المسيو ريننج وزير اسوج المفوض لدى اسبانيا ، قوامه المستر فان وايت الهولندي والمستشار في الامم المتحدة ، والسيد عاصم ابو شادي (سكرتيراً) وهو من اصل مصري ، للسفر الى البريمي واجراء مباحثات وجمع معلومات والتقدم بمقترحات معينة لحل الخلاف .

ووصل الوفد الى البريمي في اواخر شهر سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، فأمضى فيها ثلاثة ايام باحثاً مستطلعاً ، ثم زار البحرين والشارقة ، ثم جاء الرياض في شهر اكتوبر سنة ١٩٦٠ ، فأمضى فيها اياماً جمع خلالها بعض المعلومات .

الاصرار على العدوان

وبذلت بعد ذلك مساع كثيرة في لندن ونيويورك لحل المشكلة سلباً ، ولكنها لم تنتج اي نتيجة بسبب تشدد الانكليز وعنادهم .

استئناف العلاقات السياسية

واجتمع في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٢ في نيويورك ، في خلال انعقاد دورة الامم المتحدة ، سمو الامير فيصل وزير الخارجية ، الى وزير خارجية انكلترا ، وكان يشهد دورة الامم المتحدة ، فدارت بينهما محادثات تناولت علاقات البلدين فتم الاتفاق مبدئياً على استئناف العلاقات السياسية ، على ان تدور المباحثات بشأن قضية البوريي بواسطة رجال الدولتين مباشرة .

واصدرت وزارة الخارجية السعودية في جده يوم ١٧ يناير سنة ١٩٦٣ (٢١ شعبان سنة ١٣٨٢) البلاغ الآتي وهو :

« نتيجة للمباحثات التي تمت في نيويورك بين صاحب السمو الملكي الامير فيصل وبين وزير خارجية بريطانيا في شهر سبتمبر الماضي ، ثم ما تبع ذلك من اتصالات غير رسمية فقد اتفقت حكومة المملكة العربية السعودية ، والمملكة المتحدة على استئناف العلاقات الدبلوماسية والعودة الى تبادل السفراء في وقت قريب .

« ولقد اتفقت الحكومتان على أن بحث قضية البوريي والمسائل الاخرى المتعلقة بها ، ينبغي ان يمضي قدماً تحت اشراف الامين العام للامم المتحدة وبمساعدة ممثله الشخصي كما كان جارياً من قبل .

ووصل في شهر يوليو سنة ١٩٦٣ سفير السعودية الى لندن ، فكان ذلك بدء استئناف العلاقات بين البلدين في عهدهما الجديد .

وظهر في سنة ١٩٦٤ تحسن جديد في العلاقات بين الحكومتين ، فأوفدت بريطانيا في شهر فبراير سنة ١٩٦٤ ، وفداً برلمانياً زار الرياض . ووصل الى لندن وفد تجاري سعودي في شهر ابريل سنة ١٩٦٤ .

حلف عسكري سعودي - مصري

حرص الملك عبد العزيز سحابة حكمه الطويل ، على التقرب من مصر ، وانشاء افضل علاقات الود مع حكومتها ، تعزيزاً للنهضة العربية ، وتوطيداً للعلاقات الودية بين الدولتين ، فأرسل فدعاً الملك فاروق ، فزار المملكة السعودية ، ثم رد له الزيارة ، فكان تبادل الزيارات من جملة العوامل التي ساعدت على توطيد دعائم الصداقة الجديدة ، وتعزيز اركانها (انظر ص ٤١٩ - م ٢) .

واتبعت حكومة الملك سعود ، هذه الحطة ، ونهجت هذا النهج الحكيم ، تعزيزاً للنهضة العربية ، وحرصاً على نجاحها ، وجمعاً لكلمة العرب . وفي سبيل هذه الغاية الشريفة النبيلة وصل الملك سعود الى القاهرة يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ تلبية لدعوة حكومتها - حكومة الثورة - فكان أول ملك عربي ، بل أول رئيس دولة ، يزور عاصمتها بعد الانقلاب العسكري الذي شهدته يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وقد انتهى بتنازل الملك فاروق ومغادرته البلاد الى ايطاليا ، فاحتفلت مصر حكومة وشعباً ، بالضيف الكبير وانزلته ارحب المنازل .

وتشاء الصدف ان تتم هذه الزيارة ابان اشتداد المنافسة على الحكم بين اللواء محمد نجيب رئيس الدولة وقائد الانقلاب ، وبين العقيد جمال عبد الناصر رئيس مجلس قيادة الثورة ، وكان يومئذ يتولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزارة الداخلية ويسعى بجميع قواه لاقضاء اللواء محمد نجيب .

وحاول الملك سعود اصلاح ذات بينهما ، واعادة مياه الوفاق الى مجاريها ، بايجاد تسوية معقولة ، فلقى تجاوباً طيباً ، واستعداداً حسناً من الاول اي من اللواء محمد نجيب ، وتصلباً وتعنتاً من الآخر .

وغادر الملك وحاشيته القاهرة يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤ ، اي بعد اقامة امتدت عشرة ايام .

ودارت بين الملك واللواء محمد نجيب رئيس الدولة ، مباحثات تناولت الوضع العربي العام ، واسفرت عن تفاهم تام ، سجل ذلك بلاغ رسمي اذيع في الرياض والقاهرة يوم ٣٠ مارس سنة ١٩٥٤ ، وهو بنصه :

« تمت زيارة الملك سعود لمصر ، وقد حققت اغراضاً سامية ، ترمي اليها الحكومتان السعودية والمصرية ، فقد تبودلت في خلال هذه الزيارة بين جلالة الملك سعود وسيادة الرئيس محمد نجيب ورجال الحكومتين ، احاديث تجلت فيها روح التضامن والاخاء بين القطرين الشقيقين ، وتبين ان الجميع متفقون على مضاعفة الجهد لتدعيم الجامعة العربية كيما تحقق الاغراض السامية التي أنشئت لاجلها ، وان الامة العربية على مختلف شعوبها وهيئاتها وحكوماتها ، يجب ان تتراد صلات التعاون والتقارب بينها لتكون وحدة سياسية واقتصادية وثقافية على ضوء التجارب التي مرت بها الامة العربية في السنين الاخيرة . وقد تبين ان وجهة نظر الحكومتين الشقيقتين كانت ولا تزال على تفاهم تام في معالجة مصالح العرب في جميع اقطارهم ، وان رباط التعاون الوثيق القائم بين البلدين ، يقضي

بالسعي المشترك للوحدة الشاملة في الشؤون السياسية والمالية والعسكرية والتجارية والثقافية وغيرها ، تحقيقاً للتضامن .

« وقد دلت تجارب الماضي القريب ، على ان البلاد العربية لا تستطيع الدفاع عن نفسها ولا المحافظة على كرامتها وحقوقها ، ودفع العدوان عنها ، من غير ان توحد قيادتها العسكرية ، وان تتخذ الاساليب العملية لتسليح قواتها وتدريبها ، وتنمية مصانعها لتكون في خدمة الدفاع المشترك للبلاد العربية ، وان تنظر في تاريخها ونشأة ثقافتها واغراضها من التعليم ومفاهيمه ، فتجعل منها اداة قيادة مشتركة لتنشأة الامة العربية نشأة متجانسة ، تعين على كمال وحدتها .

« وقد آن الاوان لأن ينتظر تحقيق اماني العرب من الجامعة العربية ، بالعمل لجعل الصلات بين العرب ، حكومات وشعوباً ، صلات الاعضاء لجسم واحد ، يجعل من الجامعة العربية قوة تستطيع الحسم في كل اختلاف او نزاع يقع بين الدول العربية او تتضارب فيه المصالح . وهذا لا يمنع اي من الحكومات العربية من تمتعها بالاستقلال الكامل في حدود هذا التعاون الذي يهدي الى المصلحة العربية العامة في جميع الشؤون المنظمة لاقتصادياتها ، وثقافتها ، وعمرانها ، وصناعاتها ، وزراعتها ، وتجارتها ، وان تكون تبعة الدفاع عن الساحة العربية واقعة على الجميع .

« وقد تناول الحديث ، شؤون الدول العربية ، بحيث تكون بلادها ساحة حيوية واحدة ، تتعاون فيها دول العرب وشعوبها جميعاً ، وبينها الشعوب العربية التي ما برحت تجاهد في سبيل استقلالها . وكان الاتفاق تاماً على السياسة الخارجية للحكومتين السعودية والمصرية ، وعلى ضرورة اثناء المصالح المشتركة الاقتصادية والثقافية بينها خير القطرين والمجموعة العربية كلها » اهـ

واستمرت الحكومة السعودية تسير وفق السياسة التي رسمها البلاغ ، سياسة

التعاون مع مصر في جميع الميادين واحكام صلات الود معها، حفاظاً على الروابط الاخوية وتأييداً للنهضة العربية وتمكيناً لها .

ووصل الى الرياض يوم ١٤ يونيو سنة ١٩٥٤ الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد في حكومة جمال عبد الناصر، للبحث في انشاء تعاون اوسع نطاقاً بين الحكومتين فلقى تجاوباً طيباً واستعداداً حسناً .

لقد كانت التعليمات التي حملها تقضي باجراء مباحثات تدور في هذا النطاق :

١ - اقرار مشروع وحدة عسكرية بين الحكومات العربية

٢ - توحيد السياسة الخارجية لهذه الحكومات

٣ - تعزيز الجامعة العربية

٤ - انشاء قيادة عليا موحدة للجيش العربي

وعاد الوفد المصري الى القاهرة يوم ١٦ منه ، يحمل جواباً ايجابياً ، فقد ابلغته الرياض انها على استعداد للتعاون مع القاهرة في تحقيق هذه الاغراض التي تؤمن بها .

ولحق به الى القاهرة الامير مشعل بن عبد العزيز وزير الدفاع ، بلغها يوم ١٧ منه ، مندوباً عن حكومته ، فأدار محادثات عسكرية ترمي الى توحيد الجيشين السعودي والمصري .

وبما تم عليه الاتفاق في تلك المرحلة ، ان ترسل الحكومة المصرية بعثة عسكرية الى السعودية لتساعد في تنظيم جيشها مع طائفة من الفنيين للعمل في المصانع الحربية السعودية ، وعلى ايفاد عدد من ضباط وصف الضباط الى المدارس والمعاهد السعودية للتدريب والتعليم ، وعلى توحيد الزي العسكري في الجيشين وتبادل الزيارات خلال التمرينات العسكرية ، وتنسيق خطط الدفاع .

عبد الناصر يحج

ووصل الى جدة يوم السبت ٦ اغسطس سنة ١٩٥٤ جمال عبد الناصر بطائرة خاصة ارسلتها الحكومة السعودية الى القاهرة لنقله والذين معه لاداء فريضة الحج فاستقبله عند وصوله الامير مشعل وزير الدفاع وكبار رجال الدولة ، وحل ضيفاً على جلالة الملك .

وعقد مدة الحج اربع اجتماعات سياسية مع الملك دار البحث فيها حول قضايا العالمين العربي والاسلامي ، وتم الاتفاق على الامور الآتية :

١ - انشاء مؤتمر اسلامي يعني بشؤون المسلمين ويدرس قضاياهم ، ويبدل لشعوبهم المساعدات المادية والادبية ، على ان يرأسه الملك سعود ، ويدير المقدم انور السادات سكرتاريته .

٢ - تتولى الحكومتان السعودية والمصرية اثارة قضيتي المغرب وتونس امام هيئة الامم المتحدة في اول دورة تعقدها ، وتطالبان بانصافهما ورد حقوقهما ، (كانت الثورة مشتعلة يومئذ في هذين القطرين ضد فرنسا) .

وبالغ السعوديون على عاداتهم في اكرام ضيفهم ، واهدوه غالي الهدايا وثمانها فأجزل لهم الشكر .

السعوديون في مؤتمر القاهرة

ودعت حكومة القاهرة وزراء خارجية الدول العربية ، الى مؤتمر يعقد في القاهرة ضرب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ موعداً له ، لبحث قضية حلف بغداد ومحاولة اقناع العراق بعدم الاشتراك فيه .

ورأس الامير فيصل وفد حكومته لهذا المؤتمر ، وقد عقد ١٣ جلسة . ووقف الامير فيصل في داخل المؤتمر وخارجه ، الى جانب الحكومة المصرية وبذل لها كل مساعدة ادبية ومادية ، لاعتقاده ان مصالحة العرب العامة توحى

بهذا التأييد . على انه لم يكتف بتأييده الشخصي وتأييد حكومته ، بل ضم اليه حكومات الاردن واليمن وسورية ، فأيدت وجهة النظر المصرية .

وهذا هو القرار الذي اصدره المؤتمر يوم ٨ فبراير سنة ١٩٥٥ ، وبه ختم أعماله :

« ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية ، على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك ، والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية ، وميثاق الامم المتحدة ، ولا تقرر عقد أحلاف غير ذلك » .

اتفاق عسكري ثنائي

ورأى عبد الناصر بعد ارفض المؤتمر ، ولم يحل دون انضمام العراق الى حلف بغداد ، ان يسعى لعقد اتفاقات عسكرية ثنائية مع الحكومات العربية . وبدأ فأوفد الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد ، الى لبنان لاقتناع حكومته بقبول مشروعه ، فبلغ بيروت يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥ ، فاعتذر كميل شمعون رئيس جمهوريته عن الدخول ، فقصد دمشق فلقى استعداداً طيباً ، فأدار مع حكومتها مباحثات انتهت بتوقيع بيان مشترك صدر يوم ٣ مارس سنة ١٩٥٥ ، ثم ذهب ورافقه وزير خارجية سورية الى الرياض ، سعيّاً وراء هذه الغاية ، فأدارا مفاوضات مع ولاية امورها انتهت باصدار البيان المشترك الآتي :

« عقد في الرياض اجتماع يوم السبت ١٠ رجب سنة ١٩٧٤ ، و ٥ مارس سنة ١٩٥٥ ، برئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية ، حضره صاحب السمو الملكي الامير فيصل رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السعودية ، ووزير الخارجية السورية ووزير الدفاع الوطني بالوكالة ، والسيد وزير الارشاد القومي المصري .

« وقد عرض في هذا الاجتماع ما تم الاتفاق عليه بين الحكومتين السورية والمصرية في البيان المشترك الذي وقعته سورية ومصر يوم ٧ رجب سنة ١٣٧٤ - ٢ مارس سنة ١٩٥٥ .

« ولقد وافق صاحب الجلالة الملك سعود ، باسم المملكة العربية السعودية موافقة كاملة على جميع ما جاء في البيان المشترك^(١) ، بغير اي تحفظ ، وابدى جلالة رغبته الشديدة بضرورة الاسراع بعقد المؤتمر الذي دعا اليه البيان تحقيقاً لاماني الامة العربية واهدافها والله الموفق » .

ميثاق الحلف العسكري

وطبقاً لما تم عليه الاتفاق ، وعملاً بوحى البيان المشترك ، اوفدت الحكومة السعودية وزير دفاعها الى القاهرة ، فأدار مباحثات عسكرية مع حكومتها انتهت يوم ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٥٥ بالتوقيع على الاتفاق العسكري الآتي :

« ان حكومتي المملكة العربية السعودية ، وجمهورية مصر ، توطيداً لمبادئ ميثاق الدول العربية ، ورغبة منهما في زيادة تقوية وتوثيق التعاون العسكري ، وحرصاً على استقلال بلادهما والمحافظة على سلامتهما ، وإيماناً منهما بان اقامة نظام امن مشترك بينهما ، يعتبر عاملاً رئيسياً في تأمين سلامة واستقلال كل منهما ، وتحقيقاً لأمانيهما في الدفاع المشترك عن كيانهما ، وصيانة الامن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية ، وميثاق الامم المتحدة واهدافهما ، وعملاً

(١) ينص البيان على عدم الانضمام الى الحلف التركي العراقي او أية احلاف اخرى ، وعلى اقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك ، وعلى الالتزام بالاشتراك في صد اي عدوان يقع على احدي دول المنظمة ، وعلى انشاء قيادة مشتركة دائمة ، وعلى عدم قيام أية دولة مشتركة في المنظمة بعقد اتفاقات دولية عسكرية .

بما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية ،
قد اتفقنا على عقد اتفاقية لهذه الغاية ، وفيما يلي نص بنودها :

المادة الاولى - تؤكد الدولتان المتعاقدتان ، حرصهما على دوام
الامن والسلام واستقرارهما ، وعزمهما على فض جميع منازعاتهما الدولية بالطرق
السلمية .

المادة الثانية - تعتبر الدولتان المتعاقدتان كل اعتداء مسلح يقع على أي واحدة منهما
يقع عليها ، ولذلك فانها عملاً بحق الدفاع الشرعي الضروري والجماعي عن ديارهما ،
يلزمان بمبادرة كل منهما الى معونة المعتدى عليها ، وتتخذ على الفور جميع التدابير
وتستخدمان جميع ما لديهما من وسائل ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة ،
لرد الاعتداء واعادة الامن والسلام الى نصابهما . وتطبيقاً لاحكام المادة السادسة
من ميثاق جامعة الدول العربية ، والحادية والخمسين من ميثاق الامم المتحدة ،
يخطر على الفور ، مجلس الجامعة ومجلس الامن قبل وقوع الاعتداء وما اتخذ في
صدده من تدابير واجراءات ، وتتعهد الدولتان المتعاقدتان بالا تعقد أي منهما
صالحاً منفرداً مع المعتدي او اي اتفاق معه دون موافقة الدولة الاخرى .

المادة الثالثة - تتشاور الدولتان المتعاقدتان فيما بينهما ، بناء على طلب احدهما
كلما توترت العلاقات الدولية واضطربت بشكل خطير يؤثر في سلامة اراضي اية
واحدة منهما . وفي حالة الحرب او قيام حالة يخشى خطرها ، تبادر الدولتان
المتعاقدتان على الفور الى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف .

المادة الرابعة - اما عند وقوع اعتداء مفاجئ على حدود او قوات احدى
الدولتين المتعاقدتين ، فبالاضافة الى الاجراءات العسكرية التي تتخذ لمواجهة
هذا العدوان ، تقرر الدولتان فوراً الاجراءات التي تضع خطط هذه الاتفاقية
موضع التنفيذ .

المادة الخامسة - تنفيذاً لمواد هذه الاتفاقية ، قررت الدولتان المتعاقدتان
انشاء المجالس التالية :

مجلس اعلى ، ومجلس حربي ، وقيادة مشتركة .

المادة السادسة - ١ - يتكون المجلس الاعلى من وزراء الخارجية والحربية
(الدفاع) للدولتين المتعاقدتين ، وهو المرجع الرسمي للقيادة المشتركة الذي
يتلقى منها جميع التوجيهات العليا الخاصة بالسياسة العسكرية ، ويختص المجلس
الاعلى بتعيين القائد العام وتنحيته .

٢ - يضع المجلس الاعلى ، بناء على اقتراح المجلس الحربي ، تنظيمات القيادة
المشتركة واختصاصاتها ومهامها ، وهو المختص بالتعديلات التي تدخل عليها بناء
على اقتراح المجلس الحربي ، وللمجلس الاعلى حق تكوين اللجان والمجالس الفرعية
او الموقفة عند اللزوم .

٣ - يختص المجلس الاعلى بالنظر في التوصيات والقرارات التي يصدرها المجلس
الحربي بما هو خارج عن اختصاصات رؤساء الاركان .

٤ - يصدر المجلس الاعلى اللوائح التي تنظم اجتماعه واعمال المجلس الحربي .

المادة السابعة - ١ - يتألف المجلس الحربي من رئيس هيئة اركان حرب
الجيش المصري ، ورئيس هيئة اركان حرب الجيش السعودي ، وهو الهيئة
الاستشارية للمجلس الاعلى ، ويختص بتقديم التوصيات والتوجيهات فيما يتعلق
بالخطط الحربية وبجميع الاعمال والمهام الموكولة للقيادة المشتركة .

٢ - يصدر المجلس الحربي توصيات عن الصناعات الحربية والمواصلات اللازمة
للاغراض العسكرية وعن تنسيقها وتوجيهها لخدمة القوات الحربية وعن كل ما
يتعلق بامن الدولتين المتعاقدتين .

٣ - يدرس المجلس الحربي البرامج الموضوعية من قبل القيادة المشتركة لتدريب وتنظيم وتسليح وتجهيز القوات الموضوعية تحت قيادتها ، كما يدرس امكانيات تطبيقها على جميع جيوش الدولتين المتعاقبتين ، ويتخذ الاجراءات الكفيلة لتحقيقها ، ويرفع للمجلس ما يرى رفعه لاقراءه .

٤ - لهذا المجلس هيئة عسكرية دائمة تقوم بجميع الدراسات والتحضيرات للمواضيع والقضايا التي تعرض عليه ، وينظم المجلس اعمال هذه الهيئة بلائحة يضعها لهذا الغرض ، كما يضع ميزانيتها .

المادة الثامنة - تشمل القيادة المشتركة القائد العام ، اركان الحرب ، والوحدات التي يتقرر وضعها لتأمين القيادة المشتركة وادارة اعمالها ، تمارس هذه القيادة عملها وقت السلم والحرب ، وهي ذات صفة دائمة . يتولى القائد العام قيادة القوات التي توضع تحت امرته ، وهو مسؤول امام المجلس الاعلى ، ويختص القائد العام بما يلي :

١ - وضع وتطبيق برامج تدريب وتنظيم وتسليح وتجهيز القوات التي تضعها الدولتان المتعاقبتان تحت امرته بحيث تصبح قوة موحدة ، وتقديم تلك البرامج الى المجلس الحربي لتحقيقها او رفعها الى المجلس الاعلى لاقراءها .

٢ - اعداد وتنفيذ الخطط الدفاعية المشتركة لمواجهة جميع الاحتمالات المتوقعة من اي اعتداء مسلح يمكن ان يقع على احدى الدولتين او على قواتهما ، ويعتمد في اعداد هذه الخطط على ما يضعه المجلس الاعلى من قرارات وتوجيهات .

٣ - تدريب القوات التي تضعها الدولتان المتعاقبتان تحت امرته في السلم والحرب وفقاً للخطط الدفاعية المشتركة .

٤ - وضع ميزانية القيادة المشتركة وتقديمها الى المجلس الحربي لدراستها ثم اقرارها نهائياً من قبل المجلس الاعلى .

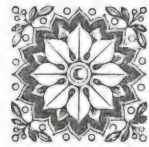
يكون تعيين وتنحية معاوني الرئيسين للقائد العام ، بمعرفة المجلس الحربي وبالاتفاق مع القائد العام .

اما باقى هيئة القيادة فانها تعين بالاتفاق بين القائد العام ورئيس هيئة اركان حرب الجيش المعني .

المادة الثامنة - مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات ، وتتجدد من تلقاء نفسها لمدة خمس سنوات اخرى .

المادة التاسعة - ولأى من الدولتين ان تنسحب منها بعد ابلاغ الدولة الاخرى كتابة عن ذلك قبل سنة من تاريخ انتهاء المدة المذكورة سابقاً .

المادة العاشرة - يصدق على هذه المعاهدة وفق الاوضاع المرعية في كل من الدولتين ، ويتم تبادل وثائق التصديق في دار وزارة خارجية مصر خلال مدة اقصاها ٣٠ يوماً من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية ، وتعتبر نافذة فور تبادل تصديق الوثائق .



حلف عزمي رباعي

واصلت الحكومة السعودية ، السير على سياسة التعاون الاخوي مع مصر ، رعاية لحقوق الاخوة والجوار ، وتعزيزاً للكيان العربي ، منسجمة في ذلك مع مبادئها ، ومندفعة بايمان نابع من صميم وجدانها .

واضطرب الموقف الدولي في الشرق العربي منذ اوائل سنة ١٩٥٦ ، بسبب رفض الحكومات العربية الاشتراك في حلف الدفاع عن الشرق الاوسط ، وهو من مبتكرات الاميركان والانكليز ، تقدموا به الى العرب يريدون منه ادخالهم في حظيرتهم ، وحشرهم في صفوف انصارهم ، فأنكروه بالاجماع واشتروطوا لقبوله شروطاً معينة أباهها عليهم القوم ، وفي مقدمتها حل قضية فلسطين بما يرضي العرب ، وتقديم السلاح اليهم . ثم تقدموا اي الحلفاء في سنة ١٩٥٥ بمشروع حلف بغداد للعرب ، فرفضوه باستثناء العراق .

ووصل الى القاهرة في اوائل شهر مارس سنة ١٩٥٦ ، الملك سعود (الزيارة الثانية) بدعوة رسمية من جمال عبد الناصر وكان يتربع في دست الرئاسة (بعد اقصائه اللواء محمد نجيب واعتقاله في منزله سنة ١٩٥٤) للتشاور في الموقف

والاتفاق على تخطيط السياسة التي تصون مصالح العرب ، وتحفظ كرامتهم وبلادهم .

ووصل اليها ايضاً السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية ، وكانت تدور في الفلك السعودي ، وتتعاون مع الحكومة السعودية في جميع الميادين رعاية لحقوق قديمة ، وصلات ود متوارثة .

وعقد الاقطاب الثلاثة سلسلة اجتماعات ضمت عدداً من المستشارين والمساعدين ، فدرسوا الموقف من جميع الزوايا والنواحي ، ثم اتفقوا على عقد ميثاق تضامن واخوة يوحد كلمتهم ، ويربط بينهم برباط مقدس ، سجل ذلك البيان المشترك الذي أذيع في العواصم الثلاث يوم ١٣ منه ، وهو :

بسم الله الرحمن الرحيم

في الظروف الخطيرة التي تحيط بالبلاد العربية وتهدد سلامتها ، رأينا ان نجتمع لبحث الامر من جميع نواحيه ، ونستكمل بذلك المشاورات التي دارت من قبل بين حكوماتنا ، ونختتمها بما نجده ضرورياً من قرارات .

ولقد تم اجتماعنا في القاهرة في الفترة ما بين يوم الثلاثاء ٢٣ من رجب سنة ١٣٧٥ ، الموافق ٦ من مارس ١٩٥٦ ، وبين الاحد ٢٩ من رجب سنة ١٣٧٥ الموافق ١٢ من مارس سنة ١٩٥٦ .

والتقت اراءنا عند تفاهم كامل في كل ما عرض للبحث امامنا ، واستطعنا بذلك ان نجتمع ارادتنا على خطة كاملة نواجه بها كافة الاحتمالات والمفاجآت .

ولقد تمت محادثاتنا في جو من الصداقة الوطيدة ، يدعمها التفاهم المتبادل بيننا ويربطها ايماننا الواحد الراسخ بفكرة العروبة ، والثقة التي لا حد لها في مستقبل الامة العربية ، وشد من عزمنا وقوى روحنا ، ما لاحظناه بارتياح من زيادة الوعي الوطني في الامة العربية ، واننا لننظر في اعجاب واطمئنان الى الدور

العظيم الذي أصبح الرأي العام العربي يقوم به في توجيه الحوادث بيقظة مستنيرة وشجاعة حكيمة .

ولقد بحثنا الموقف في الشرق الاوسط من جميع وجوهه ونواحيه ، واتفق رأينا على ان العمل للسلام وتحقيقه والمحافظة عليه ، انما يكون بالتعاون الصادق بين الدول على اساس من الاستقلال والمساواة التامة بينها جميعاً ، وعلى احترام حقوق الانسان والتزام احكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئه .

واننا لنؤمن بان السلام الحقيقي الذي تتطلع اليه شعوبنا وشعوب العالم لن يسود ما لم تصبح هذه الاسس مصدر الالهام في تصرف كل دولة ازاء غيرها من الدول ، وبذلك تخف حدة التوتر الناشئ من تدخل بعضها في الشؤون الداخلية للبعض الآخر ، والضغط عليها بمختلف الوسائل والاساليب . واننا لنعلن عزمنا على تجنب الامة العربية مضار الحرب الباردة والبعدها عن منازعاتها ، والتزام سياسة عدم الانحياز تجاهها ، محافظة بذلك على مصالحها الاصلية . كذلك نعلن ان الدفاع عن العالم العربي يجب ان ينبثق من داخل الامة العربية على هدى امنها الحقيقي وخارج نطاق الاحلاف الاجنبية التي تحاول استخدام التنظيمات الدفاعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى مضحية في سبيل ذلك بالقضايا والاماني العربية الخالصة ووحدة امتنا . ولقد كانت قضية فلسطين موضع اهتمامنا البالغ ، واننا لنؤكد تمسكنا بحقوق عرب فلسطين كاملة ، وانه لطيب لنا في هذه المناسبة ، ان نؤكد تمسكنا بالمبادئ التي اعلنها مؤتمر الدول الافريقية الاسيوية بباندونغ واعتبارها الطريق الذي تسير عليه سياستنا في المحيط الدولي .

القرارات

اجتمع بالقاهرة في الفترة من ٢٣ رجب ١٣٧٥ الموافق ٦ مارس سنة ١٩٥٦

الى ٢٩ رجب سنة ١٣٧٥ الموافق ١٢ مارس سنة ١٩٥٦ ، حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود ، وصاحب الفخامة السيد شكري القوتلي ، والسيد الرئيس جمال عبد الناصر . وقد عقد هذا المؤتمر عدة اجتماعات عكف فيها الرؤساء على دراسة الموقف في الشرق الاوسط ، على ضوء ما ورد في بيانهم من مبادئ وأسس ، وانتهوا الى قرارات محددة بشأن كل ما عرض امامهم من مشاكل ، وفيما يلي بعضها :

- ١ - تم وضع خطة شاملة لتدعيم الامن العربي والعمل على حفظ كيان الامة العربية والدفاع عنها ضد اخطار العدوان الصهيوني والسيطرة الاجنبية التي تحول دون استتباب السلام والاستقرار في تلك المنطقة وتخلق حالة من التهديد والتوتر.
- ٢ - تم وضع خطة شاملة لتنسيق خطط الدفاع العربي لمواجهة اي عدوان قد يقع ضد اية دولة عربية من قبل اسرائيل التي دأبت على سلوك سياسة عدوانية تنكر مبادئ الحق والقانون وتتجاهل قرارات الامم المتحدة .
- ٣ - تم وضع خطة شاملة لمواجهة موقف بعض الدول التي تسمح بتجنيد رجالها للخدمة العسكرية في القوات الاسرائيلية .
- ٤ - تم الاتفاق على مواجهة الموقف الذي يقتضيه امن الدول العربية تجاه امداد اسرائيل بالاسلحة التي تساعد على التمادي في العدوان .
- ٥ - تم وضع خطة شاملة لمواجهة المحاولات التي تبذل عن طريق بغداد للضغط على البلاد العربية وتعريض الامن العربي للخطر وتفرقة الصف العربي ، في الوقت الذي تجد فيه البلاد العربية نفسها اشد ما تكون حاجة الى وحدة متماسكة في الجهود والاتجاهات .

- ٦ - تم الاتفاق على التأييد الكامل للاردن ومساندته ضد اي ضغط اجنبي او اي عدوان صهيوني ، بما يكفل للشعب الاردني الباسل تحقيق غاياته ، وقد

اتصل المؤتمر بحضرة صاحب الجلالة الملك حسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية لا بلاغه ذلك وتأكيد ما سبق الاعراب عنه من الاستعداد التام الاكيد لمعاونة الاردن والوقوف بجانبه .

٧ - وضع المؤتمر خطة شاملة تهدف الى توثيق روابط الكيان العربي وتنمية التعاون بين الدول العربية في أوسع نطاق من اجل تحقيق الاهداف العربية الخالصة ، كما بحث المؤتمر وسائل تحقيق الوحدة العربية التي يؤمن الرؤساء الثلاثة ايماناً لا يتزعزع بانها السياج المنيع للبلاد العربية الذي يضمن استقلالها ويكفل لها استكمال اسباب نهضتها .

٨ - وضع المؤتمر خطة شاملة لتنسيق السياسة السعودية السورية المصرية من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية بحيث تكون نتيجة هذا التنسيق الشامل ، تعبئة جميع القوى وتوجيهها الوجهة التي تحقق المصلحة العليا للامة العربية .

٩ - وضع المؤتمر خطة لمواجهة مشكلة الاحتلال البريطاني لواءة البريمي وامارة عمان ورسم الوسائل التي تؤدي الى انتهاء هذا النزاع على نحو يحفظ لهذه المناطق عروبتها ويحول دون الانتقاص من سيادتها وحقوقها .

١٠ - رأى المؤتمر بعد بحث مستفيض للوضع الراهن في شمال افريقيا ، ان السياسة الفرنسية التي تمنع في انتهاك حقوق شعوب شمال افريقيا ، تهدد السلم تهديداً خطيراً في تلك المنطقة . وعلى فرنسا أن تعترف بحق شعوب شمال افريقيا في الاستقلال طبقاً لميثاق الامم المتحدة ومبدأ حق تقرير المصير لكل الشعوب .

١١ - رأى المؤتمر بعد بحث القضايا العربية ، ان يعمل بكل الوسائل حتى تحل هذه القضايا حلاً عادلاً يحفظ للعرب سيادتهم وحقوقهم .

ميثاق امن جده

ولم يكتف عبد الناصر ، ولم يقنع بما تم عقده من موائيق واتفاقات ، فكاتب الرياض ، وكان يعرف ان الامام احمد يدور في فلكها ، مقترحاً عقد ميثاق امن ثلاثي يضم الحكومات الثلاث (السعودية ، واليمن ، ومصر) فلم تر ما يحول دون اجابته الى مقترحه ، لان فيه قوة للعرب وفائدة لهم .

ووصل الامام احمد الى جده يوم ٢٠ ابريل سنة ١٩٥٦ ، وجاء الملك سعود وجمال عبد الناصر في الغد ، فعقدوا سلسلة اجتماعات تجلّى فيها الوفاق والاتفاق من هذا البلاغ الذي اذيع في ختامها :

« في العاشر والحادي عشر من شهر رمضان سنة ١٣٧٥ الموافق للعشرين والحادي والعشرين من شهر ابريل سنة ١٩٥٦ ، اجتمع بمدينة جده في المملكة العربية السعودية جلالة الامام احمد ملك المملكة المتوكلية اليمنية ، والسيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الحكومة المصرية ، وجلالة الملك سعود الاول ملك المملكة السعودية .

وقد عقدت خلال هذين اليومين عدة اجتماعات تم فيها بحث المسائل التي تهم الدول الثلاث بوجه خاص وتتصل باقرار الامن والسلام في العالم العربي بوجه عام ، ودارت المباحثات والمشاورات بين الرؤساء في جو ودي خالص ، وتكاتف كامل ، وحرص الجميع على تمكين اواصر الاخاء والتعاون بين دولهم ، مستهدفين في ذلك امان الشعوب العربية في الحرية والكرامة والامن والسلام .

وقد اسفرت هذه الاجتماعات عن عقد اتفاقية دفاع مشترك وقعها الرؤساء الثلاثة ، واتاحت لهم تبادل الرأي في وضع الخطط العملية التي تكفل نمو الروابط

الاقتصادية والثقافية والفنية بين الدول العربية ، وتوثيق عرى التعاون بينهما لتحقيق خير الامة العربية .

وهذا هو الاتفاق :

« ان حكومات جمهورية مصر ، والمملكة العربية السعودية ، والمملكة المتوكلية اليمنية ، توطيداً لميثاق الجامعة العربية ، وتأكيذاً لاخلاص الدول المتعاقدة لهذه المبادئ ، ورغبة منها في زيادة تقوية وتوثيق التعاون العسكري ، وحرصاً على استقلال بلادها ومحافظة على سلامتها ، وإيماناً بان اقامة نظام امن مشترك فيما بينها ، يعتبر عاملاً رئيسياً في تأمين سلامة واستقلال كل منها ، وتحقيقاً لآمانها في الدفاع المشترك عن كيانها ، وصيانة الامن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة واهدافها ، وعملاً بما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية ، قد اتفقت على عقد اتفاقية لهذه الغاية وانابت عنها المفوضين الآتية اسماؤهم :

عن حكومة المملكة العربية السعودية حضرة صاحب الجلالة سعود بن عبد العزيز ، وعن حكومة المملكة المتوكلية اليمنية حضرة صاحب الجلالة الامام احمد ، وعن جمهورية مصر الرئيس جمال عبد الناصر . وبعد تبادل وثائق التفويض التي تخولهم سلطة كاملة وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل ، قد اتفقوا على ما يلي :

المادة الاولى - تؤكد الدول المتعاقدة ، حرصها على دوام الامن والسلام واستقرارها ، وعزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية .

المادة الثانية - تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة منها او على قواتها ، اعتداء عليها ، ولذلك فانها عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها ، تلتزم بان تبادر كل منها الى معونة الدولة المعتدى عليها وبان تتخذ على الفور جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في

ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولاعادة الامن والسلام الى نصابها .

وتطبيقاً لاحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية ، والمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ، يخطر على الفور مجلس الامن ومجلس الجامعة العربية بوقوع الاعتداء وبما اتخذ في صده من تدابير واجراءات . وتتعهد الدول المتعاقدة بالا تعقد اي منها صلحاً منفرداً مع المعتدي او اي اتفاق معه دون موافقة الدولتين الاخرين .

المادة الثالثة - تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها ، بناء على طلب احدها ، كلما توترت واضطربت العلاقات الدولية بشكل خطير يؤثر في سلامة اراضي اية واحدة منها او استقلالها ، وفي حالة خطر الحرب الداهم او قيام حالة مفاجئة يخشى خطرها ، تبادر الدول المتعاقدة على الفور الى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف .

المادة الرابعة - اما عند وقوع اعتداء مفاجيء على حدود او قوات احدى الدول المتعاقدة ، فبالاضافة الى الاجراءات العسكرية التي تتخذ لمواجهة هذا العدوان ، تقرر الدول الثلاث فوراً الاجراءات التي تضع خطط هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

المادة الخامسة - تنفيذاً لاغراض هذه الاتفاقية قررت الدول المتعاقدة انشاء الجهاز الآتي :

مجلس اعلى ، مجلس حربي ، قيادة مشتركة .

المادة السادسة - (١) يتكون المجلس الاعلى من وزراء الخارجية والحربية (الدفاع) للدول المتعاقدة ، وهو المرجع الرسمي للقيادة المشتركة الذي يتلقى منه جميع التوجيهات العليا الخاصة بالسياسة العسكرية ، ويختص المجلس الاعلى بتعيين القائد العام وتنحيته .

(٢) - يضع المجلس الاعلى ، بناء على اقتراح المجلس الحربي ، تنظيمات القيادة المشتركة واختصاصها ومهامها ، وهو المختص بالتعديلات التي تدخل عليها ، بناء على اقتراح المجلس الحربي . وللمجلس الاعلى حق تكوين اللجان والمجالس الفرعية او الموقفة عند اللزوم .

(٣) - يختص المجلس الاعلى بالنظر في التوصيات والقرارات التي يصدرها المجلس الحربي عما هو خارج عن اختصاصات رؤساء الاركان .

(٤) - يصدر المجلس الاعلى اللوائح التي تنظم اجتماعه واعمال المجلس الحربي .
المادة السابعة - (١) - يتألف المجلس الحربي من رئيس هيئة اركان حرب الجيش المصري ، ورئيس هيئة اركان حرب الجيش السعودي ، ورئيس هيئة اركان حرب الجيش الياباني ، وهو الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى ، ويختص بتقديم التوصيات والتوجيهات فيما يتعلق بالخطط الحربية وبجميع الاعمال والمهام الموكولة للقيادة المشتركة .

(٢) - يصدر المجلس الحربي توصياته عن الصناعات للاغراض العسكرية وعن تنسيقها وتوجيهها لخدمة القوات الحربية وعن كل ما يتعلق بها في الدول المتعاقدة .
(٣) - يدرس المجلس الحربي البرامج من قبل القيادة في تدريب وتنظيم وتسليح وتجهيز القوات الموضوعة تحت قيادته ، كما يدرس امكانيات تطبيقها على جميع جيوش الدول المتعاقدة ، ويتخذ الاجراءات الكفيلة بتحقيقها ويرفع الى المجلس الاعلى ما يرى رفعه لاقراءه .

(٤) - لهذا المجلس هيئة عسكرية دائمة تقوم بجميع الدراسات والتحضيرات للمواضيع والقضايا التي تعرض عليه ، وينظم المجلس الاعلى هذه الهيئة بلائحة يضعها لهذا الغرض ، كما يضع موازنتها .

المادة الثامنة - (١) تشمل القيادة المشتركة (أ) القائد العام (ب) هيئة اركان

الحرب (ج) الوحدات التي يتقرر وضعها لتأمين القيادة المشتركة وادارة اعمالها .
وتمارس هذه القيادة عملها وقت السلم والحرب ، وهي ذات صفة دائمة .

(٢) - يتولى القائد العام قيادة القوات التي توضع تحت امرته ، وهو مسؤول امام المجلس الاعلى .

(٣) - يختص القائد العام بما يلي :

(أ) وضع وتطبيق برامج تدريب وتنظيم وتسليح وتجهيز القوات التي تضعها الدول المتعاقدة تحت امرته بحيث تصبح قوة موحدة ، وتقديم تلك البرامج الى المجلس الحربي لتحقيقها او رفعها الى المجلس الاعلى لاقراءها .

(ب) اعداد وتنفيذ الخطط الدفاعية المشتركة لمواجهة اي احتمال متوقع من اعتداء مسلح يمكن ان يقع على احدى الدول المتعاقدة ، او على ما يضعه المجلس الاعلى من قرارات وتوجيهات .

(ج) توزيع القوات التي تضعها الدول المتعاقدة تحت امرته في السلم والحرب وفقاً للخطة الدفاعية المشتركة .

(د) وضع ميزانية القيادة المشتركة وتقديمها الى المجلس الحربي لدراستها ثم اقرارها نهائياً من قبل المجلس الاعلى .

٤ - يكون تعيين وتنحية معاوني الرئيسين للقائد العام بمعرفة المجلس الحربي بالاتفاق مع القائد العام . واما باقي هيئة القيادة فانها تعين بالاتفاق بين القائد العام ورئيس هيئة اركان حرب الجيش الياباني .

المادة التاسعة - تضع الدول المتعاقدة تحت تصرف القيادة المشتركة في حالة السلم والحرب ، القوات التي يرى المجلس الحربي بالاتفاق مع القائد العام ضرورة وضعها تحت امرته ، وذلك بعد موافقة المجلس الاعلى .

المادة العاشرة - تدفع كل من الدول المتعاقدة الرواتب والتعويضات

للعسكريين والمدنيين الذين تبعث بهم للعمل في القيادة المشتركة والمجلس الحربي واللجان الأخرى وفقاً لأنظمتها المالية الخاصة بها .

المادة الحادية عشرة - ليس فيما قد يترتب على كل من الدول في أحكام هذه المعاهدة ما يمس بآية حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو المتعاقدة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والمسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الأمن للمحافظة على السلام والأمن الدولي .

المادة الثانية عشرة - مدة المعاهدة خمس سنوات تتجدد بتلقاء نفسها لمدة خمس سنوات أخرى وهكذا ، ولاي دولة من الدول المتعاقدة ان تنسحب منها بعد ابلاغ الدولتين الأخرين كتابة ، برغبتها في ذلك قبل سنة من تاريخ انتهاء أي من المدة المذكورة سابقاً .

حررت هذه المعاهدة في جده في ٢١ ابريل سنة ١٩٥٦

الأردن تنضم الى ميثاق التعاون

ودعا ابنه زهور رئيس الولايات المتحدة الملك سعود لزيارة بلاده زيارة رسمية فلبى الدعوة وبلغ القاهرة يوم ١٧ يناير سنة ١٩٥٧ في طريقه الى واشنطن .

ودارت في تلك الفترة ، وقبل سفر الملك ، مباحثات بشأن ضم الأردن الى ميثاق التضامن العربي ، بعدما ايد مصر وناصرها ابان العدوان ، وانضم الى الحكومات العربية المشتركة في الميثاق وتعاون معها .

ووصل الى القاهرة في اليوم نفسه الملك حسين بن طلال ملك الأردن ، ونائب رئيس جمهورية سورية ، فاجتمعوا مع عبد الناصر الى الملك سعود وعقدوا سلسلة اجتماعات ختمت يوم ١٩ منه بالتوقيع على الاتفاقية الآتية :

«أن حكومات المملكة الأردنية الهاشمية ، والجمهورية السورية ، والمملكة السعودية ، وجمهورية مصر ، ادراكاً منها للمسؤوليات الجسام الملقاة عليها للمحافظة على الكيان العربي واستقلاله ، واستجابة لرغبة شعوبها وإيمانها بالتضامن لتحرير الوطن العربي .

وتقديرها منها بان تحقيق هذا التضامن هو خطوة ايجابية نحو الوحدة العربية المنشودة ، واسهاماً في صيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة .

ورغبة منها في عقد اتفاقية لتقوية التعاون وتنسيق الجهود في سبيل هذه الغايات قد عينت واثبتت المفوضين الآتية اسماؤهم :

عن المملكة الأردنية الهاشمية : حضرة صاحب الجلالة الملك حسين الأول ودولة السيد سليمان النابلسي رئيس مجلس وزراء الأردن .

عن الجمهورية السورية : دولة السيد صبري العسلي رئيس مجلس الوزراء .

عن المملكة العربية السعودية : حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود .

عن جمهورية مصر : السيد جمال عبد الناصر .

الذين بعد تبادل وثائق التفويض التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل ، قد اتفقوا على ما يأتي :

مادة أولى - تؤكد الحكومات المتعاقدة إيمانها بضرورة التضامن والتعاون لدعم الكيان العربي واستقلاله ، وتعلن تقديرها لما يتطلبه هذا من المشاركة في المسؤوليات المترتبة عليه .

مادة ٢ - تشترك حكومات الجمهورية السورية ، والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر في تكاليف الالتزامات التي تقع على عاتق حكومة المملكة

الأردنية الهاشمية نتيجة لسياسة التعاون والتضامن في تدعيم الكيان العربي واستقلاله ، يبلغ اجمالي قدره اثنا عشر مليوناً ونصف مليون من الجنيهات المصرية سنوياً ، او ما يعادلها ، ويطلق عليه تعبير «الالتزامات العربية» .

وينظم الملحق بهذه الاتفاقية والذي هو جزء متمم لها توزيع هذه المساعدات على الحكومات المشتركة وكيفية تقديمها .

مادة ٣ - تخصص حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المساعدات العربية للقوات المسلحة الاردنية الهاشمية ، بما فيها قوات الحرس الوطني واعدادها .

مادة ٤ - عقدت هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات من تاريخ نفاذها ، واذا لم تعدل قبل انتهاء هذه المدة باتفاق الحكومات المتعاقدة ، تظل نافذة المفعول الى حين انتهاء اجلها ، وبعد ذلك بانقضاء سنة من تاريخ تقديم احدى الحكومات المتعاقدة للحكومات الاخرى بالطرق الدبلوماسية ، اخطاراً بالانتهاء .

مادة ٥ - يصدق على هذه الاتفاقية ، وفقاً للاوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة ، وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق على أن يتم تبادل هذه الوثائق في القاهرة .

حرر في القاهرة يوم ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ الموافق ١٩ يناير سنة ١٩٥٧

ملحق الاتفاقية

اتفقت الحكومات الموقعة على اتفاقية التضامن العربي بالقاهرة على ما يأتي :
مادة ١ - يكون نصيب كل من الدول المشتركة في الالتزامات العربية المنصوص عليها في المادة الثانية من الاتفاقية المذكورة ما يلي :

الجمهورية السورية : مليونان ونصف مليون جنيه مصري او ما يعادلها
المملكة العربية السعودية : خمسة ملايين جنيه مصري او ما يعادلها
جمهورية مصر : خمسة ملايين جنيه مصري او ما يعادلها

مادة ٢ - تدفع كل حكومة نصيبها من الالتزامات المذكورة على قسطين متساويين ، الاول منهما عندما توضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ ، والثاني بعد ستة اشهر من تاريخ استحقاق القسط الاول وهكذا .

مادة ٣ - تتعهد حكومة الاردن بشراء جميع احتياجات القوات المسلحة حيثما تتوافر في بلاد الحكومات الموقعة ، من مهمات وخلافها التي يمكن الحصول عليها من انتاج بلادها ، وتدخل قيمة هذه المشتريات في حسابات خاصة تعفى من نصيبها في الالتزامات العربية .

مادة ٤ - من المتفق عليه ان الالتزامات العربية المنصوص عليها في المادة (٢) من الاتفاقية ، مخصصة لتقوم مقام المعونة السنوية على كافة انواعها التي تقدمها الحكومة البريطانية لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية للقوات المسلحة بما فيها الحرس الوطني طبقاً للاتفاقات المعقودة بينها في هذا الشأن .

آخر البلاغات

وبلغ الملك سعود القاهرة يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٧ (٢٥ رجب سنة ١٣٧٦) في طريق عودته من الولايات المتحدة ، حيث بذل كل ما يملكه من جهد وطاقه في تأييد مصر ، وفي العمل لاجلاء اليهود عن سيناء ، وكانوا لا يزالون فيها وفي غزة والعريش .

واستقبله حين وصوله ، عبد الناصر وشكري القوتلي وحسين بن طلال ، وشكروه على جهوده الموفقة في خدمة العرب والاسلام ، ثم عقدوا سلسلة اجتماعات ختمت يوم ٢٧ منه بالبلاغ المشترك الآتي :

« عقد في القاهرة في الفترة ما بين ٢٥ من رجب سنة ١٣٧٦ ، الموافق ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٦ ، و ٢٧ رجب سنة ١٣٧٦ الموافق ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٦

اجتماع بين جلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، و جلالة الملك حسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية ، وفخامة الرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية ، والسيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر ورجال حكوماتهم ، وهو الاجتماع الرابع من سلسلة الاجتماعات التي يعقدونها بين آونة واخرى ، لدراسة الموقف الدولي والتباحث في القضايا التي تمس الامة العربية وتؤثر في مجرى حياتها ونهوضها ، وتقديمها وحفظ كيانها .

ولقد استعرض المجتمعون الجهود المشكورة التي بذلها صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز خلال زيارته للولايات المتحدة الاميركية ، وما اوضحه جلالاته للمسؤولين فيها من وجهات النظر العربية حول مشاكل الشرق الاوسط وما تناوله البحث من امور .

كما اوضح جلالاته ما افهمه للرئيس الاميركي بصورة خاصة عن حقوق العرب وقضاياهم بما في ذلك العدوان الاخير على مصر ونتائجها ، وحق مصر في سيادتها على قناة السويس وخطورة ما ينتج عن تمرد اسرائيل على قرارات الامم المتحدة التي تنص على الانسحاب بدون قيد او شرط من قطاع غزة وخليج العقبة الى ما وراء خطوط الهدنة ، وذلك دون تحقيق أية مكاسب لاسرائيل نتيجة للعدوان الثلاثي . ويؤكد المجتمعون ان دولهم حريصة على ان تقوم بدورها في المجتمع الدولي وان تساهم بنصيبها في ارساء العلاقات الدولية على اسس تنحو بها نحو السلام والعدالة بما يكفل احترام سيادتها ومصالحها .

ان الدول العربية المجتمعة ، وقد ازدادت قوة بوعي شعوبها ، وازدادت ايماناً بسلامة اهدافها ، ورسوخ فكرتها ، لتؤكد ما سبق ان اعلنته عن عزمها على تجنب الامة العربية مضار الحرب الباردة والبعد بها عن منازعاتها والتزام سياسة الحياد الايجابي ، محافظة بذلك على مصالحها القومية . وكذلك تؤكد ان الدفاع عن

العالم العربي يجب ان ينبثق من داخل الامة العربية على هدى امنها الحقيقي وخارج نطاق الاحلاف الاجنبية . ويرى المجتمعون انه رغم قرارات الامم المتحدة واجماع الرأي العام العالمي على ضرورة انسحاب اسرائيل الى ما وراء خطوط الهدنة ، فان العدوان الثلاثي على مصر لا يزال قائماً بجميع آثاره ومظاهره طالما لم تنفذ اسرائيل قرارات الامم المتحدة بالانسحاب دون قيد او شرط . كما يرى المجتمعون انه بما يهدد الامن والسلام في منطقة الشرق الاوسط ما يعانيه اهالي قطاع غزة على يدي اسرائيل من اشد ألوان التمييز والتعذيب ولذلك قرر المجتمعون :

اولاً - العمل على انسحاب اسرائيل فوراً الى ما وراء خطوط الهدنة دون قيد او شرط .

ثانياً - التمسك بحقوق عرب فلسطين كاملة وبسيادة العرب على اراضيهم ومياهم الاقليمية .

ثالثاً - وجوب تعويض مصر من قبل الدول المعتدية عن جميع الاضرار والخسائر التي لحقت بها من جراء العدوان .

رابعاً - رفض جميع المحاولات التي تبذل للانتقاص من سيادة مصر وحقوقها في قناة السويس ، اذ ان قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر وسيادتها عليها كاملة ، وحرية الملاحة فيها مكفولة طبقاً لاحكام اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ خامساً - استنكار العدوان البريطاني على اراضي اليمن والتضامن معها في صد هذا العدوان .

سادساً - التأييد المطلق لحق عرب الجزائر في الحرية والاستقلال ، وتمجيد نضالهم الجبار ضد قوى الاستعمار .

ويرى المجتمعون ان سياستهم التحررية المنبثقة من ايمانهم بحق امتهم في ان تحيا

حرة مستقلة مستندة الى قوميتهم العربية التي برهنت للعالم انها حقيقة قائمة لتزيدهم تضامناً فيما بينهم لبلوغ اهداف الامة العربية في الحرية والوحدة والتقدم - اه .
وكان هذا آخر ما عقده الاقطاب الاربعة من اجتماعات ، فقد عصفت بينهم بعدها عواصف الخلافات ، ففرقوا وتشتتوا لاسباب وعوامل مختلفة ، يُمِيط عنها اللثام في تضاعيف هذا الكتاب .



الاتفاقيات مع العراق

في يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ (١٥ صفر سنة ١٣٧٦) ، وصل الى الدمام (نجر السعودية الكبير على الخليج) الملك فيصل الثاني ملك العراق ، في زيارة خاصة للملك سعود ، فاستقبل بالحفاوة اللائقة .

ودارت بين الملكين ورجلها ، محادثات اثناء الزيارة ، تناولت كل ما يهم القطرين . وختمت باصدار البيان المشترك الآتي :

« لقد تم بعناية الله في يوم الخميس ١٥ صفر سنة ١٣٧٦ ، الموافق ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ في الدمام ، اجتماع بين حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق ، وبين حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية وقد تبادلوا وجهات النظر فيما يخص خير البلدين والبلاد العربية عامة ، ووجهتها نظرها متفقة في استهداف سياستها بما يتفق ومصالح الامة العربية في حاضرها ومستقبلها .

الملك سعود يزور العراق

ولى الملك سعود دعوة الملك فيصل الثاني ، فبلغ بغداد يوم ١١ مايو سنة ١٩٥٧ ، فاحتفلت به .

ودارت في خلال الزيارة مباحثات انتهت باصدار البيان المشترك الآتي:
«تلبية لدعوة حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني عاهل المملكة العراقية
قام حضرة صاحب الجلالة الملك سعود عاهل المملكة العربية السعودية بزيارة
اخيه الملك فيصل الثاني في المدة من ١٢ الى ١٩ شوال ١٣٧٦ هـ ، الموافق ١١ الى
١٨ مايو ١٩٥٧ .

١ - لقد كان اليوم الخامس عشر من شهر صفر ١٣٧٦ هـ ، الموافق ٢٠ ايلول ١٩٥٦
بدء عهد جديد من العلاقات الودية بين جلالة الملكين والاسرتين السعودية
والهاشمية حيث كان اجتماع الدمام الخطوة المباركة لفتح عهد جديد بين
البلدين اللذين تجمع بينهما اوثق اواصر الجوار ، فضلاً عن الاواصر القومية
والتاريخية .

٢ - وقد كُتبت هذه الاجتماعات المبارك في بغداد بعد اجتماع الدمام ، فرصة ثمينة
تبادل فيها الملكان ورجال حكومتيهما في جو مفعم بالمودة والاخوة العربية
الخالصة والصراحة التامة ، الآراء في الشؤون التي تهم البلدين وشعبيهما
والعالم العربي والاسلامي تحذوهم الرغبة الصادقة في افتتاح عهد تسوده المحبة
والعمل لخير المسلمين والعرب وخير الانسانية جمعاء .

٣ - ولهذا الغاية اجتمعت آراء الجانبين السعودي والعراقي على ضرورة التمسك
الكامل بمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية والضمان الجماعي وميثاق هيئة
الامم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونغ ، اقتناعاً منها بان السياسة المرتكزة
على هذه المبادئ تكفل سلامة الدول العربية .

٤ - كما انهما متفقان على الاستمرار في تنفيذ ما بين البلدين من عقود ومواثيق
نصاً وروحاً .

٥ - وهما مصممان على صون استقلال بلادهما والحفاظة على قيمها الروحية وتراثها

الاسلامي والوقوف في وجه كل محاولة للتدخل الاجنبي في شؤون بلادها
من اي مصدر كان هذا التدخل وأياً كان نوعه ، وهما يعتبران ان الصهيونية
والمبادئ الهدامة والاستعمار كلها خطر يهدد الامة العربية وعلى الدول
والشعوب العربية ان تعمل ما تستطيع لمقاومة هذا الخطر الذي يهدد
كيانها واستقلالها وسيادتها .

٦ - وانهما متفقان ايضاً على بذل الجهود المتواصلة لجمع شمل وتوحيد الصف العربي
ونهيئة أسباب توثيق الاواصر بين الدول العربية والاسلامية ايماناً منها بان
توحيد كلمة العرب والمسلمين انما هو لخيرهما المشترك ومن أسباب قوتهم
وتماسكهم .

٧ - وقد كانت مسألة فلسطين العربية ماثلة في اذهان العاهلين ورجال حكومتيهما
لانها مصدر الاضطراب الذي يسود الشرق العربي ، وان الجانبين يؤكدان
ان عودة السلام والاستقرار لهذه المنطقة ، منوط بحل مشكلة فلسطين حلاً
عادلاً يحفظ عربيتها ويرد لاهلها حقوقهم الكاملة لاسترجاع بلادهم .

٨ - يعان الفريقان استنكارهما لوسائل العنف والقمع التي تتخذ ضد شعب
الجزائر المكافح لممارسة حق تقرير مصيره ونيل حقوقه الطبيعية ، وانهما
مصممان على المضي في مساعدة الشعب الجزائري في هذا السبيل ، وكذلك
مؤازرة سائر الشعوب العربية التي تناضل للحصول على حريتها واستقلالها .

٩ - يؤكد الفريقان اتفاقهما التام في المحافظة على حقوق العرب والمسلمين في
خليج العقبة الذي هو خليج عربي مغلق متصل بالاماكن المقدسة الاسلامية
وانهما سيدلان كل ما في استطاعتها لمنع اسرائيل من التجاوز على هذا
الخليج العربي بكل الوسائل الممكنة لديها .

١٠ - يعلن الفريقان انهما متفقان على وجوب عدم تدخل دولة عربية في الشؤون

الخاصة لأي دولة عربية أخرى .

١١- يؤكد الفريقان رغبتها في توثيق التعاون بين البلدين في الشؤون الثقافية والاقتصادية ، وقد بدىء بالمفاوضات بين الجهات المختصة في البلدين للتوصل الى اتفاقات خاصة في هذه الشؤون ، وقد تم خلال هذه الزيارة المباركة توقيع اتفاق اقتصادي بين البلدين في ١٦ مايو سنة ١٩٥٧ ، وتم كذلك توقيع اتفاق النقل الجوي بين البلدين .

١٢- يؤكد الفريقان استمرار تعاونهما في تنفيذ سياستها في شؤون النفط .

١٣- اتفق الفريقان على بذل جهودهما لاستمرار منع تسرب النفط الى اسرائيل المعتدية من المصادر العربية والاسلامية .

١٤- يعلن الفريقان تضامهما في توحيد جهودهما في الامم المتحدة والمنظمات العالمية الاخرى لمناصرة القضايا العربية .

١٥- لقد اتفق العاهلان ورجال حكومتهم على استمرار التشاور بين العاهلين الكريمين والبلدين الشقيقين ادراكاً لاهدافهما الاسلامية والعربية .

اتفاق اقتصادي

وتم يوم ١٥ مايو سنة ١٩٥٧ التوقيع على الاتفاق الاقتصادي بين البلدين وهو :

ان حكومة العراق وحكومة المملكة العربية السعودية ، رغبة منهما في تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما ، قد قررتا عقد اتفاق اقتصادي وعينت لهذا الغرض مندوبيهما المفوضين ، وهما :

عن حكومة العراق : معالي السيد نديم الباجه جي وزير الاقتصاد

عن حكومة المملكة العربية السعودية : معالي الشيخ محمد سرور الصبان

وزير المالية والاقتصاد الوطني ، اللذان بعد تثبتهما من صحة وثائق تفويضهما ، اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى - يعمل الفريقان المتعاقدان على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلديهما الى اقصى حد مستطاع ضمن امكانياتهما الاقتصادية ، ويتعهدان بتسهيل التبادل التجاري بينهما .

المادة الثانية - (أ) تعفى من الرسوم الجمركية المواد المدرجة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا الاتفاق والمنتجة أو المصنوعة في بلد اي من الفريقين المتعاقدين عند استيرادها مباشرة الى بلد الفريق الآخر .

ب - تعامل المواد المدرجة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا الاتفاق والمنتجة او المصنوعة في بلد اي من الفريقين المتعاقدين عند استيرادها مباشرة الى بلد الفريق الآخر ، معاملة تفضيلية ، وذلك باخضاعها الى رسوم جمركية تبلغ ثلث الرسوم الجمركية العادية المطبقة في البلد المستورد .

ج - يجوز باتفاق الطرفين ، اضافة مواد جديدة الى الجدولين رقم (١) ورقم (٢) الملحقين بهذا الاتفاق او حذف اية مادة منهما .

المادة الثالثة - أ - لغرض تطبيق احكام المادة الثانية توفى المنتجات او المصنوعات المستوردة من بلد احد الفريقين المتعاقدين الى بلد الفريق الآخر بشهادة منشأ صادرة عن السلطات المختصة في البلد المصدر .

ب - يقصد بالسلطات المختصة المذكورة في الفقرة (١) اعلاه ، السلطات التي يعينها كل فريق في بلده .

المادة الرابعة - مع مراعاة احكام هذا الاتفاق ، يعامل كل من الفريقين الفريق الآخر معاملة الدولة الاكثر حظوة وخاصة فيما يتعلق بالامور التالية :

أ - التكاليف الجمركية وسائر التكاليف والرسوم الاخرى المفروضة عند

الاستيراد والتصدير والتراخيص على البضائع المصدرة من بلد احد الطرفين الى بلد الطرف الآخر او المستوردة منه او المارة في اراضيه .
ب - القواعد والاجراءات التي تخضع لها عمليات الافراج من الجمارك وكافة الانظمة والتعليمات والاجراءات الاخرى المطبقة بشأن الاستيراد والتصدير والتراخيص .

ج - منح اجازات الاستيراد والتصدير .
ولا تشمل معاملة الدولة الاكثر حظوة المنصوص عليها اعلاه الفوائد الناجمة عن اتحاد جمركي قد يعقد بين احد الفريقين وفريق ثالث .
المادة الخامسة - لا تخضع منتجات البلدين المتعاقدين الى قيود الاستيراد والتصدير الا في الحالات:

أ - التي تقتضيها وقاية المنتجات الزراعية من الامراض والآفات النباتية .
ب - التي تقتضيها ظروفه الموسمية او الاقتصادية على ان يكون الاجراء في هذه الحالة عاماً وشاملاً لجميع البلدان .

المادة السادسة - يجوز للفريق المستورد ان يطلب ابراز شهادة تثبت سلامة المنتجات الزراعية او الحيوانية او الحيوانات الحية من الامراض والآفات عند استيرادها ، وتقبل الشهادات الصادرة بهذا الشأن من السلطات المختصة في بلد الفريق المصدر .

المادة السابعة - يتعهد الفريقان المتعاقدان بتسهيل تجارة التراخيص عبر بلديهما بكافة وسائل النقل مع مراعاة القوانين والانظمة المرعية بهذا الشأن في كل من البلدين .

المادة الثامنة - يوافق الفريقان المتعاقدان على دخول وخروج وسائل النقل على اختلاف انواعها المسجلة في بلد احد الفريقين الى اراضي الفريق الآخر

ومنها وعبرها فارغة أو محملة وان تصل باحمالها الى المكان الذي تقصده في بلد الفريق الآخر ومنحها اقصى التسهيلات مع مراعاة القوانين والانظمة المعمول بها في هذا الشأن على ان لا يشمل ذلك تعاطي النقل الداخلي الا بتصريح من السلطات المختصة في ذلك البلد .

المادة التاسعة - يعمل الفريقان المتعاقدان على منح اقصى مدى ممكن من التسهيلات لتجارة المسابلة على الحدود المشتركة بين بلديهما ، وذلك بالاضافة الى التسهيلات المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

المادة العاشرة - تم تسوية المدفوعات الناجمة عن هذا الاتفاق وفق الترتيبات المبينة في الكتب المتبادلة الملحقة بهذا الاتفاق .

المادة الحادية عشرة - بغية تسهيل تطبيق هذا الاتفاق يتشاور الفريقان المتعاقدان كلما دعت الضرورة فيما يتعلق بالقضايا التي تنشأ من تنفيذ هذا الاتفاق ولهذا الغرض يوافق الفريقان المتعاقدان على تشكيل لجنة مختلطة ببناء على طلب اي منهما .

المادة الثانية عشرة - يصبح هذا الاتفاق وملاحقه التي تعتبر جزءاً متمماً له نافذ المفعول بعد انقضاء خمسة عشر يوماً على تاريخ تبادل وثائق ابرامه ويبقى نافذاً لمدة سنة واحدة ، ويتجدد تلقائياً سنة فسنة ما لم يبلغ احد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر خطياً رغبته في انهاء او تعديله وذلك قبل ثلاثة اشهر على الاقل من تاريخ انتهاء العمل به .

وضع هذا الاتفاق بنسختين اصليتين في بغداد في اليوم الخامس عشر من شوال ١٣٧٦ ، الموافق الخامس عشر من أيار ١٩٥٧ م .

واثبت فيه ما تم الاتفاق عليه وهو :

١ - يفتح في بغداد لدى (البنك المركزي العراقي) حساب بالدينار العراقي

بإسم « مؤسسة النقد العربي السعودي » بوصفها نائبة عن حكومة المملكة العربية السعودية .

٢ - لا يتقاضى البنك المركزي العراقي عمولة على مسك هذا الحساب ، كما ان هذا الحساب لا ينتج فوائد على الارصدة سواء كانت دائنة او مدينة .

٣ - يغذى هذا الحساب بالدنانير العراقية من حساب غير مقيم ، وكذلك بحصيلة الاسترليني القابل للتحويل والعملات الاجنبية الاخرى التي يتفق عليها بين الطرفين لتحويلها للدينار العراقي بالطريقة والاسعار التي ستثبت وفق الفقرة (٧) ادناه .

٤ - تسحب مؤسسة النقد العربي السعودي على حسابها المذكور في الفقرة الاولى بحسب حاجاتها .

٥ - يجوز ان يصل الرصيد المدين للحساب المذكور في الفقرة الاولى الى حد (٢٥٠٠٠٠٠) دينار ويمكن رفعه الى (٥٠٠٠٠٠٠) دينار عند انتهاء الحاجة بموافقة الطرفين ، وعلى مؤسسة النقد العربي السعودي أن تغطي الرصيد المعين بالدينار العراقي من حساب غير مقيم او بالاسترليني القابل للتحويل بالعملة الاجنبية المتفق عليها اعلاه كل ثلاثة اشهر اعتباراً من نفاذ الاتفاق الاقتصادي المعقود بتاريخ اليوم او كلما تجاوز الرصيد المدين للحساب المذكور الحد المشار اليه اعلاه .

٦ - تسحب المبالغ من الحساب المذكور اعلاه بالدينار العراقي على الاسس المبينة في الفقرات (٣ ، ٤ ، ٥) اعلاه ، ويجوز بعد موافقة السلطات المختصة في البلدين ان تجري عمليات تجارية بين البلدين خارج الحساب المذكور اعلاه وان يجري الدفع بشأنها بالدنانير العراقية من حساب غير مقيم او بالاسترليني القابل للتحويل او بالعملات الاجنبية المتفق عليها بين الطرفين .

٧ - تضع مؤسسة النقد العربي السعودي والبنك المركزي العراقي بينهما الترتيبات الفنية اللازمة لتنفيذ المعاملات الناجمة عن تطبيق ما ورد في الاتفاق المشار اليه اعلاه وما هو مبين في هذا الكتاب ، وكذلك التسجيلات الخاصة التي تقضيها طبيعة تجارة المسابلة وتيسير قضايا التحويل الخارجي المتعلقة بالحجاج والبعثات السياسية وبالخطوط الجوية التابعة لكلا البلدين .

وعلى جواب وزير المالية والاقتصاد الوطني الموجه لوزير الاقتصاد العراقي ويشير فيه الى خطاب وزير الاقتصاد الوطني المدون نصه اعلاه يثبت فيه موافقة حكومة المملكة العربية السعودية على ما جاء فيه ، ولدى درس ما ذكر في جلسة عامة ، تقرر الموافقة عليه .



السعودية تتجسس مصر

ظلت العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر تسير سيرها الطبيعي حتى سنة ١٩٥٤ ، اي حتى طلبت القاهرة من واشنطن ان تبيعها كمية من السلاح كانت في حاجة اليها ، فمطلت وسوف ، ثم اعلنت بان على مصر اذا ارادت الحصول على السلاح ، ان تعقد صلحاً مع اسرائيل وتعتزف بها ، وتدخل في حظيرة اميركا ، وتدور في فلكها .

وبديهي أن ترفض مصر هذه الشروط الثقيلة ، وما كان الاميركان يقبلون مناقشة فيها ، او يدخلون تعديلاً عليها .

ولجأت مصر الى موسكو ، فأمدتها بكل ما طلبت ، فأزعج عملها الاميركان فطلبوا اليها ان ترفض السلاح الروسي بعد وصوله الى الاسكندرية ، فاعتذرت . واقترن هذا الحادث ، بآخر مماثل ، زاد العلاقات بين هاتين الدولتين توتراً وزادها جفاء . وخلاصته ان جمال عبد الناصر اشترك يوم ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦ في مؤتمر عقد في (بريوني) من اعمال يوغسلافيا وضمه وتيتو رئيس هذه الجمهورية ، وجواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند ، وكان في جملة مقرراته ، الاخذ بمبدأ

عدم الانحياز في المالم الدولي ، وما كان معروفاً من قبل .

ورأت واشنطن في اقرار هذا المبدأ والمناداة به ، تحيزاً للاتحاد السوفياتي ، منافسها الاكبر في الحلبة الدولية ، وخروجاً على سياستها ، فأسرعت فردت على القاهرة ، وهي في الاصل حاقدة عليها ، فأبلغتها يوم ١٩ يوليو ١٩٥٦ انها نفضت يدها من مشروع بناء السد العالي ، مع انها تعهدت بالقيام به . وقد لام كثير من عقلاء الاميركان ومفكرهم ومثقفهم حكومتهم على موقفها هذا واعتبروه بعيداً عن كل لياقة .

ورأى عبد الناصر ، ان يكيل بنفس الكيل ، وان يرد على الضربة بضربة مثلها ، فأعلن في الاسكندرية يوم ٢٦ منه ، اي في نفس الاسبوع ، تأميم شركة قناة السويس ، ورفع يد الانكليز والفرنسيين عنها ، وكانوا يستغلونها على اوسع نطاق ، ويربحون منها ملايين الجنيهات سنوياً .

واذا قيل لنا ان هذا التدبير ، لا يتناول الاميركان مباشرة ، ولا يؤثر عليهم لعدم وجود مصالح لهم في القناة ، نجيب بانه اراد الانتقام من حليفين كبيرين لهم ، وهذا كل ما كان في امكانه يومئذ .

واهاج اعلان التأميم لندن وباريس لانهما ذو صلة مباشرة بالقناة ، فواصلتا عقد الاجتماعات ، وبدأتا بحشد الجيوش في جزيرة قبرص ، استعداداً للانقضاض على مصر والغناء التأميم ، وانضمت اليهما اسرائيل . وتألف من هذه المجموعة حلف عدواني مكرر ، اضطربت له الدوائر العربية ، وانطلقت تدرس الطرق المجدية لمقاومته ، ودفع عدوانه ، وبالطبع فقد كانت مصر اكثر الجميع قلقاً ، باعتبارها المقصودة بالذات .

وبلغ الرئيس جمال عبد الناصر ، ثغر الدمام ، وكان الملك سعود ينزله ، للاجتماع اليه ومدارسة الموقف معه ، والنظر في المساعدات التي يستطيع

وحكومته تقديمها لمصر .^١ وكان بادي القلق ، ظاهر الاضطراب ، فرحب به الملك وهذا روعه ، ووعد به بذل كل مساعدة ممكنة .

ووصل الى الدمام في اليوم نفسه ، السيد شكري القوتلي رئيس جمهورية سورية ، بدعوة من الملك سعود ، فعقد الاقطاب الثلاثة سلسلة اجتماعات لدرس الموقف ، ثم انتقلوا الى الرياض ، فواصلوا البحث وواصلوا دراسة الموقف ، واصدروا يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٦ البلاغ الآتي :

« في الفترة من ١٧ صفر سنة ١٣٧٦ ، الموافق ٢٢ سبتمبر ١٩٥٦ ، الى ١٩ صفر سنة ١٣٧٦ ، الموافق ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، عقد في مدينة الدمام ، ثم في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية ، مؤتمر يضم كلا من :

حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود

حضرة صاحب الفخامة السيد شكري القوتلي

السيد الرئيس جمال عيد الناصر

وحضر معهم كل من :

صاحب السمو الملكي الامير فيصل آل سعود - وزير خارجية المملكة العربية السعودية وولي عهدها .

السيد صلاح الدين البيطار وزير خارجية الجمهورية السورية

السيد علي صبري - مدير المكتب السياسي لرئيس الجمهورية المصرية

الشيخ يوسف ياسين - نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية

السيد عبدالله الحاني - مدير الشؤون السياسية في القصر الجمهوري السوري

السيد مصطفى يوسف - الوكيل المساعد لوزارة الخارجية المصرية

في جو من الاخوة والتضامن ، عقد المؤتمر دورته الثانية تنفيذاً لما كان قد تقرر في اجتماعه الاول في القاهرة في ٢٤ رجب ١٣٧٥ الموافق للسابع من اذار

١٩٥٦ ، واستعرض ما جد من احداث ، وما تلاحق من تطورات في المحيط الدولي ، وفي محيط الشرق الاوسط ، في الشهور الستة التي انقضت منذ كان اجتماعه الثلاثي الاول .

وكانت نظرة المؤتمر ، سواء في تفسير الحوادث ، او في الوصول بها الى نتائجها المنطقية والعملية ، نظرة واحدة ، الامر الذي يدعو الى الثقة في مستقبل يتحقق فيه برعاية الله للامة العربية كل ما تتطلع اليه في يومها وفي غدها .

وتدارس المؤتمر باستفاضة أحوال البلاد العربية ، على ضوء ما كان قد اتخذ في اجتماعه الاول من مقررات ، وأولى قسماً كبيراً من اهتمامه ، لدعم الامن العربي ودفع الخطر الاسرائيلي ، ورسم ما تقتضيه الظروف لاستكمال احكام الخطة العربية التي تم وضعها في اجتماع القاهرة حتى يمكن متابعة تنفيذها في عزم واصرار .

وبحث المؤتمر بوجه خاص مسألة قناة السويس ، وكان هناك اجماع تام على ما يأتي :

ان المشكلة وما احاط بها من ظروف وملابسات ، تعني البلاد العربية جمعاء ، ولذلك فان المؤتمر يؤيد مصر تأييداً كاملاً في سائر مواقفها ، كما يؤيد ما اظهرته مصر من استعدادها للوصول الى حل سلمي يصون مصالح مصر الوطنية ، ويتفق مع اهداف ميثاق الامم المتحدة .

ويعتقد المؤتمر ان الوسيلة لضمان مصالح الذين يهمهم امر الملاحاة في القناة ، هي الدخول في مفاوضة مع مصر صاحبة هذه القناة ، في ظل من روح ميثاق الامم المتحدة ، وروح مقررات باندونج ، وبعيداً عن كل ضغط من أي نوع او رغبة في فرض حل من طرف واحد .

وان المؤتمر ليسجل باعتزاز ، ذلك التضامن العربي الوثيق الذي لا انفصام له

والذي جعل المجتمعين يشعرون بعظم المسؤولية التي تلقى عليها عليهم خطورة الظروف الحاضرة، مما جعلهم أشد ايماناً واعظم ثقة في مواجهة كل ما يستقبلهم من مصاعب يراد بها تعويق نيل الامة العربية حقوقها ، وبلوغها اهدافها .

وما من شك ان هذا كان له اكبر الاثر في اتجاهات المؤتمر وحث خطاه ثابتة قوية ، الى ما ترجوه الامة العربية وتتمناه .

وقد تقرر ان يعقد المؤتمر بمشيئة الله اجتماعه المقبل في دمشق .

وبدأ العدوان مساء يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٥٦ ، فتقدم اليهود فهاجموا مراكز المصريين في جزيرة سيناء ، ثم انضم اليهم الانكليز والفرنسيون في الغد فأرسلوا قواهم فاستولت على مدينة بور سعيد ، وهاجمت القاهرة والاسكندرية جواً .

وهكذا وقعت الواقعة وقامت سوق حرب عدوانية مدمرة ، غايتها القضاء على النهضة العربية الجديدة ، واعادة بلاد العرب الى حظيرة الاستعمار .

تدابير الحكومة السعودية

واضطرب العالم العربي لهذا العدوان ، فنهضت شعوبه وحكوماته تؤيد مصر وتشد ازرها ، وكانت الحكومة السعودية في المقدمة ، فاتخذت على الفور سلسلة تدابير هذا اهمها :

لقد سبقت الحكومة السعودية جميع الحكومات العربية ، فأعلنت التعبئة العسكرية العامة صباح اليوم التالي للعدوان ٢٣ ربيع الاول سنة ١٣٧٦ ، (٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٦) :

أ - بلاغ وزارة الدفاع والطيران :

وأصدرت وزارة الدفاع عقب اعلان التعبئة العامة البلاغ الآتي :

١ - نظراً لمقتضيات الاحوال الطارئة ، يأمر وزير الدفاع والطيران جميع المجازين من الضباط والموظفين وصف الضباط والجنود ، بالعودة الى وحداتهم فوراً .

٢ - يجب الاسراع في العودة .

٣ - على امراء وقادة المناطق ومديري المطارات ، ترحيل كل من يراجعهم الى مناطقهم .

ب - الجيش السعودي يتجه الى الاردن

وأصدرت هذه الوزارة في الغداة البلاغ الآتي :

تحرك الجيش السعودي الى الاردن ، وهو الآن على وشك الدخول الى الحدود الاردنية ، وذلك تضامناً مع اشقائه العربيات .

والغاية من ارساله الى الاردن ان يكون قريباً من الميدان .

ج - افتتاح مكاتب للتطوع

وافتحت وزارة الدفاع مكاتب للتطوع في جميع انحاء المملكة ، تقبل الذين يريدون التطوع للانضمام الى الجيوش العربية ، فتقاطر اليها الكثيرون وفي المقدمة امراء البيت السعودي ، فتطوع في جده الامير عبدالله الفيصل وزير الداخلية السابق ، وتطوع في الرياض الامراء فهد بن عبد العزيز وزير المعارف والامير سلطان بن عبد العزيز وزير المواصلات ، وسلمان بن عبد العزيز امير الرياض ، وتوكل وخالد وسميط من اشقائهم ، والاميران بندر وفيصل من انجال الملك سعود ، تقدموا جميعاً الى مكتب التطوع في الرياض ولبسوا ملابس الجنود ، وتقلدوا السلاح واشتركوا في التمرينات العسكرية

البرقيات الى الملوك والرؤساء

وارسل الملك سعود ، فور وصول نبأ العدوان ، برقيات الى ملك المغرب ، وملك ليبيا ، وامام اليمن ، ورؤساء سورية ، ولبنان ، والسودان ، والبلاد العربية الاخرى ، بالدعوة لتأييد مصر والوقوف الى جانبها ، وهذا نصها :

« علمنا في هذا الصباح ، بالاعتداء اليهودي على الاراضي المصرية ، وهذا لا يستكر من هذه الفئة الغادرة لان هدفهم القضاء على العرب جميعاً .

« ان الذي نرجوه هو المبادرة بالتعبئة العامة ، والاستعداد للذود عن البلاد العربية ضد تطاول اليهود .

« ولقد امرنا بالتعبئة العامة ، والاستعداد للقيام بالواجب ، ونرجو ان تتكاتف جميعاً للذود عن البلاد العربية ورد العدوان عنها .

« لسنا بالمعتدين

« ونرجو ان ينصر الله دينه ، ويعلي كلمته ، وعلى الباغي تدور الدوائر »

وارسل الى عبد الناصر البرقية الآتية :

« علمت بالعدوان اليهودي هذا الصباح ، اننا وقوانا وكل امكانياتنا حاضرون للمعاونة في رد العدوان ، وما داموا انهم قد بدؤوا في هذا العدوان ، فعلى الباغي تدور الدوائر ، أذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير »

فتلقى منه الرد الآتي :

« اشكر جلالكم ابلغ الشكر على برقيتكم التي تفضلتم بها بمناسبة العدوان اليهودي ، وقد كان لما حملته من صادق التضامن ، اعق الاثر في نفسي . واني

لعل ثقة بان الله جلت قدرته ، سيرعانا برعايته ، ويكتب لنا النصر الوطيد في سبيل عزة العرب وكرامتهم »

وارسل يوم ٣٠ منه الى المستر اينزهاور رئيس جمهورية اميركا البرقية الآتية :
« علمت مما نشرته الانباء ، عن الاهتمام البالغ الذي اظهرتموه ازاء العدوان اليهودي على الاراضي المصرية ، والجهود التي بدأتموها من تحذير المعتدي ، وان اميركا ستكون بجانب الدولة المعتدى عليها . وهذا يعتبر انتصاراً لمبادئ العدل التي تنص عليها الولايات المتحدة ، ويقوم بتنفيذ هذه السياسة الرجل الشريف الذي يحافظ على عهده ووعدده ، الرئيس اينزهاور . واني اذ اشكركم لمقاومتكم هذا العدوان الغادر ، ارجو ان تثقوا بان غرضنا هو المحافظة على السلم ، وان لم تداركوا بسرعة فائقة منع هذا العدوان ، فان الخطر لا يمكن التكهّن بنتائجه . ولقد رأيتم ، ورأى العالم اجمع ، اننا كنا على حق حيناً رأينا هذه المجموعة الصهيونية وهي تشغل أرضاً عربية ، كانت ولا تزال مشار للاضطراب في هذا الشرق . واني اذ اشكر صديقي العزيز على هذا الموقف النبيل ، ارجو ان تستمر اعماله الفعالة في معاونة المعتدى عليه تنفيذاً لوعده ، حتى يستقر الامر ويعود الامن الى هذه المنطقة الذي افسده العدوان الصهيوني » .

ثم ارسل اليه في الغد البرقية الآتية :

« أبرقت اليكم امس شاكراً لكم موقفكم تجاه العدوان الاسرائيلي على الاراضي المصرية ، كما اؤيد شكري لموقف الولايات المتحدة في مجلس الامن .

« اني استنض همتمكم ، والولايات المتحدة معروفة في تاريخها بجبها للحق والحرية لاجل ايقاف كل عدوان ضد مبادئ هيئة الامم المتحدة ، راجياً وقف العدوان البريطاني - الفرنسي الجديد على مصر ، وان تعملوا بالطرق الحكيمة التي ترونها بفكركم الصائب ، لانه اذا لم تعمل الولايات المتحدة عملاً ايجابياً في هذا الموقف

فأخشى ان يتطور الامر في هذا الشرق الى ايجاد هوة كبيرة بين الشرق والغرب يصعب ردمها ، وقد تنتج افطع النتائج على السلم العالمي لا يعلم مداه الا الله .
« اني كبير الامل بانصافكم وحبكم لخير البشرية ، وتجنيد الانسانية المسالمة ويلات الحرب » .

واستجاب الرئيس اينهاور لنداء الملك ووقف وحكومته موقفاً سليماً من المعتدين ، ساعد على اطفاء تلك الفتنة ، واخراج جيوشهم من الاراضي المصرية .

قطع البترول عن انكلترا وفرنسا

واصدرت الحكومة امراً بمنع تصدير البترول السعودي الى بلاد الدولتين المعتديتين فرنسا وانكلترا ، وهو بالاصل ممنوع عن اليهود ، غير مكثثة بما يصيب خزينتها من اضرار مادية بسبب هذا المنع .

وهذا هو البلاغ الذي اصدرته بهذا الشأن :

« بالنظر للاعتداء الصارخ الذي قامت به انكلترا وفرنسا على الشقيقة مصر ، بدون مبرر على الاطلاق ، في حالة كونها ضحية للاعتداء الاسرائيلي ، فان الحكومة العربية السعودية اصدرت اوامرها الى الجهات المختصة بمنع شحن وتكوين جميع السفن الانكليزية والفرنسية وايضاً السفن الاخرى التي تتجه بمحمولتها الى هذين البلدين ، من جميع منتجات البترول السعودي » .

هـ - قطع العلاقات السياسية مع هاتين الدولتين

وقطعت الحكومة السعودية علاقاتها السياسية مع الدولتين المعتديتين عقوبة لهما وزجراً ، سجل ذلك بلاغ رسمي صدر يوم ٧ منه وهو :

« بناء على الاعتداء المسلح الواقع من حكومتي بريطانيا وفرنسا على

الشقيقة مصر ، في حالة كونها المعتدى عليها من اسرائيل ، وبناء على عدم قبول هاتين الدولتين قرار الامم المتحدة بتوقيف اطلاق النار ، واصرارهما على العدوان بدون مبرر ، فان حكومة الملك قررت قطع علاقاتها السياسية مع الحكومتين المذكورتين ، اعتباراً من تاريخ تبليغه » .

و - مليوناً ريال لمساعدة المنكوبين

واعلن في جده يوم ١١ منه ، ان الحكومة السعودية تبرعت بمليون ريال لجمعية الهلال الاحمر المصرية لمساعدة منكوبي بور سعيد .

مؤتمر بيروت

وجه رئيس جمهورية لبنان الدعوة الى ملوك العرب ورؤساء دولهم ، لعقد مؤتمر في بيروت ، ينظر في قضية العدوان ، ويقرر المساعدة التي يجب بذلها لمصر .

ولبي الملك سعود الدعوة وسافر الى بيروت

وعقد هذا المؤتمر يوم ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦) وحضره الملك فيصل بن غازي ، وحسين بن طلال ، وشكري القوتلي ، وكميل شمعون ، والامير البدر نائباً عن والده ، ورئيس وزراء ليبيا ، ورئيس مجلس السيادة للسودان .

وهذا هو البيان الذي اصدره المؤتمر :

« في العاشر والحادي عشر من ربيع الثاني ١٣٧٦ ، الموافق الثالث عشر والرابع عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٥٦) اجتمع في بيروت ، بناء على دعوة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ، صاحب الجلالة الملك حسين ملك المملكة

الأردنية الهاشمية ، وصاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية ، وسيادة الرئيس عبد الفتاح محمد المغربي رئيس مجلس السيادة السوداني ، وصاحب الفخامة السيد شكري القوتلي رئيس جمهورية سورية ، وصاحب الجلالة الملك فيصل ملك المملكة العراقية ، وصاحب الفخامة السيد كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية ، وصاحب الدولة السيد مصطفى بن حليم رئيس مجلس وزراء ليبيا نيابة عن ملكها ، والسيد عبد الحميد غالب سفير مصر في بيروت نيابة عن سيادة رئيس الجمهورية المصرية ، وصاحب السمو الملكي الأمير سيف الإسلام محمد البدر ولي عهد المملكة المتوكلية اليمنية نيابة عن ملكها ، وذلك لدرس الموقف الناجم عن العدوان الذي أقدمت عليه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر وقطاع غزة ، وللاتفاق على ما يجب عمله لمنصرة مصر في دفاعها المجيد عن سلامة أراضيها وسيادتها ، معتبرين ان هذا العدوان على مصر هو عدوان على البلاد العربية جميعاً . وقد استعرض المجتمعون بارتياح التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرارات الصادرة بأغلبية ساحقة في ٢ ، ٤ ، ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، وقدروا مجهود الدول المحبة للسلام التي ساهمت في اصدار القرارات المذكورة القاضية بوقف القتال وسحب القوات المعتدية فوراً من الأراضي المصرية والعودة الى وراء خطوط الهدنة .

وقد اجمع الرأي على ما يلي :

أولاً - ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المذكورة اعلاه ، واذا رفضت بريطانيا وفرنسا الامتثال لقرارات الأمم المتحدة وامتنعتا عن سحب قواتهما من الأراضي المصرية فوراً وبدون قيد ولا شرط ، وكذلك اذا خالفت إسرائيل قرارات الأمم المتحدة وامتنعت عن سحب قواتها الى ما وراء خطوط الهدنة دون قيد ولا شرط ، واذا تسبب عن

موقف اي من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تأزم جديد من شأنه ان يؤدي الى استئناف الاعمال العسكرية ، اعتبرت بريطانيا وفرنسا مسؤولية التضامن عن استمرار الاعتداء ، وحينئذ تبأثر كل من الدول الممثلة في هذا المؤتمر فوراً كل فيما يخصها وعملاً بحق الدفاع المشروع عن النفس ، بتطبيق احكام المادة الحادية والاربعين من ميثاق الأمم المتحدة واتخاذ التدابير الفعالة التي تسمح بها اقصى امكانياتها وفقاً لالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك العربي .

ثانياً - الحرص على فصل قضية قناة السويس عن الظروف التي رافقت الاعتداء على مصر واعتبارها قضية مستقلة قائمة بذاتها والعمل على حلها حلاً يتفق مع مقتضيات سيادة مصر وكرامتها وذلك في نطاق الأمم المتحدة ، وبمفاوضات تجري بين الفرقاء المعنيين ، بعيداً عن اي مظهر من مظاهر الضغط والتدخل والاكرام وعلى اساس معاهدة ١٨٨٨ والمبادئ الستة التي اقرها مجلس الأمن في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦

ثالثاً - تأييد مطالب الشعب الجزائري في نضاله حتى يحقق أمانه القومية في الاستقلال والسيادة ، وان المجتمعين يتوجهون بتحية الاخوة الصادقة والتقدير والاعجاب الى سيادة رئيس الجمهورية المصرية جمال عبد الناصر وإلى القوات المصرية المسلحة وإلى الشعب المصري ، مقدرين وطنيتهم وتفانيهم في الدفاع عن سلامة مصر وسيادتها ، وعن القومية العربية وكرامة شعوبها وعزتها - اه

ح - يطالب بالجللاء العاجل

ولما تأخر الجللاء عن منطقة بور سعيد وسيناء ، وظهر ان المعتدين يسوفون

ويماطلون ، املاً بمكاسب ينالونها ، وفوائد يجنونها ، استدعى الملك سعود سفير اميركا لديه وطلب اليه ابلاغ حكومته وجوب الاهتمام بسرعة الجلاء عن المناطق المحتلة . سجل ذلك بلاغ رسمي نشر في الرياض وهو :

« استقبل جلالة الملك سفير اميركا في قصر الحمراء بالرياض يوم الاربعاء ٣ جمادى الاولى (٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦) وانتهاز جلالته الفرصة فطلب من السفير ان يرفع الى حكومته تأكيدات جلالته عن تقديره للمساعي الايجابية التي قامت بها الحكومة الاميركية الصديقة والرئيس ايزنهاور داخل الامم المتحدة وخارجها لتأييد مبادئ العدل وتمهيد السبيل لوضعها موضع التنفيذ ، وذلك فيما يتعلق بانسحاب القوات البريطانية والفرنسية من مصر ، وانسحاب القوات اليهودية من سيناء وقطاع غزة وجزيرتي تيران وصنافير ، وحل المشاكل الاخرى الناجمة عن الاعمال البريطانية الفرنسية في مصر ، تلك المساعي التي يسر جلالة الملك ان يذكرها بانها كانت من العوامل الرئيسية التي اسهمت في استتباب الامن في المنطقة مع صيانة السلام العالمي .

« وكرر السفير الاميركي بدوره ، الاعراب عن التقدير العظيم من جانب حكومته وجانب الرئيس ايزنهاور للجهود المتواصلة التي بذلها الملك بطريقة فعالة لمعالجة الموقف خلال تلك الاسابيع المفعمة باخطار الاحداث »

مصر تنجو وتفوز

ولقد كان لهذه الجهود العظيمة تبذلها الحكومة السعودية ويبدلها الشعب السعودي الكريم في تأييد مصر وشد ازرها ، إبان نكبتها وبدء العدوان عليها ، مقرونة بالجهود الطيبة التي بذلتها الشعوب العربية والشعوب الحرة

الاخرى ، تأثير بالغ الاهمية ، في اطفاء الفتنة وفي جلاء المعتدين عن الاراضي المصرية ، وفي فوز مصر وخروجها سالمة من شر عدوان اريد به سلبها استقلالها والقضاء على كيائها .

جمال عبد الناصر يشكر ويقدر

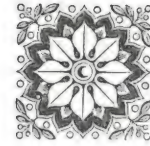
وارسل الرئيس جمال عبد الناصر كتاب شكر رقيق الى الملك ، بعد انتهاء الاحداث ، ضمنه شكره وامتنانه ، وهذا هو :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

وبعد فاني اهديكم اطيب تحية ، ولقد تأثرت غاية التأثر لما اظهرتم جلالتم من شعور فياض وعواطف سامية نحو مصر وشعبها ، في العدوان الغادر الذي دبره المتآمرون الآثون ، وان مساعدتكم لنا في هذه الظروف الدقيقة التي تجتازها البلاد ، قوبلت بعظيم الامتنان ، كما ان المعونة الكريمة التي تفضلتم بها مساهمة في مساعدة امر شهداء بور سعيد الذين ضربوا المثل الاعلى في التضحية والفداء ، لا من اجل مصر وحدها ، وانما من اجل سيادة العروبة ومجد الاسلام ، كانت لها اجمل وقع في نفسي وفي مصر حكومة وشعباً . واني اعرب لجلالتكم عن اصدق شكري القلبي على مشاعركم الجميلة وتضامنكم الاخوي ، وارفع الاكف مبتهلاً الى الله ، أن يحفظ العروبة ويصون الاسلام ويكتب لنا النصر على قوى الشر والطغيان «

وقبل ذلك ، نوه عبد الناصر بموقف الحكومة السعودية المشرف النبيل ، ومساعدتها الثمينة في الخطبة التي القاها في الجامع الازهر يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ فقال ما نصه :

« في يوم ٤ نوفمبر اتصل بي الملك سعود هاتفياً وقال ان جيش السعودية تحت تصرفي ، واموالها تحت تصرفي ، وانها مستعدة لفعل اي شيء ، وكان ردي أننا قلقون لان الجيش المصري لا يستطيع ان يلقي درساً قاسياً على اسرائيل ودعوته لكي يتصل بالاردن حتى يتعاون مع السعودية ، ولكن سعوداً ابغني ان الجيش السعودي مستعد لتلبية اي طلب لمصر ، وان اموال السعودية تحت تصرف مصر » .



العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة

تولى الملك سعود الحكم والعلاقات بين السعودية والولايات المتحدة تسيير سيرها الطبيعي ، وتقوم على قاعدة الاحترام المتبادل :
ووجه الجنرال ايزنهاور رئيس هذه الدولة دعوة رسمية الى الملك لزيارة بلاده فلبى الدعوة وغادر مطار المدينة يوم ١٦ يناير سنة ١٩٥٧ الى القاهرة ، وفيها اجتمع الى الملك حسين بن طلال ، والرئيس شكري القوتلي ، والرئيس جمال عبد الناصر ، فدارت بينهم مباحثات تناولت الشؤون الحاضرة ، وكان موضوع اجلاء اليهود عن مقاطعة غزة ، وكانوا يحتلون منذ العدوان (اكتوبر سنة ١٩٥٦) في مقدمة القضايا التي الح الاقطاب على الملك ان يعالجها مع الرئيس الاميركي الى جانب القضايا الاخرى التي تهتم العالم العربي وقد اشرنا الى ذلك في الفصل السابق .
وبلغ نيويورك يوم ٢٠ منه ، فاستقبل استقبالاً رسمياً عند نزوله من الباخرة .
والقى بعد ان استراح في السرايق الخاص الذي اقامته السفارة السعودية على رصيف الميناء ، البيان الآتي :

« لقد جئت الى اميركا تلبية لدعوة صديقي العظيم الرئيس ايزنهاور ، وهو

حدث طبيعي بسبب ما يربط بين بلدينا لحسن الحظ ، من عرى الصداقة ،
ويتيح لنا فرصة لتبادل وجهات النظر في قضايا تتعلق ببلدينا خاصة ومنطقة
الشرق عامة .

« ان الظروف التي تواجه الشرق الاوسط في الوقت الحاضر ، تتطلب من
جميع من حسنت نواياهم ، ورسخت عزائمهم ، ان يوحّدوا الجهود في خدمة
السلام ، وان يعملوا بكل قواهم للقضاء على اسباب التوتر فيستهلوا عهداً جديداً
متسماً بالمودّة والتفاهم بين جميع الشعوب ، واني لوطيد الامل بان تسفر زيارتي
هذه ، والاجتاه التي سأقوم بها ، عن توطيد العلاقات بين بلدينا وتعزيزها ،
وعن نتائج طيبة تفيد الشرق الاوسط والبشرية كافة »

شهادة مشرفة للمملكة السعودية

ورفض « فاجنر » رئيس بلدية نيويورك ، الاشتراك في استقبال الملك عند
وصوله ، لان حكومته تحرم على اليهود دخول بلادها وتمنع شركات البترول
الاميركية من استخدامهم في اعمالها ، وانه وهو يهودي ، يصعب عليه ، لهذه
الاسباب استقباله .
وأبى بالفعل الاشتراك في الاستقبال .

وكانت شهادة طيبة للحكومة السعودية ، فقد منعت دون جميع الحكومات
العربية ، اليهود من الدخول الى بلادها ، كما منعتهم من العمل في الشركات
التي تعمل لديها .

الملك في الامم المتحدة

وأدبت الامم المتحدة للملك يوم وصوله الى نيويورك ، مأدبة تكريم في
مقرها ، دعت اليها رؤساء وفود الدول العربية والاسلامية ، وكبار رجال
السياسة وغيرهم من العظماء .
وهذه هي الكلمة التي القاها جلالته في ختام هذه المأدبة الفاخرة :

بسم الله الرحمن الرحيم

مهمو الرئيس ، حضرات الاعضاء ..

اشكر صاحب السمو الرئيس على عبارات التهنئة الرقيقة وعلى تهيئة هذه
الفرصة للاجتماع بكم واحيي في استخاصكم الامم المتحدة تلك المنظمة التي علقت
عليها البشرية اكبر الآمال واعزها ، بما بشر به ميثاقها منذ اكثر من احد عشر
عاماً بفجر عهد جديد من السلام والحرية والامل بين جميع الشعوب ، ولقد
وجدت مبادئ الميثاق للامم المتحدة تجاوباً صادقاً وترحيباً حاراً من امتي
ونحن قوم مسلمون بطبعنا ولا شك ان الكثيرين منكم يعرفون ان معنى
الاسلام هو السلام وان تحتنا اليومية هي تني السلام بعضنا لبعض الآخر
وشريعتنا الاسلامية قد سجلت منذ اكثر من ١٣ قرناً ان الناس سواسية وقد
خلقهم الله شعباً وقبائل ليتعارفوا ويتعاونوا فوضعت بذلك مبادئ التعاون
الدولي والسلم الدائم والامن المتبادل وقواعد رد العدوان ونصرة المظلوم . انا
نؤمن بالقيم الانسانية والروحية والمثل الاخلاقية ، وبحق كل انسان في الحياة
الحرة الآمنة والتعاون المثمر الصادق بين البشر لخيرهم المشترك . من اجل هذا كان
من الطبيعي ان يحدونا الرجاء وتصبح مبادئ الامم المتحدة الدستور المنظم
لعلاقات الشعوب لا فرق بين كبيرها وصغيرها وان تزول اسباب المنازعات بين
الدول فتتحرر من الخوف وخطر العدوان وتنصرف الى الاعمال الانشائية
والوصول الى بناء مجتمع سعيد ، ولكن سياسة السيطرة والتمسك بالنزعات
العتيقة البالية هي التي كثيراً ما القت بالانسانية في اتون الحروب وسببت الآلام
والدمار والاضطراب في النفوس فتتكبت مبادئ العدالة التي اتى بها ميثاق
الامم المتحدة وبذلك ضلت السبيل القويم واخطاها التوفيق . وبهذه السياسة

الخاطئة يكمن أصل حالة التوتر والاضطراب وعدم الاستقرار التي تتردى فيها الإنسانية الآت وهي علة الحرب الباردة التي نشهدها اليوم ، ومنها التسابق في التسليح الذي يستنزف كثيراً من موارد البشرية ويوجهها الى اعمال التدمير والتخريب وهي أساس لما عاصر الأمم المتحدة من عدوان وقتال وضغائن واحقاد في بعض مناطق العالم . ان الرجوع الى حظيرة الأمم المتحدة ورد علاقات الدول والشعوب الى مبادئها وتعاليمها والتمسك باحكام ميثاقها نصاً وروحاً وتمكين الشعوب المطالبة بحقوقها في الحرية والاستقلال من تقرير مصيرها ، هو السبيل الوحيد لتجنيب الإنسانية شرور الازمات وويلات الحروب ، واقتتاح عهد جديد من السلام الحقيقي والتفاهم المتبادل في علاقات الأمم ، عهد تسوده المحبة والتعاون الصادق لخير البشرية جمعاء ، ومن حسن حظ الإنسانية فقد شهدنا في هذه المنظمة في الايام الاخيرة انطلاقاً احيا الآمال واعاد الى النفوس بعض الثقة ولمسنا منها تصميماً مشكوراً على التمسك بمبادئها ، والسير بها في الاتجاه القويم . وكانت للجهود التي بذلها ويذللها امينها العام مستر داج همرشولد اثر محمود نحو هذه الغاية يستحق عليها التقدير والثناء . وخالص الرجاء ان تثابر الأمم المتحدة على التمسك بمبادئها وعلى استلها مثل العدالة واحترام حقوق الانسان التي اكدها ميثاقها في كل اعمالها مع الاصرار في عزم وتصميم على اداء رسالتها السامية في المحافظة على الامن والسلام الدوليين وبذلك تستعيد هيبتها وتصبح موئل الإنسانية عن حق وجدارة . والله ارجو ان يوفقنا جميعاً لما فيه خير الإنسانية والسلام عليكم .

حفلات ومآدب

واقامت السفارة السعودية في واشنطن حفلة استقبال كبرى في فندق والدورف استراليا في نيويورك مساء يوم وصوله ، ضمت اعضاء الجاليات العربية والاسلامية وكبار رجالات الاميركان والهيئات السياسية .

وغادر نيويورك في الغداة الى واشنطن فكان الرئيس ايزنهاور على رأس مستقبله بالمطار ، وخطب الرئيس الاميركي في السراقد المقام هنالك فقال :
يا صاحب الجلالة ،

« انه لطيب لي نيابة عن الشعب الاميركي ان ارحب بمقدمكم الى الولايات المتحدة . اننا نتوسم فيكم زعيماً عظيماً للامة العربية وحامياً لاقدس مدينتين لدين المسلمين .

« لقد غمرتنا زيارتكم بالشرف وانه لمن دواعي سروري ان نعتبركم صديقاً للولايات المتحدة مثلاً كنا نعتبر والدكم العظيم جلالة المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود صديقاً لها .

« اني لا تطلع الى توثيق هذه الصداقة الثمينة وتأكيدها بفضل الفرصة التي اتاحتها لنا هذه الزيارة لاجل البحث بحثاً مثمرأ في جميع المشاكل التي تهم بلدنا على السواء .

ورد جلالتة فقال :

« انه ليسعدني ان اقدم اليكم والى الشعب الاميركي الكريم عميق امتناني وتقديري لهذا الاستقبال الرائع . انه يسعدني جداً ان البي دعوتكم لتجديد الصداقة التقليدية التي تربط بين شعبينا على الاساس الذي وضعه من قبل والذي المغفور له الملك عبد العزيز . فبالنيابة عن شعبي اؤكد لكم رغبتني في توطيد علاقاتنا مع الشعب الاميركي على اساس المودة والمصلحة المتبادلة . واني ارحب بهذه الفرصة الثمينة التي اتاحت لي لان اقوم معكم ومع حكومتكم بمحادثات تسودها نفس الصراحة التي تفضلتم بالاشارة اليها . فالله سبحانه نسأل ان ينجنا الحكمة والرشاد ، ويسدد خطانا في سبيل الخير والسلام العام .

العاصمة الاميركية تقدم مفتاحها

وقدم له رئيس مجلس ادارة العاصمة في حفلة الاستقبال بالمطار مفتاح واشنطن والقي الكلمة الآتية :

انه لشرف عظيم لي ان انوب عن مجلس ادارة سكان واشنطن في الترحيب بجلالتكم ورجال ركبكم وكعربون لصداقة شعبينا اشرف بتقديم مفتاح مدينة واشنطن الى جلاتكم ليكون رمزاً على صداقة وثقة بين بلدينا العظيمين .
ورد عليه فقال :

اني اتقبل بكل سرور المفتاح الذي تفضلتم بتقديمه ، واذا دل هذا على شيء فانما يدل على توطد العلاقات بين بلدينا وشعبينا .

زيارات ومحادثات

وانتدبت الحكومة الاميركية الميجر جنرال ديل سميث من كبار ضباط الجيش الاميركي ليكون مرافقاً له يرافقه في طوافه وجولاته .

وادب القصر الابيض مأدبة عشاء رسمية مساء يوم وصوله .

وادب المستر ريتشارد نيكسون نائب رئيس الجمهورية الاميركية مأدبة غداء لتكريمه ظهر اليوم التالي في فندق كارلتون . وادب المستر جون فوستو دالس وزير الخارجية مأدبة عشاء مساء اليوم نفسه بدار الاتحاد الاميركي حضرها ١٧٠ مدعواً يمثلون كبار رجال الولايات المتحدة .

وادى جلالته صلاة الجمعة في الغداة بالمركز الاسلامي بواشنطن فام جموع المصلين الذين تسابقوا لتحيته ونهافتوا للسلام عليه ولثم يديه .

وزار بعد الصلاة البنتاجون (دار وزارة الدفاع الاميركية) لحضور مأدبة

الغداء التي اديها تشالز ولسن وزير الدفاع على شرفه وقد ضمت كبار ضباط اميركا الذين توافدوا للاشتراك في تكريمه .

وزار صباح السبت الاكاديمية البحرية في انابوليس فاستقبله طلابها وعددهم ٣٨٠٠ مع هيئة التدريس بالحفاوة فطاف اقسامها وتفقد اجزاءها واستمع الى بعض الدروس وتناول طعام الغداء بدعوة مديرها .

وختمت الزيارة بمأدبة عشاء اقامها الملك في قصر الضيافة وحضرها الرئيس اينهاور وكبار الاميركان وعظماؤهم والقي في ختامها الكلمة الآتية :

يا صاحب الفخامة ..

يا حضرات الاصدقاء الحاضرين ..

أحب أن اعرب لفخامة الرئيس والحكومة وللشعب الاميركي عن شكري وامتناني على الحفاوة البالغة والتكريم الذي لمسته في كل فرد من هذا الشعب ، كما انني انوه بالصداقة المتينة التي تربط حكومتنا وشعبنا وتربطني شخصياً بفخامة الرئيس الذي عرفته عن كثب وهو رجل بعيد النظر واسع الافق ، جدير بالتقدير، ان محادثاتنا مع فخامة الرئيس ومعالي وزير الخارجية ورجال الحكومة كانت ودية للغاية وستسفر ان شاء الله عن كل ما فيه الخير وانني مقدر للجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة لتعزيد السلام في كل ناحية من نواحي الحياة وفي السلم العالمي كما تحب الخير للعالم اجمع وتقرير حرية المصير للامم المتعطشة لها ، وهذه الغاية هي مبادئ هيئة الامم المتحدة التي وضعت اساسها الولايات المتحدة وايدت قراراتها ، ومعنى هذا توطيد السلام في العالم وتقرير المصير . ان الولايات المتحدة قد برهنت على هذا الحق وقد اعطت دولاً أخرى تحتلها استقلالها وحريتها بدون أي قتال او طلب أو مظاهرة ، يحق لهذه الامة ان تبذل جهودها التي نعلق عليها اكبر الآمال في توطيد السلام والحرية للشعوب

ونرجو ان نوفق جميعاً لهذه الغاية كما انني أؤكد صداقتي وحكومتني وشعبي لهذه البلاد التي تربطنا بها مصالح مشتركة لغايات سلمية خير الانسانية .

ورد الرئيس اينهاور فقال :

يا صاحب الجلالة ،

ويا حضرات المستقبلين واعضاء الحكومة السعودية واصدقائي

اود اولاً ان اعرب يا صاحب الجلالة عن ابتهاج الشعب الاميركي بالشرف الذي اوليتمونا اياه بتشريفكم هذه البلاد واشتراككم في المحادثات معنا ، كما اني اساطركم هذا الاحتراف الذي اعربتم عنه الآن . ان المحادثات التي نجريها هنا ، لا بد ان تسفر عن نتائج طيبة وان تعزز عرى الصداقة بين شعبينا وبلدينا وان السلام وامنه يقوم على الصداقة بين الشعوب واني واثق من ان الصداقة التي تربط بين بلدينا لا بد ان تسفر عن تعزيز قضية السلام ليس فقط بين بلدينا ولكن في المنطقة التي انتم فيها . وايضاً في مختلف انحاء العالم .

والآن دعوني يا صاحب الجلالة اعرب بالنيابة عن اصدقائي المدعوين هنا عن سرورنا العظيم بتشريفكم وعن املي في ان تقيموا في هذه البلاد اقامة ممتعة ومجدية وان تعودوا بالسلامة الى بلادكم .

البلاغ الرسمي المشترك

وعقدت خلال هذه الزيارة ثلاثة اجتماعات سياسية حضرها من الجانب السعودي الملك والامير مساعد بن عبد الرحمن رئيس ديوان المظالم ومستشار جلالتهم والامير فهد بن سعود وزير الدفاع والطيران والشيخ يوسف ياسين نائب وزير الخارجية والشيخ خالد ابو الوليد مستشار جلالتهم والشيخ محمد سرور الصيان المستشار الملكي ووزير المالية والاقتصاد .

وحضرها من الجانب الاميركي الرئيس اينهاور وجون فوستر دالس وزير الخارجية وجورج واد زورث سفير اميركا لدى الحكومة السعودية وجيمس ريتشاردس رئيس اللجنة الاميركية لشؤون الشرق الاوسط .

لقد بدأ الاجتماع الاول في القصر الابيض يوم وصول جلالتهم لواشنطن وعقد الأخير يوم سفره وهذا هو البلاغ المشترك :

واشنطن الجمعة الثامن من رجب ١٣٧٦ الموافق الثامن من فبراير ١٩٥٧

ان حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود المعظم ملك المملكة العربية السعودية والرئيس اينهاور قد اختتما اليوم سلسلة المباحثات التي كانا يجريانها اثناء زيارة جلالتهم الرسمية ، وقد سبق ان اجتمع جلالتهم والرئيس يومي ٣٠ يناير وأول فبراير سنة ١٩٥٧ ثم جرت مباحثات اثناء الاسبوع الماضي في اجتماعات اخرى بين جلالتهم ومستشاريه من جهة وبين وزير الخارجية وبعض رجال الحكومة الاميركية من جهة اخرى ، ولقد هيأت هذه الاجتماعات الفرصة لاعادة توكيد وشائج الصداقة الوثيقة القائمة منذ زمن طويل بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة .

وقد تبادل جلالة الملك والرئيس والآراء في جو ودي حول وسائل تعاون بلديهما لدعم أسباب السلام في الشرق الاوسط ، وقد اتفق رئيسا الدولتين على ما يلي :

أولاً - ان المملكة العربية السعودية بحكم مركزها الروحي وموقعها الجغرافي والاقتصادي ذات اهمية حيوية للشرق الاوسط ومن مصلحة السلام العالمي ان تقوى لتستطيع المحافظة على استقرارها وحماية مؤسساتها واستمرار تقدمها .

ثانياً - ستبذل الحكومتان جهودهما في سبيل حل مشاكل الشرق الاوسط حلاً عادلاً بالطرق السلمية المشروعة في نطاق ميثاق الامم المتحدة وهما تؤكدان معارضتهما الشديدة لاستخدام القوة اياً كان مصدرها كوسيلة لفض المنازعات الدولية .

ثالثاً - ان اهداف شعوب هذه المنطقة هي صيانة استقلالها التام والعيش بسلام والتمتع بالحرية الاقتصادية والرخاء . ان أي عدوان ضد الاستقلال السياسي أو السلامة الاقليمية لهذه الدول أو التدخل من أية جهة في شؤونها يعتبر تهديداً للسلام والاستقرار ويجب مقاومة مثل هذه الاعمال وفقاً لاهداف الامم المتحدة ومبادئها .

رابعاً - لقد بين جلالتة نيته على استمرار التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة واعرب عن رغبات قادة عرب آخرين في تحسين علاقاتهم مع الولايات المتحدة ، ولقد شرح الرئيس اينهاور الاهداف التي ترمي اليها الاقتراحات التي قدمها الى الكونجرس عن الشرق الاوسط مشيراً الى انها تهدف الى تقوية المبادئ العامة بعدم العدوان الواردة في ميثاق الامم المتحدة والى دعم استقلال الشعوب العربية وتحقيق امانها المشروعة .

ولقد تلقى جلالة الملك سعود هذا الشرح بالارتياح واكد الرئيس اينهاور انه يرحب بكل خطوة تؤدي الى دعم مبادئ الامم المتحدة المتعلقة باستقلال الدول وسيادتها وبحق الشعوب في تقرير مصيرها .

خامساً - أما فيما يتعلق بالدفاع العسكري عن المملكة العربية السعودية بما في ذلك مطار الظهران فقد أكد الرئيس اينهاور لجلالة الملك سعود استعداد الولايات المتحدة لبذل المعونة لتقوية قوات جلالتة المسلحة في

نطاق الاجراءات الدستورية للولايات المتحدة وتوخياً لهذه الغاية فان ممثلي الطرفين يعدون البرامج لزيادة المعدات الحربية والخدمات وتقديم التدريب لاغراض الدفاع والمحافظة على الامن الداخلي في المملكة وبنفس هذه الروح أكد جلالة الملك سعود للرئيس اينهاور نيته في أن تستمر الولايات المتحدة لمدة خمس سنوات أخرى في استخدام التسهيلات الممنوحة لها في مطار الظهران بالشروط المنصوص عليها في الاتفاق المعقود بين البلدين في ١٨ يونيو ١٩٥١ وقد وافقت الولايات المتحدة على النظر في تقديم التسهيلات الاقتصادية التي تساعد على تعزيز اهداف البلدين ومصالحها المشتركة

سادساً - وقد تبادل الرئيسان وجهات النظر حول عدد من القضايا الاخرى ذات المصلحة المشتركة .

وفي الساعة الرابعة بعد ظهر يوم السبت ٩ فبراير سنة ١٩٥٧ برح مطار واشنطن العسكري متوجهاً الى مدريد تلبية لدعوة رسمية تلقاها من الجنرال فرانكو رئيس دولتها فودعه في المطار كبار رجال الاميركان وفي مقدمتهم المستر نيكسون نائب رئيس الجمهورية وقد القى كلمة مناسبة فرد عليه بمثلها :

الزيارة في مذكرات اينهاور

وتشر الجنرال اينهاور رئيس جمهورية اميركا وهو الذي تمت الزيارة في عهده ، مذكراته الشخصية في اميركا سنة ١٩٦٥ فتناول فيها الزيارة واماط اللثام عن اغراضها واثبت الحديث الذي دار بينه وبين الملك ، ونحن نقطف بعض فقراتها خدمة للتاريخ والمقارنة .

وهذا ما اورده :

« كنت ضيفي الثاني ملك المملكة السعودية الذي جاء الى واشنطن في ٢٠

يناير سنة ١٩٥٧ . وكانت لا مفر ان تثير هذه الزيارة عاصفة من المعارضة من جانب جزء من الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة ، ذلك ان عواطف الكثيرين من يهود اميركا كانت بطبيعة الحال مع ابناء دينهم في اسرائيل .

وبعد ان تكلم طويلاً عن النزاع بين العرب واليهود وبسطه من وجهة النظر الاميركية قال : وحين علم اليهود بنبأ الزيارة المرتقبة للملك واجهت الحاحاً بالغاء الزيارة منذ اعلن عمدة نيويورك تحت حساسية العدد الكبير من اليهود الذين يسكنون منطقته ، ان الاستقبال التقليدي الذي تعده نيويورك للزائرين من رؤساء الدول سيحذف ، وكانت هنالك شواهد كثيرة اخرى على ان الملك الزائر قد يتعرض للكثير من المضايقات . اما من جانبي فاني لم اكن انوي ان اغير خطتي في احضار الملك الى واشنطن فاصدرت توجيهاتي بان تتخذ كافة الاجراءات اللازمة لحماية وحاشيته من المضايقات .

وكان يحدونا امل كبير في ان تسفر هذه الزيارة عن الكثير من الخير فقد كنت ارجو ان تساعد على تخفيف التوتر بين العرب واليهود وعلى ادراك غايات اخرى في مقدمتها الاتفاق على مقاومة الشيوعية اي ان دعوتي للملك لم تكن نابعة من مجرد الرغبة في استضافته ، وانما كان لها اهدافها الجدية الهامة التي صممت على تحقيقها .

وقدم الملك الى مكنتي للاجتماع معي على انفراد وقد بدا الى حد ما خجولاً ولكنه بالقطع كان يفضل ان يجري حديثه مع شخص واحد لا بحضور مجموعة كبيرة . وهدت شخصيته من وراء زجاج نظارته السميك محبة وودودة ، كما كان كلامه لطيفاً وكان يذكر اسم الله في الحديث وفي كل جملة تقريباً .

وكان حديثنا طويلاً . لم يحضره سوى مترجم الملك ، ولم تكن في الحديث الا بضعة من النقط يمكن وصفها بالجديدة أو بذات الاهمية البالغة ، وكل ما عداها سبق أن بحث طويلاً عن طريق مبعوثينا .

لقد تحدث الملك عن تاريخ العلاقات البريطانية - العربية وعن الحالة غير المرضية التي وصلت اليها عندئذ . وكانت خلاصة نظريته أن سياسة العرب كانت منذ أيام أبية أن يثقوا بالبريطانيين ويعملوا معهم من أجل تقدم السعودية العربية . وكانت هذه السياسة قد فرضت عليهم بالفعل لان البديل الوحيد لها كان محاولة الحصول على العون من الحكومة السوفيتية ومع ذلك فان العلاقات توترت بين السعودية العربية وبريطانيا قبل ان يتوفى والده بزمان طويل . ولذلك فان البريطانيين وضعوا سياسة متعمدة للابقاء على العرب ضعفاء يحرمهم من اية اسلحة ولو بالقدر الكافي الضروري لاي شعب يحترم نفسه . ونتيجة لهذا الضعف تعرض العرب لشتى انواع المهانة والاعتداءات على حدودهم من جانب البريطانيين .

كذلك قال الملك انه للسبب نفسه تعرض العرب لاعمال العدوان العسكري من جانب الاسرائيليين ، دون ان يكون لهم حول او قوة الرد على العدوان . وعلى مر السنين ازدادت الحالة سوءاً باطراد . وقد بدأ العجز العسكري أهم أهداف شكواه طوال الحديث . فقد قال ان شعبه يزداد تبوراً يوماً بعد يوم بسبب هذا الضعف الخزي ، ويزداد مطالبة له بأن يفعل شيئاً . وقال ايضاً ان فئة من افراد الشعب نهضت تحته على أن يتعامل مع السوفيت ، وان روسيا كثيراً ما عرضت ان تقدم له السلاح بكميات سخية ، ولكنه رفض كل تلك العروض حتى الآن .

ثم قال ان عليه الآن ببساطة أن يعمل . وقد كرر الاشارة الى « مطالب شعبه » و « قوة الرأي العام » . وتحدث في مثل هذه المسائل أكثر بكثير مما يتوقعه المرء من حاكم معروف عنه عالمياً انه ملك مطلق .

وقلت ان مسألة الاسلحة هذه ليست بالبساطة التي تبدو عليها ، وأن عليه أن يتصرف بحذر بالنسبة لما يقرره بشأن كميات الاسلحة التي يطلبها والتي يقدر

عليها . وقلت له انا وجدنا اثناء مساعدة الشعوب الاخرى على التسليح ان البعض منها قد طلب وحصل على اسلحة كثيرة جداً ، وكانت نتيجة ذلك ان تعب اقتصادها لانها اثبتت انها غير قادرة على مواجهة مهمة صيانة قواتها .. ثم قلت ان افضل سياسة عسكرية بالنسبة لاي شعب يواجه مشاكل نحو اقتصادي شديدة هو ان يسعى للحصول على نوع الاسلحة التي تضمن له المحافظة على الامن الداخلي وحماية النظام من اي نشاط هدام ، مع احتياطي صغير يهيء له حماية معقولة ضد هجمات المغييرين على حدوده . وكررت له ان على اي شعب يواجه تهديدات عسكرية ضخمة ان يعتمد الى حد كبير على تحالفه مع شعوب العالم الحرة الاخرى ، وان الامم المتحدة قد انشئت للمحافظة على الشعوب الضعيفة ضد العدوان القائم على الظلم ، وقلت ان في مقدوره ان يعتمد على هذا العون في مثل هذه الحالة .

وقال الملك ان مساحة بلاده تبلغ ٩٠٠ الف ميل مربع يسكنها ١٢ مليون نسمة على الاقل ، وان البريطانيين يعتدون على الحدود السعودية في كثير من المناطق ، وان عدوانهم شديد على وجه الخصوص في واحة البوري . وقال ايضاً ان الاسرائيليين قد ارسالوا مراراً جماعات من المغييرين داخل الاراضي السعودية وانه حتى ايران قد اعتدت عليه واستولت على جزيرتي فرسان وعربي في الخليج الفارسي . ثم قال : « انني اعرف ان بريطانيا ستعارض في حصولنا على الاسلحة منكم » ولولا المعارضة البريطانية لكنت الولايات المتحدة قد وافقت على حصوله على الاسلحة منذ زمن طويل .

ومضى الملك في سعيه للحصول على الاسلحة فقال ان برنامجه العسكري سيأتيهم نصف دخله القومي ، ومعنى ذلك انه يحتاج الى معونة اقتصادية كبيرة ، ورددت عليه بأننا كثيراً ما واجهنا حالات مشابهة لهذه الحالة ، وتبيننا ان

الحاجة الحقيقية فيها - على اختلافها تقريباً - هو المعونة الفنية التي تمكن اصدقاءنا من استخدام مواردهم بذكاء .

وقال لي الملك انه يبذل جهداً كبيراً في بناء المدارس الجديدة والمستشفيات والطرق ووسائل المواصلات ، وان برنامج السنوات الخمس الذي وضعه برنامج ممتاز ، ولكنه مع ذلك ضئيل جداً . وقال ان جميع نفقاته العامة قد صرفت في اوجه النشاط هذه « وقد انفقت ما تسلمته من المال بحكمة على هذه الاغراض الطبية » .

ومرة اخرى قلت ان المال وحده لا يستطيع ان يحقق الرفاهية لبلد ما او يرفع من مستوى تصنيعه ، وان الامر يحتاج - بالاضافة الى الاستثمار - الى العقول والخبرات والحكمة لتحقيق التوازن بين مختلف اوجه الاقتصاد . واشرت الى ان القوة الشرائية لا بد ان يصاحبها انتاج البضائع ، وانه لا بد للشعب من ان يشتري اذا كان لبضائع المصانع ان تباع . فالمسألة الاساسية هي رفع مستوى شعب بأسره ، وهو امر لا يمكن ان يتحقق ببساطة بمجرد مبلغ من المال تقدمه حكومة لحكومة اخرى .

وقد اشار الملك الى اجتماعاته مع رؤساء الدول العربية الاخرى في القاهرة ، فقال انه يشعر بأن انباء انجاز عبد الناصر ورئيس سورية الى السوفيت قد بولغ فيها ، وان كلاً من الرجلين قد ابلغه انه اذا حاول السوفيت التدخل في شؤنه الداخلية فانه سيوقف على الفور جميع معاملاته معهم . وقد بدا ان الملك مقتنع بأن هؤلاء الحكام يستطيعون ان يحصلوا على ما يشاءون من السوفيت بدون اي خطر يفقد قوتهم وسلطانهم على شئون بلادهم الداخلية ، وهو اعتقاد ساذج يثير الانزعاج بالفعل . وقد ذكر انه قال لزملائه العرب بدون مواربة : « اني معكم بالنسبة للتعاون العربي وللمقاومة اسرائيل ولكنني لن اخطو معكم خطوة في التعامل مع الاتحاد السوفياتي . ولن يكون بيني وبين السوفيت اية علاقة » .

اتفاق التسلح

كان الحصول على كميات وافية من السلاح للجيش السعودي ، غرضاً كبيراً من اغراض هذه الزيارة ، وقد ورد ذكر ذلك مراراً في الاحاديث التي دارت بين الملك والرئيس الاميركي كما جاء في مذكراته .

واستجابت اميركا لطلب الملك ، فأرسل وزير خارجية اميركا يوم ٢ ابريل سنة ١٩٥٧ ، اي بعد سفر الملك ، الى السفير السعودي في واشنطن الكتاب الآتي :

يا صاحب السعادة ..

اتشرف بان أشير الى المباحثات التي جرت بين حضرة صاحب الجلالة الملك سعود والرئيس ايزنهاور ، وبين ممثلي حكومتنا في المدة الواقعة بين ٣٠ يناير و ٨ فبراير عام ١٩٥٧ م حول العلاقات بين البلدين ومصالحتهما المشتركة في تنمية تعاونهما وتعزيزه . وانه ليسر حكومة الولايات المتحدة الآن ، ان تؤكد تفهمها للاتفاق العام الذي تم خلال هذه المباحثات .

١ - ان حكومة الولايات المتحدة تعترف بايضاحات حضرة صاحب الجلالة الملك سعود للرئيس ايزنهاور ، وتقر بحاجة المملكة العربية السعودية الى تعزيز قواتها المسلحة لاغراض الدفاع عن المملكة بما في ذلك الدفاع عن مطار الظهران .

٢ - وبهذا الصدد ، فان حكومة الولايات المتحدة ستواصل في نطاق انظمتها الدستورية ، تعاونها مع المملكة العربية السعودية بتقديم المعدات العسكرية على اساس دفع الثمن بمقتضى المذكرتين المتبادلتين بين الحكومتين بتاريخ

١٨ يونيو عام ١٩٥١ ، اللتين تنصان على ان تستخدم المعدات « لتوطيد السلام والامن الدوليين في نطاق ميثاق الامم المتحدة » ، ان المعدات التي ستقدم ستكون طبقاً للمفاهيم التي تم الوصول اليها خلال المباحثات التي تقدم ذكرها . كذلك توافق الحكومتان على ان المعدات التي ستقدم ستستعملها المملكة العربية السعودية لغرض الدفاع عن استقلالها وسلامة اراضيها وصيانة الامن الداخلي .

٣ - توافق حكومة الولايات المتحدة على تزويد حكومة المملكة العربية السعودية بدون مقابل ببعض المنشآت الاضافية في مطار الظهران لغرض تحسين تسهيلات الطيران المدني . وتوافق حكومة الولايات المتحدة أيضاً على تقديم برنامج تدريب لسلاح طيران المملكة العربية السعودية وتوسيع برنامج التدريب الاستشاري الحالي الخاص بالجيش العربي السعودي ، وكذلك تدريب أفراد البحرية . وستكون تفصيلات هذه الخدمات حسب ما يتفق عليه .

٤ - وبنفس الروح واعادة لتوكيد التعاون الوثيق بين البلدين يسر حكومة الولايات المتحدة أن يكون في استطاعتها الاستمرار في استخدام التسهيلات الممنوحة في مطار الظهران بمقتضى اتفاقية ١٨ يونيو عام ١٩٥١ م التي تمدد لمدة خمس سنوات من تاريخ هذا التبادل .

٥ - ومن أجل تسهيل وتحسين تنفيذ اتفاقية مطار الظهران والاتفاقيتين المتعلقة به توافق الحكومتان على عقد المزيد من المباحثات في المملكة العربية السعودية توخياً للمزيد من المفاهيم الممكنة .

٦ - ان حكومة الولايات المتحدة عند نظرها في الحاجات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية مستعدة للمساعدة على تنفيذ مشروعات متفق عليها بين

الطرفين. وبهذا الخصوص فان توسيع ميناء الدمام سينال الاعتبار الاول، كما انها توافق على تقديم بعض المساعدات الهندسية والفنية وبذل مساعيها على فتح اعتمادات مالية للمشروعات الاقتصادية .

وستبحث هذه المسائل بين ممثلي الحكومتين المختصتين ويتم تأييدها بمفاهمات لاحقة .

٧ - ان التدابير السالفة الذكر ستتخذ وفقاً للأنظمة التشريعية المتبعة للبلدين .

٨ - في حالة قبول حكومة المملكة العربية السعودية لما تقدم فان حكومة الولايات المتحدة توافق على أن يشكل هذا الكتاب وجواب سعادتكم بالموافقة على محتوياته اتفاقاً نهائياً بين الحكومتين .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول توكيدات فائق احترامي .

عن وزير الخارجية

روبرت مورفي

نائب وكيل وزير الخارجية

ورد السفير السعودي في واشنطن بكتاب اعلن فيه موافقته على ما جاء في هذه المذكرة .

اتفاق مطار الظهران

واعلنت الحكومتان الاميركية والسعودية يوم ٥ ابريل سنة ١٩٥٧ انه عقد بينهما اتفاق مدته خمس سنوات بشأن تدريب سلاح الطيران السعودي ورجال البحرية السعودية ويقضي بأن تسمح المملكة السعودية للقوات الاميركية باستخدام قاعدة الظهران الجوية لمدة خمس اعوام في مقابل ما يلي :

١ - موافقة الحكومة الاميركية على الاستمرار في بيع معدات عسكرية

امركية الى المملكة السعودية حتى يمكنها أن تدعم جيشها بحيث سيصبح مؤلفاً من ١٢ الف رجل مزودين بالاسلحة .

٢ - العمل على تحسين التسهيلات الجوية المدنية بطار الظهران وكذلك ميناء الدمام الواقع على الخليج العربي .

التعاون في مكافحة الشيوعية

مكافحة الشيوعية ، اصل في سياسة الدولة السعودية ، وقاعدة من قواعدها الكبرى ، فهي تقاوم الشيوعية بكل قواها لايمانها بضررها في المجتمع الاسلامي . واوفدت الولايات المتحدة في شهر ابريل سنة ١٩٥٧ المستر ريتشاردز نائب الرئيس اينهاور الى الشرق الاوسط للاتصال بدوله وحكوماته والاتفاق معها على طرق مكافحة الشيوعية ، فرحبت به الرياض ودارت بينه وبين حكومتها مباحثات انتهت بالاتفاق على مواصلة مقاومة النشاط الشيوعي وغيره من الوان الاستعمار ، كما تقاومان اية خطر يهدد السلام والاستقرار ، في منطقة الشرق الاوسط ، سجل ذلك بيان مشترك .

وجاء في هذا البيان ان الحكومة السعودية رحبت بسيادة السفير جيمس ريتشاردز الممثل الخاص للرئيس الاميركي في الرياض يوم الثلاثاء ٩ رمضان سنة ١٣٧٦ الموافق ٩ ابريل سنة ١٩٥٧ ، وقد حظي سعادته بمقابلة جلالة الملك سعود عاهل المملكة العربية السعودية ، ووضح لجلالته الغرض من مقترحات الرئيس الخاصة بالشرق الاوسط والتي تهدف الى تعزيز قوة دول المنطقة ، وتمكينها من صيانة استقلالها وامنها القومي ، كما اكد سياسة حكومته الخاصة بمقاومة العدوان مهما كان مصدره . وقد استمع الى آراء جلالة الملك وافكاره في هذا الشأن ، ووعد بنقل هذه الآراء الى رئيس جمهورية الولايات المتحدة .

واجتمع ايضاً الى رئيس الوزراء واعضاء الحكومة السعودية .

ووجد الطرفان نفسيهما - نتيجة لهذه المباحثات - متفقين على اعادة تأكيد السياسة التي وصفت في البلاغ المشترك الصادر في واشنطن في ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ باسم جلالة عاهل المملكة العربية السعودية ورئيس جمهورية الولايات المتحدة . « وسيواصل الطرفان مناهضة الشيوعية والوان الاستعمار الاخرى وكل خطر يهدد السلام والاستقرار في المنطقة » .

وارسل ريتشاردز بعد سفره رسالة خاصة من راديو طائوته ، اعرب فيها عن شكره لما لقاه من الحفاوة .

السعودية تلغي اتفاق مطار الظهران

ورأت الحكومة السعودية ، عندما قاربت مدة اتفاق مطار الظهران على اتمام ، ان مصلحتها صارت تقضي بالغائه وعدم تجديده ، فأبلغ وزير الخارجية السعودية يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٦٢ ، السفير الاميركي في جده ، بان حكومته لا تنوي تجديد الاتفاق المعقود بينها وبين اميركا بشأن مطار الظهران .

واصدرت الخارجية على الاثر البلاغ الرسمي الآتي :

« على اثر الخطوة الموافقة التي اتخذتها الحكومة بعدم تجديد اتفاقية مطار الظهران ، علقت بعض الصحف على هذه الاتفاقية بما يشير الى ان مطار الظهران قاعدة انشئت لاغراض حربية مجهزة بالاسلحة الذرية وبها عشرة الاف من جنود الاميركان ، وحيث ان مثل هذه التعليقات تتنافى مع الحقيقة والواقع الذي يؤكد ان مطار الظهران مطار سعودي محض وان السلطة التامة والسيادة الكاملة هي بيد السلطات السعودية . كما وان هذه الاتفاقية التي تنتهي في شهر ابريل سنة ١٩٦٢ ، اتفاقية متكافئة قصد من ابرامها في حينه ، تبادل المنافع المشتركة

التي اوجبتها مصلحة البلاد عند ابرامها ، ولم يحتو مطار الظهران في يوم من الايام على اسلحة ذرية ولا معدات عسكرية اجنبية او جيش اميركي ، لانه كان ولا يزال معلوماً بان مطار الظهران هو محطة جوية مدنية سعودية لتسهيل المواصلات كما انه من المعلوم بانه قد اذيع في مناسبات عديدة واعلن بان مفهوم الحكومة الاميركية هو اعترافها واحترامها للملكية الحكومية السعودية لمطار الظهران ، صفته كمطار مدني لا كقاعدة جوية عسكرية كما تدعي بعض التعليقات ، لذلك فان الامل من المعلقين المخلصين ان يتوخوا الحقيقة وان يظهروا الواقع كما هو »

ومع ان الحكومة الاميركية ترددت في اول الامر في الموافقة على عدم تجديد اتفاق المطار ، الا ان اصرار الحكومة السعودية جعلها تخضع وتنصاع ، فأصدرت وزارة الخارجية الاميركية يوم ١٧ ابريل سنة ١٩٦٢ بلاغاً قالت فيه : طلبت الحكومة السعودية من الحكومة الاميركية ان تتخلى عن قاعدة مطار الظهران ، وابلغتها انها لن توافق على تجديد الاتفاق المعقود بين الطرفين .

وقال البلاغ ان الحكومة الاميركية انشأت المطار سنة ١٩٤٩ بموافقة الحكومة السعودية ، وان هذه الحكومة لم تبد الاسباب التي جعلتها تصدر قرارها . ويعتقد ان لها صلة باستياء الدول العربية من صداقة اميركا لاسرائيل »

اقامة شركة ودية

وقتل المستر جون كندي رئيس جمهورية الولايات المتحدة غداً يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٣ فارسل الامير فيصل رسالة تعزية رقيقة الى الرئيس جونسون خليفته ، فرد هذا بالكتاب الآتي وتاريخه ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وهو :

لقد ضاعفت رسالتكم الرقيقة في التعزية بوفاة الرئيس العظيم الراحل كندي تقديرى لعواطف الصداقة الحارة والاعجاب والاحترام التي أبدتها الرئيس

كنيدي لسموكم . وهي العواطف التي تنبثق منها روابط الصداقة القوية والتفاهم والتعاون في سبيل الحرية التي جمعت بين بلدينا . واني لاذكر في هذه المناسبة ان الرئيس الاميركي العظيم الآخر فرانكلين روزفلت قد متن هذه العلاقة السعيدة مع جلالة والدكم العظيم وهي علاقة توطدت وتعززت على مر السنين .

واني لاأرغب في ان اعبر لسموكم عن بالغ تقديري للعواطف التي اعربتم عنها في رسالتكم . ويسعدني ان ابلي لسموكم انني اشرك الرئيس الراحل تقديره لشخصكم ولشعب المملكة العربية السعودية واتطلع بسعادة الى فرصة اقامة شراكة ودية . وارجو ان تتأكدوا من تقديري العظيم للروابط بين بلدينا واعجابي ببرامج التعمير والانشاء التي تضطلع بها المملكة العربية السعودية الآن، وهي البرامج التي سمعت عنها كثيراً .

واختم رسالتي بالاعراب لسموكم ولشعب مملكتكم عن اطيب تحياتي مع تمنياتي لكم ولبلادكم بالسلام والازدهار . اهـ

وتدور العلاقات بين الدولتين ضمن الاطار الطبيعي وتعاملان بعضها بعضاً على قاعدة المساواة والتكافؤ .

خليج العقبة والسعودية واميركا

خليج العقبة عربي اصيل ، يعد جزءاً من جزيرة العرب ، لم تمتد اليه يد اجنبية في الماضي ولم ينكب باي احتلال اجنبي .

وقد ف الاستعمار البريطاني ، باليهود الى منطقة الخليج بعد ما انشأ لهم دولة في فلسطين سنة ١٩٤٨ ، واقطعهم القرية المعروفة باسم « ايلات » فظهروا على شطآنه ، واستقروا في ارجائه .

وهاجم اليهود جزيرة شرم الشيخ احدى جزر الخليج وهي من املاك مصر ابان العدوان على مصر في سنة ١٩٥٦ واستولوا عليها . وظلوا فيها حتى جاءت القوة الدولية سنة ١٩٥٧ فحلت محلهم ولا تزال ترابط فيها .

واغتنت اسرائيل الفرصة ، فرصة وجود القوة الدولية في شرم الشيخ فارسلت سفنها تمخر في الخليج آتة مطمئنة وكان ممنوعاً عليها حينما كانت الجزيرة بيد مصر .

ووقفت الحكومة السعودية في وجه اسرائيل ، تمنعها من استخدام الخليج وفتحها امام بواخرها ، منادية بانه منطقة عربية وللعرب وحدهم .

وهذا هو البيان الرسمي الذي أصدرته الحكومة السعودية يوم ١٤ شعبان سنة ١٣٧٦ (١٩٥٧) بهذا الشأن ، وردده متحدث رسمي :

« ان المحاولات التي تبذلها اسرائيل للمرور في خليج العقبة بدأت منذ اعتداءها على فلسطين وتشتيت سكانها الشرعيين . ويبدو ان ابواق الدعاية الصهيونية تحاول طمس الحقائق التاريخية والجغرافية والقانونية الخاصة بخليج العقبة . فلقد كان ذلك الخليج ولا يزال منذ اكثر من ثلاثة عشر قرناً الممر الطبيعي لقوافل حجاج المسلمين الى الاماكن الاسلامية المقدسة وهو بهذه المثابة مفتاح مكة والمدينة . ولم يكن لغير البلاد العربية الاسلامية الواقعة على هذا الخليج اية مداخلة أو سلطان عليه اثناء هذه القرون الطويلة . فضلاً عن ذلك فجغرافية الخليج اكبر دليل على انه خليج مغلق ، وان مياهه مياه اقليمية خاضعة للسلطان المحلي للدول العربية الواقعة سواحلها عليه . وتأكيذاً لهذا نصت المادة ٣ من معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ميلادية الخاصة بقناة السويس على ان احكام هذه المعاهدة لا تسري على البلاد العربية الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الاحمر اي الحجاز حيث توجد الاماكن الاسلامية المقدسة ، والمطلع على المفاوضات التي جرت لعقد المعاهدة المذكورة يدرك ان العلة لهذا النص هو تأمين سلامة البلاد الاسلامية المقدسة وكفالة الحرية لمرور قوافل الحجاج المسلمين في خليج العقبة دون أي عائق . وتقرر ان هذا الخليج خليج عربي مغلق ليست له أية صفة دولية وان مياهه مياه اقليمية عربية خالصة . والحكومة العربية السعودية بوصفها الامينة على الاماكن المقدسة الاسلامية وكذلك على سلامة طرق الحجاج الواقعة تحت سلطانها وولايتها لن تفرط في المحافظة عليها ولن تسمح بانشاء أي حق لاسرائيل في خليج العقبة وستتخذ كافة التدابير للدفاع عن حقوقها التاريخية المشروعة في هذا الخليج وكذلك للمحافظة على

سلامة اراضيها ومياهها الاقليمية . وان حكومة الولايات المتحدة قد احيطت علماً بموقف الحكومة العربية السعودية من هذه المسألة .

ثم أعاد المتحدث الى الازهان ان بعض الطائرات والسفن الاسرائيلية المسلحة قد اعتدت منذ حوالي أربعة أشهر على مواقع داخل الاراضي العربية السعودية على مدخل خليج العقبة وذلك في وقت كانت القوات الاسرائيلية تحتل جزيرة شرم الشيخ في الاراضي المصرية مما يدل على نوايا اسرائيل المبيتة الرامية الى اغتصاب حق المرور عبر الخليج وتهديد سلامة هذه المنطقة التي تعتبر من تراث العالم الاسلامي وسيؤيد المملكة العربية السعودية في دفاعها عن هذا الممر جميع الدول المحبة للسلام . «

وبالرغم من هذا التحديد الواضح لسياسة المملكة العربية بالنسبة لخليج العقبة راحت بعض الاقلام المغرضة والالسنه الطويلة تشكك في هذا الموقف الصريح لاغراض بعيدة عن المصلحة العربية . فكان أن صدر البيان الرسمي التالي :

« غنى عن التوكيد ان موقف المملكة العربية السعودية من خليج العقبة قد لقي تأييد الدول العربية أجمع ذلك انه موقف يقوم على الحق والعدل ، والمملكة العربية السعودية لا تفرط في حقوقها القومية والدينية ولا تدخر جهداً في سبيل الدفاع عنها بكل مرتخص وغال .

وخليج العقبة يقع في قلب البلاد العربية وهو جزء لا يتجزأ من الوطن العربي فضلاً عن موقعه الاستراتيجي في ربط البلاد العربية بعضها ببعض زمن السلم والحرب مضافاً الى انه يمر رئيسي الحجيج الاسلامي في طريقه الى بيت الله الحرام .

ومنذ ظهرت مطامع اسرائيل واعتداءاتها في خليج العقبة والمملكة العربية توالى جهودها واتصالها بالدول العربية الشقيقة لاتخاذ موقف موحد لاستئصال

شافة العدوان الاسرائيلي والاحتفاظ بخليج العقبة عربياً خالصاً . وقد قامت المملكة العربية السعودية باخطار مجلس الامن بتلك الاعتداءات الاسرائيلية والتحذير من مغبة الاستمرار في هذا العدوان .

والمملكة العربية السعودية ماضية في طريقها للدفاع عن عروبة خليج العقبة بكل الوسائل التي تملكها غير آبهة بارجاف المرجفين وأباطيل المبطلين ، وليس على الذين ينشرون هذه الارجاف ويظهرون الغيرة على خليج العقبة الا أن يقفوا الى جانب الجهود العربية لا أن يشنوا حملات كاذبة ما انزل الله بها من سلطان .

اميركا تقف في الطريق

ووقفت وزارة الخارجية الاميركية في الطريق فاصدرت يوم ٥ يونيو سنة ١٩٥٧ تعليمات الى البواخر الاميركية بان في وسعها اجتياز خليج والمرور به متى شئت باعتباره خليجاً حراً ، فردت عليها وزارة الخارجية السعودية بذاكرة يوم ٢٧ ذي العقدة سنة ١٣٧٦ اكدت فيها حق المملكة العربية السعودية في مياهها العربية في خليج العقبة المغلق وقالت انها لا تقر باي حق من الحقوق للسفن غير العربية بعبوره . وهذه هي المذكرة السعودية :

« تهدي سفارة المملكة العربية السعودية اطيب تحياتها الى وزارة خارجية الولايات المتحدة الاميركية وتتشرف ببلاغها ما يلي بناء على التعليمات التي تلقتها من حكومة جلالة الملك ..

اطلعت الحكومة العربية السعودية على البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الاميركية بتاريخ ٥ يونيو ١٩٥٧ وأرسلته الى شركات الملاحة وفيه تلفت نظر شركات السفن الاميركية وربابنة السفن المسجلة في الولايات المتحدة الى التعليمات الملاحية رقم (٥) والذي صرحت فيه بان خليج العقبة يضم مياهاً دولية وانه

لا يحق لاية دولة أن تمنع المرور الحر والبحري في الخليج ، وعبر المضائق المؤدية اليه .

لقد اسفت الحكومة العربية السعودية أعمق الاسف لصدور مثل هذا البيان وهي تحتج احتجاجاً شديداً على ما جاء فيه . وما انطوى عليه من تعمد اغفال حقوق السيادة للمملكة العربية السعودية ، ومن منافاة لروح الصداقة والمودة التي توثقت عراها بين الدولتين وتعززت على اثر زيارة جلالة الملك الاخيرة لجناب الرئيس دوايت ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة الاميركية بصفة رسمية . ان خليج العقبة خليج عربي بحت ومغلق وان المضائق المؤدية اليه لا يمكن اعتبارها دولية ، وان حكومة جلالة الملك عازمة كل العزم على الدفاع عن حقوقها الشرعية بكل ما لديها من وسائل وانها ترى لزماً عليها أن تخطر الحكومة الاميركية بان بيانها السالف الذكر لن يكن له أي اثر لديها في ترتيب أي حق للسفن الاميركية او لغيرها في المرور بخليج العقبة او عبر المضائق المؤدية اليه » .

اذاعة سعودية في اميركا

واذاع سياسي سعودي يوم ١٦ الحجة سنة ١٣٧٦ بالتلفزيون الاميركي بياناً اكد فيه تصميم الحكومة السعودية على الاحتفاظ بالخليج ، خليج العقبة عربياً وانها ستلجأ الى التدرع بجمع الوسائل لحماية حقها ، وقال ان الاتصالات العربية والدولية التي تقوم بها لن تنقطع وان مجلس الامن يحاط بتطورات هذه المشكلة .

منع اليهود من العبور

ونشرت جريدة الندوة يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٦٥ حديثاً للواء الجارد

قائد سلاح الحدود السعودية جاء فيه ان قوات سلاح الحدود وخفر السواحل هي قوات انذار ولديها اوامر صريحة بان تمنع السفن اليهودية من المرور بمنطقة فاصليناه ناراً حامية ولم يعد اليهود بعد ذلك الى منطقتنا .



مؤامرة لنسف قصر الناصرية

في شهر مارس سنة ١٩٥٧ ، وعقب عودة الملك سعود من رحلته الى اميركا وصل الى جده من القاهرة ، خمسة شبان من اللاجئين الفلسطينيين الى غزة ، يحملون كمية من السلاح والديناميت .
واتصلوا بالملحق العسكري في السفارة المصرية ، وكانت لديه تعليمات بشأنهم وكانوا موفدين من قبل حكومته فاستقبلهم .
وانتقلوا بعد ذلك الى الرياض ومعهم الاسلحة والديناميت .
وصودرت الاسلحة منهم واعتقلوا .
وتحدث الناس عن مؤامرة زعموا ان القاهرة فتلت خيوطها وانتدبت هؤلاء اللاجئين المساكين لتنفيذها ، اما الغاية منها فنسف قصر الناصرية بن فيه .
وسألت موظفاً كبيراً في وزارة الخارجية المصرية في القاهرة ، عن نصيب هذه الاشاعة من الصحة ، فاعترف بان الحكومة المصرية ارسلتهم الى السعودية ، ولكن لا لنسف قصر الناصرية بل لاغراض وطنية ، وقال انهم اثما ارسلوا بالاتفاق مع الحكومة السعودية وبموافقة مسبقة منها ، وان الغاية الحقيقية كانت اغتيال نوري السعيد .

وهذا العذر اقبح من الذنب ..

واسم هذا الموظف احمد فتحي رضوان ، وهو سفير مصر الآن في تونس . وحاولت أن اقف من المصادر السعودية على تفاصيل اوفى ، فلم احصل على شيء لتمسك القوم بالكتمان الزائد . وكل ما توصلت اليه رواية رواها لي موظف بالتشريفات في قصر الناصرية ، خلاصتها انهم عثروا على السلاح المصري مخبئاً في داخل مسجد الناصرية .

على ان هنالك قرينتين اثنتين يصح الاستشهاد بهما في هذا المقام ، لا لاثبات صحة الرواية ، بل للتدليل على انه كان هنالك شيء ، ولا دخان بلا نار ، كما يقول المثل العربي .

والقرينة الاولى : مأخوذة عن جريدة الاهرام المصرية ، ولا تفترى على حكومتها ، ولا تضف اليها حادثاً مكذوباً او مطعوناً به .

فقد نشرت هذه الجريدة في عددها الصادر يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، في باب التراجم ، فقالت وهي تترجم للعقيد علي خشبة ، بمناسبة تعيينه سفيراً لدولته في الجزائر ، ما نصه :

« وطلبت الحكومة السعودية في سنة ١٩٥٧ اخراجه من جده حينما كان ملحقاً عسكرياً بالسفارة المصرية ، لتهم نسبتها اليه فأخرج » .

وغني عن البيان ان طلب حكومة من حكومة اخرى ، اخراج احد كبار موظفيها من بلادها ، لا يكون بلا سبب وسبب جوهرى بطبيعة الحال ، والا لعارضت واحتجت .

واما القرينة الثانية ، وتكاد تكون قاطعة ، فهذه تفاصيلها بإيجاز . اما التفاصيل الكاملة فهي مسجلة في الفصل الآتي ، الخاص بالعلاقات بين السعودية والاردن .

في شهر ابريل سنة ١٩٥٧ اقال الملك حسين ، ملك الاردن ، وزارة سليمان النابلسي ، وكانت ذا طابع وطني ، واعتقل ٦٠ ضابطاً من ضباط جيشه بعدما مرّحهم من الخدمة ، وامر باعتقال اللواء علي الجباري قائد الجيش ، ففر ولجأ الى سورية وقيل يومئذ ان السبب في ذلك هو اكتشاف مؤامرة دبرتها القاهرة للاطاحة بالعرش الاردني وانشاء نظام حكم جمهوري يدور في فلكها .

واضطربت الحالة الداخلية في الاردن ، وخيف من مضاعفات اخرى ، فغادر السيد شكري القوتلي رئيس جمهورية سورية ، دمشق يوم الخميس ٢٥ رمضان سنة ١٣٧٧ الى القاهرة ، ومعه وزيران ورئيس اركان حرب الجيش لبحث حالة الاردن ، والسعي لاصلاحها واعادة المياه الى مجاريها ، وكانت من دول الميثاق الوطني كما اسلفنا .

واجتمع القوتلي بناصر ، وبحثا الموقف في الاردن والتدابير التي يجب الاخذ بها لتهدئة الحالة ، فتم الاتفاق بينهما على تأليف وفد مصري ينضم الى الوفد السوري ، ويسافر الوفدان معاً الى مكة للاجتماع الى الملك سعود والتفاهم معه ، فتقوم الحكومات الثلاث بعمل اجماعي مشترك لدى الملك الحسين وتحل الخلاف وتتهي الازمة .

وتألف الوفد المصري من علي صبري وانور السادات والشيخ احمد الباقوري والثلاثة من اقطاب العهد القائم .

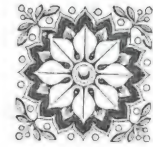
وبلغ الوفدان جده يوم الجمعة ٢٦ رمضان سنة ١٣٧٧ ، فاستقبلا استقبالاً فاتراً ، وواصلوا السفر الى مكة ، فاستقبل الملك الوفد السوري وحده ، واعتذر عن استقبال الوفد المصري ، فواصل القوتلي الاحاح ، واخيراً وافق الملك على ان يحضر مأدبة العشاء ، ولم يدر اي حديث خلال المأدبة .

وابلغ الوفدان ، او الوفد المشترك ، في الصباح (صباح يوم السبت ٢٧ منه) بان

بعود الى جده حيث تبدأ المحادثات ، فجاء اليها ، وقبل الشروع فيها ، قدم من ابلغه بان حقائب اعضائه وصلت الى المطار وان عليهم ان يلحقوا بها .
وهكذا عاد الوفد الى القاهرة مخففاً فاسلاً ..

وحدثني أحد الوزراء السوريين الذين كانوا في الوفد ، بان الملك سعود أبدى تعجبه في خلال احاديثه معهم ، من قدوم الوفد المصري الى بلاده ، بعد العثور على الاسلحة المصرية في قصر الناصرية .

ووصل بعد يومين اثنين من سفر الوفد المشترك ، الملك الحسين ملك الاردن ، الى الرياض ومعه رئيس وزرائه الجديد ، فاستقبل بالحفاوة ، فاطلع الملك على تفاصيل الازمة في بلاده وأسبابها ، وتطورها ، وعلى ما اتخذته من تدابير للتغلب عليها ، والقى كل تبعة على القاهرة . وختمت المحادثات التي دارت ببيان مشترك نم عن وجود اتفاق وتفاهم . وقد اثبتنا البلاغ في الفصل الآتي :



التعاون مع الأردن

حرصت الحكومة السعودية في هذا العهد ايضاً على انشاء افضل العلاقات الاخوية مع حكومة الاردن منسجمة في ذلك مع تقاليدها والخطط التي رسمتها وتقوم على التعاون مع الدول الشقيقة والمجاورة في كل ميدان .

وزار الملك سعود في اطار هذه السياسة ، عمان يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٥٤ زيارة ود واخاء فاحتفى به الاردن ملكاً وشعباً احتفالاً كبيراً .

ودارت في خلال هذه الزيارة مباحثات بين الملكين ورجالهما تناولت الاوضاع العربية وعلاقات الدولتين سجل ذلك البلاغ الرسمي الآتي :

« بمناسبة زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك سعود للاردن دارت مباحثات بين حضرة صاحبي الجلالة العاهلين العظمين ورجال حكومتيهما تناولت القضايا التي تهم البلدين الشقيقين والدول العربية الاخرى كما تناولت الوضع السياسي العام ، وضرورة تمسك الدول العربية بجامعتها ودعم كيائها بوحدة الصفوف ، والاهداف والغايات .

« وقد اتسمت هذه المباحثات بطابع الود المتبادل والاخوة الصادقة ، وكانت وجهات النظر ايضاً متفقة كل الاتفاق .

« وتناولت الابحاث موضوع الحرس الوطني ومساعدته فابدى جلالة العاهل السعودي عطفه عليه واعلن استعداد المملكة الشقيقة لتأدية ما يخصها بما اتفق عليه في اجتماع رؤساء اركان حرب الدول العربية الاخير . وبحث المسائل الاقتصادية وموضوع سكة حديد الحجاز واتفق على بذل الجهد للتعاون في تلك المسائل والمشاركة بانجاز مشروع اعادة تسيير الخط الحديدي في اقرب وقت مستطاع ، كما اتفق على تأمين التعاون بين البلدين الاخوين والدول العربية الاخرى الشقيقة في النواحي العسكرية تنفيذاً لميثاق الضمان الجماعي ، وتحقيقاً للاغراض المؤملة منه » .

مؤتمر عسكري لمساعدة الاردن

كثير عدوان اليهود على حدود الاردن وتعددت غاراتهم على اراضيه في سنة ١٩٥٥ فارسلت الحكومة السعودية فدعت قوات الجيوش العربية في البلاد المجاورة للنظر في اتخاذ التدابير التي تحول دون تكرار هذه الغارات فجاءت الى الرياض وفود تمثل الجيوش السورية والاردنية واللبنانية والمصرية (محرم سنة ١٣٧٦) وبعد مباحثات ومشاورات تم الاتفاق على تعزيز الحرس الوطني في الاردن باعتباره القوة الرادعة على ان تجود الحكومات العربية بمبالغ كافية لمساعدته والقيام باوده .

وبادرت الحكومة السعودية فجاءت بالمال الوافر وكانت اكثر الجميع سخاء وكرمًا ، فارسل الملك الحسين يوم ٧ صفر سنة ١٣٧٦ برقية الى الحكومة السعودية سجل فيها شكره وامتنانه وهذه هي :

نبعث اليكم بخالص شكرنا ، وعظيم امتناننا على الحفاوة والرعاية التي لقيها وفدنا العسكري من لدنكم ، شاكرين لكم مساعيكم الطيبة المثمرة في سبيل

دعم الحرس المرابط على خط دفاع العرب ضد عدوهم المشترك واهتمامكم بكل ما من شأنه ضمان وحدة العرب وسلامتهم » .

وزار الملك الرياض يوم ١٣ ربيع الاول سنة ١٣٧٦ حاملاً الى الحكومة السعودية شكر الاردن على مساعدتها الكبرى له وتأييدها العظيم .

خمسة ملايين جنيه

واقال الملك حسين يوم اول مارس سنة ١٩٥٦ الجنرال كلوب (ابو حنيك) قائد الجيش الاردني وطرده من الاردن شارة تحرير بلاده من السيطرة البريطانية ومحو كل نفوذ لبريطانيا فيها ثم تقدم الى لندن طالباً اجلاء قواها واخلاء قواعدها ، فقال ما اراده ووقع يوم ١٠ ابريل سنة ١٩٥٧ في عمان على اتفاق الاجلاء فهتف العرب في جميع اقطارهم للاردن وانها لتبرقيات التهنئة من كل جانب على الملك الحسين ، وعد ما جرى فوزاً للحركة العربية القومية .

وجرت اتصالات بين حكومات الاردن وسورية ومصر والسعودية حول بذل مساعدات مالية للاولى تعويضاً لها عن المبالغ التي كانت تتقاضاها من انكلترا ولانها في حاجة للمساعدة بسبب كثرة اللاجئين عندها ، فتم الاتفاق على ان تدفع الحكومات الثلاث للاردن ١٢ مليون جنيه ونصف سنوياً منها خمسة لكل من السعودية ومصر والباقي لسورية . وسجل تقسيم الانصبة على هذا المنوال اتفاق التضامن العربي وملحقه وقد تم التوقيع عليه في القاهرة يوم ١٩ يناير سنة ١٩٥٧ (انظر ص ١٤٤) .

وقامت الحكومة السعودية وحدها بدفع نصيبها ، ولم تدفع مصر شيئاً بحجة ان مجلس الامة لم يقر الاتفاق ، واعتذرت سورية باعذار غير ذات موضوع .

التآمر على نظام الحكم

وبينا كان الاخذ والرد مستمراً حول هذا الموضوع ، اميط اللثام عن مؤامرة عسكرية دبرها عبد الحميد السراج مدير المكتب الثاني بدمشق بالاتفاق والتعاون مع القائد العام للجيش الاردني اللواء علي الحباري للاتاحة بالنظام الملكي (شهر ابريل سنة ١٩٥٧) ، فأسرعت حكومة عمان فسرحت ٦٠ ضابطاً من الخدمة بحجة انهم اشتركوا فيها . أما الحباري زعيمها فلجأ الى سورية ، وكانت حكومتها من وراء حركة الانقلاب ايضاً بالاتفاق مع القاهرة ، ثم لحق به اللواء علي ابو نوار ، وكان مرشحاً ليحل محله ، لولا انهم اكتشفوا وجود صلة له بالمؤامرة ، كما لحق به بعض وزراء حكومة سليمان النابلسي التي اقالها الملك يوم ١٠ ابريل سنة ١٩٥٧ بعد اكتشاف امر المؤامرة .

سورية ومصر تتدخلان

وغادر السيد شكري القوتلي رئيس جمهورية سورية دمشق صباح يوم الخميس ٢٥ رمضان سنة ١٣٧٧ ، بعد اشتداد التوتر في الاردن وبعد اقالة حكومة النابلسي ، قاصداً القاهرة على رأس وفد تألف من الدكتور فاخر الكيالي وزير الاشغال ، وصلاح البيطار وزير الخارجية ، واللواء توفيق نظام الدين رئيس الاركان العامة ، للتدخل والاصلاح . فاجتمع الى عبد الناصر وباحته في حالة الاردن ، وفي صباح يوم الجمعة ٢٦ منه سافر الى جده لزيارة الملك سعود واقناعه بالاشتراك في العمل معهم بعدما انضم اليه وفد مصري قوامه علي صبري وانور السادات ، والشيخ أحمد الباقوري وزير الاوقاف .

واستقبل الوفدان حين وصولهما يوم ٢٧ رمضان بقتور ، ومع ان

الملك استقبل الوفد السوري الا انه اعتذر عن استقبال الوفد المصري وعن دعوته لطعام العشاء على مائدته ، بيد انه وافق على الاستقبال والطعام ، مستجيباً لتوسلات الوفد السوري .

وقضى الوفدان الليلة في مكة وفي الصباح ابلغوا بان عليهم ان يذهبوا الى جده للشروع في المحادثات ، ولما وصلوا اليها ابلغوا ان حقائبهم ارسلت الى المطار وعليهم ان يلحقوا بها ، فسافروا على الاثر .

الملك حسين في الرياض

ووصل الملك حسين الى الرياض بعد يومين اثنين من سفر الوفدين ومعه رئيس وزرائه (سمير الرفاعي) فقابل الملك سعود واطلعه على حقيقة الحالة في بلاده ، وبسط له تفاصيل المؤامرة التي دبرت لاغتياله والاتاحة بحكمه ، وقال له ان مصر وراءها وانها ارادت التخلص منه .

ودارت مباحثات بين الملكين تناولت الاحداث الاخيرة وتطوراتها انتهت يوم ٢٨ منه بصدور البلاغ المشترك الآتي :

« اثناء الزيارة التي قام بها حضرة صاحب الجلالة الملك حسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية لحضرة صاحب الجلالة الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية جرت محادثات حول الشؤون العربية العامة التي تهم العالم العربي ومن بينها الوضع الراهن في الاردن باعتبار انه القطر العربي الشقيق الواقف في الخطوط الامامية للدفاع القومي العربي والذي يهم امره البلاد العربية جميعاً وعلى الاخص الدول الثلاث المتحالفة معه - مصر وسورية والمملكة العربية السعودية - ولقد خرج العاهلان العظيمان من هذا الاجتماع على تفاهم صريح واضح في ان السياسة القومية العربية التي وضعت اسسها في اجتماع القاهرة الاخير بتاريخ ١٨

جمادي الثاني ١٣٧٦ الموافق ١٦ يناير ١٩٥٧ بالاشتراك مع شكري القوتلي وجمال عبد الناصر هي السياسة العربية القومية التي ارتبطا بها ارتباطاً وثيقاً وتعاهداً على الوفاء لمبادئها مهما كانت الظروف .

هذه السياسة التي تقوم على المبادئ التالية :

أولاً - العمل على تأمين الاستقلال التام المتحرر من كل سيطرة أجنبية والسيادة الكاملة لكل بلد عربي .

ثانياً - تقوية التعاون العسكري بين الدول الأربع للدفاع ضد العدوان المشترك واسترداد الحق السليب في فلسطين .

ثالثاً - عدم الدخول في التحالف الأجنبية .

رابعاً - مساعدة الاقطار العربية الراضحة تحت الاستعمار على نوال حقها في تقرير مصيرها واستكمال حريتها طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .

خامساً - الاخلاص الكامل للجامعة العربية وميثاقها ومبادئها والعمل على تدعيمها وات العاهلين يؤكّدان انها مرتبطان بهذه السياسة بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها ويريان ان الخروج عليها انما هو خروج على القومية العربية مع الاتفاق بينها على ان ما حدث في الاردن في الآونة الاخيرة انما هو من الشؤون الداخلية للاردن » .

لواء سعودي على حدود الاردن

ووقع في خلال تلك الفترة العدوان الثلاثي على مصر فارسلت الحكومة السعودية لواء الى الحدود الاردنية السعودية للتدخل عند الحاجة . وكان وجوده هنالك من عوامل التهدة .

زيارة جديدة وبيان مشترك جديد

وبلغ الملك سعود عمان صباح يوم ١٠ العقدة سنة ١٣٧٧ (٨ يونيو سنة ١٩٥٧) تلبية لدعوة ملكها فدارت بين الملكين مباحثات انتهت باصدار البلاغ المشترك الآتي :

تلبية لدعوة صاحب الجلالة الملك حسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية قام حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية بزيارة أخيه من يوم السبت ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ هـ الموافق ٨ حزيران ١٩٥٧ لغاية يوم الخميس ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ هـ الموافق ١٣ حزيران عام ١٩٥٧ ، وقد استعرض العاهلان العظيمان التطورات التي جرت في الموقف الدولي والعربي منذ اجتماعها في الرياض بتاريخ ٢٩ رمضان سنة ١٣٧٦ الموافق ٢٩ نيسان ١٩٥٧ ، فوجدا انها على وفاق تام في تأييد المبادئ التي تقررت بينها في اجتماع الرياض بتاريخ ٧٦/٩/٢٩ تأييداً لاجتماع القاهرة بتاريخ ٢٧ رجب سنة ٧٦ الموافق ٢٧ شباط عام ١٩٥٧ وعليه فانها يقرران ما يلي :

أولاً - العمل على تأمين الاستقلال التام المتحرر من كل سيطرة أجنبية وضمان السيادة الكاملة لجميع البلاد العربية .

ثانياً - يعلنان تصميمهما على الدفاع عن استقلال بلديهما والحفاظة على التراث والقيم الروحية للامة العربية والشعوب الاسلامية والوقوف في وجه كل محاولة للتدخل الاجنبي ومقاومة كل خطر يهدد ذلك .

ثالثاً - تدعيم التعاون العسكري بين الدول العربية الأربع للدفاع ضد العدو المشترك طبقاً للاتفاقات المعقودة بينهم وتأييد الحقوق العربية الكاملة في

فلسطين ومضاعفة الجهود لتحقيق الاماني العربية في هذا الجزء المغتصب من الوطن العربي .

رابعاً - يؤكد صاحباً الجلالة الملكاً تمسكها بسياسة الحياد الايجابي وعدم الدخول في أية ائتلاف اجنبية كائناً ما كان شكلها ومصدرها . كما يؤكد ان الدفاع عن البلاد العربية يجب ان يعتمد فيه على الدول العربية نفسها وان ينبثق من قواتها الدفاعية وحدها .

خامساً - مساعدة الاقطار العربية الرازحة تحت نير الاستعمار على نيل حقها في الحرية والاستقلال والسيادة طبقاً لميثاق الامم المتحدة .

سادساً - تأييداً وتأكيداً لمبدأ حق تقرير المصير المعترف به لجميع الامم والشعوب بموجب ميثاق الامم المتحدة يعمل العاهلان العظيمان على نصرته الشعب الجزائري الشقيق في نضاله الباسل ضد قوى الاستعمار الفرنسي لتمكينه من بلوغ حريته واستقلاله طبقاً للمبدأ المذكور .

سابعاً - يؤكد صاحباً الجلالة الملكاً تمسكها بميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة وميثاق الضمان الجماعي العربي ومقررات مؤتمر بانديونج واتفاق التضامن العربي ومقررات مؤتمر الملوك والرؤساء المنعقد في القاهرة بتاريخ ٢٧ رجب سنة ٧٦ الموافق ٢٧ شباط عام ١٩٥٧ .

ثامناً - يعلن العاهلان العظيمان تمسكها بان خليج العقبة هو مياه اقليمية عربية وانه خاضع بكامله للسيادة العربية ولا يعترفان لاسرائيل او غيرها بأي حق فيه ويرفضان أي ادعاء بجواز اعتباره ممرأ دولياً وعلى هذا الاساس فانها يصرحان بعزمهما على الدفاع عن السيادة العربية في هذا الخليج بالتعاون مع سائر الدول العربية الشقيقة - ونظراً لما لخليج العقبة العربي من أهمية بالغة باعتباره طريقاً حيوياً يؤمن طرق الحج الى

الاماكن الاسلامية المقدسة ولما يتعرض له هذا الممر البحري في الظروف الحاضرة من خطر الاعتداءات الاسرائيلية نتيجة الوضع الذي نشأ عن العدوان الثلاثي على مصر الشقيقة فان العاهلين العظيمين يأملان من جميع الدول الاسلامية والدول المحبة للسلام في العالم اجمع ان تبادر الى تأييد حقوق السيادة العربية على الخليج المذكور والى العمل على صيانة مبادئ القانون الدولي بالاعتراف الكامل بان هذا الخليج هو مياه اقليمية عربية صرفة .

تاسعاً - يعرب صاحباً الجلالة الملكاً عن عزمهما الاكيد على مواصلة الاهتمام باصلاح الخط الحديدي الحجازي الى المدينة المنورة وبذل كل جهد في تنفيذ هذا المشروع الحيوي لخدمة العالم الاسلامي .

عاشراً - يشترك العاهلان العظيمان في تقرير أهمية التعاون الاقتصادي وتشجيع استثمار رؤوس الاموال السعودية الاردنية في المشاريع الاقتصادية بين مملكتيهما وقد اتفقا على ان يكون هذا الموضوع محل الدراسة والعناية من حكومتيهما للدخول في مفاوضات تفصيلية تهدف الى عقد اتفاقات خاصة بهذه الشؤون .

حادي عشر - وحرصاً على تحقيق اهداف الامة العربية في الوحدة والتحرر يعلن العاهلان العظيمان انهما سيبذلان كل ما في وسعهما للحفاظ على صفاء جو العلاقات الاخوية بين الدول العربية الشقيقة وتمكين الروابط القومية بينهما على أسس من التعاون الصادق والتفاهم مستلهمين ذلك من مبادئهم القومية مستعينين على ذلك بالله ثم بوعي الشعوب العربية التي لا تنشد في هذه الحياة الا ان تعيش بسلام متضامنة مستقلة متحررة من كل سيطرة اجنبية سائلين الله ان يتولى الجميع بتوفيقه وهدايته .

ووجه الملك سعود حين مغادرته الاردن الكلمة البليغة الآتية للشعب الاردني :

حينما اغادر الاردن الشقيق ابعث للشعب الاردني على مختلف طبقاته شكري وامتناني على الشعور الفياض والاستقبال الرائع والحماس الذي قوبلت به اثناء هذه الزيارة اينما حللت وحيثما تجولت في هذا البلد العربي ولا غرو ان ارى هذا الشعور من الشعب العربي الاردني الشقيق المجاهد في سبيل بلاده التي هي الحصن الاول من حصون البلاد العربية ولقد مألأ قلبي ثقة في المستقبل ما رأيته من روح التعاون بين الشعب الاردني وحكومته وجيشه الباسل واعتمادهم على الله ثم على ولائهم وتمسكهم بشد ازر مليكهم في احلك الايام راجياً من الله ان يحفظ للشعب الاردني وحدته وتضامنه . وان المخاطر التي تهدد الاردن والامة العربية من ورائه لا يمكن التغلب عليها الا بتماسك الجميع وتعاضدهم وتساندهم حتى يكونوا شخصاً واحداً في هذه الاوقات العصيبة التي تجتازها الامة العربية وانه لما يسجل بالفخر والاعتزاز الموافق الرائعة التي وقفها جلالة أخي الملك حسين متكاتفاً مع جيشه وشعبه مؤيداً من العرب اجمعين في تعريب الجيش الاردني ثم تحرير الاردن الشقيق من القيود الاجنبية التي كان مقيداً بها ومحافظته على خطته العربية التحريرية في الحفاظ على كيان الاردن واستقلاله سائلاً الله ان يحفظ للاردن وحدته وسؤدده في ظل مليكه متعاوناً مع اخوانه العرب في كل ما يرفع من شأنهم ويؤيد وحدتهم واستقلالهم .

وقف دفع الاعانة

وتم في بغداد (في شهر مارس سنة ١٩٥٨) التوقيع على ميثاق اتحاد يضم الاردن والعراق ، اطلقوا عليه اسم «الاتحاد الهاشمي» .
ودرست الحكومة السعودية الموقف ، بعد هذا التحول المشهود في سياسة

حكومة الاردن ، وبعد اتحادهما مع العراق ، فرأت انه لا موجب لدفع الاعانة السنوية للاردن بعد هذا التطور ، فأصدر مجلس الوزراء السعودي يوم ٦ ابريل سنة ١٩٥٨ قراراً بوقفها ، كما قررت سحب اللواء السعودي من مناطق الحدود.

اتفاقات الطائف الجديدة

وطراً على علاقات الحكومتين بعض فتور في تلك المرحلة ، على انها ما لبثت ان تجددت بعد انفصال سورية عن مصر ، وتشدد هذه في الحملة على حكومة الاردن ومملكها .

وبلغ الملك حسين الطائف يوم ١٧ اغسطس سنة ١٩٦٢ ، في زيارة للمملكة السعودية ، ودارت مباحثات لعقد اتفاقات جديدة تتعاون الحكومتان في اطرها ، انتهت يوم ٢٩ منه بالتوقيع على الاتفاقات الآتية :

- ١ - اتفاق عسكري
- ٢ - اتفاق اقتصادي
- ٣ - اتفاق ثقافي
- ٤ - اتفاق لاعادة تحديد الحدود

وصدر على الاثر البلاغ المشترك الآتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

قام حضرة صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية ، بزيارة اخيه حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية في مقره الصيفي بالطائف للمدة ما بين يوم الاثنين الواقع في ٢٧ ربيع الاول سنة ١٣٨٢ هجرية ، الموافق ٢٧ آب سنة ١٩٦٢

ميلادية ، ويوم الاربعاء في ٢٩ ربيع الاول ١٣٨٢ هجرية ، الموافق ٢٩ آب سنة ١٩٦٢ ميلادية .

وفي خلال هذه الزيارة الاخوية اجري العاهلان المعظمان مباحثات كان رائدها الخدمة الحقيقية التي يحرص صاحبها الجلالة على اداؤها للقضايا العربية ، وغايتها الخير والمنفعة للذان يجهد العاهلان المعظمان على تحقيقهما لبلديهما ولامتهم العربية في كل مكان .

وقد استعرض العاهلان المعظمان بكثير من الاسف حالة التصدع التي اصابته الصف العربي في هذه الآونة ، وما تشتمل عليه من تبديد للجهود والقوى العربية ، ورأى العاهلان المعظمان ان تلك الحالة قد بلغت حداً أصبح يتحتم فيه على كل عربي ان يتبصر فيما لحق بأمته من شر واذى ، وان يعمل بامانة واخلاص وبعزم وتصميم ، لا على أن يجنبها المزيد من ذلك فحسب ، بل وعلى تحقيق اهدافها وامانيها القومية بتجرد عن الاغراض الذاتية والمطامع الانانية .

وقد استوحى العاهلان المعظمان حرصهما المشترك على خدمة بلديهما وخدمة الامة العربية جمعاء ، مثلما استوحيا الروابط الاخوية المتينة التي تصل المملكة العربية السعودية بالمملكة الاردنية الهاشمية ، فم اتفقا على تنفيذ الخطوات التالية بموجب اتفاقيات خاصة لكل منها :

١ - التمسك الكلي بالحق العربي المقدس في فلسطين ، والعمل ضمن مخطط موحد لاسترداد ذلك الحق مهما غلي الثمن وعز الفداء .

٢ - تحقيق وحدة عسكرية كاملة بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ، وانشاء قيادة مشتركة للقوات المسلحة في البلدين على الفور تكون اساساً متيناً لقوة عربية حقيقية ، ترتفع بالمقدرة العربية الى مستوى الواجبات القومية والوطنية الكبرى .

٣ - تنسيق السياسة الغربية والخارجية للبلدين الشقيقين في اطار التعاون العام في سائر الميادين .

٤ - لما كانت البلدان الشقيقتان يكونان وحدة اقتصادية متماسكة ، فقد تقرر تنسيق الشؤون الاقتصادية بينهما ، وازالة القيود التي تحد من انتقال الاشخاص والسلع والبضائع ورؤوس الاموال فيما بينهما .

٥ - تحقيق تعاون وتنسيق كليين في كافة الشؤون الثقافية والادارية .

٦ - تحقيق تعاون كلي وتنسيق كامل في ميدان التوجيه والاعلام في البلدين الشقيقين ، ودعوة المسؤولين في كل منهما لوضع مخطط لتنفيذ ذلك على الفور .

٧ - تسوية قضايا الحدود على الفور .

٨ - ايماناً من العاهلين المعظمين بان بلديهما يشكلان جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي الكبير ، فانهما يدعوان البلاد العربية الشقيقة ، الى الانضمام الى هذه الاتفاقيات في حدود ما تسمح به ظروف كل بلد شقيق ، ويعلنان ترحيبهما بمثل هذا الانضمام اعمق ترحيب .

وان العاهلين المعظمين اذ يتوجهان بالنداء المخلص الحار الى الشعوب العربية الشقيقة للعمل المخلص الجدي للخروج من متاهات الفوضى والضياع التي شتت شملها ، وبددت طاقتها ، ليعربان عن عميق ايمانها بان امتها العربية قادرة بفضل وعي ابنائها واخلاصهم على بلوغ اهدافها في الحرية والوحدة والحياة الافضل .

الاتفاقيات

ووصل الى الرياض يوم ١١ اكتوبر سنة ١٩٦٢ وفد اردني تألف من السادة عبد الوهاب المجالي وزير الاقتصاد والدكتور باسم الريماوي وزير الزراعة والفريق حابس المجالي القائد العام للقوات الاردنية المسلحة ، وأمر اللواء محمد هاشم مدير

الامن العام لاجراء محادثات حول عقد الاتفاقات التي نص اتفاق مؤتمر الطائف على عقدها .

و ضم الوفد عدداً من كبار موظفي وزارتي المالية والتربية ومديرية التوجيه والبناء .

والفت الحكومة السعودية وفداً برئاسة وزير المالية والاقتصاد للمفاوضة وقد انتهت بعقد الاتفاقات الآتية :

١ - الاتفاق الاقتصادي

تنفيذاً لما ورد في البيان الملكي السعودي - الاردني المشترك ، الصادر بتاريخ ٢٩ ربيع اول سنة ١٣٨٢ الموافق ٢٩-٨-١٩٦٢ ورغبة من حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية في تنمية العلاقات الاقتصادية بين بلديهما على اسس تتلاءم والصلات الطبيعية القائمة بينهما فقد اتفقا ما يأتي :

المادة الاولى : لما كان البلدان الشقيقان يكونان وحدة اقتصادية متماسكة فقد تقرر تنسيق الشؤون الاقتصادية بينهما وتذليل القيود التي تحد من انتقال الاشخاص والسلع والبضائع ورؤوس الاموال فيما بينهما وفقاً لاحكام هذا الاتفاق .

المادة الثانية : يقوم بين البلدين المتعاقدين تعاون اقتصادي وثيق يمنح بموجبه لرعايا البلدين على قدم المساواة ودون تفریق او تمييز ما يلي :

١ - تسهيل انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال .

٢ - تسهيل حقوق التملك والايصاء والارث وفقاً للانظمة المرعية في كلا البلدين .

٣ - تسهيل وتنظيم عملية النقل والترحال واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية بما يحقق اهداف التعاون الاقتصادي .

٤ - تسهيل الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .

٥ - تسهيل التبادل التجاري بين الطرفين وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة الثالثة : رغبة في حسن تنفيذ هذا الاتفاق وضمان تحقيق وتوسيع المنافع المتبادلة التي تضمنها فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة مشتركة سعودية - اردنية تتألف من ثلاثة مندوبين عن كل دولة وتجتمع مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل او بناء على طلب احد الطرفين المتعاقدين وتكون مهمتها :

١ - معالجة الصعوبات التي قد تنشأ من تطبيق هذا الاتفاق والتي قد تعترض سبيل تطور التبادل التجاري بين البلدين والبت فيها وفق احكام هذا الاتفاق .

٢ - تقديم الاقتراحات الخاصة بتعديل هذا الاتفاق بغية تشجيع التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

٣ - دراسة التنسيق الصناعي لتحقيق التعاون الاقتصادي بين البلدين وتقديم التوصيات التي تراها مناسبة .

المادة الرابعة : أ - يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بحرية استيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية التي منشؤها بلد الطرف الآخر المستورد مع مباشرة ويسمح الطرف الآخر بتصدير هذه المنتجات في حدود امكانياته الاقتصادية .

ب - يعني كل من الطرفين المتعاقدين من الرسوم الجمركية ومن اكثر اجازات الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المنتجة في بلديهما او المصدرة الى بلد الطرف الآخر مباشرة .

المادة الخامسة : أ - يعني كل من الطرفين المتعاقدين من الرسوم الجمركية

ومن اجازات الاستيراد والتصدير للمنتجات الصناعية ذات المنشأ السعودي او الاردني المستوردة مباشرة من او المصدرة الى أي من البلدين المتعاقدين والمدرجة في الجدول (١) الملحق بهذا الاتفاق .

ب -- يعفي كل من الطرفين المتعاقدين من اجازات الاستيراد والتصدير ومن ثلثي الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية ذات المنشأ السعودي او الاردني المستوردة مباشرة من او المصدرة الى أي من البلدين المتعاقدين والمدرجة في الجدول رقم ٢ - الملحق بهذا الاتفاق .

ج - تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ سعودي او ذات منشأ اردني عندما لا تقل قيمة المواد الاولية ذات المنشأ المحلي واليد العاملة المحلية الداخلية في صنعها عن ٤٠٪ من تكاليف انتاجها على ان تكون تلك المنتجات مرفقة بشهادة منشأ تثبت نسبة الصنع صادرة من السلطات الحكومية المختصة في البلد المصدر .

د -- يمكن باتفاق حكومتي الطرفين المتعاقدين بناء على توصية اللجنة المشتركة المشار اليها في المادة الثالثة تعديل الجدولين الملحقين ١ - و ٢ - باضافة بعض المنتجات او حذفها .

المادة السادسة : ١ -- تجري تسوية جميع المعاملات بين حكومتي الطرفين المتعاقدين وبين الاشخاص الطبيعيين والمعنين القاطنين في المملكة العربية السعودية وفي المملكة الاردنية الهاشمية بالدولار الاميركي او الجنيه الاسترليني او بأية عملة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفين المتعاقدان .

٢ - يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بتحويل العملات المنوه عنها في الفقرة السابقة الى بلد الطرف المتعاقد الآخر لتسديد المدفوعات التي تستحق نتيجة للمعاملات الجارية بين البلدين وفقاً لاحكام هذا الاتفاق .

المادة السابعة : لا تمنح التسهيلات المذكورة في هذا الاتفاق للبضائع والمواد

الممنوع ادخالها الى أي من البلدين المتعاقدين بموجب انظمته المرعية ، وتبادل ادارتا الجمارك في البلدين جداول بهذه البضائع .

المادة الثامنة : بالاضافة الى التسهيلات المنصوص عليها في اتفاق الترانزيت العربي الموقع في دمشق بتاريخ ٩ جمادي الثانية سنة ١٣٧٩ الموافق ٩ كانون الثاني سنة ١٩٥٩ لتنظيم نقل بضائع الترانزيت وتذليل العقبات التي تعترض وسائل النقل فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على اعفاء سيارات كل منهما وسائقها ومساعدتهم في بلد الطرف الآخر من اية ضرائب او رسوم حكومية .

المادة التاسعة : تسمح السلطات المسؤولة في البلدين المتعاقدين بمرور سيارات الشحن العمومية على اختلاف انواعها المسجلة في بلد احد الطرفين الى اراضي الطرف الآخر وان تدخل فارغة او محملة حتى امكنة التفريغ او التحميل فيها وان تمر عبرها فارغة او محملة وان تصل باحالتها في كل حالة الى مقاصدها بعد اجراء المعاملات الجمركية في مراكز الحدود ، وكذلك تسمح السلطات المسؤولة في البلدين المتعاقدين لسيارات الركاب العمومية المسجلة في بلد احد الطرفين بدخول اراضي الطرف الآخر لتعاطي النقل المأجور بين البلدين على الخطوط الرئيسية .

اما السيارات الخصوصية فتعطي التسهيلات اللازمة لها في التجول في اراضي البلدين المتعاقدين وعبرهما اذا كان فيها مالكوها او سائقوها وفقاً للنظام المتبع في كل من البلدين على الا تتعارض احكام هذه المادة مع ما جاء في المادة العاشرة وتعفي سيارات كل من البلدين المشار اليهما في هذه المادة وسائقوها ومساعدوهم من اية رسوم وضرائب حكومية .

المادة العاشرة : لا يجوز بأي حال من الاحوال للسيارات مهما كان نوعها المسجلة في بلد احد الطرفين المتعاقدين ان تتعاطى النقل الداخلي . ويقصد بالنقل

الداخلي النقل المبتدئ من اي مركز في داخل احد البلدين الى اي مركز في نفس ذلك البلد - وكذلك النقل من بلد احد الطرفين بسيارات الطرف الثاني الى بلد مجاور ثالث .

المادة الحادية عشرة : تمنح السلطات المختصة على الحدود رخصة اقامة صالحة لمدة شهرين لسيارات احد الطرفين في بلد الطرف الآخر .

المادة الثانية عشرة : يسمح كل من الطرفين لافراد صيادي السمك المحترفين من رعايا الطرف الآخر بالصيد في المياه الاقليمية العائدة للبلدين ، شريطة أن تكون قواربهم مسجلة ومرخصة من سلطات بلادهم ورافعة علم بلدها ، وأن يكونوا حائزين على الاوراق الرسمية التي تثبت هويتهم ، وذلك وفقاً للأنظمة المرعية في كل من البلدين .

المادة الثالثة عشرة : يعفى كل من الطرفين زوارق وقوارب الصيد والصيدان من التابعين للطرف الآخر ، ومحصول الصيد ، من جميع الرسوم الجمركية والضرائب الحكومية .

المادة الرابعة عشرة : يحق لصيادي السمك المشار اليهم في المادة الثانية عشرة وزوارق الصيد ان تدخل في الاوقات المسموح بها ، موافق الطرفين وذلك على اساس المعاملة بالمثل كما يحق لهم ايضاً ان يموتوا انفسهم بالاطعمة الضرورية والوقود والحصول على المساعدات الطبية من اي من هذه الموانئ .

المادة الخامسة عشرة : يمنح الطرفان صيادي السمك المشار اليهم في المادة - ١٢ - وزوارق الصيد وملاحيهما في عرض البحر او في الموانئ او على البر جميع المساعدات والتسهيلات المطلوبة من رجال الجيش او الشرطة او سلطات الموانئ بقدر معادل للتسهيلات والمساعدات التي تمنح لرعايا كل من طرف في اراضيه .

المادة السادسة عشرة : يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ تبادل وثائق ابرامه الذي يجب ان يتم خلال شهرين من تاريخ توقيعه . ويعمل بهذا الاتفاق لمدة سنتين من تاريخ سريان مفعوله ويتجدد العمل به سنة فسنة بناء على اتفاق الطرفين المتعاقدين .

حرر هذا الاتفاق في تاريخ ٢ - ٦ - ٨٢ الموافق ٣٠ - ١٠ - ١٩٦٢ على نسختين أصليتين كل منهما باللغة العربية .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية عن حكومة المملكة العربية السعودية
وزير الاقتصاد سابقاً المفوض بالتوقيع وزير المالية والاقتصاد الوطني
عبد الوهاب المجالي مساعد بن عبد الرحمن

جدول رقم (١) بالمنتجات الصناعية المعفاة

من الرسوم الجمركية في كل من البلدين

- ١ - نشأ الجبوب
- ٢ - خضر ونباتات وفواكه محفوظة وعصائرها وعجنها المركزة او الطازجة او المطبوخة بالسكر او بدونه
- ٣ - الطحينة
- ٤ - الحل الصالح للاكل
- ٥ - منتجات نباتية لتغذية الحيوانات ومحضرات علفية للحيوانات
- ٦ - الفوسفات والبوتاس الخام
- ٧ - الاسمدة الكيماوية

٨ - الورنيش - بوية - دهانات

٩ - ورق سجائر بشكل دفاتر

١٠ - الدفاتر والكتب والاردواز والطباشير المدرسية

١١ - نسيج من قطن

١٢ - مصنوعات شغل لصناعة جوارب والبسة داخلية وخارجية

١٣ - ارجحة الطواحين الآلية واليدوية

١٤ - نوابض (سست) لتنجيد الاثاث والامرة

١٥ - اسلاك للكهرباء معزولة بمادة البلاستيك

١٦ - القطن الطبي

١٧ - ادوية مركبة ومستحضرات صيدلية

١٨ - غزل الصوف

١٩ - آلات تربية الدواجن

٢٠ - آلات الزراعة

٢١ - ورق الكتابة

٢٢ - ورق صحف

٢٣ - الواح ورق كرتون

٢٤ - ملح الطعام المكرر

٢٥ - منتجات فخارية وخزفية متنوعة الادوات الصحية والمنزلية

٢٦ - بطانيات صوف

٢٧ - مصنوعات الصدف وخشب الزيتون

٢٨ - المطرقات

٢٩ - الزيوت النباتية على اختلاف انواعها سواء كانت سائلة او مهدرجة

٣٠ - السمن النباتي

٣١ - الشوكولاتة

جدول رقم (٢) بالمنتجات الصناعية الخاضعة للتعريف

الجرمكية تعادل ثلث التعريف العادية في كل من البلدين

١ - جلوكوز

٢ - المصنوعات السكرية

٣ - منتجات الخباز الفاخرة ، فطائر ، بسكويت

٤ - محضرات عطور وتطرية وتجميل

٥ - مصنوعات من لدائن صناعية - بلاستيك -

٦ - الجلود المدبوغة والمهيئة والمطراة او المرققة او الممعة او المعدنة

٧ - الحقائق الجلدية والمصنوعات الاخرى من الجلد

٨ - البسط

٩ - خيوط وحبال من قنب او ليف

١٠ - الاحزمة والبشاكير والمناشف

١١ - السجائر والتبناك والسعوط - النشوق -

١٢ - الخيام

١٣ - الاحذية المطاطية والبلاستيك والكتان

١٤ - لباس الرأس - شماغات -

١٥ - مصنوعات من الاسمنت ، أدوات صحية

١٦ - مرايا من زجاج

١٧ - اسلاك شائكة ونسيج او شبك من حديد

١٨ - مسامير وبراعي

١٩ - شكايات للورق ودبابيس

٢٠ - مدافىء من حديد ، اجهزة تسخين غير كهربائية

٢١ - رؤوس بوابير الغاز

٢٢ - الادوات المنزلية المصنوعة من الالمونيوم

٢٣ - القبانات الحديدية

٢٤ - البطاريات السائلة والجافة

٢٥ - انايبب للتمديد الكهربائي من معادن عادية مبطنة بمواد عازلة

٢٦ - - انواع المكناس والفراجين - فرشائية -

٢٧ - مصابيح نيون

٢٨ - الكحول الطبي شريطة استيراده برخص من وزارة الصحة

٢ - اتفاق ثقافي

وهذا هو الاتفاق الثقافي الذي تم التوقيع عليه :

ان حكومتى المملكتين ، نظراً لما يربط شعبيهما من اجداد التاريخ المشترك ، واواصر الدين الحنيف ، ووشائج القومية العربية ، وايماناً منها بما للاتفاق الثقافي بين المملكتين الشقيقتين من اثر فعال في توثيق هذه الصلات ، وتوخياً للسير صعداً بالمستوى الفكري والثقافي والروحي والمعيشي للفرد العربي والمجتمع العربي ، وتنفيذاً لمقررات مؤتمر الطائف التي اتخذت في ٢٩ ربيع الاول عام ٨٢ هـ ، الموافق ١٩ آب سنة ١٩٦٢ م ، وبعد المباحثات والدراسات التي قام بها مندوبو المملكتين في مدينة الرياض ، اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى : اتفقت المملكتان على ان يكون هدف التربية والتعليم فيها بناء جيل عربي واع مستنير ، مؤمن بدينه الحنيف ، وبعرويته الاصلية ، واثق

بنفسه وبامته ، مستهدف للممثل العليا الروحية والوطنية والاجتماعية في سلوكه الفردي والاجتماعي ، عامل على تنمية قدراته المختلفة ، ومواهبه الكامنة بحيث يصبح قادراً على مواجهة الحياة ، بقلب مفعم بالايمان الصحيح ، وعقل مستنير بالعلم الصحيح ، متوخياً العمل الجدي لبلوغ اسنى الغايات في خدمة نفسه ومجتمعه وامته .

المادة الثانية : اتفقت المملكتان على ان يكون التعاون بينهما ، تاماً في كل شأن من شئون التربية والتعليم والثقافة ، ويكون ذلك عن طريق عقد الاجتماعات الدورية بين المسؤولين عن شئون التربية والتعليم والثقافة في المملكتين ، وتبادل الزيارات والمعلومات ، وتناجح البحوث العلمية والادبية والفنية ، وتبادل الخبراء والاساتذة والمدرسين ، وقبول الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات في المملكتين متى توفرت الامكانيات والمؤهلات المطلوبة لذلك وفقاً لنظام كل دولة وتعيين ممثل ثقافي او اكثر لكل منهما لدى الاخرى .

المادة الثالثة : اتفقت المملكتان على ان يكون التعليم العام في مدارسهما على مراحل ثلاث كالتالي :

١ - المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات

٢ - المرحلة المتوسطة - الاعدادية - ومدتها ثلاث سنوات

٣ - المرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات .

المادة الرابعة : اتفقت المملكتان على ما يلي :

١ - ان تكون الغاية من التعليم الابتدائي في مدارسهما ، هي اعداد الطالب ليكون مواطناً صالحاً ، وذلك بتنمية شخصيته وتربيته تربية اساسها الجسم السليم والخلق القويم ، والتفكير السديد ، والعقيدة الصحيحة ، واستطلاع ميوله واستعداده وقابليته ، تمهيداً لمتابعة دراسته .

٢ - ان تكون الغاية من التعليم المتوسط - الاعدادي - تقوية شخصية الطلاب واستطلاع قابليتهم وميولهم ، تمهيداً لمتابعة دراستهم في المرحلة الثانوية بانواعها المختلفة ، وتوفير أكبر قدر ممكن لهم في هذه المرحلة من الثقافة العامة .

٣ - ان تكون الغاية من التعليم الثانوي ، تهيئة الطلاب للحياة وايسالهم الى درجة معينة من الثقافة تمكن ذوي القابليات من مواصلة دراستهم العالية .

المادة الخامسة : اتفقت المملكتان على ان تتشعب الدراسة الثانوية الى علمية وادبية في الصفين الثاني والثالث ، بما يتيح للطلاب ان يتجهوا في دراستهم الى ما هم اكثر استعداداً له من الدروس واوفر رغبة فيه وميلاً له .

المادة السادسة : تجري الاختبارات العامة في المملكتين ، وفقاً للانظمة المتبعة في كل منهما ، على ان يقوم المختصون من الطرفين ، بدراسة انظمة الامتحانات في كل من البلدين بغية تطوير هذه الانظمة فيها ، على ان يتمشى ذلك مع ما سيرد في المادة السابعة .

المادة السابعة : اتفقت المملكتان على انتداب خبراء عنهما في مواد اللغات والرياضيات والعلوم والتربية بانواعها والجغرافيا ، لدراسة مناهج التعليم الخاصة بهذه المواد في المملكتين ، على أن يترك لكل دولة تكييف المناهج طبقاً لمقتضيات كل منها ، وذلك للتوفيق الممكن بين مناهج المواد المذكورة لجعلها اكثر ملائمة ، وعلى ان يتم ذلك خلال عام دراسي من تاريخ وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ .

المادة الثامنة : اتفقت المملكتان على ان تتعاونوا في اعداد المعلم الصالح الذي يستطيع ان يؤدي رسالته على احسن وجه وتحقيق الغايات التي ترجوها منه امته وذلك عن طريق عقد الدورات التدريبية المشتركة ، وتبادل المنح الدراسية لدور المعلمين والمعاهد الفنية والجامعات في المملكتين في حدود الامكانيات

الفعلية لكل دولة .

المادة التاسعة : اتفقت المملكتان ، نظراً لتطور التعليم فيها تطويراً سريعاً وتوسعة التعليم توسعاً كبيراً ، على ان تزود كل منهما الاخرى في حدود امكانياتها بحاجتها من المعلمين المؤهلين عن طريق وزارتي التربية والتعليم في المملكتين ، وذلك بعد ان تتخذ كافة الوسائل التي تحفظ حقوقهم المادية والادبية والاجتماعية في حدود الانظمة المالية المتبعة للبلدين وفي حدود مستويات الدول الاخرى ذات المستوى المعيشي المتقارب .

المادة العاشرة : اتفقت المملكتان على ان تعملتا جادتين من اجل الاقبال على مهنة التدريس ، وذلك بالوسائل الآتية :

١ - العمل على رفع مرتبات المدرسين بما يوازي نظراءهم من اصحاب المؤهلات المتكافئة في الميادين الاخرى في حدود مستويات المعيشة للبلدين والانظمة المالية المتبعة .

٢ - احاطة المعلمين بما يكفل لهم التقدير الاجتماعي ويضمن حقوقهم المادية والادبية ورفع شأنهم بما يتمشى مع رسالتهم السامية .

٣ - الاخذ بمبدأ الترقية بالكفاءة بجانب الترقية بالاقدمية .

المادة الحادية عشرة : اتفقت المملكتان على ان تتعاونوا في ميدان التعليم المهني وتغنيا به عناية كافية لكي تمكننا الناشئة فيها من شق طريقهم في الحياة العملية بغية تثبيت دعائم النهضة الاقتصادية وتسهيل سبل العيش الكريم للمواطن في المملكتين على اوسع مدى .

المادة الثانية عشرة : اتفقت المملكتان على ان يكون اتفاقهما هذا نواة لاتفاق ثقافي عربي شامل وهما ترحبان بكل قطر عربي شقيق يرغب في التعاون معها في هذا السبيل .

المادة الثالثة عشرة : اتفقت المملكتان على تشجيع تبادل الانتاج الادبي والعلمي والثقافي بينها توثيقاً للروابط الفكرية بين شعبيها وتحقيقاً لاهداف التعاون الثقافي المنشود في الوطن العربي الكبير .

المادة الرابعة عشرة : اتفقت المملكتان على ان تقوم كل منهما بما يلي :

- ١ - تقوية الروابط العلمية والثقافية فيها بالفكر العلمي .
- ٢ - مراقبة وسائل التربية والتعليم والثقافة العامة وفقاً للأنظمة المتبعة .
- ٣ - تعزيز التربية الرياضية والاعمال الكشفية وتدريباتها ورعاية الشباب في مدارس المملكتين واقامة معسكرات كشفية ومباريات رياضية مشتركة .
- ٤ - تنشيط الحركات العلمية والادبية وانشاء المكتبات والمختبرات العلمية وتنظيم الاذاعات المدرسية وتشجيع المهتمين بالحركة العلمية والادبية والرياضية ودعم الجهود التي يبذلها الافراد والجماعات في المملكتين في خدمة العلوم والآداب والفنون والاخلاق .
- ٥ - مكافحة الامية ونشر الثقافة البناءة بين جميع الافراد .

المادة الخامسة عشرة : اتفقت المملكتان على تأليف هيئة مشتركة لوضع بنود هذا الاتفاق موضع التنفيذ بالوسائل التي تراها مناسبة على ان تتألف هذه الهيئة من مندوبين عن كل دولة على الاقل ومن الممثل الثقافي التابع لها .

المادة السادسة عشرة : تجتمع الهيئة المشتركة مرتين كل عام على الاقل ويجوز ان تدعى هذه الهيئة لدورة استثنائية بناء على طلب احدى المملكتين ويكون مكان الاجتماع دورياً بينهما .

المادة السابعة عشرة : للهيئة المشتركة ان تطلب من وزارة التربية والتعليم في كل من المملكتين تزويدها بالمعلومات والتقارير ونحو ذلك من الامور التي تساعد على انجاح مهمتها وعلى الوزارة المعنية ان تستجيب لطلبها في الوقت المناسب .

المادة الثامنة عشرة : يمكن للهيئة المشتركة ان تستعين لدى الحاجة بن تشاء من الخبراء .

المادة التاسعة عشرة : اتفقت المملكتان على ان يعقد رجال التعليم اجتماعات مشتركة في فترات مناسبة لاعادة النظر في كل ما تقتضيه مصلحة المملكتين في مجال التربية والتعليم وما يجد من الشؤون الثقافية عند وضع بنود هذا الاتفاق موضع التنفيذ .

المادة العشرون : اتفقت المملكتان على ان تعمل وزارتي التربية والتعليم في كل منهما لتيسير القبول بجامعة بلدها لطلاب المملكة الاخرى وفقاً للامكانيات الفعلية .

المادة الواحدة والعشرون : يكون هذا الاتفاق الثقافي نافذ المفعول اعتباراً من خمسة عشر يوماً من تاريخ تبادل وثائق ابرامه التي يجب ان تتم خلال شهرين من تاريخ توقيعه .

المادة الثانية والعشرون : يعمل بهذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات من تاريخ ابرامه ويتجدد تلقائياً سنة فسنة ما لم يبد احد الطرفين المتعاقدين رغبته بعدم تجديده على ان يعلم الطرف الآخر خطياً بذلك قبل ثلاثة اشهر من نهاية كل مدة .

والحمد لله رب العالمين .

مندوب المملكة الاردنية الهاشمية	مندوب المملكة العربية السعودية
عبد الوهاب المجالي	حسن آل الشيخ
وزير الاقتصاد الوطني السابق المفوض بالتوقيع	

٣ - اتفاق التوجيه والاعلام

وعقد بين الحكومتين اتفاق للتوجيه والاعلام ينص على تبادل المساعدة الاعلامية .

٤ - اتفاق عسكري واتفاق تحديد الحدود

وعقد بين الحكومتين اتفاق عسكري ظل مكتوماً ، اما اتفاق تحديد الحدود فقد عقد ونفذ .

ترفيه درجة التمثيل السياسي

وتم الاتفاق بين الحكومتين كما جاء في بلاغ رسمي صدر في الرياض يوم ٢٦ اغسطس سنة ١٩٦٣ على رفع درجة التمثيل السياسي بينهما وهذا نص البلاغ:
رغبة في توطيد اواصر الصداقة والاخوة واستمرار العلاقات الودية الطيبة بين المملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية قررت الحكومتان رفع التمثيل السياسي بينهما الى درجة سفارة .

مِصْرُ تَعْتِزُ بِالسُّعُودِيَّةِ

كان المفروض بعد الخدمات الجلى التي اسديتها الحكومة السعودية لمصر في ابان نكبتها ، وبعد البذل الكثير الذي بذلته لها ، ان تزداد علاقات البلدين الاخوية قوة وتمكيناً ، فتمضيان في خدمة القضايا العربية وفي العمل لتعزيز شأن العرب ، ورفع مكانتهم ، وتعظيم قدرهم .

ويؤسفنا ان نقول بان الريح لم تهب في هذا الاتجاه ، فقد شنت حكومة القاهرة حملة دعاية واسعة النطاق في شهر مارس سنة ١٩٥٨ ضد شخصية الملك سعود ، لاعتبارات خاصة ما كان يجوز ان تكون مثابة خلاف او نزاع .

وترفعت الحكومة السعودية ، وابت ان تسف الى المستوى الذي سفت اليه مصر ، مراعاة لما هنالك من حقوق وروابط قديمة وجديدة .

واذكرت القاهرة ، ولكن لا بعد زمن طويل ، بل بعد ثلاثة اشهر فقط انها تسرعت ، فيما كتبت ونشرت ، فاوفد الرئيس جمال عبد الناصر ، صوره واكبر رجال دولته ، وهو المشير عبد الحكيم عامر ، النائب الاول لرئيس الجمهورية فوصل الى الطائف يوم ١٦ يوليو سنة ١٩٥٨ يحمل الى ملك البلاد والى

حكومتها وشعبها اعتذار رئيس الجمهورية والشعب المصري وحكومته على ما حدث ويصفه بأنه كان مجرد سوء تفاهم .

واستقبله سمو الامير فيصل رئيس الحكومة عند وصوله ورحب به فقال له انه جاء لتصفية الجو وتنقيته واعادت العلاقات بين الحكومتين الى ما كانت عليه فلقى تجاوباً وقال له سموه ان هذا ما نطلبه ونسعى اليه ، وعاد الى القاهرة بعد ما انتهى كل شيء .

الحفاوة بالملك سعود في السويس وبور سعيد

واقتضت حالة الملك سعود الصحية ان يسافر الى المانيا في صيف سنة ١٩٥٩ للاستشفاء ، واختار البحر طريقاً للسفر عملاً برأي اطبائه وكان على الباخرة التي تقله ان تعبر قناة السويس الى بور سعيد ومنها تتطرق في البحر المتوسط .

واعدت الحكومة المصرية ، حينما جاءها نبأ ازماعه عبور القناة ، استقبلاً لائقاً ، فوافاه الى الباخرة عند وصولها الى مدخل القناة المشير عبد الحكيم عامر يحمل اليه تحيات رئيس الجمهورية وصادق ثميناته ، فرد شاكرآ .

وجاء الى الباخرة ايضاً المهندس محمود يونس مدير هيئة قناة السويس فرحب به باسم هذه الهيئة ودعاه والمشير عامر لتناول طعام الغداء على مائدته في قصر الشركة ، واعرب عن اغتباط موظفي القناة بمرور جلالته فيها بعد تحريرها وتطهيرها وهو الذي كانت له اليد الطولى في هذا النصر فرد شاكرآ واعرب عن سروره بعودة القناة الى مصر .

وقوبل بزيد من الحفاوة عند وصوله الى ثغر بور سعيد ، واجباره منه فقد احتشدت وفودها وحيته اصدق تحية لسابق عطفه عليها ومواساته لها في نكبتها ورددت الهمات عالياً للسعودية وشعبها . وتبادل مع عبد الناصر برقيتي شكر ومودة .

وأرسل عبد الناصر الى الملك وكان لا يزال في المانيا يدعوه الى المرور بالقاهرة في طريق عودته الى بلاده فيتيح له الفرصة للحفاوة به فاستجاب ووصل الى مطار القاهرة يوم الاثنين ٣١ اغسطس سنة ١٩٥٩ فأحاط بالطائرة السعودية التي اقلته عند وصولها سرب من الطائرات المصرية النفاثة وواكبها حتى المطار وكان غاصاً برجال الدولة وفي مقدمتهم عبد الناصر الذي اسرع الى مصافحته وتحيته .

ونزل ضيفاً كريماً على مصر في قصر القبة وكان الرئيس المصري اول زواره وبعد خلوة امتدت ساعتين قال الملك للصحافيين لقد تصافينا واتفقنا على تجديد التعاون .

وامضى الملك خمسة ايام في القاهرة وانتهت الزيارة بالبلاغ المشترك الآتي :

بناء على دعوة من الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة قام صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز ملك المملكة السعودية بزيارة للجمهورية العربية المتحدة دامت من السادس والعشرين من صفر عام ١٣٧٩ هجرية الموافق الحادي والثلاثين من اغسطس عام ١٩٥٩ ميلادية حتى غرة ربيع الاول الموافق الرابع من سبتمبر عام ١٩٥٩ ميلادية وتمت خلالها مباحثات بين العاهلين في جو من الود والصداقة واستعرضا فيها الموقف الدولي بصفة عامة وما يهم الأمة العربية بصفة خاصة .

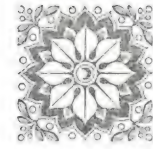
وانتهت هذه المباحثات باتفاق وجهات النظر في كافة المسائل التي كانت موضع البحث . وجاء هذا الاتفاق تجديداً للتعاون المطلق من اجل العروبة ورفعة شأنها وتحقيقاً للتضامن العربي المنشود في جميع القضايا التي كانت وستظل دائماً هدفاً لكل عربي يؤمن بالعروبة ويستظل بقوميتها حتى يتحقق للعرب كافة الخلاص الكامل من كل سيطرة اجنبية او دخيلة . وحتى تتحقق رسالة القومية

العربية في خدمة السلام العالمي ورفاهية الشعب العربي والشعوب كافة .
كما أكد العاهلان من جديد القرارات والمبادئ التي صدرت عقب اجتماعات
القاهرة في الثامن والعشرين من رجب ١٣٧٥ هجرية والموافق الحادي عشر من
مارس ١٩٥٦ ميلادية .

ولقد انتهز العاهلان هذه الفرصة فاجتمعا بسمو الامير غالب بن علي امام
عمان حيث بحثت قضية عمان .

وأكد العاهلان تأييدهما الكامل لاستقلال شعب عمان .

وقد وجه جلالة الملك سعود بن عبد العزيز الدعوة لسيادة الرئيس جمال
عبد الناصر لزيارة المملكة العربية السعودية . وقبل قبل سيادته الدعوة شاكرًا .
وكان ما حدث محل تقدير وارتياح لدى الرأي العام العربي .



تنازل الملك عن سلطاته الدستورية

اضطربت الحالة الداخلية في البلاد، وتدهورت اسعار النقد بسبب الاسراف
الزائد في النفقات ، وازدادت ديون الخزينة ، فرأى الامير فيصل ، انه لم يعد
في طاقته البقاء في الحكم مع كثرة تدخل الحاشية الملكية وبسطها سيطرتها على
الدولة ، فأرسل استقالته الى الملك ، وذهب الى الصيد للاستجمام والراحة (١٥)
مارس سنة ١٩٥٨) .

وزادت استقالته الموقف تعقداً واضطراباً، وزادت في تدهور اسعار النقد ،
وزادت في انتشار الفوضى ، فجاء كبار رجال البلاد وعلمائها وقادتها الى الامير
يرجونه ان يعود الى تسلم الحكم كما كان ، فقال انه يوافق على الرجوع ضمن هذه
الشروط :

١ - ان يتعهد الملك بالكف عن كل تدخل في اعمال الحكومة هو وحاشيته
ومن ينتمي اليه .

٢ - ان يجري كل شيء بواسطة الحكومة وعن طريقها ، فهي وحدها
المسؤولة وصاحبة الشأن .

٣ - أن يتنازل الملك عن سلطاته الدستورية بموجب مرسوم يصدره منعاً لكل تدخل .

واستجاب الملك لهذه المطالب ، وصادر المرسوم رقم ٤٢ بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٥٨ ، وهو :

باسم الله الرحمن الرحيم

بعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء ، وبالنسبة للاجراءات التي تتخذها حكومتنا الفتية ، وتحقيقاً لرغبتنا في دعم الاداة الحكومية ، وتحديد المسؤوليات على ضوء الخبرات التي مرت بها حكومتنا ، فقد اصدرنا بعون الله تعالى ، نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود ، المرسوم الآتي :

اولاً - يمنح رئيس وزرائنا المسؤولية التامة للاشراف على تنفيذ جميع السلطات الادارية فيما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية والشؤون المالية .

ثانياً - يعاد النظر في نظام مجلس الوزراء بغية ادخال التعديلات الضرورية على النظام الحالي لهذا المجلس .

ثالثاً - كلفنا رئيس وزرائنا تحقيق هذه الرغبات والله ولي التوفيق .

سعود

ومنح الامير ايضاً حق قيادة القوات السعودية المسلحة .

وهدأت الحالة عقب عودة الامير عن الاستقالة ، وتسلمه سلطات الملك الدستورية ، فحسنّت الحالة المالية ، واطمأن الجميع ونظروا الى المستقبل بيزيد من الامل .

لجان حكومية

وامر الامير ، فتألفت ثلاث لجان للاشراف على الشؤون الداخلية والخارجية وتنظيم الاداة الحكومية ، ومعالجة المسائل المالية .

بيان الوزارة

واصدت الوزارة يوم ٢٩ منه بيانها ، وهو :

حياد ايجابي

اولاً - ان سياسة حكومة جلالة الملك كانت ولا تزال تهدف لمصادقة كل دولة لا تعتدي عليها ، وهي تؤمن بالحياد الايجابي وتعمل في نطاقه ، وتسعى لتتعامل مع كل دولة في العالم طبقاً لما تقتضيه مصلحتها والمصلحة العربية العامة ، غير مقيدة باي اتجاه او ارتباط تجاه اية دولة اجنبية لا يتلاءم مع مصلحتها والمصلحة العربية .

رفض الاحلاف الاجنبية

ولن تدخل المملكة السعودية في الاحلاف الاجنبية ، لانها تتنافى مع المصلحة العربية . وان الاحلاف ينبغي أن تثبت من الدول العربية نفسها .

العلاقات بالدول الشرقية

ثانياً - انه وان لم يكن بين المملكة العربية السعودية والدول الشرقية تمثيل سياسي ، فان العلاقات القائمة بينها وبين هذه الدول على اساس ميثاق هيئة الامم المتحدة .

العلاقات مع بريطانيا

ثالثاً - ان علاقات المملكة العربية السعودية مع دول الغرب ، تختلف باختلاف مقتضيات المصلحة للمملكة العربية السعودية ، وما تقتضيه مصلحتها وامنها ، وما تقتضيه المصلحة العربية العامة ، ولذلك ترى حكومة جلالة الملك لزاماً عليها ان تعلن موقفها المحدد من بعض دول الغرب فيما يلي :

لقد ساءت العلاقات بين حكومة جلالة الملك والحكومة البريطانية ، على اثر

نقض الحكومة البريطانية لاتفاق التحكيم واعتدائها على منطقة البريمي والمناطق الاخرى المتنازع عليها في الجنوب الشرقي للسعودية . وكانت حكومة جلالة الملك تعمل بالطرق السلمية لحل هذه المشكلة ، ولكن كل مساعيها ذهبت بغير جدوى . ثم قامت بريطانيا وفرنسا واسرائيل بالاعتداء على مصر ، فوجدت حكومة جلالاته انه لازماً عليها ، دفاعاً عن المصالح العربية ، وتأيداً للضمان الجماعي ، ان تقطع علاقاتها السياسية مع بريطانيا وفرنسا ، وان تمنع تجهيزهما بالبرترول ، ولما اوقف عدوان بريطانيا على مصر ، وانسحبت قوات المعتدين عن الاراضي المصرية ، زال السبب المباشر الذي قطعت العلاقات من اجله ، ولكن هناك اعتداء بريطانيا آخر ما زال قائماً في البريمي والمناطق الاخرى المتنازع عليها فاذا انسحبت قوات العدوان البريطاني وحل الخلاف على هذه المناطق بطريق التحكيم الذي تعتبره حكومة جلالة الملك قائماً ، او بطريقة اخرى يتفق عليها ، فلا مانع من اعادة العلاقات مع بريطانيا .

العلاقات مع فرنسا

لقد قطعت العلاقات مع الحكومة الفرنسية على اثر عدوانها على مصر ، وبعد انسحابها من الاراضي المصرية ، جرت مباحثات بين الطرفين ، انتهت باعادة مبالغ مالية كانت قد سامت للجهات الفرنسية ثمن اسلحة منعت الحكومة الفرنسية تصديرها .

وبعد هذا لا يوجد ما يمنع الحكومة العربية السعودية من اعادة العلاقات مع الحكومة الفرنسية ، في الوقت الذي تتجه فيه الامور لاعطاء اخواننا المكافعين في الجزائر حقوقهم في الحرية والاستقلال .

ان الحكومة تأسف لموقف الحكومة الاميركية من قضية خليج العقبة ، وما زالت تعتبر هذا تأييداً للاعتداء الثلاثي الذي وقع على مصر . وتأمل بعد ان

انسحب المعتدون من مصر وبقي العدوان في المياه الداخلية العربية بخليج العقبة ان تعيد الولايات المتحدة النظر في موقفها .

في الميدان العربي

رابعاً - ان حكومة جلالة الملك ترى ان اسباب الشر في هذا الجزء من العالم هو وجود ما سمي باسرائيل في فلسطين العربية ، وان الحل لهذه المشكلة هو رجوع الحق الى اهله بالشكل الذي يرتضونه ، وهم عرب فلسطين ، ومنع هذا العدوان الذي وقع عليهم .

خامساً - لقد ارتبطت حكومة جلالة الملك بارتباطات متعددة بالجامعة العربية ، كما ارتبطت ارتباطات اخرى متعددة مع دول الجامعة العربية . وهي حريصة كل الحرص على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها ، والسير في تنفيذ تلك الالتزامات كما وضعت . وهي حريصة كل الحرص على ان تتعاون مع الدول التي وضعت تلك المعاهدات معها على تنفيذها .

تنظيمات جديدة لمجلس الوزراء

واصدر الامير يوم ١٤ مايو سنة ١٩٥٨ التعليمات الآتية بشأن محاكمة الوزراء ومنعهم من التجارة او استئجار شيء من ممتلكات الدولة ، وهي :

● الوزراء ، وزراء الدولة ، ومستشارو الملك ، يختارهم رئيس مجلس الوزراء . يحاكم اعضاء المجلس عن التحالفات التي يرتكبونها في أعمالهم الرسمية . يحدد المجلس قرارات الاتهام والمحاكمة وكيفية تأليف هيئة المحكمة .

● يرسم المجلس السياسة الداخلية ، والخارجية ، والمالية ، والدفاعية ، والتعليمية وجميع الفنون العامة للدولة . ويملك السلطة التنظيمية والتنفيذية والادارية ، وهو المرجع للشؤون المالية والمرتبطة بسائر الوزارات والمصالح .

قرارات المجلس نهائية ، الا ما يحتاج منها لاستصدار امر او مرسوم ملكي .
لا تعتبر المعاهدات والاتفاقات الدولية نافذة ، الا بموافقة المجلس ، ولا يجوز تعديلها الا برأي المجلس .

● اذا لم يوافق الملك على اي مرسوم او امر يقدم اليه ، يعاد الى المجلس مشفوعاً بالاسباب المؤدية لذلك لبحثها . واذا لم يرد المرسوم من ديوان الملك الى مجلس الوزراء خلال ٣٠ يوماً ، يتخذ رئيس المجلس ما يراه مناسباً ويحيط المجلس علماً به .
● المجلس له الهيمنة التامة على شئون التنفيذ ، وهو صاحب الاختصاص الاصيلي في اتخاذ جميع ما يرى فيه مصلحة البلاد ، ويدخل في اختصاصه مراقبة تنفيذ القرارات .

● المجلس هو السلطة المباشرة لادارة البلاد ، وله الهيمنة التامة على كافة قضايا الادارة في انحاء المملكة .

● لا يجوز تخصيص مرتب او منح مكافأة او صرف اي مبلغ من اموال الدولة الا بقرار من المجلس . ولا يجوز منح عقار او استثمار مورد من موارد البلاد الا حسب نظام خاص يتفق مع المصلحة العامة .

● كل واردات الدولة تسلم الى الخزانة العامة الموحدة ويجري قيدها الاول من السنة المالية الجديدة . تقوم مراقبة حسابات الدولة بتدقيق جميع حسابات الحكومة والتحقق من صحة بنود مواردها وصرفها .

كل وزير مسؤول عن وزارته أمام رئيس المجلس . رئيس الوزراء مسؤول عن اعماله واعمال المجلس امام الملك . لرئيس الوزراء حق طلب اعفاء وزير من ورائه . واستقالة الرئيس يترب عليها استقالة جميع الوزراء .

● للمجلس ان يقرر انشاء لجان تحقيق تتولى التحري عن سير اعمال الوزارات او عن قضية معينة ، وترفع نتائج تحرياتها الى المجلس في النتيجة حسب النظام .

● رئيس مجلس الوزراء هو الذي يوجه السياسة العامة للدولة ، ويكفل التوجيه والتنسيق والتعاون بين مختلف الوزارات ، ويوقع قرارات المجلس ، ويأمر بتبليغها الى الجهات المختصة ، وله الاشراف على المجلس والوزارات والمصالح ، ويتلقى توجيهات الملك للعمل بموجبها .

● يتبع مجلس الوزراء ، ديوان المجلس ، الامانة العامة للمجلس ، شعبة الخبراء ، ديوان المظالم ، ديوان مراقبة الحسابات العامة .

● يلغي هذا التنظيم الجديد ، نظام مجلس الوزراء السعودي الصادر في ١٢ رجب ١٣٧٣ وجميع الانظمة والقرارات الاخرى التي تخالف احكامه وكل حكم آخر يخالفه .



وزارة الملك

لم تهب الرياح كما تمنى المخلصون ، ولم تهدأ الحالة بعد كل ما جرى فعاد قصر الناصرية (قصر الملك سعود) وعادت الحاشية الى التدخل في شؤون الحكومة وعادوا جميعاً الى ما نهوا عنه . وتعهدوا بعدم العودة اليه ، فلم ير الامير بدءاً من الاستقالة ، بعد ما افرغ جهده للتفاهم مع القوم واقناعهم بترك الحكومة تؤدي مهمتها . وتنصرف لانمام واجباتها ، وبعد ما استنفد كل وسيلة لاعادة الامور الى مجاريها .

وارسل الامير كتاب الاستقالة الى الملك يوم اول شهر رجب سنة ١٣٧٩ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠) يرجوه اعفاه من مناصبه ، فقبلها الملك فوراً وبدون تردد ، ولا بحث في أسبابها ، فوصف قبوله للاستقالة بأنه عمل اتسم بالتسرع فقد كان عليه قبل القبول والموافقة ان يسعى للتفاهم وازالة اسباب الشكوى .

واصدر الملك يوم ٣ رجب سنة ١٣٨٠ (١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠) مرسوماً تولى بموجبه صلاحيات مجلس الوزراء والف برئاسته وزارة على المنوال الآتي :

الامراء محسن بن عبد العزيز وزيراً للداخلية ، وطلال بن عبد العزيز وزيراً للمالية وبدر بن عبد العزيز للمواصلات ، ومحمد بن سعود للدفاع والطيران .

والشيخ عبد العزيز بن حسن وزيراً للمعارف ، والمهندس عبدالله الحمود الطريقي وزيراً للبتروول والثورة المعدنية ، والدكتور حسن ناصيف للصحة ، وناصر المنقور وزير دولة لشؤون رئاسة مجلس الوزراء ، وابراهيم سويل للخارجية . وعين الشيخ عبدالله السعدي رئيساً لديوان المظالم ، وحسن مشاري وكيلاً لوزارة المالية ، ومصطفى وهبه وكيلاً للمالية للشؤون الاقتصادية ، والامير فواز بن عبد العزيز اميراً لمدينة الرياض ، وعبد المنعم العقيلي وكيلاً لوزارة الداخلية وجميل حجيلان مديراً عاماً للاذاعة والصحافة والنشر برتبة وكيل وزارة .

وهذا هو البيان الذي القاه الملك في مفتتح اول جلسة لمجلس الوزراء :

بسم الله العلي القدير افتتح هذا المجلس مستلهماً منه التوفيق والهداية الى ما فيه صالح امتنا وبلادنا شاكرراً لاعضاء حكومتي السابقة وعلى رأسهم أخي وولي عهدي فيصل ومقدراً ما قاموا به من اعمال جليلة راجياً ان تضعوا اولاً وقبل كل شيء نصب اعينكم تقوى الله في جميع تصرفاتكم واعمالكم وان يكون رائدكم الاول خدمة ابناء شعبنا .

لست اشك في انكم تقدرون جسامته المسؤولية الملقاة على عاتقكم فرادى ومجتمعين ولقد وقع اختياري عليكم لما اتوسمه فيكم من اخلاص لبلادكم وتقان في خدمتها ورغبة في العمل على كل ما يرفع من شأنها ويعلي من مكانتها بين الامم ويجنبها الاخطار التي تعصف بكثير من بلاد العالم .

انكم تدركون ولا شك ان الدعامة الاولى التي يقوم عليها كياننا هي تمسكنا بتعاليم ديننا الحنيف وسنة نبينا محمد عليه افضل الصلوة والسلام وعروبتنا المجيدة وان من اوجب الواجبات علينا تكريس الجهود لتثبيت دعائم الاستقرار بالقضاء على الفقر والجهل والمرض والسير على الطرق العلمية الصحيحة وانشاء جهاز خاص يقوم بتخطيط شامل وتوجيه صالح لاقتصادنا ووضع سياستنا التعليمية

الوجهة المحققة لتلك الاهداف والاستعانة بخبرة من تقدمونا في هذا المضمار .

وان تأليف هذه الوزارة ما هو الا خطوة اولى ستتبعها بأذن الله خطوات تحقق ما نصبو اليه من رفاهية شعبنا والاخذ بيده والتعاون معه في ادارة الشؤون العامة للبلاد طبقاً لتعاليم ديننا وعملاً بتقاليدنا وسنعي بوضع نظام اسامي للحكم يحدد اختصاصات الجماعات والافراد مبنياً لحقوقهم وواجباتهم وذلك طبقاً لما نص عليه ديننا الحنيف وسنة نبينا الكريم .

اما «عملتنا» فلا شك انكم تدركون اننا حريصون كل الحرص على تدعيمها وتقويتها فضلاً عن ذلك فاننا نرى انه من الاهمية بمكان ان يرافق ذلك التدعيم خطوات اخرى تؤدي الى الرواج والقضاء على الكساد وفي الواقع فان الخطاب الذي القيناه في ذكرى جلوسنا يعبر احسن تعبير عن اهدافنا ومشروعاتنا وقد لمسنا ان الحاجة ماسة لتطوير اساليب الادارة لتساير الشوط الذي قطعناه في حياتنا .

وسوف نعني بحول الله بوضع الانظمة التي تكفل سير العمل وتيسره في مختلف اجهزة الدولة كما سنعي بصفة خاصة باصدار نظام المقاطعات تسهيلاً لادارة دفعة الحكم وتحقيقاً للامركزية كما اننا سنصدر نظام الشركات ونظام محاكمة الوزراء ، كما سنعيد النظر في بعض الانظمة التي هي مثار الشكوى والملاحظة وتعديلها بما يحقق مصلحة المواطنين ويسهل سير العمل كما اننا سنولي عنايتنا للاذاعة والصحافة باعتبارها اداة صالحة للتوجيه وسيكون للصحافة حريتها في حدود النظام .

ونظراً لما نعلقه من اهمية على استغلال مواردنا الطبيعية بما يعود بالخير على شعبنا وبلادنا فقد انشأنا وزارة خاصة للبترول والثروة المعدنية تعني بهذين الموردين الرئيسيين .

اما سياستنا الخارجية فتقوم على التعاون الوثيق مع البلاد العربية الشقيقة سعياً لتحقيق ما يصبو اليه العرب جميعاً متمسكين بميثاق الجامعة العربية باذنين جميع الجهود لاسترداد اخواننا عرب فلسطين والجزائر وعمان والجنوب العربي حقوقهم المسلوبة .. اما البريمي فاننا في انتظار نتائج مساعي الامين العام للأمم المتحدة لحل هذا النزاع بالطرق السامية والا فانا لن نتردد في اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة باستعادة ذلك الجزء من بلادنا .

اما عن علاقتنا بالدول الاجنبية فهي قائمة على اساس الاحترام المتبادل والحياد التام متعاونين مع الدول العربية والاسلامية والكتلة الآسيوية الافريقية تأكيداً لمبادئ باندونج وميثاق الأمم المتحدة .

وختاماً يجب ان تدرکوا اننا جميعاً نعمل في سبيل هدف واحد هو تقدم بلادنا وازدهارها ولا شك بأن الاعمال لا الاقوال هي مقياس النجاح وفقنا الله جميعاً للعمل بما فيه خير امتنا وبلادنا . والسلام عليكم .

توجيهات ملكية للوزراء

واصدر الملك يوم ٨ رجب سنة ١٣٨٠ الى الوزراء التوجيهات الآتية :

١ - تمييز الاحكام :

نظراً لما للقضاء من أهمية عظمى وحرصاً منا على صيانة حقوق الرعية وزيادة في الاطمئنان الى صحة احكام القضاة وحيث ان القضاء الشرعي هو المرجع الوحيد لفصل الخصومات وان التحاكم اليه بين الافراد والجماعات ، لذلك كله رأينا لزوم تمييز الاحكام الشرعية وتدقيقها من قبل هيئة علمية تشكل من كبار العلماء برئاسة رئيس القضاة مهمتها النظر في الاحكام الشرعية الصادرة من القضاة وتدقيقها وتمييزها والتصديق عليها اذا كانت مطابقة للقواعد الشرعية او نقضها اذا

كانت مخالفة ، واعادة المحاكمة فيها مرة اخرى على ان يعمل نظام شرعي للمرافعات وتدقيق الاحكام وتميزها والحرص على انجازها .

٢ - حماية الانتاج الصناعي :

ان سياسة الانماء الصناعي التي تهدف الى اتباعها في هذه النهضة الشاملة للبلاد تستوجب منا حماية انتاج صناعاتنا المحلية النافعة ، ومن هذه الصناعات التي يجب حماية انتاجها على سبيل المثال ضد منافسة انتاج الصناعة الاجنبية صناعة الاسمنت . ان اغلب الصناعات الجديدة وخاصة في البلاد الناشئة تحتاج في بادئ امرها الى الحماية الجمركية لكي تنهض وتصبح قادرة على منافسة غيرها من الصناعات الاجنبية .

٣ - اموال الدولة :

اننا نعتبر اموال الدولة امانة في ايدينا فيجب على جميع الوزراء ورؤساء المصالح ان يحرصوا كل الحرص في المحافظة على تلك الاموال وألا يتجاوزوا حدود اعتمادات الميزانية وان ينفذوا الميزانية في الطريق المرسوم لها . كما يجب ألا يجيد احد مناقيد شعرة عن اتباع الانظمة واللوائح المالية المرعية .

ان رعاية مصالح الامة والحرص على صيانة اموال الدولة توجب علينا ان نخطط لتنفيذ الميزانية بسياج متين من المراقبة الحقة .

مجلس وطني لوضع الدستور

واصدر الملك مرسوماً بانشاء مجلس وطني يتولى وضع دستور ينظم الحكم في البلاد على ان يضم رؤساء العشائر وممثلي المصالح الحكومية . ومدة هذا المجلس عام واحد

الأمير فيصل يعود للوزارة

وسعى الساعون لدى الامير فيصل لاقتناعه بالعودة الى الحكم والتعاون مع اخيه وقالوا ان ذلك سبيل ضمان الاستقرار والنهوض بالمملكة والسير بها في طريق التقدم ، فوافق بعد لأي على العودة فيكون نائباً لرئيس الوزارة ووزيراً للخارجية .

واقترنت عودة الامير الى الوزارة بتعديل وزارتي واسع النطاق فعدلت يوم ١٥ مارس سنة ١٩٦٢ (شوال سنة ١٣٨٦) وصارت تتألف كما يلي :

الامير فيصل بن تركي بن عبدالعزيز للداخلية ، والامير مساعد بن عبد الرحمن للمالية والاقتصاد ، والامير محمد بن سعود للدفاع والطيران ، والشيخ حسن بن عبدالله آل الشيخ للمعارف ، واحمد جمجوم للتجارة والصناعة ، واحمد زكي اليامي للبتترول والثروة المعدنية ، ومحمد الشبلي للعمل والشؤون الاجتماعية ، وعبد الرحمن بن الشيخ للزراعة ، والدكتور حامد للصحة ، وحسن عرب للحج والاعوقاف .

واستقبل الملك يوم ١٨ منه (٩ شوال سنة ١٣٨٠) هيئة الوزارة الجديدة والقي الكلمة الآتية :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والثناء عليه بما هو اهله ، والصلاة والسلام على رسوله ، ورضوان الله على صحابته والسلف الصالحين .

وباسم الله افتتح اول اجتماع لمجلس وزرائنا هذا ، سائلاً الله ان يهدينا في سائر اعمالنا الى طريقه المستقيم ، وان يعيننا على العمل بما امرنا به ربنا ، وسنه لنا نبينا صلوات الله وسلامه عليه وسلفنا الصالحون بما فيه خيرنا في الدنيا والآخرة .

اخواني وابنائى

اجدني في هذا الموقف مفعماً بالثناء على الله سبحانه ، لا احصى ثناء عليه ، بما من علينا من نعم لا تحصى ، ومنها انه لطف بي في الوعكة التي المت بي ، ووهبني ثوب الصحة والعافية حتى عدت اليكم ، ولقد كان اعظم ما اثلج صدري ايام تلك الوعكة ذلك الشعور المتبادل الذي كان يرافقني طوال تلك المدة بين قلبي وقلب شعبي ، فقد كانوا ملء سمعي وبصري كما شعرت اني كنت ملء سمعهم وبصرهم ، وكانوا يحوطونني بشاعرهم ودعائهم وابتهاهم الى الله بالشفاء والعافية حتى اعادني الله اليهم وانا اشد شوقاً للقائهم لاقوم بالواجب علي في خدمة هذا الوطن العزيز على قلوبنا والذي نفديه بالمهج والارواح .

اخواني وابنائى

لقد وقع اختياري عليكم لتقلد مقاليد الامور في هذه الدولة ، ولتكونوا عوناً لي في خدمة هذا الوطن ، نسير به السير القويم الذي يحفظ له دينه اولاً ، ونظم اموره المعيشية بكل ما نملك من وسائل وقوى وجهد ، وادعو الله بقلب مخلص ان يحقق الامة من جهودنا جميعاً ما تحتاج اليه لسعادتها في دنياها وآخرتها .

هذه موازنة الدولة بين ايديكم ، وهذه امكانية المواطنين ، وكل قوة نستطيع

ان نستفيد منها لرفعة شأن هذا الوطن في متناول ايدينا ، فيجب ان نبذل اقصى جهودنا لما فيه مرضاة ربنا اولاً ثم اسعاد شعبنا ليعيش في مجبوحة من السعادة والهناء .

اخواني وابنائى

ان اهدافنا في سياستنا الداخلية وسياستنا الخارجية ، هي المبادئ التي جاء بها الاسلام ، لا اهداف لنا غيرها . عليها نسير ، واليها ندعو ، لا نبتغي بها بديلاً لانها كفلت لنا سعادة الدنيا والآخرة ، لا نسمح ان يكون في بلادنا غير مبادئ الاسلام وندعو اليها في خارج بلادنا ، وكما امر الله بالحكمة والموعظة الحسنة لا اكراه في الدين ، قد تبين الرشد من الغي ، فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى ، لا انفصام لها والله سميع عليم .

هذه مبادئنا وهذه اهدافنا ، لا مبادئ لنا سواها ولا اهداف لنا غيرها .

اخواني وابنائى

لقد سهل الله لنا في نهضتنا الحاضرة ان مكننا من فتح باب للتعليم في ديارنا قلما جارانا فيه غيرنا ، فقد فتحنا المدارس وسهلنا لابناء الشعب ان يرتادوا معاهد العلم بالجان وعاوناهم على ذلك في كل مرحلة من مراحل التعليم من ادناها الى اعلاها . وبعثنا البعث العلمية الى الخارج ترتاد دور العلم على حساب الحكومة وهذا من فضل الله وتيسيره ، وفتحنا الاعداد الكثيرة من المستشفيات والمستوصفات والناس يرتادونها للعلاج وللعمليات الجراحية ولكل ما يتطلب علاج الامراض بالجان وبغير ان يؤخذ عنهم شيء من الاجور .

وهذه الطرق تفتح في المدن وفي سائر ارجاء المملكة المترامية الاطراف لتأمين المواصلات بينها وهناك التعليم المهني الذي اوليناه عنايتنا ليقوم ابناء البلاد بخدمة انفسهم .

وهناك مشاريع كثيرة لاستخراج ثروات البلاد واستخدام اليد العاملة في الزراعة والصناعات وعلينا ان نسير فيها بخطى فعالة لينعم شعبنا بنعم الله التي وهبنا اياها .

واني اهيب بكم اخواني وابنائي الوزراء ان تضاعفوا جهودكم على كل ما من شأنه اسعاد الشعب ورفع مستواه الديني والعلمي . وما يؤمن له الرفاه في الحياة وان يعمل على تطوير ما تستدعي الحاجة تطويره من الانظمة بحيث تتلاءم مع المصلحة العامة وتطوير البلاد الاقتصادي والاداري وسنستمد جميع انظمتنا من كتاب الله وسنة رسوله .

هذه سياستنا الداخلية التي ادعوكم ونفسي للاخذ بها والعمل بموجبها ، ومن اخلص نيته مع ربه في عمله ، اوصله لما يريد .

اما سياستنا الخارجية واهدافنا فالحصصها لكم فيما يلي :

اولاً - نحن في هذه البلاد المقدسة مهبط النور والهدى لم يمنحنا الله شرفاً اعلا ولا اسمى من هذا الدين الذي نشره اباؤنا المسلمون في انحاء العالمين فاول هدف لنا هو التعاون مع سائر المسلمين تعاوناً اخوياً كما آخى بيننا وبينهم في قوله جل شأنه « انما المؤمنون اخوة » فان اخواننا المسلمون بعدوا او قربوا بهمنا ما يهمهم ، ويسرنا ما يسرهم ، ويؤلمنا ما يؤلمهم ، ونجد واجباً علينا ان نتعاون مع من يمكننا التعاون معه على اساس اسلامي صحيح كما امرنا ربنا .

ثانياً - اما المجال العربي فنحن العرب وفي هذه الديار ، منبع العرب ، منها قاموا لنشر مبادئ كانت اقدس واعلى مبادئ نشرت في العالمين ولذلك فكل جمع لصفوف العرب وتوحيد كلمتهم نحن دعائه ، ونحن المعضدون له ، والعالمون عليه . عملنا وسنعمل في جامعتنا العربية كل ما يجب عمله لحفظ كيان الامة العربية وجمع قواها في صعيد واحد ، وسنكون على الدوام من الدعائم التي

تؤيد الجامعة العربية وتنصرها كما سنكون نصراء لكل من يعتدي عليه من العرب من قريب ومن بعيد ، في اي محيط كانت ، نقاوم ونشجب اي سعي للتفريق بين العرب كما نقاوم اي اعتداء على اي عربي اياً كان المعتدي ، وان اي داع لجمع كلمة الدول العربية لمصلحة العرب سيجدنا في المقدمة لن نتوانى ولن تتعاس لان العرب ، اينما كانوا ، نحن منهم لا ينصرهم من ضل اذا اهتدى من هداه الله منهم .

ثالثاً - اما سياستنا الخارجية ، فأيدينا مفتوحة لكل من يصادقنا ، غير معتد ولا باغ علينا ، ونعمل في الامم المتحدة مع كل من يريد السلام ، ويدعو اليه وانه ليؤسفنا ان علاقاتنا السياسية لا تزال منقطعة مع المملكة المتحدة لانها قامت بعدوان على اراضيها في البريمي والمناطق المتنازع عليها ، بدعوى تأييد لاختوة لنا نحن احق بتأييدهم منها ، ولا تزال المفاوضات التي توسط بها الرجل العظيم الراحل المستر همرشولد مستمرة بعد وفاته ، وان كانت لا تزال تتعثر بعراقيل كلما قطعنا منها علم بدا علم . وكنا لا تزال نقول ان اخواننا من الذين ادعوا الحلاف بيننا وبينهم ، اننا احق بهم وهم احق بنا ، فما كان لآبائهم واجدادهم فهو لهم ، وما كان تحت سلطتنا وسلطة آئنا واجدادنا فان ابناءنا الذين يقيمون في تلك المواطن ، لا يرضون بوطنهم العربي السعودي بديلاً ، وقد هجروا مراتهم بعد ان اخرجتهم القوى البريطانية ، فاذا انتهى الامر على الوجه الذي سار الاتفاق على اساسه ، او خلى بيننا وبين اخوتنا ، تقدر ما لنا وما لهم على اساس ما كان عليه اباؤنا واباؤهم قبل العدوان البريطاني ، فسيكون من احب الامور لنا ان تعود علاقاتنا مع بريطانيا الى سابق عهدها .

اما علاقاتنا السياسية مع فرنسا فكنا قطعناها مع بريطانيا يوم عدوانهم على شقيقتنا مصر ثم استمرت علاقاتنا مقطوعة مع فرنسا تأييداً لاختوتنا البواسل في

الجزائر ، واليوم وبعد ان تم الاتفاق بين اخوتنا في الجزائر وفرنسا على إيقاف إطلاق النار ، فأننا نأمل ان تسير الامور في الطريق السوي الذي يؤمن للجزائر المجاهدة ما تصبو اليه من حرية واستقلال لتعود علاقاتنا السياسية مع فرنسا في وقت قريب ان شاء الله .

اما الجرح الدامي في قلوبنا وجوانبنا فلسطين العزيزة ، فلن تهدأ قوانا حتى يسترد اخوتنا في فلسطين حقوقهم كاملة غير منقوصة ، وتتمنى ان يعلم الجميع حقيقة الخطر وان يعلموا ان التعاون هو السبيل الوحيد لرد الحق الى اهله . هذه خلاصة عن اهداف سياستنا في الداخل والخارج ، وأسأل الله ان يوفقنا وياكم لما فيه الخير والعمل الصالح لما يرضي ربنا ويخدم شعبنا والمسلمين والعرب اجمعين . والسلام .

ورد الامير فيصل بالكلمة الآتية :

اعتقد ان الاخوان كلهم يؤيدون ، ويشرفهم ان يكونوا خداماً في سبيل المصلحة التي رسمتموها جلالتم فيما تفضلتم ، وبينتم من الاسس والمبادئ التي رسمتموها للجميع . نرجو الله ان يكونوا عند حسن ظن جلالتم وعند حسن ظن الامة ، وان يكونوا حائزين على رضا الرب سبحانه وتعالى ثم على رضى جلالتم وضمائرهم التي يجب ان يسيروا عليها بموجب الدور الذي رسم لهم في انهاء حال البلاد والامة وايصالها الى المستوى الذي تصبو اليه ، وان الاخوان طبعاً يشاركونني في ذلك .

مشكلة اليمن بين السعودية ومصر

رسم الملك عبد العزيز آل سعود لدولته خطة في ميدان السياسة العربية تقوم على انشاء افضل علاقات الصداقة مع الحكومات العربية المجاورة والتعاون معها في جميع الميادين ، وبذل كل ما يمكن بذله من المساعدات لها . وكانت الحكومتان السورية واليمنية في طليعة الدول التي تعاونت معه ، واخلصت الود وصانت العهد . وكانت هنالك ايضاً روابط صداقة ومودة اقامها بين حكومته وبين القاهرة وبينها وبين حكومة لبنان ايضاً .

وانضمت الاردن ايضاً الى هذه المجموعة ، انضمت اليها بعد مقتل المرحوم الملك عبدالله في المسجد الاقصى يوم ١٦ يوليو سنة ١٩٥١ بيد الشاب شكري عشو ولم يتردد خليفته ونجليه الملك طلال حيناً آل الامر اليه ، فشد الرحال الى الرياض ومعه زوجه الملكة زين الشرف فلقيا حفاوة زائدة ، وترحباً

وافراً ، وكان ذلك بديء تحول جديد في السياسة الاردنية ظل قائماً ومستمراً حتى يوم ١٤ مارس سنة ١٩٥٨ وهو يوم انضمام الاردن الى الاتحاد الهاشمي ، على ان هذا العهد لم يطل فقد عاد الاردن الى الحظيرة السعودية في شهر اغسطس سنة ١٩٦٣ يوم زار الحسين الطائف ، كما تقدم .

واعلنت الثورة في مصر يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والملك عبد العزيز لا يزال على قيد الحياة يرعى دولته ، ويشرف على تنفيذ السياسة القومية التي رسمها لها ، سياسة الصداقة والود مع جميع الحكومات العربية التي كانت مستقلة باستثناء حكومة العراق التي آثرت الابتعاد عن هذه الدائرة ، لاعتبارات خاصة بها ، مع العلم بان العلاقات السياسية معها ، كانت منظمة على افضل الاسس ، وتكاد تكون مجردة عن كل ما يوجب الخلاف او يدعو اليه .

وانتقل الامر الى كبير انجاله ، جلالة الملك سعود يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وسياسة المملكة موطدة مستقرة ، والصلات بينها وبين الحكومات العربية المجاورة والقريبة تدور في دائرتها المرسومة ، وفي اطار هذه السياسة وصل الملك سعود الى القاهرة يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ اي بعد ثلاثة اشهر واسبوع واحد من بدء ولايته ، يريد تجديد عهد الصداقة القديمة التي نشأت وترعرعت في كنف والده المرحوم فماذا وجد !

وجد ان الحالة الداخلية مضطربة في القاهرة ووجد تنافساً شديداً على الحكم بين اللواء محمد نجيب رئيس دولة مصر يومئذ ، وبين العقيد جمال عبد الناصر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الذي كان يخطف الرئاسة ويعمل للحلول محل رئيسه .

وبذل الملك سعود جهداً مشكوراً لفض الخلاف وازالة اسباب النزاع فوضع الاول نفسه تحت تصرفه وتمسك الثاني اي جمال بوقفه . وبما يستحق الذكر انه

اغنى على اللواء محمد نجيب لمدة ثلاث ساعات في المطار حينما خرج لوداع الملك يوم سفره ، وسبب ذلك ما كان يعانيه من الاضطراب النفسي .

ومدت الحكومة السعودية يدها الى جمال بعد ان قفز يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ الى كرسي الرئاسة غب اعتقال اللواء محمد نجيب وتعاونت معه في جميع الميادين ، وبذلت له جميع انواع المساعدات ، وخصوصاً في ابان العدوان ، على المنوال الذي بسطناه آنفاً ، متجاوبة في ذلك مع السياسة التي رسمها مؤسسها الكبير ، ومنسجمة مع الخطط التي تدير عليها في عهدها الجديد نحو الحكومات العربية المجاورة والصديقة ، وكانت تعد القاهرة في المقدمة وتجزل لها المساعدة على اوسع مقياس .

وتخيل الرئيس جمال عبد الناصر ثم خال بعد ان خرج سالماً من معركة العدوان سنة ١٩٥٦ وبعد ان اطمأن الى مصيره ، ان في استطاعته اخضاع الحكومات العربية المجاورة وجذبها الى فلكه تحت لواء الوحدة العربية التي اتخذها شعاراً لدولته في تلك المرحلة ، وكان يعتمد في ذلك على ضباط الجيوش العربية في البلاد المجاورة .

وبدأ اول ما بدأ بسورية ، اقرب البلاد العربية الى السعودية واكثرها صلة بها ، وصداقة معها ، فضمها الى دولته بوحدة مصطنعة يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٨ جاعلاً منها اقليماً شمالياً ، بعد ان دمر كيانها السياسي . ولو اتبع في انشاء هذه الوحدة الطرق الشرعية المألوفة في انشاء « الوحدات » لما تحرك لسان بانتقاده ، ولكنه سلك طريقاً ملتوية باستماتة عدداً من ضباط الجيش السوري بلغ عددهم ٢٢ ضابطاً حملوا الى القاهرة يوم ١٤ يناير سنة ١٩٥٨ وفيها اقرؤا مشروع الوحدة بدون ان يكون للحكومة السورية رأي في ما جرى .

على ان الرئيس جمال عبد الناصر نفسه عاد فاعترف بعد ثورة الجيش السوري على الحكم المصري يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦١ واعلانه الانفصال واعادته الكيان السوري ، بهذه الحقيقة التي نذيعها فقال في الاجتماع الاول من المجموعة الثانية المعقود يوم ١٩ مارس سنة ١٩٦٣ ما نصه منقولاً عن آخر العامود الثاني واول العامود الثالث من الصفحة ٥٦ من كتاب «بصراحة»^(١) :

« وبعدين الثقة كانت برضه في اول الوحدة متنياً لي ما كانش موجودة . ما هو ده موضوع من المواضيع اللي هي النهار ده من المواضيع الاساسية .. من اول الوحدة .. اجهزة الحزب (حزب البعث) او القواعد التي يقول عنها .. لم تجبذ الوحدة .. اشتغلت ضد الوحدة .. قيل .. استعمار مصري .. وقيل تسلط .. وقيل .. وده من أول اشهر الوحدة .

« بدأ الكلام في هذه الموضوعات من اول اشهر الوحدة . وانا باعتبر ان الطعن في الوحدة بدأ اول ايامها .

« وبعدين عهد الوحدة ورث اوضاع سورية بكل متناقضاتها وكل خلافاتها .. ما هو الوحدة مين عملها ! ما هو هم عملوها الضباط . كل كتل الجيش مش كده . جم قبل الحكومة ما تعرف . هل شكري القوتلي عمل وحدة ؟ انتم عارفين التفاصيل » .

هذا هو كلام عبد الناصر نقلناه بالنص عن المحاضر التي نشرتها جريدة الاهرام وهو يشهد بزيغ الوحدة ، وزيفها هو سر فشلها وزوالها بتلك السرعة المذهلة .

(١) دارت في شهر مارس سنة ١٩٦٣ بين حكومة البعث في دمشق وحكومة البعث في العراق وحكومة القاهرة لمناقشة وحدة اتحادية تضم هذه الحكومات .

واصدرت جريدة الاهرام في شهر مارس - ابريل سنة ١٩٦٣ اغداثات التي دات بين ممثلي الحكومات الثلاث حول هذه الوحدة في كتاب خاص اسمه « بصراحة - محاضر محادثات الوحدة » ونحن ننقل منه .

واتبع عبد الناصر الاسلوب نفسه في اليمن ، فدفع بعض ضباط من الجيش اليمني فديروا انقلاباً اعلنوه يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، اي بعد سنة واحدة تنقصرها ايام من انفصام الوحدة السورية - المصرية ، وقاد الانقلاب العقيد عبدالله السلال رئيس حرس الامير البدر ، قبل بيعته .

وما كان في استطاعة الحكومة السعودية ، ان تتجاهل الانقلاب ، وتسكت عنه ، كما فعلت ازاء الانقلاب السوري الذي قاده الضباط باعتراف الرئيس ناصر ، ولا ان تعترف بنظام الحكم الذي اقامه ، وذلك لاعتبارات كثيرة وعديدة يمكن ادماجها في ما يلي :

١ - وجود حدود مشتركة بين السعودية واليمن ، من ناحية « نجران » في الشرق ومن جهة عسير وتهامة في الجنوب . ومن طبيعة هذا الجوار المزدوج ان يؤثر في وضع البلاد المجاورة الى حد كبير .

٢ - التجأ الامام محمد البدر الى البلاد السعودية وطلبه من حكومتها النجدة والمساعدة .

٣ - وجود سلسلة معاهدات واتفاقيات بين الحكومتين السعودية واليمنية تحتم على كل منهما مساعدة الاخرى .

ولا وجود لكل هذه الاعتبارات بالنسبة لسورية او لغيرها من الاقطار العربية الاخرى التي كانت هدفاً لمؤامرات القاهرة في تلك المرحلة .

٤ - ما هو ملحوظ من خطر استقرار مصر في اليمن وسيطرتها عليها ، مما يؤلف في حد ذاته تهديداً مستمراً للكيان السعودي .

٥ - اعتناق مصر للمبادئ الاشتراكية - الشيوعية ومناداتها بها وسعيها لنشرها في البلاد العربية مما ينافي الاسلام ، ويؤلف خطراً على الدين الاسلامي في داخل جزيرة العرب .

وقد نتج عن ذلك كله مواقف متناقضان تقفهما الحكومتان السعودية والمصرية من بعضهما بعضاً ، وللمرة الاولى ، بدون ان يكون لهما رأي او خيار .

فاما الحكومة المصرية فاعتقدت ان السعودية تحاول ان تحرمها من الفوز ببلاد اليمن وضمها الى بلادها واتخاذها اياها اقليماً جنوبياً كما فعلت من قبل في سورية كما انه ليس هنالك ضامن يضمن عدم توسلها بوسيلة او اخرى للزحف على البلاد السعودية ، وبلوغها الخليج العربي والوصول الى العراق والشام وهو اقل ما كان يفترض يومئذ بالنسبة لما كانت تظهره من حب للتوسع ، فقد كانت تنادي ان حدودها تمتد من المحيط الى الخليج .

اما الحكومة السعودية فكان عليها ان تقي بعهودها للإمام البدر وتساعدته في استرداد ملكه ودولته وفي ذلك راحة لبالها من جهة حدودها الشرقية والجنوبية والغربية معها .

وهناك حد فاصل دقيق يفصل بين الموقفين : فالاولى اي مصر طامعة ومعتدية ، طمعت في امتلاك اليمن واعتدت على حكومة البدر وارسلت جيوشها الى بلاده لحماية الخارجين عليه من رعاياه ومدمم بالسلاح والمال لقتاله ، وما فعلت السعودية شيئاً من ذلك ، فهي لم ترسل جندياً واحداً الى الميدان كما بذلت جهدها لعدم حصول اي اشتباك بين قواتها داخل حدودها وبين القوات المصرية التي اعتدت على هذه الحدود ، والحقت كثيراً من الازى بالرعايا السعوديين بدون اي سبب سوى تأبط الشر والرغبة في توسيع دائرة القتال مما ترفع عنه السعوديون وابوا ان يسفوا الى مستواه .

خمس وثائق

وبين يدينا خمس وثائق منقولة عن اعداد جريدة الاهرام المصرية الصادرة يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، و٢٩ منه ، ويوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٦٢ ، و ١١ منه ، وهي تؤيد ما ذهبنا اليه وقلناه .

وهذه هي الاولى :

في صباح ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، نشرت الاهرام بوقية مرسلة من السلال الى الرئيس جمال عبد الناصر ، وهذا نصها :

« تسلم فوراً لقائد العروبة سيادة الرئيس جمال عبد الناصر
« نبلغكم بقيام الجيش باعلان الثورة واطاحته بحكم آل حميد الدين .

قائد الثورة

وبدعي ان في نشر البرقية في الاهرام صباح ٢٨ منه ، ما يدل على انها وصلت يوم ٢٧ منه ، اي غداة اعلان الثورة .

هذه هي الوثيقة الاولى .

والوثيقة الثانية منشورة في عدد الاهرام نفسه ، وهي عبارة عن بلاغ اصدده عبد القادر حاتم الناطق باسم حكومة القاهرة ، وهو :

« تتبّع الجمهورية العربية المتحدة الاخبار الواردة عن قيام ثورة الجيش اليمني وهي تعارض اي تدخل خارجي في شؤون اليمن وتراقب الموقف باهتمام شديد » ولم يرسل السلال بوقية الى حكومة عربية اخرى غير القاهرة ، ولم تصدر حكومة عربية اخرى البلاغ الذي اصدريته القاهرة . وهذا وحده كاف لاثبات الاتفاق والتآمر .

والوثيقة الثالثة ، هي بوقية الاعتراف بحكومة السلال الجديدة ، وقد

تفردت بها مصر وسبقت جميع الحكومات العربية ، وانطوت عليها البرقية التي طيورها عبد الناصر الى السلال ونشرت في اهرام ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وهي : « ان شعب الجمهورية العربية المتحدة يتتبع بكل اهتمام تطورات الاحداث الكبرى في اليمن ، ومحاولة الشعب والجيش اقامة حياة جديدة تحقق على ارض اليمن عزة الانسان وكرامته .

« ان شعب الجمهورية العربية المتحدة ، يؤمن بان هذا العصر هو عصر الشعوب وحدها تصنع بايديها اقدارها ، وتحقق بارادتها الحرية كل ايمانها .

« ان الله جلت قدرته ، خلق البشر احراراً متساوين في الفرص ، متكافئين في العدل ، ولا يرضيه جل وعلا ، ان تقف دون قدرته حواجز الاستغلال ، وطغيان الرجعيين . وليس نحتاجنا شك ، في ان شعب اليمن ، قادر على الاسهام في معارك العرب الكبرى من اجل حياة حرة كريمة ، ومن اجل امن عربي عزيز . واذا كانت القوى المعادية للتقدم من عناصر الرجعية والاستعمارية ، لا تريد تحرر شعب اليمن ، فاننا نؤمن بان الله يرضيه ان نعم الحرية ، لانها كلمته القدسية .

« ويسرني ان ابلاغكم ، ان حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، قررت الاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية وحكومتها ، واننا نقف مع شعب اليمن دون تردد لتنفيذ ارادته ، ونناصر حقه المشروع في الحياة »

والوثيقة الرابعة ، هي برقية من السلال يطلب المعونة العسكرية او الحماية وهو الاصح ، وقد نشرت في اهرام ٥ منه مع الرد عليها ، وهما :

في يوم ٣ اكتوبر سنة ١٩٦٢ ، ابرق السلال الى حكومة القاهرة ، يطلب وضع ميثاق جده موضع التنفيذ (انظر نص الميثاق بكامله ص ١٣٩) وهذه هي البرقية :

« يسرني ان ابلاغ سيادتكم قرار الحكومة اليمنية بتمسكها بميثاق امن جده فيما بين الجمهورية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة ، وتطلب تنفيذ احكام هذا الميثاق الذي ابومته مع سيادتكم حكومة اليمن السابقة ولم تحترمه » ورد عليه فوراً بالبرقية الآتية :

« لقد تلقيت بكل عناية واهتمام برقيتكم التي اشترتم فيها الى تمسك الجمهورية العربية اليمنية بميثاق امن جده فيما بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة ، واني اذ اطمئنكم الى وفاء الجمهورية العربية المتحدة بكل ميثاق تقطعه على نفسها ، اؤكد لكم ان الجمهورية العربية المتحدة قد وضعت ميثاق امن جده موضع التنفيذ من الساعة التي تلقت فيها انباء ثورة اليمن^(١) .

واذاع علي صبري رئيس الحكومة المصرية يوم ٥ منه ، ان مجلس الوزراء قرر ارسال المساعدة الى اليمن .

والوثيقة الخامسة ، هي ميثاق دفاع مشترك ، وقع عليه في صنعاء يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٩٦٢ بين انور السادات موفد حكومة القاهرة ، وعبدالله السلال وقد نشرته جريدة الاهرام يوم ١١ منه ، وهو :

١ - تعتبر الدولتان كل اعتداء مسلح على اي دولة منهما او على قواتهما ، اعتداء عليها ، ولذلك فانه عملاً بحق الدفاع المشروع الضروري الفردي او الجماعي عن كيانها ، تلتزمان بان تبادر كل منهما الى معونة الدولة المعتدى عليها ، وان تتخذ على الفور جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة .

٢ - يؤلف مجلس اعلى ومجلس حرب ، ويختص الاول بوضع التوجيهات

(١) تؤكد بعض المصادر ، ان القوات المصرية التي ارسلت لمساعدة السلال واخوانه نزلت في الحديدة يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٣ اي بعد اربعة ايام فقط من اعلان الثورة .

العليا للسياسة العسكرية . اما مجلس الحرب فيختص بتقديم التوصيات فيما يتعلق بالخطة الدفاعية ، واستخدام القوات المسلحة في العمليات الحربية المشتركة .

٣ - مدة الاتفاق خمس سنوات ، تتجدد تلقائياً لمدة خمس سنوات اخرى ، هـا لم تخطر احدى الدولتين الاخرى بعدم رغبتها في تجديده ، قبل انتهاء مدته بعام واحد .

ووضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ فور توقيعه .

ونظن ان هذه الوثائق ، وهي منقولة عن جريدة الاهرام ، وهي الجريدة الرسمية لحكومة مصر ، لا تدع اي شك في وجود التواطؤ بين السلال وحكومة القاهرة ، ولولا ذلك لما اندفعت دون سائر حكومات العالم ، في تأييده هذا التأييد الذي لا تقدم عليه حكومة تحترم القوانين النافذة في بلادها .

وانتقد بعض العقلاء تصرف حكومة القاهرة هذا التصرف ، وتسرعها هذا التسرع . وقالوا لقد كان الاولى بها بان تعود الى العمل بالسابقة التي عملت بها سنة ١٩٥٥ فنالت الشاء العام ، ووقت نفسها الانزلاق في مزالق الخطر .

لقد قاد الامير عبدالله بن يحيى في شهر مارس سنة ١٩٥٥ ثورة او حركة انقلاب ضد اخيه الامام احمد ، فاهتمت القاهرة الامر واوفدت حسين الشافعي وزير الشؤون الاجتماعية الى الرياض للتشاور مع حكومتها والتعاون معها في اخماد الفتنة ، فاستقبله السعوديون بالخفاوة وتعاونوا معه ، فأخمدت الحركة وجاء الامير محمد البدر بعد ذلك وفي شهر مايو سنة ١٩٥٥ الى القاهرة ، ليشكر رئيس الدولة على غيرته .

وكان ما جرى ، مظهرآ من مظاهر التعاون العربي الصادق الشريف .

واذا قيل لنا ان القاهرة في اندفاعها هذا الاندفاع في تأييد ما سمته ثورة السلال ، تتجاوب وتنسجم مع المبدأ الذي نادى به واتخذته شعارآ لها ، وهو

تعهدا بحماية كل ثورة في العالم العربي ، نجيب ان ما جرى في اليمن ليس بثورة وانما هي فتنة اوقدها مأجورون استأجرتهم ، وفرق كبير بين ثورة يعلنها الشعب ، وبين فتنة يوقدها مأجورون .

الحكومة السعودية وفتنة اليمن

ترثت الحكومة السعودية ، ولم تتسرع باتخاذ اي تدبير او اجراء ازاء الفتنة بانتظار تطورها ، ومعرفة ما يكون من امرها ، وكان شأنها في ذلك ، شأن جميع الحكومات العربية ، ما عدا مصر .

وكبر ذلك على السلال ، ولعله كان يتوقع أن تسلك سبيل حكومة القاهرة فتسرع للاعتراف به وتوفد القوى لحمايته . وفاته ان للحكومة السعودية وضعآ خاصآ ازاء اليمن ، يختلف من جميع النواحي ، عن وضع مصر ، فتكاد تكون الدولة العربية الكبرى والوحيدة المجاورة له ، فهي جارته من الشرق ، ومن الجنوب ، ومن الغرب (البحر) . وهناك ايضا الانكليز في الجنوب وما كانت امره يهمهم كالحكومة السعودية التي كان كل شيء يتوقف على معرفة سياستها . اما مصر ، فتبعد عن اليمن نحو الف كيلومتر ، وكلاهما في عدوة من البحر الاحمر .

وانتظر السلال خمسة ايام على الرياض ، ولما لم يجد اي جواب ، بل وجد هدوءآ يلف مناطق الحدود ، وسكونآ في دوائر الحكومة ، اتخذ سلسلة تدابير « زجرية » لعله كان يرجو منها حملها على الاعتراف بحكومته ، وهي :

١ - وجه يوم أول اكتوبر سنة ١٩٦٢ ، اي في اليوم الخامس للفتنة ، تحذيراً الى حكومة الرياض يحذرهما فيه من عواقب التعاون مع الرجعيين ، ويدعوها الى التزام حدها .

٢ - دعا وكيل وزارة الخارجية اليمنية ، يوم ٢ منه ، وزير السعودية المفوض في صنعاء واباحه استياء حكومة الجمهورية اليمنية من موقف حكومته العدائي لنظام الحكم الجديد ، وطلب منه ان يسافر فوراً الى بلاده ، فيبلغ حكومته شفاهاً بان عليها الا تتدخل في امور لا تخصها ، وان لا يعود اليها حتى يعاد النظر في الموقف .

ورافق الوزير السعودي حين مغادرته دار الخارجية ، بعض رجال الشرطة وظلوا الى جانبه حتى سفره .

٣ - واصدرت حكومة السلال يوم ٣ منه مرسوماً باغلاق المصارف السعودية الثلاث في صنعاء ، وتعز ، والحديدة ، ومصادرة اموالها .

٤ - وارسلت الحكومة السعودية يوم ٢ اكتوبر سنة ١٩٦٢ كمية من السلاح الى نجران على احدى طائراتها ، فاتجه بها الطيارون الثلاثة الذين كانوا يقودونها الى القاهرة في ظروف يصعب تفسيرها ، فأرسلت هذا السلاح الى السلال ، فاتخذته وسيلة لشكوى تقدم بها يوم ٤ منه الى مجلس الامن والى الامم المتحدة والى الجامعة العربية ، بدعوى ان ارساله يؤلف حركة عدوانية يراد بها اراقة دم الشعب اليمني .

٥ - واذاع راديو صنعاء مساء ٣ منه ايضاً خطاباً مفتوحاً الى الملك سعود ، انطوى على كثير من التهجم وعلى كثير من العبارات والصيغ المستهجنة التي يبرئ منها الادب الشعبي ، فضلاً عن الادب السياسي بل كل ادب في العالم .

وتغافلت الحكومة السعودية عن كل ما جرى ، آملة ان يوحى موقفها المتسم بالحكمة والاعتدال واحترام حق الجوار للسلال بعدم الايغال في العداء ، فما زاده ذلك الا غروراً واندفاعاً .

٦ - نعود الآن الى كتاب « محادثات الوحدة » الذي اصدرته جريدة

الاهرام في شهر مارس - ابريل سنة ١٩٦٣ ، وقد نقلنا فقرات منه ، فنقل فقرة خاصة باليمن ذات صلة بالموضوع وهي مأخوذة من العامود الاول للصفحة ٧١ من محضر الاجتماع الثاني المعقود مساء يوم ١٩ مارس سنة ١٩٦٣ .

سأل الفريق لؤي الاتاسي رئيس وفد سورية قائلاً : كيف الموقف في اليمن الآن يا سيدي ورد عليه المشير عبد الحكيم عامر فقال : « كويس خالص ، بمتاز دي الوقت الحمد لله . عمليات التسلي بدأت تنسحب »

وقال عبد الناصر : الواقع انه بعد ١٥ يوم من الثورة كان كل شيء هادئاً في اليمن . وبعدين جابوا الحسن وابتدوا يودوا فلوس وسلاح ويجندوا اناس ، هم دخلوا لغاية دلوقت عدة آلاف قطعة سلاح ، استراها سعود من بلجيكا وباكستان .

وسأل لؤي الاتاسي - وهل انقطع املهم الآن
عبد الناصر - مفيش امل لهم

الامام البدر في السعودية

أذاعت مصادر صنعاء والقاهرة في الايام الاولى لاتقاد الفتنة ان الامام البدر كان في عداد القتلى وانه سقط تحت الردم .

ووصل على اثر الفتنة الى الرياض الامير الحسن شقيق الامام احمد ، وكان يمثل حكومة بلاده في اميركا ، فنصب نفسه امامه فالتفت الناس حوله .

ووصل في الاسبوع الثاني للفتنة الامام محمد البدر الى الحدود السعودية لاجئاً . لقد قاوم حرس البدر القوة العسكرية التي هاجمت قصر البشائر (قصر البدر) صباح ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ مقاومة شديدة استمرت ١٤ ساعة وكاد يهزمها لولا وصول ثلاث دبابات جاءت من الحديدة لنجدة الثائرين ، فابدل ملابسه

بلباس احد الحراس وغادر القصر تحت جنح الظلام الى منزل مجاور ، ومنه الى خارج الحدود .

ووصل الى السعودية ايضاً عدد كبير من مشايخ القبائل واعيان البلاد هارين من المظالم التي ارتكبتها قادة الفتنة فقد ابادوا كل شيء تقريباً ولم يرحموا . وتقدم الامام البدر الى الحكومة السعودية طالباً مساعدته في تأديب الحوارج الذين خرجوا عليه ، وتأمروا على حكومته ، وفي اعادة النظام الى بلاده ، وكان يستند في طلبه هذا الى ميثاق امن جدة ، وقد اثبتناه آنفاً ، والى معاهدة الطائف المعقودة بين الحكومتين يوم ٧ صفر سنة ١٣٥٥ ، وهذا ما جاء في مادتها الاولى :

« تنشأ بين الملكين وبلاديهما وشعبهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة واخوة اسلامية عربية دائمة ، لا يمكن الاخلال بها جميعها او بعضها ، ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات التي قد تقع بينهما وبان تسود علاقاتها روح الاخاء العربي الاسلامي في سائر المواقف والحالات الخ .

خطة الحكومة السعودية

ودرست حكومة السعودية الموقف على ضوء الاحداث المتلاحقة واعادت النظر فيه مثنى وثلاث ورباع واضعة نصب عينها تدخل الحكومة المصرية السافر في شؤون اليمن وارسالها القوي العسكرية اليه مما قد يهدد في النهاية امنها وسلامتها وكيانها فاتخذت مقررات تدور في هذا الاطار :

١ - عدم الاشتراك في العراك الدائر باي حالة من الحالات .

٢ - عدم ارسال جندي سعودي واحد الى اليمن .

٣ - مد الامام البدر - ببعض المساعدات المادية التي تساعد على استرداد ملكه .

٤ - التمسك بسياسة المودة والاخاء مع مصر .

اول مذكرة احتجاج سعودية

جاء في الفقرة السابقة ان ثلاثة طيارين سعوديين اتجهوا الى القاهرة بالطائرة السعودية بدلاً من نجران فاحتجزت حكومتها الطائرة خلافاً للقوانين الدولية ووضعت يدها على حمولتها من السلاح .

وارسلت الحكومة السعودية تطالب بالوسائل الدبلوماسية حكومة القاهرة باعادة الطائرة فلم تتلق جواباً فوجهت وزارة الخارجية السعودية الى السفارة المصرية بمجده المذكرة الآتية بتاريخ ٤ اكتوبر سنة ١٩٦٢ وهي :

تهدي وزارة خارجية المملكة العربية السعودية تحياتها الى سفارة الجمهورية العربية المتحدة ، وتخبرها بان الطائرة CR 3 B رقم ٤٣١ التابعة لسلاح الطيران الملكي السعودي والتي كانت موفدة في مهمة رسمية لنقل معدات حربية الى الحاميات السعودية في الحدود الجنوبية لهذه المملكة والتي كانت بقيادة الرئيس طيار رشاد ششة والرئيس طيار احمد حسين طه والفني درجة ثانية عمر ازميرلي قد غادرت مطار جدة في الساعة الواحدة والنصف بتوقيت جرينتش صباح يوم الثلاثاء ٣ جمادي الاولى ١٣٨٢ الموافق ٢ اكتوبر ١٩٦٢ وحيث لم تصل الطائرة الى الجهة الموفدة اليها في الموعد المناسب فقد قامت السلطات المختصة بالبحث عن اسباب تأخيرها وقد فوجئت حكومة المملكة العربية السعودية اثناء البحث عن الطائرة المشار اليها بما اذاعته محطات الجمهورية العربية المتحدة عن وصول تلك الطائرة الى مطار القاهرة وبايفاد رئيس الجمهورية العربية المتحدة احد الوزراء

وبعض المسؤولين في حكومته لاستقبال الطائرة وملاحيتها الهاربين من الخدمة العسكرية .

ان حكومة المملكة العربية السعودية تحتج بكل شدة على هذا التصرف الشائن من قبل حكومة الجمهورية العربية المتحدة بايوائها اولئك الفارين من الخدمة العسكرية السعودية الحائنين لامتهم ووطنهم وشرفهم العسكري وترى في ذلك خرقاً واضحاً لا بسط مبادئ القانون الدولي وميثاق الجامعة العربية ومبادئ الامم المتحدة .

ان ما رافق هذا التصرف من ملابسات كان من بينها مقابلة رئيس الجمهورية العربية المتحدة لاولئك الخونة وتعيينهم ضباطاً في قوات الجمهورية العربية المتحدة يدل دلالة واضحة قوية على تدخل سافر من حكومة الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون الداخلية لحكومة المملكة العربية السعودية واعتداء صريح على ممتلكاتها العامة وتخريض واضح للخونة وضعاف النفوس بايوائها الفارين من الخدمة العسكرية .

وان حكومة المملكة العربية السعودية اذ تؤكد شديد احتجاجها على هذا التصرف من قبل حكومة الجمهورية العربية المتحدة تطالب في نفس الوقت بالتسليم الفوري للطائرة C 132 B رقم ٤٣١ بكامل شحناتها وتسليم ملاحي الطائرة المشار اليها الفارين من الخدمة العسكرية وهم الرئيس طيار رشاد ششة والرئيس طيار احمد حسين طه ، والفني درجة ثانية عمر ازميري ، وذلك لتقديمهم للمحاكمة العسكرية .

وتنتهز الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تحياتها .

وابت السفارة المصرية في جده تسلم المذكرة وردتها الى الوزارة يوم ٦ فأصدرت وزارة الخارجية يوم ٧ منه البيان الآتي :

ردت سفارة الجمهورية العربية المتحدة المذكرة المشار اليها بمذكرتها رقم ١٨٨٧ تاريخ ٧ - ٥ - ٨٢ الموافق ٦ - ١٠ - ٦٢ وبها ترفض تسلم المذكرة .

ونحن عندما نعلن هذا على اسماع العالم اجمع انما نشهد العالم على ما ترتكبه الحكومة المصرية والسلطات المصرية من اثم وافعال شائنة ومؤامرات اقل ما يقال عنها بانها ضد العروبة والاسلام ضاربة عرض الحائط بجميع المثل والمبادئ والقيم الانسانية ساعية جهدها الى اشعال نار الفتنة واثارة النفوس والصيد في الماء العكر ، هادفة من وراء ذلك السير في سياستها الهدامة غير عابئة بمصلحة العروبة والاسلام فلقد عمدت السلطات المصرية دائماً على العمل بكل ما من شأنه تفريق الصفوف والكيد للامة العربية والسعي للنيل من وحدة الصف العربي .

وليس هذا العمل من جانب السلطات المصرية الفريد من نوعه، الاول في اصله ، وانما سبقت ذلك مؤامرات ومؤامرات كان ضحيتها في كل ذلك الشعب المصري .

لقد عملت السلطات المصرية الشيء الكثير من الدسائس والمؤامرات في سورية وفي الاردن وفي تونس وفي المغرب وفي لبنان وليبيا والعراق والسودان ولم تترك اي بلد عربي يمر دون ان ينال نصيبه من الاذى ولكن وعلى الرغم من كل ذلك فقد وعي العرب حقيقة الدور الذي يلعبه حكام القاهرة اليوم فهم يريدون من كل هذا اضعاف مركز العروبة دون جدوى .

ان هذا التصرف الشائن الذي اقدمت عليه هذه السلطات المصرية هو الدليل القوي على ما تؤمن به القاهرة من مبادئ ومثل .

ان قيام السلطات المصرية بايوائها للفارين من الخدمة العسكرية السعودية الحائنين لامتهم هو الدليل تلو الدليل على ان حكام القاهرة انما يريدون باعمالهم هذه وتصرفاتهم العيث حتى بابسط القيم الانسانية التي تحلت منها مصر وحكام

مصر امس واليوم .

ولكن مهما حاولت السلطات المصرية من اشاعة للفرقة والشقاق في صفوف الامة العربية فان العرب بما اوتوا من وعي وادراك قد كشفوا الاعيب حكام القاهرة واطاحوا عن اجسامهم ذلك الرداء المهمل الذي تحاول الناصرية المضلة الظهور به امام الامة العربية .

واخيراً فلتهنأ القاهرة بحكامها الجبولين على حب الشقاق والفرقة وتذكية نار الشر والفتنة بما هم فيه سادرون ، وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون .

قطع العلاقات السياسية مع مصر

وارسل وكيل الخارجية السعودية في الساعة ١١ من مساء الثلاثاء ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ الى القائم بأعمال الجمهورية المتحدة في جده يبلغه انه بسبب الاعتداءات السافرة المسلحة المتكررة من جانب الجمهورية العربية المتحدة فقد قررت حكومة صاحب الجلالة قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة .

وهذا هو البيان الرسمي الذي اذيع على الاثر :

ان المملكة العربية السعودية كانت حريصة كل الحرص على تعزيز روابط الاخاء وتوثيق عرى المودة بين كافة الاقطار العربية الشقيقة والدول الاسلامية جمعاء ، وهي لا تزال تحمل نفس هذه المشاعر النبيلة باخلاص وامانة وصدق بوحى من ايمانها العميق القوي باعتبارها مهبط الوحي ومنطلق العروبة الاصيلية .

وقد بذلت في سبيل ذلك الكثير من جهد المخلص وتضحيات المؤمن وسخرت كل امكانياتها في سبيل تعزيز تلك الاواصر رغبة منها في توحيد الصف العربي وجمع كلمة المسلمين .

وقد كانت تود بكل اخلاص لو ان جميع شقيقاتها تجاوزت معها في هذه

الاهداف التي يهفو لتحقيقها كل عربي مؤمن بدينه وعروبه .

الا ان المملكة العربية السعودية - بكل اسف - قد تعرضت منذ امد طويل لحملات مغرضة ظالمة لجمتها الحقد والكراهية وسداها حب السيطرة وتفرقة الكلمة وذلك من قبل حكومة القاهرة التي تمادت في غيها وبلغ الطغيان بها الى حد انها بدأت ولا تزال تشن غاراتها الجوية العدوانية على الاراضي السعودية وان حكومة القاهرة بهذه الاعمال العدوانية قد خرجت على كل ما تفرضه وشائج الدم والدين واللغة والجوار بالاضافة الى ما في ذلك من مخالفة لكل عرف قانوني وميثاق دولي ، بل هي قد تخطت بذلك ابسط مبادئ الانسانية بقتلها الابرياء من الاطفال والنساء والشيوخ الآمنين ، وقد نفذ بذلك كل امل في التفاهم فاضطرت معه حكومة المملكة العربية السعودية الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة القاهرة .

والمملكة العربية السعودية حكومة وشعباً اذ تعلن هذا القرار تؤكد انها كانت ولا تزال وستظل دائماً تحتفظ للشعب المصري الشقيق بكل روابط الود وتكن له اصدق مشاعر الاخاء .

أميركا والأمم المتحدة وقتنة اليمن

أولت حكومة واشنطن فتنة اليمن ، جانباً من اهتمامها ، لصلتها بالهدوء والاستقرار بالشرق الاوسط .

وزار الامير فيصل ، وكان يومئذ في نيويورك يشهد اجتماع هيئة الامم المتحدة ، القصر الابيض يوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٦٢ ، فدارت محادثات بينه وبين المستر كندي رئيس جمهورية أميركا ، تناولت فتنة اليمن . والمفهوم أن الامير ذكر للرئيس المقترحات التي يرى الاخذ بها لحل مشكلة اليمن ، وهي :

١ - سحب الجيوش الاجنبية من اليمن

٢ - يتولى الشعب اليمني بنفسه حق تقرير مصيره ، ويختار نظام الحكم الذي يلائمه في ظل حكومة حيادية .

٣ - الكف عن بذل اي مساعدة لاحد الفريقين

ودارت محادثات في القاهرة ، خلال شهري نوفمبر وديسمبر بين الرئيس جمال عبد الناصر ، وجون بادو سفير الولايات المتحدة في القاهرة ، حول اعتراف حكومة واشنطن بحكومة السلال في اليمن ، وكان الاول حريصاً على انتزاع

هذا الاعتراف لانه يعزز مركز هذه الحكومة دولياً وهو ما يحرص عليه . وقيل يومئذ انه تعهد للسفير الاميركي بان يسحب جيشه من اليمن عند اعلان هذا الاعتراف . والظاهر أن السفير الاميركي اطمئن الى هذا الوعد ، فغادر القاهرة يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٢ الى واشنطن يحملته الى رئيس دولته . فقابلته يوم ١٢ منه ، واقنعه بالاعتراف ، وقال انه يحل المشكلة ، وحلها يكون بانسحاب الجيش المصري . وكان هذا رأي اميركا في الاصل .

واخذت الحكومة الاميركية بهذا الوعد ، فأصدرت يوم ١٧ منه مذكرة ابلغتها الى القاهرة والرياض ، وقالت انها قررت الاعتراف بنظام الحكم الجديد في اليمن ، وان قرارها سيصدر قريباً .

واصدرت في الغد (١٨ منه) القرار الآتي :

« نظراً لعدد من البيانات المتضاربة والمثيرة التي القت الشك على نيات الحكومة الجديدة في اليمن ، ترحب حكومة الولايات المتحدة ، بتأكيد الحكومة اليمنية عزمها على احترام التزاماتها الدولية ورغبتها في إعادة علاقاتها مع جاراتها الى طبيعتها ، واقامة علاقات ودية معها ، وعزمها على تركيز جهودها في الشؤون الداخلية لرفع مستويات معيشة الشعب اليمني .

« وقد سرت حكومة الولايات المتحدة ايضاً بالنداء الذي جاء في صورة بيان من الجمهورية العربية اليمنية الى اليمنيين المقيمين في المناطق المتاخمة لليمن لان يكونوا مواطنين يخضعون للقانون ، واحيطة علماً بتعهداتها باحترام جميع المعاهدات التي ابرمتها الحكومات اليمنية السابقة ، ويشمل ذلك بدون شك المعاهدة التي ابرمتها صنعاء مع الحكومة البريطانية في عام ١٩٣٤ والتي تنص على ضمانات متبادلة بضرورة عدم تدخل اي من الطرفين في شؤون الآخر عبر الحدود الدولية الحالية التي تفصل اليمن عن الاراضي الخاضعة للحماية البريطانية .

« وترحب حكومة الولايات المتحدة ايضاً باعلان الجمهورية العربية المتحدة الذي يشير الى رغبتها في التعهد بوقف الاشتباكات المتبادلة والانسحاب التدريجي السريع للقوات من اليمن عندما تنسحب القوات الخارجية التي تقوم بتأييد اليمنيين الملكيين من الحدود وعندما يكف التأييد الخارجي لليمنيين الملكيين . »
« وان الولايات المتحدة ، اعتقاداً منها بان هذه البيانات تهيء اساساً لانهاء القتال في اليمن ، وتعبيراً عن أملها في أن جميع الاطراف المشتركة في القتال ستتعاون حتى النهاية على ان تتاح للشعوب فرصة تقرير مستقبلها ، قد قررت اليوم ان تعترف بالحكومة العربية اليمنية ، وتقدم لهذه الحكومة احسن تمنياتها في النجاح والرفاهية . وقد اصدرت الولايات المتحدة تعليمات الى القائم بعمالها في اليمن بتأييد هذا القرار كتابة الى وزارة الخارجية في الجمهورية العربية اليمنية »

اميركا تشجب عدوان الطيران المصري

ولم يحل اعتراف اميركا بالحكومة الجديدة ، نزولاً على رغبة عبد الناصر ، دون استنكارها وشجبها لغارات الطائرات المصرية على بعض مناطق الحدود السعودية . فقد اصدرت وزارة الخارجية الاميركية يوم ٤ يناير سنة ١٩٦٣ ، بلاغاً قالت فيه انها ابلغت القاهرة بانها قلقة بسبب قيام طائراتها التي تعمل في اليمن بالقضاء القنابل على واحة نجران السعودية وشن غارات بين ٢٠ ديسمبر ويوم اول يناير سنة ١٩٦٣ .

ثم قال البيان : « وحكومة الولايات المتحدة تأسف لوقوع هذه الحوادث التي تهدد بتوسيع النزاع اليمني ، وقد اعربت عن قلقها هذا لحكومة القاهرة التي اكدت بانها لم تأمر قواتها باختراق الحدود . »

« وترتبط حكومة الولايات المتحدة بعلاقة ود وثيقة مع الحكومة السعودية ،

وقد اوضحت اهتمامها بصون سلامتها وسلامة الدول الاخرى بالمنطقة ، وهي اذ ترقب هذه الحوادث والتدابير الاخرى التي تمثل تأييداً خارجياً للعمل العسكري الذي يجري في داخل اليمن ، فانها تظل مقتنعة بوصفها صديقة غير متحيزة لجميع الحكومات صاحبة الشأن ، بان خير ما تخدم به مصلحة الشعب اليمني ، هو جلاء جميع القوات العسكرية الاجنبية وانهاء التدخل الخارجي^(١) .

ونفى الناطق باسم البيت الابيض بعد اللقاء هذا البيان على الصحافيين ، فألقى التصريح التالي :

« وعدت الجمهورية العربية المتحدة بسحب قواتها من اليمن في الوقت الذي تتوقف فيه المساعدات التي تتلقاها القوات الملكية من السعودية . والمؤسف لسوء الحظ ، ان الانسحاب لم يتم ، كما ان المساعدات لم تتوقف . وهذا لا يعني اننا توقفنا عن بذل جهودنا في سبيل وقف هذه المساعدات ، وضمان الانسحاب في اقرب وقت ممكن » .

مندوب اميركي للرياض والقاهرة

ولم تكتف واشنطن بابداء التمنيات ، وازجاء التوصيات ، فاخترت احد كبار ساستها ، وهو المستر الزورث بنكر السفير في وزارة الخارجية ، فجاء الى القاهرة في شهر مارس سنة ١٩٦٣ ، فقابل عبد الناصر غير مرة ومعه السفير جون بادو ، فأظهر استعداداً حسناً ورغبة في الوفاق .

(١) نددت جريدة النيويورك هيرالد تريبيون احدى كبريات صحف اميركا بهذا الاعتراف في عددها الصادر يوم ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٣ وقالت انه كان تسرعاً وخطيئة لا تقتفر . وكان هذا رأي الكثيرين من السياسيين ، وذهب بعضهم فالقى على جون بادو سفير اميركا يومئذ في القاهرة تبعة هذا الاعتراف وقال انه هو الذي دفع دولته اليه اعتماداً على وعد مبهم . وقد كان نهاية هذا السفير الاقالة يوم ١٢ مايو سنة ١٩٦٤ والنتيجة بعد ما قام اكثر من دليل على انه كان أداة طيعة في يد جمال عبد الناصر وانه اعاء كثيراً الى حكومته بانهيائه له .

ووصل هذا الى الرياض ، بعد اث وثق من وعود ناصر ، واجتمع معه السفير الاميركي ، الى الامير فيصل ، فأبدى أطيب الاستعداد وقال اننا حاضرون لكل تعاقد يحل المشكلة .

اتفاق فك الارتباط

واسفرت الوساطة عن اتفاق وقعه الفريقان في اوائل شهر القعدة سنة ١٣٨٢ (ابريل سنة ١٩٦٣) وتعهدا بتنفيذه . وقد اطلق عليه الاميركان اسم اتفاق (فك الارتباط) وهو :

اولاً - قيام الحكومة العربية السعودية في تاريخ يعين ، بانهاء مساعدتها للملكيين ، ومنع الزعماء الملكيين من استخدام اراضيها لمواصلة الصراع في اليمن .
ثانياً - بدء الجمهورية العربية المتحدة بسحب جنودها في نفس الوقت الذي تسحب فيه المساعدة السعودية عن الملكيين . يجري بأسرع ما يمكن سحب قوات الجمهورية العربية المتحدة على مراحل ، من اوجه نشاط الميدان الى قواعدها ريثما تغادر اليمن ، وتمتنع الجمهورية العربية المتحدة من اتخاذ اجراءات عقابية ضد الملكيين على اساس قيام الملكيين بالمفاوضة قبل حدوث بعض التباعد .

ثالثاً : قيام الجمهورية العربية المتحدة بانهاء هجماتها على الاراضي السعودية .
رابعاً : اقامة منطقة مجردة من السلاح تمتد الى مسافة عشرين كيلومتراً على جانبي الحدود اليمنية بين المملكة العربية السعودية واليمن ولا يسمح بدخول قوات مسلحة او معدات حربية الى تلك المنطقة .

خامساً : وضع مراقبين محايدين على جانبي الحدود في المنطقة المجردة من السلاح يكون من بين مسؤولياتها التنقل خارج المنطقة المجردة كما تقضي المناسبة للتحقق من ايقاف نشاط المساعدة السعودية ومن تحرك قوات الجمهورية العربية المتحدة ومعداتها ومغادرتها المطارات والموانئ اليمنية .

سادساً : تتعاون كل من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مع ممثل الامن العام للامم المتحدة او وسيط آخر مقبول لدى الطرفين للتوصل الى اتفاق حول طريقة التباعد والتحقق منه .

الاتفاق في الامم المتحدة

وارسلت وزارة الخارجية الاميركية نسخة من هذا الاتفاق الى الامانة العامة للامم المتحدة للاشراف على تنفيذه طبقاً لما جاء في مادته الخامسة فشرعت تعد المعدات لارسال مراقبين الى مناطق الحدود للاشراف على التنفيذ .

ودعا يوثانت الامين العام للمتحدة المستر ادلاي ستيفنسون السفير الاميركي المتجول والمستردن باتريك ممثل انكلترا في الامم المتحدة للبحث في تنفيذ الاتفاق فاجتمعا لديه يوم ٢٩ ابريل سنة ١٩٦٣ وأعد في ضوء المباحثات التي ادارها ، والمعلومات التي جمعها تقريراً مطولاً في الموضوع رفعه يوم ٣٠ منه الى مجلس الامن انطوى على المقترحات الآتية :

١ - انتداب الجنرال كارل فون هورن كبير المراقبين الدوليين في فلسطين للسفر الى القاهرة والرياض وصنعاء ومباحثة حكوماتها بامر الاتفاق .

٢ - يتخذ هذا الجنرال تدابير محكمة لاقامة رقابة دولية في اليمن والحدود ويضع تقريراً عن المنطقة المقرر نزع سلاحها وعمقها ٢٠ كم على جانبي الحدود بين اليمن والسعودية .

٣ - ارسال ٥٠ مراقباً مزودين بوسائل النقل البرية وبثلاث او اربع طائرات هليكوبتر لمراقبة حدود المنطقة والتأكد من سحب القوات المصرية ووقف المساعدات السعودية للملكيين .

٤ - لا تستغرق مهمة المراقبين الدوليين اكثر من ٣-٤ اشهر .

وقال في تقريره أيضاً انه ما برح منذ فصل الحريف المنصرم يتشاور بدون انقطاع مع مندوبي المملكة السعودية والجمهورية المتحدة واليمن وانه جعل مكتبه في متناولهم لتقديم أية مساعدات قد تدعو اليها الحاجة لاتقاء مضاعفات قد تهدد السلام في المنطقة .

وجاء في التقرير أيضاً انه تلقى من كل من الحكومات الثلاث تبييناً لقبولها اتفاق فك الارتباط ورغبة من الجميع في تخفيف حدة الازمة مما يعد عاملاً حاسماً بطبيعة الحال ويدعو الى شكر الجميع على موقفهم البناء .

وقال ان نصوص الاتفاق هي من حيث الجوهر كما يلي :

١ - تنهي الحكومة السعودية من جانبها كل تأييد ومعونة للملكيين في اليمن وتخطر على الزعماء الملكيين استخدام اراضيها لمواصلة الصراع في اليمن .
٢ - وتتعهد حكومة الجمهورية المتحدة بالبدء بسحب قواتها التي ارسلت الى اليمن بطلب حكومتها الجديدة ، عندما يتم وقف المعونة من السعوديين الى الملكيين ، على ان يتم هذا الانسحاب على مراحل ، وينتهي في اسرع وقت ممكن . وفي خلال ذلك ستسحب هذه القوات من ميدان العمليات الى قواعدها ريثما تغادر البلاد .

٣ - ووافقت الجمهورية المتحدة ايضاً على ان لا تبأشر اي عمل ضد الملكيين في اليمن اذا قاموا باية مقاومة قبل البدء في فك ارتباطهم .

٤ - وسيوضع كذلك حد لاية اعمال تقوم بها قوات المتحدة على اراضي المملكة السعودية .

٥ - وسيتم انشاء منطقة مجردة من السلاح تمتد مساحتها ٢٠ كم على كلا جانبي الحدود اليمنية - السعودية . ويتمركز في هذه المنطقة وعلى الجانبين مراقبون نزيهون للتحقق من مراعاة شروط فك الارتباط ولهم ايضاً ان يسافروا الى ما

وراء المنطقة المجردة عند الحاجة للتأكد من وقف نشاط تأييد الملكيين في اراضي المملكة السعودية ومن انسحاب قوات المتحدة مع اعتدتها من مطارات اليمن ومرافئها . وتعهدت كل من الجمهورية المتحدة والسعودية بالتعاون مع مندوب السكرتير العام للامم المتحدة او اي وسيط آخر يرضى عنه الجميع للوصول الى اي اتفاق على اساليب فك الارتباط والتثبت منه .

واشار ايضاً الى مهمة جمع الحقائق التي اسندت الى الدكتور رالف باناش وكيل السكرتير العام للشؤون السياسية المتاحة في اليمن ومصر في شهر فبراير المنصرم ، فقال ان الخيار ترك له لكي يزور المملكة السعودية اذا اراد ذلك بيد ان تطور الاحداث جعل تلك الزيارة غير ضرورية . وقال انه علم بان الحكومة الاميركية اوفدت من تلقاء ذاتها المستر الزورث بنكر وهو دبلوماسي متقاعد الى المملكة السعودية في مهمة مماثلة تقريباً ولكن لا صلة لها بمهمة باناش فزار القاهرة والمملكة السعودية مرتين واجرى محادثات كانت في النهاية ذات فائدة انبثق عنها اتفاق فك الارتباط .

وتم الاتفاق على ان تقسم نفقات هيئة المراقبة بين السعودية والقاهرة وتبلغ ٢٠٠ الف دولار عن شهرين واشترطت الثانية ان يكون الدفع بضائع وخدمات وان تكون مدة المراقبة شهرين فقط .

الامير فيصل يتحدث عن الاتفاق

وتحدث الامير فيصل عن الاتفاق في مؤتمر صحفي عقد في جده يوم ٢٢ ابريل سنة ١٩٦٣ فقال انه تم التوصل الى تفاهم على الاسس الخاصة بتسوية قضية اليمن . وان كان لم يتم التوصل الى اتفاق نهائي حتى الآن . وكانت النية متجهة الى عدم اذاعة شيء عنه في الوقت الحاضر لو لم تتعرض له بعض الجهات ، وقال ان

موعد التنفيذ يحدد عندما يتم الاتفاق النهائي. والامم المتحدة مسؤولة عن التنفيذ ومراقبته وهذا يتم بعد عقد الاتفاق النهائي. وذكر انه ينتظر وصول ممثلي الامم المتحدة قريباً لتحديد موعد التنفيذ والاشراف عليه. وقال ان حق تقرير المصير شيء مقدس كفهله ميثاق الامم المتحدة بالذات.

الاتحاد السوفياتي يتدخل

وقبل سفر المراقبين الدوليين وقبل الشروع باي عمل طلب الاتحاد السوفياتي عقد جلسة خاصة لمجلس الامن لدرس مشروع ارسال المراقبين الدوليين.

وعقد المجلس اجتماعاً يوم ١٠ يونيو لدرس الخطة التي وضعها الامين العام وتقدم مندوبا المغرب وغانا بمشروع قرار بخول الامين حق ارسال مراقبين الى اليمن فتبنى المجلس المشروع باتفاق عشرة اعضاء ومخالفة الاتحاد السوفياتي.

واعرب المجلس في قراره عن ارتياحه لموافقة الجمهورية العربية المتحدة والسعودية على سحب قواتها ووقف مساعداتها عن اليمن وعلى تحمل نفقات ٢٠٠ مراقب دولي يرسلون الى اليمن لمدة شهرين.

واعلن اوثانت في الجلسة انه سيرسل المراقبين بسرعة فليس من مصلحة السلام العالمي تأخير سفرهم.

ووصل الى مطار الرحبة (صنعاء) يوم ١٣ يونيو الجنرال فون هورن كبير المراقبين الدوليين على رأس طائفة منهم ، واعلن انه سيقم في صنعاء نفسها ومعه ٤٠ مراقباً ، وينشئ فرعاً للمراقبة في الحديدة يضم ٣٦ مراقباً ، وتتابع وصول هؤلاء حتى اكتمل عددهم يوم ٤ يوليو سنة ١٩٦٣ ، فبدأوا العمل رسمياً ، ومعنى ذلك دخول الاتفاق في طور التنفيذ. وتقرر ان تنتهي مدة انتدابهم يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣.

واذاع اوثانت يوم اول اغسطس نداء ناشد فيه الحكومتين الكف عن بذل اية مساعدة لأحد الفريقين المتحاربين. وقيل يومئذ ان السبب في اصدار هذا النداء ، معلومات وثيقة تلقاها ، تؤكد مساعدة الجمهورية المتحدة لقواتها في اليمن وان السعودية تواصل ارسال الاعتدة الى الملكيين.

وقال في تقريره الشهري الى الهيئة العامة للامم المتحدة ، ان المملكة السعودية والجمهورية العربية لم تقوما حتى الآن بتنفيذ الاتفاق الذي وقعته في الربيع الماضي وتعهدتا فيه بالكف عن التدخل في حرب اليمن. وأكد ان نجاح بعثة المراقبة الدولية في مهمتها ، يتوقف على مبلغ ايمان الجانبين بضرورة تنفيذ الاتفاق وانه بسبب الاحوال السائدة في اليمن ، يرى ان التنفيذ ليس بالامر السهل لكل من الجانبين ، وانه من السابق لاوانه الحكم على مدى نجاح البعثة الدولية ومساعدة ذوي الشأن لها في تنفيذه على منوال مجد ، على انني ارجو ان تؤدي الجهود التي تبذلها الهيئة في مثل هذه الظروف الصعبة ، بالإضافة الى جهود الفرقاء ذوي الشأن ، الى تنفيذه في النهاية واقرار السلام^(١).

(١) - ردت الحكومة السعودية على ما جاء في هذا التقرير ، فاصدرت وزارة الخارجية يوم ٢٧ اغسطس سنة ١٩٦٣ البلاغ الآتي :

« اذاع بعض وكالات الانباء ، ان السيد يوثانت الامين العام للامم المتحدة ، اوضح في تقريره بان المملكة السعودية والجمهورية العربية المتحدة لم تنفذا حتى الان اتفاقهما المبرم في الربيع الماضي والذي قضى بان يكف كلا البلدين يده عن التدخل في شؤون اليمن .

« ان الحكومة العربية السعودية تعلن بكل جلاء ووضوح ، انها نفذت الاتفاقية بكل دقة نصاً وروحاً حرصاً منها على اعادة السلام والامن الى ربوع اليمن ، ولو لم تكن راغبة رغبة اكيدة في ذلك ، لما قبلت بذلك الاتفاقية وقيدت نفسها بها . واذا كانت هناك مزاعم تنفي تنفيذ المملكة بتعهداتها . فعليها ان تثبت ذلك .

« ان حكومة جلالة الملك ، اد تؤكد تنفيذهما بكل ما التزمت به ، فنها تتحدى كل من يستنكر ذلك ان يثبت مزاعمه . واذا كانت هناك مخالفات لنصوص تلك الاتفاقية فانها قطعاً لم تأت من جانب الحكومة العربية السعودية . وذا كانت هناك قوات عسكرية في اليمن في =

وقدر في تقريره قوات مصر في اليمن بثمانية وعشرين ألفاً من الجنود ، لم يسحب منهم حتى الآن سوى قسم ضئيل قد لا يتجاوز ثلاثة آلاف .

وانتهت مدة الشهرين يوم ٤ سبتمبر والحالة في اليمن على ما كانت عليه ، فطلب اوثانت من الحكومتين الموافقة على تمديد المهلة شهرين آخرين ، بشرط ان يدفعها النفقات مناصفة ، فوافقنا ، فرفع تقريراً الى مجلس الامن قال فيه ان البعثة الدولية ستواصل عملها لمدة شهرين قادمين لان وعد الحكومتين بالكف عن التدخل وسحب الجنود لم ينفذ ، على انه تلقي تأكيدات منهما بانهما ستقومان بدفع النفقات اللازمة .

وتكلم عن سحب القوات المصرية من اليمن ، فقال انه من المحتمل ان تكون هذه العملية عبارة عن استبدال قوات باخرى ، وقال انه تأكد بان السعودية تواصل تقديم العون المالي والعسكري لقوات الامام البدر بشكل او بآخر . وذكر ان مهمة البعثة وقد ابتدأت يوم ٤ يوليو ، تنحصر في الملاحظة وتقديم تقارير عن الموقف ، وليس بوسعها ان تقوم بمهام على نطاق اوسع في وضعها الحالي على الرغم من الاخطار التي يتعرض لها بعض اعضائها ، فقد أطلقت النار عليهم مراراً ، الا ان معنوياتهم ممتازة .

= بالتاكيد ليست قوات المملكة العربية السعودية .

انها حقائق يعرفها كل مراقب ومنبسط للوضع في اليمن .

وبما له صلة بهذا الموضوع التصريح الذي صرح به الامام البدر في مؤتمر صحفي عقده يومئذ في مقره داخل الاراضي اليمنية وحضره عدد كبير من المراسلين الصحفيين وطنيين واجانب ، فاعلن ان المملكة السعودية اوقفت دعوتها عن الامامين منذ شهرين . اما المصريون فلا يزالون يرابطون في اليمن .

الامير فيصل يرد على التقرير

واقم مهرجان شعبي كبير في مدينة الطائف يوم ٧ ربيع الاول سنة ١٣٨٣ (٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣) القى فيه الامير فيصل خطاباً رد به على التقرير ، وهذا ما قاله :

ايها الاخوة الكرام

أنتقل الآن الى موضوع يهم الجميع الاطلاع على دقائقه ، وقد اعترته بعض الملاحظات في الايام الاخيرة من عدة نواح وعدة مصادر ، واعني بذلك مأساة اليمن العزيزة .

لقد ذكرت في الماضي ايها الاخوة الكرام بعض ما يمكن ذكره عما تم الاتفاق عليه ، وعن الاطوار التي تطورت اليها المسألة . ولكنني لم افصل الاطوار بالتفصيل ، وذلك حجباً بعدم اثاره المشاكل والتفسيرات ، ولكنني الآن اجد نفسي مضطراً لان اشرح لكم ايها الاخوة المواطنون كل دقائق الموقف ، بما فيه من تفاصيل .

كلنا نعلم ايها الاخوة ، كيف نشأت مشكلة اليمن ، وكلنا نعلم كيف تطورت ظاهرياً . ولكن هناك بعض الامور التي لم يطلع عليها الرأي العام فأحب أن اصارحكم بها .

حينما نشأت المشكلة ، وجدت هذه الحكومة وهذه البلاد ، وانتم ايها المواطنون ، انتم الحكومة وانتم البلاد ، وجدنا انفسنا في وضع يحتم علينا ان نعمل بحسب مبادئنا ، وما يقتضيه علينا ديننا وشرفنا .

اولاً - ان هذه البلاد كانت مرتبطة بعهد دفاعي ثلاثي بين اليمن ومصر

والمملكة العربية السعودية ، فلما حدث الاعتداء وبنا للأسف ، من احد اطراف الميثاق ، وجدت الحكومة نفسها في وضع يحتم عليها الدفاع عن دولة ارتبطت معها بميثاق .

ثانياً - وجدنا انفسنا اننا وضعنا في موضع المدافع عن نفسه وعن بلده ووطنه . لقد صرح قادة مصر بانهم انما ذهبوا لليمن ، وانما قاتلوا في اليمن ، ليهدهوا كيان هذا البلد وليستولوا عليه وليحطموه ، ولذلك وضعنا رغماً عنا في وضع يحتم الدفاع عن النفس ، والدفاع عن النفس مشروع لكل امة ، ولكل دولة ، ولكل بلد .

بعد هذا ايها الاخوان ، جرت اتصالات من قبل اصدقائنا الاميركان لوضع حد للمآسي الموجودة في اليمن ، وكان موقفنا في الماضي ألا نقبل اي بحث ما دام هنالك احتلال او تدخل اجنبي في اليمن ، ولكن جأً بحقن الدماء ، وشفقة على اخوان لنا يقتلون في اليمن ، سواء كانوا يمنيين او كانوا جنوداً مصريين ، فانهم مدفوعون بغير ارادتهم . ولهذا السبب ، وافقنا بعد ان توسط اصدقائنا الاميركان ، على عقد الاتفاقية المذكورة .

ثم اورد الامير نص الاتفاقية ، وقد اثبتناها آنفاً .

هذه ايها الاخوات هي الاتفاقية التي تم التوقيع بينها وبين مصر او ، على الاصح ، تم الاتفاق عليها في اوائل شهر ذو القعدة ، وكانت المباحثات جرت حينما زارنا في الدمام مندوب الرئيس كندي السفير « بنكر » وقد تم التوصل الى هذا الاتفاق فيما بعد ، ونقل بواسطة اصدقائنا الاميركان الى الامم المتحدة وتبنته الامم المتحدة .

ايها الاخوة الكرام . نتساءل الآن عما تم من مراحل تنفيذ هذا الاتفاق . لقد قامت المملكة العربية السعودية بتنفيذ ما يخصها من هذا الاتفاق بكل

امانة واخلاص . فقد منعت المساعدات عن المملكتين ، وقد منع كل شيء من هذا القبيل . ونحن بدورنا نتحدى ايأ كان ان يثبت بالدليل المحسوس ان المملكة العربية السعودية قد نقضت عهدها او قد اخلت به .

وبعد هذا ايها الاخوان نرى بعض التصريحات التي تنسب لممثلي الامم المتحدة او بعض الجهات الاخرى بأن المملكة العربية السعودية لم تتوقف ولم تنفذ الاتفاق او كما قيل في تقرير السكرتير العام المقدم الى الامم المتحدة ليلة امس ان هناك مساعدات خصوصية غير رسمية تبعث من المملكة العربية السعودية الى المملكتين وان هناك بعض الاسلحة لا تزال في المنطقة المجردة من السلاح .

ففي هاتين النقطتين احب ان اوضح لكم ايها الاخوان ما هو الموقف وماذا جرى فيه من بحث .

اما عن وجود الاسلحة في المنطقة المجردة من السلاح فليس هناك اية اسلحة او قوات عسكرية ما عدا بعض المدافع المضادة للطائرات موجودة في مدينة نجران وقد راجعنا ممثلو الامم المتحدة في ذلك . وقد قابلني في الطائف الجنرال « فون هورن » وتحدث معي في هذا الموضوع فسألته : هل هذه المدافع تعتبر اسلحة هجومية او انها تطلق على الطرف المقابل ؟ فقال : لا انما هي اسلحة تطلق على الطائرات حينما تهاجم البلاد . فقلت له : لم تتكرر اعتداءات المصريين على هذه المنطقة حتى بعد حضور الممثلين الدوليين والمراقبين ؟ فقال : نعم . فقلت له : ارجو ان تسامني تصريحاً من الامم المتحدة بأنها تضمن لي سلامة الاهالي والمواطنين في نجران وبعد هذا سأنقل المدافع المضادة للطائرات ولن يبقى فيها مدفع واحد . فقال هذا ليس من شأني ولكنه من شأن الرؤساء . فقلت له : كيف يطلب مني ان اترك مواطنين عزلاً خالين من اي قوة معرضين

خطر الهجوم عليهم في اي لحظة ولا يكون عندهم اقل من مدفع رشاش للطائرات . فسكت الرجل وانصرف ..

هذا فيما يختص بدعوى وجود اسلحة في المنطقة المجردة من السلاح . اما فيما يختص بالمساعدات التي قيل عنها في تقرير السكرتير العام انها لا تزال تذهب الى اليمن ، فسأروي لكم قصة المراقبين وتصرفاتهم على الحدود :

قبل مدة راجعنا ممثلو الامم المتحدة على ان هناك خمس سيارات محملة ببعض الاطعمة وبعض الذخائر وحتى نصوا علي ان بعض الذخائر الموجودة فيها هي من قنابل مدافع الهاون ١٢٠ . فطبعاً انزعجنا لذلك لان هذا يخل بكلمتنا التي اعطيناها وكلمتنا اذا اعطيناها اعتبرناها كلمة شرف وعهد في رقابنا . فحالاً كلفت وزير الدفاع بارسال هيئة تحقق في هذا الموضوع .

وتكشفت الحقائق فذهبت الهيئة برئاسة قائد منطقة الطائف اللواء مرزوق التركي فحققوا في جميع الدوائر في نجران والمراكز التابعة للحكومة فلم يجدوا أثراً .

ولكن مراقبي الامم المتحدة ذكروا ان هذه السيارات لونها اصفر . فليس هناك سيارات لونها اصفر الا سيارات الحرس الوطني في نجران . عند ذلك ذهب المحقق فسأله عن الحقيقة فقال : الذي اتذكره انه في هذا التاريخ ارسلنا ثلاث سيارات تحمل اطعمة وبعض الحضر الى فريق الحرس الوطني الموجود في «شورة» وليس بينها اي ذخيرة حتى ولا رصاصة واحدة . فاستدعوا مندوبي الامم المتحدة في نجران وسألوهم كيف اثبت ان هذه السيارات تحمل ذخائر ومنها قنابل الهاون او الميدان ١٢٠ ؟ فقالوا : اننا رأينا هذه السيارات على بعد خمس كيلو مترات ، ورأينا فوق الحمولة صناديق اعتقدنا في ظلنا انها ذخائر وقنابل الهاون . وبعد ذلك سألوهم لماذا لم توقفوا السيارات وتفتشوها وتعيدها اذا

كانت تحمل اسلحة وذخائر ؟ فقالوا ان هذه ليس من مهمتنا .

بعد ذلك طلبنا من ممثل الامم المتحدة احدى ثلاث أمور : اما ان المراقبين انفسهم اذا رأوا شيئاً يشتبهون فيه يوقفونه ويفتشونه ويعيدون ما هو محظور منه ، فقالوا ان هذا ليس من مهمتنا . فقلنا لهم : اذن فاسمحوا لنا بأن نرسل لكم دوريات سعودية تقوم بهذه المهمة . فقالوا : ان هذا خارج على صلاحياتنا ولا نسمح بذلك . فقلنا لهم : اذن فاسمحوا لنا بأن نقيم مراكز على الحدود لتفتيش السيارات الذاهبة والآية فاذا ما وجدت فيها من محظور تعيده الى مقره بعد الاتفاق .

سحبنا كل مراكزنا التي على الحدود تنفيذاً للاتفاق فقالوا ان تعليماتنا وما عندنا من صلاحيات لا تسمح بذلك . فما هو ذنبنا نحن اذا كنا لا نشرف على الحدود واذا كانت دوريات الامم المتحدة لا تستعمل سلطتها هي وتفتش الذاهب والآيب وتستعمل سلطاتها لمنع كل ما لا يتفق مع الاتفاقية فما هو ذنب الحكومة السعودية في ذلك .

ايها الاخوة . اننا لا ننظر الى الاتفاقية مجرد مواد كتبت على ورق ولكننا ننظر الى كلمة اعطيناها وهي كلمة شرف والعربي المسلم اذا قال كلمة مات دون تنفيذها ...

ايها الاخوة الكرام . هذه قصة الاتفاقية وقصة تنفيذها وقصة بعض الملاحظات التي اريد ان تلصق بحكومة المملكة العربية السعودية ، احببت ان اسردها لكم بتفاصيلها لتكونوا على معلومية من دقائقها وتحكموا عليها بانفسكم لانكم انتم اصحاب الشأن . فانتم اصحاب البلد وانتم اصحاب الاتفاقية وانتم المسؤولون عن كل شيء فيها والحكومة ما هي الا رمز تعبر عن ارداتكم ومشاعركم ورغباتكم .

اما من ناحية الطرف الثاني فلست في حاجة الى ان اذكر شيئاً فكلكم يعلم المجازر الجارية الان في اليمن وما يتجدد يومياً من غارات ابادة لا شيء الا لتنفيذ رغبات خاصة لبعض اناس جعلوا ديدنهم ان ينتقموا من كل من لا يتفق معهم في رأي ومن كل من لا يستخذي لهم ومن كل من لا يحني رأسه ويكون عبداً ذليلاً لهم ويأبى الله ان تكونوا عبيداً اذلاء .

ايها الاخوة الكرام : سمعنا قبل اسبوع ما جرى في مجلس الامن وقامت له الدنيا وقعت واهتزت مقاعد اعضاء مجلس الامن بالصياح والعيول . لماذا ؟

لان عاملين اسرائيليين قتلوا لا يعرف من قتلها ولا من اعتدى عليها ؟ ولكن لان اسرائيل قالت ذلك . فيا سبحان الله العظيم ! في اليمن يقتل المئات والالوف ولا يهتز لهم ضمير واحد ، وعاملان اسرائيليان تهتز لهم الدنيا كلها بأسرها ويحاول تجريم العرب لان عاملين عظيمين قتلوا في اسرائيل !

سبحان الله العظيم ! ماذا عملت سورية ؟ هل لانها دافعت عن نفسها ؟ هل لانها قاومت الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على حدودها ؟ ماذا جرى ؟ ماذا جرى في اليمن من ذنب الا انهم يقولون اتركونا وشأننا نقرر مصيرنا . فما ابعد الفرق بين هذه وتلك ...

ايها الاخوة الكرام . اذا كانت اسرائيل في مقدورها اليوم ان تهز العالم بأسره وتحرك كرامتي اعضاء مجلس الامن فتهتز بهم فان العرب لن يغفلوا عن مستقبلهم . وسوف يأتي اليوم الذي يستردون ما اضاعوه . وسوف يأتي اليوم الذي يثبت لمن يساعد اسرائيل انهم لم يكونوا على حق في سياستهم ولا في طريقة معالجتهم للامور ..

ايها الاخوة الكرام . كل عربي يأسف وكل عربي يتأسف ويتحرق اسي لما

هو موجود اليوم بين الاشقاء العرب من خلافتات ومن شقاق ومن تنابذ ومهاترات ، ولكن من نلوم في هذا ؟ كنا في الماضي نلوم الاستعمار ونحارب الاستعمار ونهاجم الاستعمار ، ونحارب الاستعمار لانه يحتل قسماً كبيراً من بلادنا . ويبث الدسائس بيننا ولانه ... ولانه ... الى آخره ...

اما اليوم وقد تحررت البلاد العربية اجمع وسلمت مقاليدها لابنائها واصبح قولهم الفصل في مقدراتهم . وفي مصائرهم فمن نلوم ؟ يجب ان نلوم انفسنا .

مندوب الامين العام في صنعاء

واعلن اوثانت يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، انه عين السنيور بيير اسبينلي مدير مكتب الامم المتحدة في اوربا ، كممثل خاص له في اليمن ، وقال انه سيكون على رأس المراقبين الدوليين العاملين هنالك الآن بقيادة الجنرال جيان. ويبقى الضابط اليوغسلافي بافلوفتش وقد خلف الجنرال فون هورث في منصبه كرئيس لهيئة اركان القوات الدولية ومستشاراً عسكرياً لها .

وبلغ اسبينلي هذا صنعاء يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٣ ، ومعه ١٤ مراقباً دولياً وقال ان ٢٠ مراقباً غيرهم سيصلون قريباً لمباشرة اعمال الرقابة على الحدود بعد ان عاد بعض هؤلاء الى بلادهم .

ثم زار منطقة نجران ، وتفقد نقط مراقبة التسلل الى داخل اراضي اليمن ودرس مع خبراء بعثة الرقابة وضباط هيئة الاتصال ، مشروع وضع نقط مراقبة جديدة على الحدود .

وزار الرياض ايضاً كما زار القاهرة ، ثم عاد الى نيويورك فقدم تقريراً الى اوثانت عن نتائج زيارته ومباحثاته في العواصم الثلاث .

وانتهت يوم ٤ نوفمبر مهلة الشهرين والحالة كما هي .

وحاولت الحكومة السعودية عدم الموافقة على تمديد المدة لشهرين آخرين ، وحجتها ان مصر لم تحترم الاتفاق ولا تقيدت به ، الا انها استجابت لوساطات دولية بذلت لديها ، ووافقت على التمديد فأصدرت يوم ٣ نوفمبر البلاغ الآتي :

« ان حكومة المملكة العربية السعودية ، رغبة منها في عدم اراقة الدم العربي وسعيها منها لمساعدة الامم المتحدة في انجاز مهمتها السامية في اليمن الشقيق على اساس اتفاقية التباعد التي تعهدت فيها الجمهورية العربية المتحدة بسحب قواتها العسكرية من اليمن ، وعلى الرغم من ان الجمهورية العربية المتحدة لم تف بالتزاماتها هذه مخالفة بذلك بنود الاتفاقية المذكورة كلياً ، فان المملكة العربية السعودية ، وهي الحريصة على ان تجنح للسلم دائماً ، قد أعلنت السكرتير العام للامم المتحدة عن طريق وفدها لدى الامم المتحدة ، بانها مستعدة بان تستمر في المشاركة في تمويل اتفاقية التباعد لشهرين آخرين ابتداء من اليوم الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، وهي اذ تفعل ذلك يحذوها الامل بان تقوم الجمهورية العربية المتحدة من جانبها بتنفيذ التزاماتها حسب بنود الاتفاقية ، وان يكون في تمديد هذه الاتفاقية خطوة عملية في ان يترك اليمنيون الاشقاء لكي يستطيعوا تقرير مصيرهم بانفسهم بعيداً عن التدخلات غير اليمنية ودون وجود جيوش غير يمنية بحيث يكون لهم مطلق الحرية في تقرير هذا المصير بانفسهم .

« والمملكة العربية السعودية اذ تعلن هذا فانما تفعل ذلك مخلصاً ، وهي تسير نحو الهدف الاسمي الذي كانت وما زالت تسعى حثيثاً اليه ، وهو استتباب الامن والسلام في المنطقة » .

وعاد الى القاهرة يوم ١٠ ابريل سنة ١٩٦٣ السنيور اسبينلي ، لمتابعة البحث في الحلول الممكنة للمشكلة اليمنية ، فاجتمع الى وزير الخارجية المصرية والى

جمال عبد الناصر ، وتحدث اليهما عن المشكلة ، ثم اتجه الى جده فأمضى فيها خمسة ايام قابل فيها الامير فيصل غير مرة راجياً منه أن يساعد الامم المتحدة (١) على وضع الحل الذي يجعل الرئيس جمال يوافق على سحب قواته من اليمن بكرامة ، فنصحه الامير بان يذهب الى الامام البدر ويتفاهم معه ، باعتباره المختص ووعده بكل مساعدة من جهته .

وعاد هذا بعد ان زار صنعاء الى القاهرة ، يحمل رأي الامير ويؤمن بصوابه ويصر على طلب البحث مع البدر او مساعديه ، فأفهمته القاهرة ان هذا يستحيل وانها غير مستعدة للاعتراف بالبدر او بالدخول في مباحثات معه ، فلم يبد اي اعتراض وعاد الى نيويورك لاطلاع الامين العام على حقيقة الحالة .

وانتهى التمديد الثاني والثالث والرابع لهيئة المراقبة الدولية والحالة لا تزال كما كانت عليه ، فاتجهت النية في الامم المتحدة الى اجراء تمديد خامس ، فأبلغ المندوب المصري لدى الامم المتحدة ، الامانة موافقة حكومته على التمديد . ومع ان حكومة الرياض ترددت في الموافقة ، بحجة انه ليس هنالك فائدة من وجود المراقبة ما دامت القاهرة مصرّة على عدم الجلاء وعلى عدم تنفيذ اتفاق فك الارتباط ، الا انها وافقت في النهاية لتلا ترمي بالبخل .

ورفع يوثانث تقريره الى مجلس الامن في اول شهر مايو عن مدة الشهرين المنصرمين ، فأكد أن القوات المصرية في اليمن لم ينقص عددها في الشهرين الماضيين بل ربما زاد ، وان الوضع العسكري داخل اليمن كان يبدو اكثر هدوءاً ، ولكن لا تبدو في الافق نهاية حقيقية للقتال . وقال : ويبدو ان الجوع عض بنابه بعض القبائل الموالية للملكية في مناطق لا تبعد كثيراً عن صنعاء .

(١) يجب ان يلاحظ ان زيارته هذه جاءت بعد مؤتمر الذروة الاول وبعد الوساطات وبعد ان اعلن بن الامير فيصل سيزور القاهرة للتفاهم مع الرئيس جمال .

التمديد الاخير لهيئة المراقبة

وانتهت يوم ٤ يوليو سنة ١٩٦٤ ، السنة الاولى لانتداب المراقبين الدوليين ومست الحاجة الى تمديد آخر ، ومع انه شاعت اشاعات بان النية لا تتجه الى تجديد التمديد ، الا ان الامين العام للامم المتحدة اعلن يوم ٢ يوليو انه تم الاتفاق على تمديد مدة عمل البعثة شهرين آخرين ، ثم تقدم بتقرير الى مجلس الامن فدعا الامير فيصل وجمال عبد الناصر الى الاجتماع وجهاً لوجه في اقرب وقت ممكن لمحاولة الاتفاق على حل لمشكلة اليمن وثبتت اتفاق فك الارتباط وتنفيذه . وذهب في تقريره هذا الى انه لا يمكن ان يرجى تحقيق تقدم حسي نحو تنفيذ ذاك الاتفاق الا عن طريق مثل هذا الاجتماع الرفيع .

وقال ايضاً : واذا لم يتحقق تقدم محسوس نحو فك الارتباط خلال المهلة الجديدة ، فانه من الصعب توقع تمديد مهلة اخرى في شكلها الحاضر واهدافها الحاضرة .

وقال انه يقدر ان حوالي ثلاثة الاف جندي سجبوا من مجموع القوة المصرية في اليمن . واكد انه لم يلاحظ المراقبون اية مساعدة عسكرية من المملكة العربية السعودية الى الملكيين في اليمن خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير .

ومع انه اعترف باحراز تقدم طفيف في تخفيض عدد قوات الجمهورية العربية المتحدة ، الا انه قال ان تنفيذ اتفاق فك الارتباط لا يزال بعيداً عن التحقيق ، لان قوات الجمهورية العربية المتحدة ما تزال موجودة في اليمن ، ويعود هذا الامر طبعاً الى الفريقين ذوي الشأن ، فنصوص اتفاق فك الارتباط لا تعطي الامم المتحدة اي دور غير المراقبة والابلاغ عن تنفيذ الاتفاق ، ولذلك فانها لا تستطيع ان تضمن انه ينفذ .

وقال : انه بغية توفير فرصة اخرى للمفاوضات فانه يجد ان من المفيد تمديد مهمة البعثة شهرين آخرين بعد الرابع من يوليو ، ولكنه يتخذ هذا الموقف مع بعض التردد لان البعثة لم تستطع خلال مهمتها في اليمن التي مضت عليها سنة سوى مشاهدة جزء ضئيل فيما يتعلق بانسحاب قوات الجمهورية المتحدة من اليمن ثم ناشد الفريقين ان يجتمعوا على ارفع مستوى في المستقبل القريب ، بغية تحقيق تنفيذ سريع وكامل للاتفاق .

وانتهت مدة التجديد الاخير والحالة في اليمن باقية على ما كانت عليه ، وقوات الجمهورية العربية المتحدة لا تزال تصل الى اليمن باستمرار ، فرفضت هيئة الامم المتحدة يدها وانسحبت من العملية واستردت مراقبيها .



وزارة فيصل الثالثة

زادت صحة الملك اعتلالاً ، وظهر عجزه عن النهوض بأعباء الحكم سيما في تلك الفترة التي كانت شقة الخلاف بين السعودية ومصر تزداد اتساعاً ، وكانت الطائرتان المصرية توالي عدوانها على الحدود السعودية مما يستوجب بطبيعته وجود حكومة قوية يقودها ، قائد ماهر ، فيعالج الامور بما يجب ان تعالج به من عزم وحزم وسياسة وكياسة .

ورأى الملك ، استجابة لعقلاء البلاد ان ينسحب من رئاسة الحكومة . وان يدع للامير فيصل ، ادارة شؤون الدولة فينهض بها بما عرف به من مقدرة وذكاء وبعد نظر .

واصدر الملك يوم ١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٢ (١٨ جمادي الاولى ١٣٨٢) .
الامر الملكي الآتي :

- ١ -

بعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بمرسومنا رقم ٣٨ (انظر ص ٦٩)
وتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٣٨٢ .

وعلى امرنا الصادر بتاريخ ٩ شوال سنة ١٣٨١ الخاص بتشكيل هيئة الوزارة
(انظر ص ٢٤٦) .

ونظراً لما اقتضته المصلحة وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ،
امرنا بما هو آت :

- ١ - اقالة جميع الوزراء من مناصبهم .
- ٢ - يعمل بهذا الامر الكلي من تاريخ صدوره .

- ٢ -

واصدر في اليوم نفسه الامر الملكي الآتي :

التاريخ ١٨ - ٥ - ٨٢ امر ملكي رقم ١٨

من سعود بن عبد العزيز الى حضرة صاحب السمو الملكي الاخ فيصل بن
عبد العزيز سلمه الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

وبعد نظراً لما اقتضته المصلحة قد اصدرنا امرنا رقم ١٧ وتاريخ ١٨ جمادي
الاولى سنة ١٣٨٢ باقالة الوزراء من مناصبهم .

ونظراً لما نعهد فيكم من اصاله الرأي ، ودراية واخلاص ولما تقتضيه المصلحة
العامة فقد اقتضت ارادتنا الملكية اسناد منصب رئيس مجلس الوزراء اليكم ،
وقد وجهنا اليكم هذا الامر ، لكي تقوموا باختيار الوزراء الذين ترشحونهم
للتعاون معكم وتعرضوا ذلك علينا لصدور امرنا بذلك .

وخالص الرجاء ان يوفقنا الله واياكم لتحقيق اهداف امتنا وشعبنا . والسلام
عليكم ورحمة الله وبركاته .

- ٣٠٠ -

- ٣ -

مرسوم تأليف الوزارة

رقم ١٥٠ - ٣٠١ التاريخ ٢ - ٦ - ٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة مولاي الملك المعظم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، فقد تلقيت ببالف التقدير امركم
الملكي رقم ١٨ وتاريخ ١٨ - ٥ - ١٣٨٢ الذي تفضلتم فيه جلالتم فمحتموني
ثقتكم الغالية الكريمة ، وكلفتموني برئاسة الحكومة واختيار الوزراء الذين
ارشحهم لتولي المناصب الوزارية المختلفة . وقد اخترتهم وارجو ان يجوزوا رضا
جلالتكم فتفضلوا باصدار امركم الكريم بتشكيل الوزارة على النحو المرفق .

وفي الوقت الذي ارفع لمقامكم عميق شكري وتقديري ارجو من الله ان
يجعلنا جميعاً عند حسن ظن جلالتم وان يوفقنا لتحقيق ما تصبون اليه من خدمة
هذا الوطن المقدس ورفع شأنه والاخذ بيد المواطنين الى ارقى مدارج التقدم ،
والمستقبل الزاهر ، والحياة السعيدة .

وتفضلوا يا صاحب الجلالة بقبول اجلائي واحترامي

واصدر الملك على الاثر المرسوم الآتي :

العدد : ٥ - ٢٠ - ١ و ٨٩

التاريخ : ٣ من شهر جمادي الثانية سنة ١٣٨٢ (٢٧ اكتوبر سنة ١٩٦٢)

من سعود بن عبد العزيز الى جناب المكرم الاخ فيصل بن عبد العزيز آل

سعود حفظه الله

- ٣٠١ -

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فقد تلقينا كتابكم رقم ٥ - ٣١ بتاريخ ٣ - ٦ - ١٢٨٣ الذي ارفقتم به اسماء الوزراء الذين رشحتوهم للتعاون معكم في هيئة الوزارة التي عهدنا اليكم برئاستها :

وقد اصدرنا امرنا الكلي رقم ٢١ وتاريخ ٣ - ٦ - ١٣٨٢ بتشكيل الوزارة على النحو الذي اقترحتموه وانما اذ نجدد بهذه المناسبة ثقتنا فيكم نرجو الله تعالى ان يوفقكم انتم وزملائكم الوزراء للنهوض باعباء مهامكم وان تعود اعمالكم واعمال الوزراء على شعبنا الوفي الامين ، خيراً وبركة ، وان ترسخ اسس النهضة الشاملة التي ما زلنا نشيد فيها لرفع شأن بلادنا وشعبنا ، ولدعم اواصر التعاون والتضامن العربي المثمر .

وستجدون منا كل عون وتأييد للنهوض باعبائكم ولادراك اهداف بلادنا في العزة والتقدم والله يوفقكم والسلام .

هيئة الوزارة

يعين سمو الامير فيصل بن عبد العزيز وزيراً للخارجية ، والامير مساعد بن عبد الرحمن وزيراً للمالية والاقتصاد الوطني ، والامير فهد بن عبد العزيز وزيراً للداخلية ، والامير سلطان بن عبد العزيز وزيراً للدفاع والطيران ، واحمد زكي اليامي وزيراً للتبوتول والثروة المعدنية ، والشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ للمعارف ، الشيخ حسين عرب للحج والوقاف ، والشيخ عبد الرحمن ابا الحيل وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية ، والشيخ محمد عمر توفيق وزيراً للمواصلات ، والدكتور يوسف الهاجري وزيراً للصحة ، والشيخ عابد شيخ للتجارة .

بيان الوزارة

وادى اعضاء هيئة الوزارة الجديدة اليمين القانونية يوم الثلاثاء ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ (٩ جمادي الثانية سنة ١٣٨٢) بين يدي الملك ثم توجهوا الى دار رئاسة مجلس الوزراء فعقدوا الجلسة الاولى فاستهلها سمو الامير باسم الله ثم رحب بالوزراء ورجا من الله ان يكمل اعمال الجميع بالنجاح ثم قال : « لا شك اننا نقصد جميعاً الصالح العام وان الذي نرجوه منه سبحانه وتعالى ان يحقق هذه الاهداف التي هي في صالح بلادنا وامتنا ثم تلا بيان الوزارة وهو :

حرصت الدولة السعودية منذ فجر تأسيسها على ان تخوض بكل جد وقوة معركة بناء هادفة ولقد مرت سنون طويلة من العرق والدم سار خلالها المغفور له الملك عبد العزيز رحمه الله في طريق شاق وخاض معارك عنيفة استطاع بعدها ان يؤسس كيان هذا البنيان الشامخ الكبير وجاءت بعد ذلك عملية ارساء الاساس لنهضتنا ، وعلى الرغم من ان عمليات ارساء الاساس لا تظهر عادة اهميتها البالغة للعين المجردة وعلى الرغم من ان تدفق موارد الزيت لم يتم الا منذ عهد قريب في حساب الزمن ، فقد استطاعت حكومة جلالة الملك سعود المعظم بفضل توجيهاته الرشيدة ان تستفيد من هذا المورد الهام وان تظهر آثاره سريعاً على الرغم من تباعد اطراف المملكة وقسوة طبيعة الصحراء فيها وندرة اصحاب الكفاءات لديها .

ويسر حكومة صاحب الجلالة ان تعلن نتيجة لهذا الجهاد الشاق المتواصل فقد آن لها وللمواطنين من ابناء هذا الوطن الكريم ان يقتطفوا منذ الآن ثمار بعض جهودهم وان يستعدوا بعد ذلك للاستمرار في اقتطاف ثمار الجهود الاخرى ، وسوف تضاعف حكومة صاحب الجلالة جهودها في تطوير كيان هذه الدولة الفتية وتدعيمه والاخذ بيد المواطنين الى المكان اللائق بهم كشعب كاث من

فجر التاريخ العربي مركز انطلاق العروبة الحقة ومصدر اشعاع للحضارة الاسلامية الخالدة في سبيل قطف الثمار ومضاعفة الجهود لتطوير الكيانات فقد وضعت حكومة صاحب الجلالة برنامجاً اصلاحياً ضخماً يمكن تلخيص اهم عناصره في النقاط التالية :

اولاً - لما كان من الواجب ان يكون نظام الحكم في اي دولة صورة صادقة لحقيقة التطور الذي وصل اليه مجتمعها فقد حرصت حكومة صاحب الجلالة على تطوير المجتمع السعودي علمياً وثقافياً واجتماعياً حتى يصل الى المستوى الذي تنعكس معه صورته في شكل نظام راق للحكم يمثل الاهداف العظيمة الخالدة التي جاءت بها شريعتنا الغراء ، ولقد حدثت من آن لآخر عدة تطورات فعلية لشكل الحكم السعودي كانت تمثل تطور المجتمع لدينا وتحاول في الوقت نفسه ان تأخذ بيده لمستوى ارقى مما هو عليه .

وتعتقد حكومة صاحب الجلالة ان الوقت قد حان الآن لاصدار نظام اساسي للحكم مستمد من كتاب الله وسنة رسوله وسيرة خلفائه الراشدين حيث يضع في وضوح كامل المبادئ الاساسية للحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم وينظم سلطات الدولة المختلفة وعلاقة كل جهة بالآخرى وينص على الحقوق الاساسية للمواطن ومنها حقه في حرية التعبير عن رأيه في حدود العقيدة الاسلامية والنظام العام ولقد شرعت الوزارة السابقة في تطوير مجلس الشوري ليقوم بدوره كسلطة تنظيمية للبلاد وستكون هذه الدراسة مع ما سيطرأ عليها من اضافات وتعديلات جزءاً من النظام الاساسي للحكم الذي لن يتأخر صدوره ان شاء الله والذي سيأتي صورة صادقة عن المستوى الكريم الذي وصلت اليه امتنا ونموذجاً رائعاً لنظام الحكم الاسلامي المستمد من نصوص الشريعة وروحها ، وبما يساعد على بلوغ هذا الهدف السامي ان قواعد شريعتنا السمحة مرنة متطورة صالحة لمواجهة كل

الظروف وقابلة للتطبيق في كل مكان وزمان حسب متطلبات ذلك الزمان والمكان .

ثانياً - ولم تكتف حكومة صاحب الجلالة في التفكير فقط في نظام اساسي يضع قواعد الحكم المركزي فحسب بل انها قامت بدراسات مختلفة لوضع نظام للمقاطعات يوضح طريقة الحكم المحلي لمناطق المملكة المختلفة ولقد تبلورت شتى الدراسات التي تمت لمشروع نظام المقاطعات لدرجة لن يطول معها ظهوره الى حيز الوجود وسيكون عند صدوره عاملاً فعالاً في دفع عجلة التطور الاداري والسياسي والاجتماعي لمملكتنا الفتية .

ثالثاً - وتحرص حكومة صاحب الجلالة على ان يكون للقضاء حرمة ومكانته فهو مناط القسط ورمز العدالة وكلما ارتفع شأنه وعظمت حرمة كلما حققنا بذلك هدفاً اساسياً من اركان ديننا الاسلامي الحنيف وقد عقدنا العزم على مضاعفة الجهود نحو هذه الغاية واصدار نظام لاستقلال القضاء يسك بزمامه مجلس اعلى للقضاء وقررنا انشاء وزارة للعدل تشرف على الشؤون الادارية للقضاء ويلحق بها نيابة عامة للدولة ترعى مصالح المواطنين وتدود عن حقوقهم وتقوم بالتعاون مع المحاكم المختلفة للدولة مقام الحارس الامين الذي يدافع عن المظلومين ويضرب على ايدي الظالمين .

رابعاً - ولما كانت نصوص الكتاب والسنة محددة ومتناهية بينا وقائع الازمنة وما يستجد للناس في شؤون دنياهم امور متطورة غير متناهية ونظراً لان دولتنا الفتية تقيم حكمها والحمد لله على اساس الكتاب والسنة نصاً وروحاً فقد اصبح لزاماً علينا ان نمنح الفتيا عناية اكبر وان يكون لفقهاءنا وعلمائنا حملة مشاعل الهدى دور ايجابي فعال في بحث ما يستجد من مشاكل الامة بغية الوصول الى حلول مستمدة من شريعة الله ومحقة لمصالح المسلمين ولذلك كله

فقد قررت حكومة حضرة صاحب الجلالة تأسيس مجلس للافتاء يضم عشرين عضواً من خيرة الفقهاء والعلماء ليتولى النظر فيما تطالب الدولة منه النظر فيه وما يوجه اليه افراد المسلمين من اسئلة واستشارات وليكون اداة قوية لتنوير الاذهان وتذليل العقبات التي تعترض سبيل التقدم السليم .

خامساً - وان حكومة صاحب الجلالة لتشعر شعوراً تاماً بواجبها للعمل بكل جد واهتمام لنشر دعوة الاسلام وتثبيت دعائمه والذود عنه قولاً وعملاً ، وقد عملت وستعمل على اتخاذ كل الوسائل لتحقيق اداء هذا الواجب الشريف .

سادساً - ولما كانت الحضيصة الاولى لهذه الامة الاسلامية المجيدة انها خير امة اخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر ولحرص الاسلام على هذه الوظيفة السامية فقد بينت الشريعة فضلها وفضل من يقوم بها والزمته بأن يدعو الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة وان يبذل جهده ليعمر قلوب الناس بالحق والخير والمحبة ولهذا فقد قررت حكومة صاحب الجلالة ان تقوم حالاً باصلاح وضع هيئات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بما يتماشى مع الاهداف الاسلامية الرفيعة التي وضعت اساساً من اجلها وبما يضمن اجتناب بواغث المنكر من قلوب الناس ما استطعنا لذلك سبيلاً .

سابعاً - وتشعر حكومة صاحب الجلالة ان من اهم واجباتها النهوض بالمستوى الاجتماعي للامة وقد قامت الدولة بأدوار هامة وفعالة في هذا الحقل فضمنت لشعبها العلاج والدواء بالجنان في داخل المملكة وخارجها وفعلت مثل ذلك بالتعليم وجعلته مجانياً في جميع مراحله ، بل ومنحت الكثير من الطلبة مكافأة مالية سخية تعينهم على متطلبات العيش وابتعثت على حسابها آلاف الطلبة في شتى حقول العلم والمعرفة ولجميع انحاء المعمورة واعفت كثيراً من المواد الغذائية من الرسوم الجمركية ، بل ومنحت اعانات ضخمة لتخفيض اسعارها

للمستهلكين ، وجاء اخيراً نظام الضمان الاجتماعي لجعل الدولة مسئولة مسئولية كاملة عن معيشة كل شيخ وعاجز ویتيم وامرأة من لا مورد او عائل لهم شرعاً ولن يمضي وقت طويل حتى يصل الى كل محتاج ما يكفيه ذل السؤال ويضمن له العيش الكريم وعندما تقدم الدولة لطائفة العمال فيها نظاماً يحميهم من البطالة نكون بذلك قد وصلنا الى المستوى الاجتماعي الذي لا يزال حلاًماً يراود كثيراً من دول العالم المتحضر وحققنا فعلياً اهداف العدالة الاجتماعية الحقة دون ان تطغي الدولة على حريات الناس الفردية او تسلبهم اموالهم وحقوقهم ولن تقتصر حكومة صاحب الجلالة على تسيير الكفاية لشعبها وتأمين فرص العمل له بل انها تسعى جادة الى اجراء تعديلات هامة في شكل الحياة الاجتماعية والى توفير الوسائل للتسليّة لجميع المواطنين .

ثامناً - وتؤمن حكومة صاحب الجلالة بأن التطور الاقتصادي والتجاري والاجتماعي الذي ساد مجتمعنا في السنوات الاخيرة لا يزال في كثير من مجالاته يفتقر الى التنظيم ولذلك فان مجموعة كبيرة من الانظمة الهامة ستأخذ طريقها تباعاً الى الصدور بحيث تصبح الدولة بعد فترة غير طويلة ولديها تراث تنظيمي شامل يساعد على تقدم النشاط وسرعة الحركة واجتذاب رؤوس الاموال وسوف تنشئ الدولة اجهزة مستقلة تتولى تطبيق مختلف الانظمة التي تصدرها وسيكون كل ذلك متمشياً مع شريعة الله الخالدة ومحققاً لمصالح الامة العليا .

تاسعاً - اما الانتعاش المالي والتطور الاقتصادي فهو شغل الحكومة الشاغل والى جانب الاحتفاظ بالمركز المالي القوي الذي تمتاز به المملكة بين مختلف دول العالم فقد اتخذت حكومة صاحب الجلالة وسوف تتخذ اجراءات هامة وحاسمة لوضع برامج اصلاحية ملموسة ينتج عنها انتعاش دائم للحركة الاقتصادية ولتكون هذه المملكة في مستوى عال من المعيشة لكل افرادها ومن اهم ما

سيبرز الى حيز الوجود قريباً ان شاء الله برنامج ضخم للطرق يربط جميع اطراف المملكة ومدنها ببعضها البعض ، وسنبذل عشرات الملايين من الريالات لدراسة مصادر المياه وتوفيرها للزراعة والشرب ، وسوف تبني الحكومة السدود اللازمة لحفظ مياه الامطار وتوفير المراعي وسوف تمد الصناعة الخفيفة والثقيلة بعون فعال يحميها ويجذب رؤوس الاموال اليها وستكون المملكة السعودية بحول الله في القريب دولة صناعية ولها اكتفاء زراعي ذاتي فتتعدد مصادر دخلها وتتنوع بما يسهل لها القيام بواجباتها نحو شعبها الكريم . والى جانب المبالغ التي ترصد في ميزانية الدولة لتنفيذ المشروعات فقد قررت حكومة صاحب الجلالة ان ترصد جميع المبالغ الاضافية التي سوف تستلمها من شركة ارامكو عن حقوقها التي تطالب بها الشركة للسنوات الماضية في ميزانية انتاجية خاصة بحيث تصرف جميعها على المشروعات الانمائية كالطرق والسدود والمرافق العامة وغير ذلك وسوف يكون هذا العمل دفعة قوية لاقتصاد المملكة وتحقيقاً سريعاً لكثير من مشروعاتها العمرانية ، ويجري الآن اتخاذ المراحل النهائية لدراسة انشاء بنك صناعي وآخر زراعي ، كما ان المؤسسة العامة للبترول والمعادن ستظهر الى الوجود قريباً وسوف تسهم هذه المؤسسات الثلاث مع غيرها من المؤسسات الحكومية والاهلية في اظهار خيرات البلاد والكشف عن ثرواتها المعدنية وغيرها.

عاشراً - ومن المعروف ايضاً موقف الشريعة الاسلامية من الرق وحثها على فك الرقاب ، ومن المعروف ايضاً ان الرقيق الموجود في العصر الحاضر قد تختلف فيه كثير من الشروط الشرعية التي اوجبها الاسلام لابطاح الاسترقاق ولقد واجهت الدولة السعودية منذ تأسيسها مشكلة الرق والرقيق وعملت بجميع الوسائل التدريجية للقضاء عليه ، فمنعت اول الامر استيراده وفرضت العقوبات على ذلك ثم منعت مؤخراً بيعه او شراؤه ، وتجد الحكومة الآن الفرصة مواتية

لان تعلن الغاء الرق مطلقاً وتحرير جميع الارقاء وستقوم الحكومة بتعويض من ثبت استحقاقه للتعويض .

هذه جملة من الاجراءات الاساسية التي عازمت حكومة صاحب الجلالة على تنفيذها ، وهناك ولا شك امور كثيرة هي موضع اهتمام هذه الحكومة وسيعلن عن كل شيء في حينه .

نسأل الله ان يسدد خطانا جميعاً وان يوفقنا لما يرضيه .

ووافق مجلس الوزراء على ما جاء في هذا البيان . وقرر تشكيل لجنتين تقوم الاولى منها باعداد مشروع النظام الاساسي للحكم المنوّه عنه في البيان ، وتتولى اللجنة الاخرى اعداد مشروع نظام استقلال القضاء .

تصريح الامير في اول مؤتمر صحفي

توافد مراسلو الصحف ووكلاء شركات الاخبار الى الرياض عقب قيام الوزارة الجديدة ، للتحدث الى سمو رئيسها واستجلاء الحطة التي ينوي السير عليها في معالجة ازمة اليمن وما سببته من خلاف وجفاء بين الرياض والقاهرة ، فاستقبلهم يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، أي عقب الفراغ من اول جلسة لمجلس الوزراء بهيئته الجديدة ، وبعد اقرار البيان الوزاري الجديد ونشره ، وهو أول بيان وزاري يصدر في السعودية في هذا الباب .

ولقد رأينا ان ثبت ما دار بين سموه والصحافيين لصلته الوثيقة بالاحداث التي كانت تمر بها الحكومة يومئذ .

بدأ سموه الحديث فرحب بالصحافيين اخوة واصدقاء ، وقال لهم ليس لدينا شيء خاص نقوله لكم ، فهل نودون الاستفسار عن شيء ، فردوا شاكرين . على ان احدهم انبرى متسائلاً فقال : هل من الممكن ان نلقي نظرة اقرب على

الحوادث الجارية الآن في اليمن ، فقال ان المسألة ليست في يدنا وإنما هي بيد الامام محمد البدر ، وسنحاول ان نستأذن لكم ، فقال احد الصحافيين الغربيين هل تقصدون سموكم ترخيصاً من جلالة الامام محمد البدر ، فأجاب طبعاً ، فنحن ليست لنا صلة بالآخرين . وسئل عن الوقت الذي يستغرقه الحصول على الترخيص فأجاب : اننا بعثنا امس نستأذن لكم ، وانتم تدركون ان الوضع حربي ، والمسالك صعبة ، ولست ادري متى سيعود الجواب ، غير انني أعتقد انه سيأتي في خلال ست وثلاثين ساعة او ثمان واربعين ساعة . وهنا قال مراسل اليونائيد برس : هل هناك مانع من ان نتقدم ونذهب الى الحدود في انتظار الاذن ؟ فأجاب : هذه فكرة طيبة وسوف ندرسها . وسئل عما اذا كان من الممكن القاء ضوء اكثر على الطريقة التي تمارس بها القيادة السعودية الاردنية المشتركة اعمالها ، فأجاب : اننا والاردن اخوان قبل كل شيء ، والاتفاق الذي بيننا اتفاق اخوي سليم اكثر مما هو اتفاق على الورق ، وليس الشيء المكتوب الا شكلياً فقط ..

وسئل هل توجد الآن قيادة سعودية اردنية مشتركة تعمل في المملكة العربية السعودية ، فقال : كانت هنا بعثة اردنية برئاسة الفريق حابس المجالي القائد العام للقوات الاردنية المسلحة ، وقد وضعنا معاً الاسس اللازمة ، والآن عادت البعثة الى عمان ، ولا يوجد هنا سوى افراد قلائل . وسأل احد المراسلين الاجانب عما اذا كانت هناك هجمات برية او جوية او بحرية حدثت على الاراضي السعودية ، فأومأ برأسه علامة الایجاب ، وقال : منذ حوالي شهر تقريباً حدثت غارة جوية على قرية (مهوبة) قرب نجران ، وقبل ايام قليلة حدثت غارة جوية اخرى جهة جيزان ، وامس فقط حدث هجوم واسع على قرية الموسم الواقعة قرب الحدود ، مما يلي (ميدي) وكان هذا الهجوم من الجو ومن البحر استمر

اربعة عشرة ساعة . وسئل عن رد الفعل الذي احدثه هذا الهجوم الواسع لدى حكومته ، فأجاب : لقد قطعنا العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة .

فسئل عما اذا كان الهجوم الذي وقع كان من جانب قوات مصرية ، فأجاب قائلاً : نعم ، وانتم تعلمون ان اليمن لا يملك قاذفات قتابل ، ولا قطعاً بحرية ، وإنما الهجوم كان من الطائرات والقطع البحرية المصرية . وسئل عما اذا كان للغارات المصرية اثر بين السكان والممتلكات ، فقال نعم .. وقعت خسائر عظيمة على القرى التي تعرضت للعدوان ، غير ان العدد الحقيقي لم يتم احصاؤه بعد . وسئل عما اذا كان في المملكة العربية السعودية اية تحركات على الحدود ، فقال طبعي ، فان أية دولة يعتدي على أراضيها فان لقواتها تحركات طبقاً لحق الدفاع عن النفس .

وسأله احد الصحفيين العرب قائلاً: ذكرتم ان الهجوم الاخير كان من البحر والجو ، فهل هذا يعني ان الهجوم كان يرمي الى انزال قوات ، وهل صدت هذه العمليات ؟

فرد انه لم يحدث انزال على البر وإنما كان الهجوم فقط قذفاً من البحر والجو . وسئل عن نوع القطع البحرية التي اشتركت في الهجوم ، فقال انها مدمرات .

وقال احدهم ان الدعاية المصرية تتهم الاردن والسعودية بان لهما قوات توغلت داخل اراضي اليمن ، فهل لسموكم ان تذكروا شيئاً في مواجهة هذه الدعاية ؟ فأجاب : انني اتمنى ان يأتي الاذن لكم من جلالة الامام محمد البدر لدخول اليمن وسوف ترون باعينكم ما اذا كانت لنا وللاردن هناك قوات أم لا .

وسئل هل هناك تفكير في تقديم شكوى الى الامم المتحدة ضد مصر ، فأجاب : نحن الى الآن لا نود ان نخرج الامر من المحيط العربي ، ولكن اذا

استمر العدوان ، فلربما فكرت حكومة صاحب الجلالة بعرض الامر على الامم المتحدة .

ثم سئل عما لديه بشأن الطريقة التي غادر بها جلالة الامام محمد البدر صنعاء خاصة وان الانباء متضاربة حول هذا الامر ، فقال ان ما علمناه هو ان الامام قاوم المتمردين ثلاثين ساعة ، فلما نفذت الذخيرة خرج اثناء ساعات حظر التجول مع بعض الحراس ، وبامكانكم ان تسألوا السيد اسماعيل المعني القائم بالاعمال السعودي في اليمن عن الواقع بالضبط ، فقد شاهد الاحداث التي وقعت .

وسئل عما اذا كانت الدول العربية قد ابلغت نبأ الاعتداءات الاخيرة على الاراضي السعودية ، فقال : اننا بسبيل ابلاغها ذلك . وقال صحافي ان اذاعات مصر رددت على لسان البيضاوي انهم يريدون نقل المعركة الى ارض السعودية ، فهل اذا ركبوا هذا المركب الحشن ، تنوي السعودية ان تنقل المعركة الى داخل اليمن ؟

فأجاب : ان هذا يتوقف على المعركة التي يذكرون أنهم سينقلونها الى اراضيها ، فاذا كانت بالسلاح فسنقاتل بالسلاح ، أما اذا كانت المعركة معركة كلام فهذا شيء آخر .

وسئل عما اذا كانت السعودية تنوي تقديم شكوى الى الجامعة العربية ضد الجمهورية العربية المتحدة ، فقال ان الجمهورية العربية المتحدة لا تعترف بالجامعة العربية الآن . وسئل : بعد ان اعلن جلالة الملك حسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية امس ، ودولة السيد وصفي التل رئيس وزراءها ، عن استعداد الاردن للتعاون مع المملكة ضد اي عدوان ، وبعد العدوان الاخير على اراضي السعودية هل هناك مشاورات للتأهب لأي احتمال ؟

فأجاب : ان التشاور بيننا مستمر من قبل هذا ومن بعده .

وسئل عن العدد الحقيقي للقوات المصرية في اليمن فقال : ليس لدينا احصاء دقيق لها وان كانت المعلومات تقدرها بما يتراوح بين خمسة وعشرة آلاف وقد تزيد وقد تقل .

وسئل بعد ذلك : لقد تعرض بيانكم الوزاري اليوم للشئون الداخلية فقط فهل سيصدر بيان لاحق عن الشئون الخارجية ؟ فقال : ان سياستنا الخارجية لم يحدث فيها اي تغيير يوجب الاشارة اليه . ولقد اتينا في البيان اليوم على ذكر الجديد من خطواتنا اما تكرار الكلام عن سياستنا الخارجية الثابتة فما هو الا تحصيل حاصل .

وقيل : ان البيان الوزاري الذي صدر اليوم ذكر ان الشعب السعودي قطع مراحل تستدعي اجراء استحداثات داخلية جديدة فهل يعني ذلك ان نظاماً برلمانياً سينشأ في المملكة . فأجاب قائلاً : نحن دائماً نفكر في تحقيق كل ما يتفق ومصالح بلادنا واولئنا الخاصة نحن لا نحدد الاشكال فالتائج المفيدة التي نريدها لا تهتم بالشكل .

سئل : عما اذا كانت الطائرات والمدافع السعودية ستعمل على اسقاط الطائرات المغيرة في اي عدوان على الاراضي السعودية فقال : طبعاً سوف نتخذ بالتأكيد كل ما يلزم لمجابهة كل ظرف .

وسئل : هل توجد الآن فكرة عن اعادة العلاقات مع المملكة المتحدة وهل لهذا الامر علاقة بموضوع البريمي فقال : نحن يسرنا ان تستعاد العلاقات بيننا وبين بريطانيا ونحن ننتظر الجواب من بريطانيا .

فلما قيل : هل هذا الجواب المنتظر جواب على شروط سابقة ؟ قال : ليس لي حق في ان ادلي من طرف واحد بشيء يخص الطرفين غير ان من المنتظر وصول جواب على محادثات جرت قبل شهر ونصف في لندن .

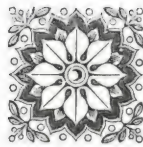
وبعد ذلك قيل له : ان مصر اعلنت انها تساعد اليمن بالطائرات والدبابات فهل هناك فكرة لمساعدة الامام محمد البدر ؟ فقال : ان هذا يتوقف على الامام نفسه فهو الى الآن لم يطلب منا اية مساعدة . لسوء الحظ ليس لدى الامام حتى الآن اي دفاع جوي والقبائل والقرى هناك تتعرض لصور فظيعة من الفتك ضد الابرياء من النساء والاطفال كما ان قصف القنابل لا يقتصر على المحاربين وانما تقوم الطائرات بالقاء حمولتها على اي كان تشبه فيه فتقع من جراء ذلك اصابات عظيمة بين السكان الآمنين وممتلكاتهم . وقد ذكرت اذاعة ليلة امس ان ستة دخلوا حدود بيحان مصابين بالقنابل المحرقة رغم ان هؤلاء المصابين من قرية ليست محاربة وليس فيها اية قوات محاربة ومع هذا فقد اصابوا ودمرت قريتهم . وهذا دليل على ان الطائرات المصرية تلقى قنابلها المحرقة جزافاً على القرى والمزارع الآمنة دون اي تفريق بين المحاربين والابرياء .

فسئل : لماذا لا تمد الاردن والسعودية قوات الامام بالطائرات ما دام ان الوضع سيئ الى هذا الحد ؟ فاجاب : يبدو ان تدخل الاردن والسعودية محرم اما تدخل مصر فهو حلال في نظر الصحافة العالمية اذ يظهر في الرأي العام العالمي الذي يمثلونه انتم يا رجال الصحافة ان التدخل حلال لمصر حرام علينا .

وقيل له : هل هذا هو السبب الذي من اجله لا تتدخل السعودية والاردن ؟ فقال : لا وهو يتسم وانما اردت ان اعرف رأيكم كممثلين للصحافة العالمية اذا تدخلنا فانا اخشى ان يأتي احدكم - وكان المستر فليبي بين الصحفيين يمثل جريدة الاوبزرفر البريطانية - والتفت سموه الى المستر فليبي وقال : لقد سمعت البارحة راديو لندن الذي اذاع رسالة لكم تحثون فيها الدول الغربية على الاعتراف بالثورة في اليمن فضحك فليبي وقال : لقد كتبت ذلك في احدى رسائلي الى جريدتي وبعد ذلك سئل : عما اذا كانت حكومة جلالة الملك تنوي وضع

اتفاقية جدة موضع التنفيذ فاجاب : بالطبع غير ان طرفاً من اطراف الاتفاقية قد نقض الاتفاقية وهاجم احد اطرافها .

وسئل عن المناطق المجاورة لحرض وهل هي تحت يدي قوات الامام فاجاب ان المعلومات التي وردتنا من القوات الامامية تفيد ان حرض وشرقيها وجنوبيها فيما يمتد بينها وبين عبس من منطقة الجبال هي تحت سيطرة الامام فقال احد الصحفيين ان الانباء قد ذكرت ان صعده وميناء ميدي محاصرة فهل استسلمت فاجاب : ليس هناك جديد حتى الآن فيما يتعلق بها غير ان الحصار عليها مضروب بشدة .



غارات الطائرات المصرية على الأراضي السعودية

اتخذ الامام البدر ، من احد جبال اليمن القريبة من الحدود السعودية قاعدة له ، وجدد دولته وحكومته ، وارسل الى القبائل يدعوها لنجدته ، ومساعدته في استرداد اراضيها ، والقضاء على الفتنة التي اوقدها العصاة فتدفقت الجموع ملية النداء وتقلدت السلاح للدفاع عن الحوزة والكيان وتأديب العصاة المفتونين .

فكان ذلك بدىء انتقاد الحرب الاهلية في اليمن ، وقد سببت لها انواع البلايا .

واعتقدت حكومة القاهرة ان في استطاعتها القضاء على الحركة الجديدة بقنابل الطائرات والمدافع ، فاعلن السيد علي صبري رئيس الحكومة المصرية يوم أول نوفمبر سنة ١٩٦٢ اي في الاسبوع الخامس لشبوب الفتنة ان حكومته ستقف بكل قواها بجانب حكومة السلال لمقاومة كل عدوان يقع عليها ، وزاد فقال ان هناك عدواناً سعودياً على الحدود الشمالية والجنوبية لليمن وسنقاومه بشدة وعنفة .

فكان هذا البيان بمثابة اعلان حرب كانت القاهرة في غنى عنه لو اتصلت بحكومة الرياض وعملت على التفاهم معها .

وطارت يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، اي غداة اعلان ما اعلنه علي صبري ، طائرات مصرية القت قنابلها على مناطق الحدود ، سجل ذلك بلاغ رسمي سعودي اذيع في الرياض يوم ٤ منه وهذا هو :

« منذ قامت حركة تمرد بعض انباء اليمن على الحكومة المتوكلية اليمنية الشرعية كانت حكومة المملكة العربية السعودية ترقب تطور الاحداث في القطر الشقيق ببالغ الاهتمام فزاد من قلقها تدخل حكومة الجمهورية العربية المتحدة في شئون اليمن الداخلية وتأييدها حركة التمرد بما زودت القائمين بها من سلاح وعتاد وطائرات مقاتلة وموظفين وخبراء .

« وكان من واجب حكومة المملكة العربية السعودية وهو واجب مفروض على كل حكومة ان تتخذ من التدابير ما يكفل حماية حدودها المتاخمة لليمن للمحافظة عليها من كل اعتداء محتمل .

« ويؤسف الحكومة السعودية ان تسجل ان عدواناً قد وقع على بعض المواقع السعودية من جانب الطائرات المقاتلة التي زودت بها حكومة الجمهورية العربية المتحدة المتمردون اليمنيين الذين اطلقوا على انفسهم اسم الجمهورية العربية اليمنية ، فقد حدث في ضحى يوم الجمعة ٥ جمادي الثانية ١٣٨٢ هـ ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ان قامت طائرات تابعة لحكومة الجمهورية العربية المتحدة وتعمل مع المتمردون اليمنيين بخمس غارات على الحدود السعودية ، الاولى : على قرية جلبان والثانية على مركز الطوال والثالثة على مدينة صامطة والرابعة على مركز الموسم والخامسة على ويحمة . وقد القت هذه الطائرات المغيرة قنابلها على تلك المواقع الداخلة جميعها في اراضي المملكة العربية السعودية وحدثت بها خسائر في ارواح السكان

الآمنين الوادعين من اطفال وشيوخ ونساء وفي الممتلكات وان هذه الاعمال ان هي الا اعمال عدوانية هجية قامت بها حكومة الجمهورية العربية المتحدة نحو سكان وممتلكات المملكة العربية السعودية ولا يغير من هذه الحقيقة ما يزعمه المتمردون من انهم يملكون طائرات مقاتلة واسلحة وعتاداً فلم يعد خافياً حسبما جاءت التصريحات الرسمية الصادرة من حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحسبما تبين من زيارات بعض الرجال الرسميين في الجمهورية العربية المتحدة لليمن .

« ان المعركة التي يقودها المتمردون اليمنيون ضد الحكومة اليمنية الشرعية انما تخوضها حكومة الجمهورية العربية المتحدة في الحقيقة والواقع بجيشها ورجالها وضباطها وطائراتها واسلحتها . وان حكومة المملكة العربية السعودية اذ تعلن شديد احتجاجها على هذه الاعمال العدوانية تحمل حكومة الجمهورية العربية المتحدة مسؤولية جميع النتائج المترتبة عليها وتحفظ لنفسها بحق باتخاذ كافة التدابير اللازمة لرد هذا العدوان السافر وللقيام بجميع المساعي في هذا الصدد »

وعلق متحدث رسمي مصري على هذا الاحتجاج يوم ٣ منه فقال :

« تعرضت جمهورية اليمن منذ ثلاثة ايام لعملية غزو سافرة من السعودية اذ ان قوات سعودية واردنية بالاشتراك مع فلول ملكية رجعية جندتها الحكومة السعودية وسلحتها عبر الحدود السعودية - اليمنية للاستيلاء على مدينة حرض قرب الحدود وقد سحقت قوات جمهورية اليمن العدوان السعودي - الاردني وقضت على القوات الملكية الرجعية واوقعت بالمعتدين على حدود جمهورية اليمن خسائر فادحة .

« ان حكومة الجمهورية العربية المتحدة تعلن بانها تساعد ثورة اليمن وانها ستقف بكل قواها ضد اي عدوان . وتحمل الجمهورية العربية المتحدة حكومة سعود - فيصل جميع النتائج المترتبة على هذا الغزو السافر الذي تم سحقه على

خُدود جمهورية اليمن » .

واصدرت وزارة الدفاع والطيران السعودية يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ،
البلاغ الآتي :

« منذ الساعة السابعة والنصف بالتوقيت العربي من ظهر اول امس الاثنين ١٣٨٢/٦/٨ ، الموافق ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ حتى صدور هذا البيان (مغرب يوم الثلاثاء ١٣٨٢/٦/٩ ، الموافق ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢) قامت طائرات مصرية وثلاث قطع بحرية حربية مصرية ، في فترات متقطعة من الليل والنهار ، بقصف قريتي «الموسم» و «خلف» في الحدود السعودية ، بنيان قنابلها ومدافعها معتدية بذلك على الاراضي وعلى المياه العربية السعودية ، وملحقة بهاتين القريتين وبالسكان الآمنين فيها خسائر واضراراً فادحة يجري الآن احصاؤها .

« والحكومة السعودية اذ تعلن هذا الاعتداء الصارخ على اراضيها وعلى مياهها الاقليمية ، تحتفظ لنفسها بالحق المطلق في اتخاذ جميع ما تراه من اعمال للدفاع عن حرمة اراضيها وعن سلامة مياهها ، وتحمل الحكومة المصرية مسؤولية جميع ما ينتج عن اعتداءات قواتها المتكررة على البلاد السعودية » .

عدوان على نجران

واصدرت الحكومة السعودية يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ البلاغ الرسمي الآتي :
« لقد تعرضت مدينة نجران هذا اليوم (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٢) ، لاعتدائين قامت بهما قاذفات قنابل من طراز اليوشن ، تابعة لقوات الجمهورية المتحدة العاملة في اليمن .

وقد كانت بين المصابين في الاعتداء الاول ، مندوب هيئة الصليب الاحمر الدولية . وفي الاعتداء الثاني اصيب عدد من السكان الآمنين بينهم طفل وامرأة .

« ومن الواضح ، ان حكومة المملكة السعودية قد ضبطت أعصابها امام الاعتداءات الاولى السافرة التي قامت بها الجمهورية العربية المتحدة من الجو على السكان الآمنين في اراضي المملكة العربية السعودية ، رغبة في تفادي الشر والفتنة التي يعمل حكام الجمهورية العربية المتحدة على اشغالها . غير أن الحوادث قد تكررت ، وحدث اليوم واضح الدلالة على العدوان ، الامر الذي يحتم على المملكة العربية السعودية الا تقف مكتوفة الايدي امام تكرار هذا العدوان والاصرار عليه ، محملة الجمهورية العربية المتحدة كل ما يترتب على عدوانها من نتائج »

وعادت الحكومة فنشرت في الغداة (اول يناير سنة ١٩٦٣) البلاغ الآتي :
« لقد تعرضت مدينة نجران هذا اليوم (امس) الاثنين ٤ شعبان ١٣٨٢ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢) ايضاً لغارتين جويتين بالطائرات من طراز قاذفات القنابل ، والمطاردات التابعة لقوات الجمهورية العربية المتحدة التي تعمل في اليمن ، فأمطرتها مدافعنا المضادة للطائرات وابلاً من قنابلها ، فارتدت على اعقابها الى داخل حدود اليمن . وقد القت بعضاً من قنابلها المحرقة والمفجرة ، فأصاب بعض السكان الآمنين .

« ان هذا العمل يدل دلالة صريحة على مضي حكام القاهرة في عدوانهم ، والحكومة السعودية ماضية في اجراءاتها لتأمين الدفاع عن سلامة شعبها وارضها »

لا قوات سعودية في اليمن

في يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٢ (١٥ جمادى الاولى سنة ١٣٨٢) نشرت اذاعة مكة بياناً رسمياً نفت فيه ارسال اية قوة سعودية الى اليمن ، ووصفته بأنه من جملة سائلة الاكاذيب والاراجيف التقليدية التي اشتهرت بها اذاعات القاهرة .

وفي يوم ١٩ منه ، عادت ففكرت القول بأنه لا قوات سعودية تعمل في اليمن .

وعادت فأصدرت يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ البلاغ الآتي :
« ذكر في البيانات التي اذيعت بمناسبة اعتراف حكومة الولايات المتحدة الاميركية بحكومة الثوار في اليمن ، ما يوحى الى الازهان بان للحكومة السعودية قوات مسلحة تشترك في القتال في اليمن .
« وقد سبق للحكومة السعودية أن نفت هذا الزعم نفيّاً باتاً في عدة مناسبات .
« والحكومة السعودية تؤكد من جديد بأنه ليس لها قوات مسلحة تشترك في القتال باليمن » .

نداء الامير فيصل الى الشعب السعودي

وفي يوم الخميس ٤ يناير سنة ١٩٦٣ (٥ شعبان سنة ١٣٨٢) ، وجه الامير فيصل الى الشعب السعودي النداء الآتي :
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

- ١ - فانكم لتعلمون ما تعرضت له بلادنا العزيزة من دعايات ظالمة مغرضة . واذاعات باطلة اخذت تبثها وتنشرها - منذ اكثر من عام - اجهزة وصحافة وحكومة القاهرة ضد هذه البلاد وحكامها ونظامها . وكنا وياكم نقابل هذه الحملات بالصبر وضبط النفس ، في حرصنا على استدامة العلاقات الطيبة بين البلدين وايماناً منا بان كل ثغرة في الصف العربي لا تخدم المصالح الحقيقية للامة العربية .
- ٢ - ولعلكم تذكرون ما جاء على لسان المسؤولين في القاهرة اخيراً - بمناسبة ذكرى العدوان الغاشم على مصر - من تهديدات سافرة نحو هذه البلاد وقادتها ، وما انطوت عليه من عبارات الوعد والوعيد والفاظ تنكبت جميع الموازين المصطلح عليها في المعاملات الدولية .

٣ - ولقد سبق لحكومة هذه البلاد ووجهت نظر حكومة القاهرة الى ما يؤدي اليه استمرارها في هذه الحملات الباغية - من نتائج وخيمة ، وطالبتها بوقفها حفاظاً على العلاقات بين البلدين من ان تتردى ، لكن هذه المساعي لم تؤد لغير استمرار حكام القاهرة في حملتهم ، بل وزيادتها عنفاً وتهجماً .

٤ - وعندما قام بعض افراد القوات المسلحة في اليمن متأثرين بالتحريض السافر على الثورة والانتفاض على الحكومات العربية الشرعية - ذلك التحريض الذي ما زال حكام القاهرة يوجهونه الى مرضى النفوس في البلاد العربية - عندما قام هذا الفريق من ابناء اليمن بالعصيان على حكومتهم الشرعية منذ اكثر من ثلاثة اشهر - سارعت حكومة القاهرة الى الاعتراف بهم بصفتهم حكومة - ولما مضى على ترحيبها وتهنئتها لجلالة الامام البدر بتسلمه الملك الا بضعة ايام . وقبل ان يتوفر في المتمردين الحد الادنى للشروط المقررة دولياً لمثل هذا الاعتراف . أفلم يكن هذا الاعتراف في ذاته دليل النية المبيتة على اشعال نار الفتنة في اليمن واتخاذها مسرحاً لاحداث مقرر مرسومة ؟

٥ - تم اخذت حكومة القاهرة بمد الثوار اليمنيين بالعون والمساعدة . فارسلت اليهم القوات المسلحة والطائرات والدبابات والسفن الحربية التي تعمل ثقيلًا وتخريباً في ابناء اليمن وممتلكاتها . بينما كان جلالة الامام البدر - وهو الرئيس الشرعي للبلاد - يدافع عن حقه الشرعي تؤيده الكثرة الساحقة من ابناء شعبه .

ايها الاخوة :

٦ - لقد ادعت حكومة القاهرة - تبريراً لتدخلها في اليمن لمصلحة المتمردين - ان هذا التدخل انما جاء نتيجة لارسال قوات عسكرية سعودية لتأييد حكومة اليمن الشرعية . فكذبت حكومة المملكة العربية السعودية هذا الزعم من

اساسه جملة وتفصيلاً - واعلنت مراراً وتكراراً ولا تزال تعلن ، انه لم يكن لها في الماضي وليس لها في الحال ، اية قوات في اليمن . ولقد طالبت منذ بداية الثورة في اليمن بوقف تدخل حكومة القاهرة وسحب قواتها ومعداتنا ومنشأتها العسكرية ، مع ترك اليمنيين احراراً في تقرير مصيرهم بانفسهم واختيار نظام الحكم الذي يرتضونه - وبغير اي تدخل اجني اياً كان مصدره .

٧ - لكن حكومة القاهرة أصمت اذنيها عن هذا النداء الذي يهدف الى وقف اراقة الدماء والحرب الاهلية . واستمرت في ذلك بعد أن تواطأت مع الثوار على التهديد والعدوان ضد هذه البلاد واهلها - مما ترتب عليه خسائر في الانفس والاموال ، وقد احتجت الحكومة العربية السعودية على ذلك معلنة انها تحتفظ بكامل حقها في اتخاذ كافة التدابير للدفاع المشروع عن البلاد والمحافظة على ارواح مواطنيها وسكانها ، غير ان هذا الاحتجاج لم يردع المعتدين عن الاستمرار في العدوان الجوي والبحري ضد المدن والقرى السعودية . وآخر هذه الحوادث قصف مدينة نجران وما حولها من القرى في الايام الثلاثة الاخيرة قصفاً متوالياً ، وهذه المدينة تبعد عن الحدود داخل الاراضي السعودية - بجوالي مائة كيلو متراً . وكانت حكومة المملكة قد اضطرت قبل ذلك وعلى اثر مبادرة حكومة القاهرة بشن العدوان المسلح على بعض القرى والمواقع السعودية من الجو والبحر - الى قطع العلاقات الدبلوماسية معها .

بني وطني :

٨ - انكم لتدركون من هذا العرض اننا حرصنا دوماً وفي جميع الظروف على استدامة طيب العلاقات مع حكومة القاهرة ولكن مساعينا كانت تقابل من جانبها بشن الحملات وتدمير المؤامرات واثارة الفتن والقيام بالعدوان .

٩ - ومن حيث ان هذه الاعمال العدوانية المتكررة - وما يصحبها من

التهديد المستمر واضحة الدلالة على النية المبيتة من حكام القاهرة والمتآمرين معهم من عصاة صنعاء على تعمد متابعة سياسة العدوان على هذه البلاد .

١٠ - ولما كان اول الواجبات المفروضة على الدولة - حكومة وشعباً - هو المحافظة على سلامة البلاد واهلها وممارسة حقها الطبيعي في الدفاع المشروع عن النفس .

١١ - فلجميع ما تقدم - قرر مجلس الوزراء - في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ شعبان ١٣٨٢ هـ تعبئة قوى البلاد العاملة، سبيلاً للدفاع عن نفسها ، وتكليف مجلس الدفاع الاعلى باتخاذ كافة التدابير والوسائل اللازمة لوضع البلاد في حالة تمكنها من المحافظة على امنها الداخلي والخارجي ، مع النهوض باعباء الدفاع المشروع عن مقدساتها وحرماتها وكيانها ورد كل اعتداء يقع على السكاث والممتلكات .

١٢ - وان حكومة المملكة - في سبيل النهوض بهذا الواجب المقدس - لا تتردد في التماس كل وسيلة لدعم قواتها المسلحة وزيادة فعاليتها ، وهي لعل ثقة من انها ستجد في ذلك - تأييداً مادياً ومعنوياً وتفهماً من جميع الشعوب والحكومات الحريصة على استقرار السلم بين الدول ، واحترام القانون والعرف الدوليين متمثلين في احكام ومبادئ ميثاق جامعة الدول العربية والامم المتحدة .

١٣ - وان الحكومة العربية السعودية - رغم اضطرابها لاتخاذ هذه التدابير الدفاعية فانها حريصة على ان تؤكد ان هذه البلاد العربية الاسلامية - منشأ العروبة والاسلام - ستظل متمسكة بسياستها السلمية التقليدية نحو اخوانها من العرب والمسلمين اينما كانوا ، ونحو البلاد التي تبادلها هذه الرغبة . ولذلك فانها ستأخذ نفسها - ما استطاعت - بالتزام جانب الدفاع عن النفس في صبر وايمان وثبات .

والله المسؤول ان يوفق هذه البلاد واهلها لما فيه خير العرب والمسلمين .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

انشاء مركز للتدريب

وفي يوم ٦ يناير سنة ١٩٦٣ ، قرر مجلس الدفاع الاعلى برئاسة الامير فيصل انشاء مراكز للتدريب العسكري في مختلف انحاء المملكة .
وفتحت هذه المراكز وكان الاقبال عليها شديداً . ونشرت الصحف السعودية مقالات استنفرت فيها الشعب ودعته للدفاع عن حياضه .

واصدرت وزارة الدفاع والطيران اليوم (٦ يناير سنة ١٩٦٣) البلاغ الآتي :
« بناء على قرار مجلس الدفاع الوطني ، تطلب وزارة الدفاع والطيران ما يلي :
١ - على جميع افراد القوات المسلحة من ضباط ، وصف ضباط ، وجنود ، العودة الى وحداتهم .

٢ - على مديري الخطوط الجوية السعودية ، ومديري مكاتب الخطوط الجوية ، اركاب المجندين الذين يراجعون من الضباط وصف الضباط والجنود في الداخل والخارج بموجب الوثائق التي يحملونها ، والرفع بعد ذلك بالبيانات لتأييد هذا الاركاب من قبل الجهات المختصة . والله ولي التوفيق .

واصدرت هذه الوزارة في اليوم نفسه ، الى الشعب البيان الآتي :
ايها المواطنون الكرام :

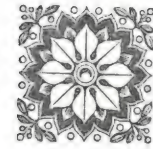
« تنفيذاً لقرار مجلس الدفاع الاعلى ، بتعبئة القوى العاملة للشعب السعودي الابي ، تعلن وزارة الدفاع والطيران للمواطنين الكرام ، انها تفتح اعتباراً من يوم السبت الموافق ١٦ شعبان سنة ١٣٨٢ ، خمسة مراكز لتدريب ابناء الشعب على حمل السلاح لمواجهة اي عدوان غاشم يقع على ارضنا المقدسة . وذلك في كل

من مدن الرياض ، والدمام ، وجده ، والطائف ، وأبها ، من الساعة التاسعة والنصف الى ١٢ كل يوم ، عدا يومي الخميس والجمعة .

« كما يشترط في كل متطوع ان يكون سعودي الجنسية ، ولا يزيد عمره عن ٤٠ ولا يقل عن ١٨ ، ويستوفي اللياقة الجسمانية للتدريب . فعلى كل متطوع ان يتقدم لتسجيل اسمه لدى كل امانة في كل من المدن المذكورة .

« اما بالنسبة للمواطنين المقيمين خارج هذه الحدود ، فعلى المتطوعين منهم تسجيل اسمائهم لدى مكاتب اماراتهم ليزود بها الجيش حسب أسبقية التسجيل لتتخذ الاجراءات اللازمة بشأنهم .

« وفق الله الجميع لما فيه خدمة الوطن العزيز والدين الحنيف » .



مَرَضُ الْمَلِكِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

في اواسط سنة ١٩٥٨ ظهرت علائم المرض على الملك سعود ، وظهر لاطبائه الذين تولوا معالجته ، انه مصاب بمرض « تدرن » المصارين ، فعكفوا على اعطائه المسكنات لعدم امكان اجراء عملية جراحية كان في اسد الحاجة اليها للتخلص من هذا الدرن ، وحال ضعف صحته وعدم الوثوق من مقدرته على تحمل اثقالها دون اجرائها .

ورحل جلالته في صيف سنة ١٩٥٩ الى المانيا ، فزاره العديد من اطبائها الاختصاصيين ، فكانوا يكتفون باعطائه المسكنات وهي وحدها لا تكفي . وكان جسمه يزداد وهناً يوماً بعد يوم ، فأكثر من الرحيل الى اوربا واميركا والطواف بمستشفياتها ومعاهدها الطبية ، ولكن بدون فائدة . ذلك ان الامر يحتاج كما قلنا الى عملية جراحية لاستئصال الدرن المنبثق عن المصارين ، وليس بين الاطباء من يجراً على القيام بها .

وغادر جلalته يوم ٢ يونيو سنة ١٩٦٢ الرياض الى روما للاستشفاء ، وجاء في

بلاغ رسمي نشر يوم سفره ، ان الاطباء الذين اشرفوا على علاجه في اميركا
نصحوه باتزام الراحة استكمالاً للعلاج .

ووصل في هذه الرحلة الى مونتي كاتيني احد المصحات المشهورة في ايطاليا
للعلاج . وفي يوم ٥ يوليو سنة ١٩٦٢ ، وصل الى مدينة ماسيتن للاستشفاء .
وفي ١٢ منه بلغ المانيا .

وفي يوم ٧ اغسطس سنة ١٩٦٣ ، عاد الى الطائف بدون ان يسجل اقل
تحسن .

وفي يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٣ اي بعد شهرين و ٨ ايام من عودته الى بلاده ،
سافر الى سويسرا ودخل احد المستشفيات في لوزان للتداوي ، فبقى هنالك
نحو اربعة اشهر . وفي يوم ٢٠ مارس سنة ١٩٦٤ جاء الى باريس ينشد الصحة ،
وفي ١٤ ابريل سنة ١٩٦٤ عاد الى الرياض ولكنه لم يطل الاقامة ، فقد غادرها
يوم ١٣ مايو سنة ١٩٦٤ اي بعد شهر من وصوله ، قاصداً فينا للتداوي .

وهذا هو البلاغ الرسمي الذي اصدره الديوان الملكي يوم سفره هذا .

« بعد ان اضطر الملك الى التغيب عن البلاد لمدة اقترنت من ستة اشهر
للعلاج والنقاهة ، عاد الى وطنه بعد ان تحسنت حالته الصحية ، غير انه لا يزال
يشكو من بعض الامراض . ولقد اثبتت الفحوص الطبية التي اجراها الطبيب
الاخصائي المولج ، أن لديه قرحة في الامعاء الاثني عشري ، مما يستدعي اجراء
عملية جراحية على وجه السرعة . وقد نصح لجلالته الطبيب المعالج ، باجراء هذه
العملية في احدى مستشفيات فينا بالنمسا لتوفر الوسائل لديها ، ولهذا وجد نفسه
مضطراً للتوجه الى فينا لاجراء هذه العملية » .

وعاد الديوان فنشر يوم ١٥ يونيو سنة ١٩٦٣ خلاصة تقرير طبي للدكتور

فلنجر ، اكّد فيه ان صحة الملك تقدمت تقدماً محسوساً ، وانه نتيجة لذلك
انتقل الى منزل ريفي صحي .

اما العملية المطاوعة فلم يجرأ احد على اجرائها لخطورة النتائج .

ووصل الملك الى الرياض عائداً من النمسا يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ، اي
بعد غيبة امتدت ثلاثة اشهر وثلاثة ايام بدون ان يحصل على نتيجة تذكر ،
وكان باذي العياء ، نحيل الجسم ، غير قادر على القيام بأي حركة .



العودة إلى العُدوان

اعتمدت القاهرة عند شروعها في غزو اليمن على عنصرين ، اعتقدت انها كفيلا باخضاع تلك البلاد وهما :

١ - الدعاية

٢ - القوة

وحشدت دعاية القاهرة ولا تكاد تعادلها اذاعة في العالم كله^(١) ، دع اذاعات الحكومات العربية ، كل قواها لتقنع الشعب اليمني بالخضوع للحكم الذي اقامته ، ولتقنع العالم معه بان اليمن انقادت اليها ، اي ان الدعاية تسير في خطين متوازنين متناسبين . ولئن افادها ذلك في خارج اليمن فجعل بعض الحكومات العربية من الموالية للقاهرة والدائرة في فلكها تسرع الى الاعتراف بحكومة السلال وتنشئ علاقات سياسية معها ، وكان ذلك ايضاً شأن

(١) يقول الدكتور عبد القادر حاتم وزير الدعاية في مصر في بلاغ اصدده يوم ١٤ اغسطس سنة ١٩٦٥ ان اذاعات القاهرة بزت جميع اذاعات العالم فهي تذيع ١٥٠ ساعة في الاسبوع في حين الاتحاد السوفياتي لا يذيع اكثر من ١٢٠ ساعة واميركا ١١٠ ساعات .

الحكومات الشيوعية على اختلاف الوانها ، واندفع بعضها كالاتحاد السوفياتي والصين فاكثر من ارسال المساعدات المادية وهل للحكم الجديد وكبر باعتباره حكماً استراتيجياً شيوياً ، وله كل الحق في ذلك ، فقد كانت في حقيقته جزءاً من اجزاء القاهرة وحالتها من هذه الناحية معروفة .

هذا هو السلاح الاول الذي شهرته القاهرة واستعانت به لامتلاك اليمن (ولا أهمية للشكليات) وهي اكثر ما تعتمد عليه في غزواتها لبلاد العرب مع انه يكلفها الكثير من النفقات والجهد على انه كان في النهاية وبالاً عليها ، لانه لا يعتمد على اسس صحيحة سليمة ، والبقاء دائماً للصالح والافضل .

واما الدعاية الثانية التي اعتمدت عليها فكانت القوة العسكرية وقد حشدت لها الكثير من الطائرات والدبابات والصواريخ وغيرها من الاسلحة الحديثة مما لا يملك اليمنيون شيئاً منه .

وواصلت مصر خلال السنة الاولى لفتنة السلال الكفاح بالسلحين القويين اللذين شهرتها في حروبها باليمن وكانت في خلال الوهلة الاولى ، تعتقد ان جولة او جولتين تكفي للسيطرة على تلك البلاد واخضاعها ، وفي اطار هذا الاعتقاد ابت ان تستجيب لدعوة اميركا ولوساطة هيئة الامم المتحدة ، اعتقاداً منها ، ان الامر سهل وميسور ، وان النصر مضمون في النهاية فتبلي ارادتها . وكانت العدوان على الحدود السعودية في جملة الاسلحة التي شهرتها ايضاً تريد ازعاجها ومنعها من مساعدة الامامين ، فلم يفدها ذلك كله شيئاً .

وبداً الاعياء وبدرت بوادر الفشل فخففت من غلوانها وخفضت رأسها ، واوعزت الى الجامعة العربية ، وهي اداة طيعة لها فارسلت وفدها الى الرياض ، ولكن لا يدعو للسلام كما زعم ، بل ليقنع حكومتها بقبول الامر الواقع في

اليمن والاعتراف بحكم السلال طبقاً للخطة التي رسمتها فاجيب بما اجيب به مندوبو هيئة الامم المتحدة من قبل ، وهو ان الحكومة السعودية ليست طرفاً في النزاع وان الامام البدر والشعب اليمني هما السلطة التي يجب الرجوع اليها .

وحاولت القاهرة اقناع الملك سعود حينما جاء اليها بعد ذلك للاشتراك في مؤتمر الملوك والرؤساء بالتفاهم مع السلال الذي جاء يحاول ان يقبل يده ، بالتساهل واستعانت ببعض الوسطاء البسطاء فاعتذر وقال ان شقيقه الامير فيصل هو السلطة الوحيدة التي يجب ان تخاطب ، فلم يحملها ذلك على التراجع بل واصلت السعي ، ولكن من طريق آخر فاوعزت الى احمد بن بلة رئيس حكومة الجزائر والى المشير عبد السلام عارف رئيس جمهورية العراق (وكان الاثنان يدوران في فلكتها) بان يوفدا وفدين الى الرياض لاقتناع الامير فيصل باستقبال وفد مصري اعترمت ارساله للتفاهم فنقذا تعليماتها ، وارسلوا وفديهما ، يحملان غصن الزيتون ، ويبشران ، ولكن بعد سنة ونصف من نشوب المعركة ، بالسلام والاخاء .

ورحب بها الامير فيصل واخوانه على جاري طريقهم في الترحيب بكبار الزوار وقال لهما الامير ان باب البحث في مشكلة اليمن مغلق بالنسبة لنا وان الامر فيها لاهلها ، على اننا اكراماً لكم ، نستقبل وفد مصر حين وصوله ونكرمهم ، ونسامح معه ، وننسى عدوان مصر واساءتها لنا . واما اكثر من ذلك فلا .

وجاء بعد ذلك وفد مصر يحمل تحيات الرئيس للامير ويدعوه لزيارة مصر للتفاهم على قضية اليمن ، فرد بان امر اليمن يتصل بابنائها واهلها ، اما نحن فلسنا طرفاً في النزاع .

وزادت عودة هذه الوفود مخفقة ، في حقد القاهرة على السعودية ومن يدري ، فلعلها ، وقد اثبتت الوقائع انها كانت مخطئة في ظنونها وافتراضاتها في هذه الحملة ،

منذ بدئها بل وقبل بدئها ، كانت تظن ان مجرد وصول الوفود ، يكفي لجعلها تتراجع وتثوب ، فلما فشلت واخفقت ، وكان ذلك شأنها في جميع تقديراتها في هذه المشكلة من الاول الى الآخر فما رافق تقدير منها ، الصواب وما افترن بنتيجة ايجابية ، عادت الى العدوان والى التهديد والوعيد ، ترجو ان تنال بواسطته ، ما عجزت عن نيله في خلال السنة والنصف التي انقضت .

على ان اكثر ما يستوقف النظر في اعمال القاهرة ، وجود هذا التناقض في اعمالها فهي ترسل طائراتها للاغارة على الحدود السعودية في نفس الوقت الذي ترسل فيه وفدها برئاسة المشير عبد الحكيم عامر ، الرجل الثاني في الدولة يحمل غصن الزيتون للتفاهم مما لا يكاد يستسيغه عقل . والظاهر انها كانت تريد بتصرفها هذا الشاذ افهام السعوديين بانها لا تزال قوية رغم الحاحها بطلب التفاهم والصلح .

واليك الآن هذا البلاغ الرسمي وقد اصدرته يوم ٥ مارس سنة ١٩٦٣ وزارة الدفاع والطيران اي بعد يومين من مغادرة وفد المشير عامر للرياض وهو : « في يوم الاثنين ٤ مارس سنة ١٩٧٣ (غادر المشير عامر الرياض عائداً الى القاهرة ، في يوم الاحد ٣ منه) اغارت طائرتان مصريتان على مدينة ابها والقنابل القنابل عليها وخربتا المستشفى العام في قلب المدينة فاصيب بعض المرضى . وحدثت خسائر في الارواح والممتلكات .

« تصدت لها المدافع السعودية المقاومة للطيران وارغمتها على الفرار » . وليس هذا كل ما حدث ، فقد سبق لحكومة القاهرة فالقت كميات من الاسلحة في داخل الاراضي السعودية بقصد التخريب والتدمير وايقاد الفتن ، فعلت ذلك والوفدان الجزائري والعراقي ، اللذان ارسلوا للتبشير بالسلام كانا في الرياض .

وهذا هو البلاغ الرسمي السعودي وقد اصدرت يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣
وزارة الدفاع والطيران :

« اسلوب جديد يحاول عبد الناصر اتخاذ في سبيل تنفيذ مبادئه التخريبية
ضد البلاد العربية ، فقد دأب كما يعرف العالم عامة والعرب خاصة على تهريب
اسلحته وادواته التخريبية عبر منعطفات الحدود في كثير من البلاد العربية ومن
بينها البلاد السعودية وذلك بغية الوصول الى احط الغايات باساليبه المعروفة ،
ولكن تبه البلاد العربية واكتشافاتها لهذه الاساليب جعل الجميع يقفون صفاً
واحداً في وجه الاعمال التخريبية .

« والآن وقد احاطت بعبد الناصر تلك الظروف السيئة التي يعلمها الجميع
عمد لادخال وسائله التخريبية ففي الصباح الباكر من يوم السبت ١٩ الجاري
وجدت احدى دورياتنا الجوية المعتادة التي تحرس الحدود الغربية عدة طرود
تحتوي على الاسلحة والذخيرة القتها احدى الطائرات المصرية بالمظلات وذلك على
طريق المدينة المنورة .

« وحكومة المملكة السعودية اذ تعلن على الرأي العام العربي والاسلامي
اقدام حكام القاهرة على اقتواف هذه الجريمة المثيرة تحمل عبد الناصر وزر
مسؤولية النتائج الخطيرة التي يسببها ارتكاب هذا العمل الاجرامي ضد الوطن
المقدس وامته وسلامته »

وقبل ان تسكن الثائرة وتهب الشقاشق وصل فجأة يوم ٢٢ ابريل سنة ١٩٦٣
الرئيس جمال عبد الناصر الى صنعاء ليقضي فرصة عيد الاضحى لسنة ١٣٨٢
بين جنوده ومنها ذهب يوم ٢٦ منه الى تعز وتقع على حدود اليمن الجنوبية
فخطب فشن غارة عنيفة على بريطانيا لانها حلت محل السعوديين في تقديم السلاح
للامامين في اليمن ، كما قال وتكلم عن مؤتمر الذروة العربي (شهد الملك سعود

كما تقدم ، وقال أنه مستعد لفتح صفحة جديدة مع المملكة السعودية حتى
لا يدع للاستعمار اي فرصة يستغلها . وذكر ايضاً ان العراق والجزائر حاولنا
تسوية الخلاف بيننا وبينها بشأن اليمن ولكن المهمة لم تكتمل .

ثم قال ان قوات بلاده لن تنسحب من اليمن ما دام الانكليز في عدن .

وكان لهذه الاقوال بالاضافة الى ما انطوت عليه الخطبة من تعريض بالحكومة
السعودية والى عدوان الطائرات والقاء السلاح صداها في المملكة السعودية وقيل
انها كانت من جملة الاسباب التي بعثت الامير فيصل على ارجاء الزيارة التي وعد
بان يزورها لمصر في اواسط شهر مايو سنة ١٩٦٣ اي بعد انقضاء موسم حج
ذاك العام ، فضاعف ذلك في حقد القاهرة فعادت الى العدوان ترجو بذلك حمل
الحكومة السعودية على اللين والتساهل فكان من جملة الاسباب التي حفرتها على
التمسك بموقفها والحرص عليه .

وهذه هي البلاغات الرسمية التي تنطق بوقوع العدوان وهي بحسب تاريخها :

- ١ -

في يوم ٦ يونيو سنة ١٩٦٣ (٢٤ محرم سنة ١٣٨٣) اصدرت وزارة الدفاع
والطيران البلاغ الآتي :

« اغارت على مدينة نجران في الساعة الثانية من صباح هذا اليوم الخميس
ثلاث طائرات مصرية من طراز اليوشن ، وكررت الغارة عليها في الخامسة
والنصف من صباح هذا اليوم . كما اغارت على مدينة خميس مشيط في الساعة
٤٥ : ٢ من صباح هذا اليوم الخميس طائرتان من طراز « الميغ » وثالثة من طراز
اليوشن . وفي هذه الغارات استهدفت السكان الآمنين ، وحدثت بعض الخسائر
في الارواح والممتلكات ، وخربت بيتاً من بيوت الله ومستشفى .

« وقد ردت مدفعيتنا المضادة للطائرات عليها بالنيران مما اضطرها للفرار .
« ووزارة الدفاع والطيران اذ تعلن هذا النبأ المؤلم للشعب العربي السعودي
ولجميع الشعوب المحبة للسلام ، والذي يدل على انتهاك حرمة القانون والعرف
الدوليين ، تحمل حكاه مصر كل ما يترتب على هذا العمل الاجرامي »

- ٢ -

واصدرت في يوم ٨ منه ، البلاغ الآتي :
« في الساعة ٤ : ١٠ من صباح هذا اليوم السبت قامت خمس طائرات
مصرية من طراز اليوشن وميغ ، بضرب مدينة جيزان الآمنة ، وكانت في
غاراتها هذه ترمي القنابل على غير هدى ، فألقت جانباً كبيراً منها على بيوت
الاهالي ، كما دمرت جزءاً من المستشفى هنالك .

« ونتيجة لذلك فقد بلغ عدد الوفيات ٣٠ شخصاً واصيب ١٧ باصابات مختلفة ،
كما تهدم ٢٠ بيتاً من بيوت السكان الآمنين .

« واشتبكت معها مدفعيتنا طيلة الغارة واجبرتها على الفرار .

« واغارت على خميس مشيط ٤ طائرات من طراز ميغ واليوشن ، والقت
احداها ٨ قنابل دون ان تحدث ضرراً ، وقد تصدت لها مدفعيتنا واجبرتها على
الفرار . وان دل ذلك على شيء ، فأنما يدل على عدم احترام ابسط القواعد
الانسانية والنظم الدولية » (١) .

- ٣ -

وعادت الطائرات المصرية الى عدوانها ، فاستأنفت في شهر يوليو سنة ١٩٦٣
اي بعد شهر وإيام من غاراتها الاولى ، فأغارت على بعض قرى عسير ، وهذا

(١) اصدر مجلس الوزراء السعودي قراراً بالتعويض على منكوبي الغارات المصرية .

- ٣٣٦ -

هو البلاغ الرسمي الذي أصدرته وزارة الدفاع والطيران يوم ٢٤ منه عن هذه
الغارة :

« في تمام الساعة الثانية من صباح يوم الاثنين ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٣ ، اغارت
ثلاث طائرات مصرية على قرى مبنه الواقعة جنوبي ابها وعلى بعد ٥٠ كم ،
والقت حوالي ١٤ قنبلة على هذه القرى الوادعة فأصابت الكثيرين من الآمنين ،
وخلفت بعض الجرحى ، وانزلت الضرر بالممتلكات .

« ان وزارة الدفاع والطيران اذ تشهد العالم على هذه الاعمال العدوانية
المتكررة ، رغم وجود قوات الرقابة الدولية على الحدود السعودية - اليمنية ،
وذلك اصراراً منها على العدوان واستهتاراً بكل الموازين والقيم الدولية ، تحمل
مرتكبيها ما يترتب على ذلك من نتائج ، وتحفظ بحقوقها في اتخاذ كافة الاجراءات
لحماية البلاد من كل اعتداء » .

- ٤ -

وهل شهر سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، وقرب موعد انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني
وبات من المقرر وصول الامير فيصل الى الاسكندرية على رأس وفد بلاده
للاشتراك بهذا المؤتمر ، فأعدت غارة جديدة هذه تفاصيلها :

في يوم ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ اصدرت وزارة الدفاع والطيران البلاغ الآتي :
« في تمام الساعة ٥٠ : ٢ من صباح يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الثاني (٣ سبتمبر
سنة ١٩٦٣) قامت طائرتان مصريتان من طراز اليوشن الروسية بغارة جوية على
مركز « نخوقه » الذي يبعد ١٤ كم عن مدينة نجران داخل المملكة ، والقت
بعض قنابلها وصواريخها عليه .

« وقد حضر المراقبون الدوليون الى مكان الحادث وشاهدوا باعينهم آثار
الاعتداء واخذوا بعضاً من شظايا القنابل والصواريخ . ولم تحدث اي خسائر في

تاريخ الدولة السعودية - ٢٢

- ٣٣٧ -

الارواح والممتلكات .

« والحكومة تعتبر هذا العدوان الممجي من جانب حكام القاهرة ، خرقاً للاتفاق وعدم احترام الموانئ الدولية ، كما انها تحتفظ بحقوقها ضد هذا العدوان الغاشم » .

وكانت آخر الغارات تلك التي وقعت يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٣ (٦ رجب سنة ١٣٨٢) ، وهذا هو البلاغ الذي اصدرته وزارة الدفاع والطيران عنها : « في الساعة ٣٠ : ٤ من يوم الخميس ٦ رجب سنة ١٩٨٣ (٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٣) قامت طائرتان مصريتان معاديتان بغارة جوية على قبائل سوق المسرة بمرکز الحوية السعودي ، والقت ٨ صواريخ على السوق وما جاورها وكانت مكتظة بالمدينين الآمنين ، كما استخدمتا رشاشاتها ضد الاهالي العزل .

« وقد نتج عن هذه الغارة قتل طفل وجرح عدد من المدينين ، وموت عدد من الماشية وبعض الخسائر المادية ، بالإضافة الى الاضرار التي لحقت بمستشفى القرية .

« وقد تخطت هذه الطائرات المعادية مركز مراقبي هيئة الامم المتحدة الذي يقع بين الحدود اليمنية والسوق المذكورة ، متجاهلة الاتفاقات الدولية .
« والحكومة السعودية تحتفظ بحقوقها ضد هذا العدوان الغاشم » .

شكوى سعودية لمجلس الامن

وتقدمت الحكومة السعودية يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٦٣ ، بشكوى الى مجلس الامن وقالت ان الغارات الجوية التي شنتها طائرات مصرية على اراضيها تشكل عدواناً يمكن اعتباره عملاً حربياً ، وان ثلاثين شخصاً قتلوا في غارة واحدة شنتها على مدينة جيزان يوم ٦ يونيو .

وجاء في كتاب الشكوى ايضاً ان الحكومة السعودية لم تقم باي عمل انتقامي ، ولكنها قد تضطر في المستقبل الى اتخاذ اجراءات للدفاع عن النفس ، بما قد يؤدي الى وضع مؤسف في الشرق الاوسط وربما ادى الى رد فعل عالمي .

تهمة القاء الغازات السامة

وبما له صلة بحوادث عدوان الطائرات المصرية وغاراتها على الآمنين ، هذا البلاغ الذي اصدرته وزارة حربية الامام البدر يوم ١٠ يوليو سنة ١٩٦٣ واذيع من محطة راديو عدن ، فقد تضمن ان ستة اطفال لاقوا حتفهم و٣٥ شخصاً تأثروا بقنابل الغازات السامة التي القتها طائرات مصرية يوم ٨ يونيو سنة ١٩٦٣ على قرية القرية اليمنية . وذكر البلاغ ان الامام الف لجنة رباعية للتحقيق زارت قرية القرية وهي تقع الى الشمال من مقاطعة حجة اليمنية ، وانه على الرغم من انقضاء ٢٤ يوماً على القاء القنابل ، وبالرغم من هطول الامطار ثلاث مرات ، فان رائحة غريبة عفنة لا تزال تفوح في المنطقة .

ورددت الصحف والاذاعات البريطانية هذه التهمة ، واكثرت من ايراد التفاصيل ، كما اصدر الامين العام للامم المتحدة تعليماته الى هيئة المراقبة الدولية للتحقيق عن هذا الحادث ، ولم تعلن النتائج .

وساطات عربية

اصدرت الحكومة السعودية يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٦٢ مذكرة تطلب فيها اجلاء الجيش المصري عن اليمن ، لما يولده وجوده من اخطار عسكرية وسياسية تهدد المنطقة كلها .

وعادت فأعلنت يوم ١٥ ابريل سنة ١٩٦٣ انها توافق على تشكيل لجنة دولية محايدة لبحث النزاع الدائر في اليمن .

وادلّى ناطق سعودي في هذا اليوم بالبيان الآتي :

« ان موقف الحكومة السعودية من النزاع الدائر في اليمن ، كان ولا يزال التزام جانب الحكمة وضبط النفس ابتغاء الوصول الى حل سلمي واثقاء اتساع شقة الخلاف وتسميم جوالعلاقات بين البلاد العربية ، حقناً للدماء العربية الزكية . ولما كانت سياسة الحكومة العربية السعودية منذ بادىء الامر ترمي الى حل هذا النزاع على اساس عدم التدخل الخارجي في امور اليمن الداخلية ، وترك حرية تقرير المصير لليمنيين انفسهم واختيارهم الحكم الذي يرتضونه .

« فقد وافقت الحكومة العربية السعودية على الحل المقترح من قبل الوسطاء

على اساس المبادئ التي اعلنتها الحكومة ونادى بها صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء في خطابه ، على ان تقوم لجنة دولية محايدة بالاشراف على تنفيذ ذلك ، وان الحكومة العربية السعودية لا تعتبر حقن دماء العرب وحل هذا الموضوع بالطرق السلمية انتصاراً لفئة معينة او فكرة نادت بها ، بل هو انتصار للعرب جميعاً وتوحيد كلمتهم ليتمكنوا من حل قضاياهم الهادفة للمصلحة العربية العليا »

وظلت هذه الدعوة المعقولة بدون صدى .

الجامعة العربية تتوسط

كان المفروض ان تبادر الجامعة العربية والحكومات العربية نفسها ، الى التدخل وبذل وساطتها لحل الخلاف منذ الساعات الاولى ، اسوة بالحكومة الاميركية على الاقل التي اسرعت لبذل وساطتها حقناً للدماء ، ولكن الحكومات العربية لم تحرك ساكناً ولعلها فعلت ذلك خجلاً من نفسها لاسراعها بالاعتراف بحكومة ، لولا وجود خمسين الف جندي مصري مجهزين بأحدث الاسلحة لحمايتها ، لما عاشت ساعة واحدة .

ولا لوم علينا ولا تثريب اذا قلنا ان جانباً من تبعة ما جرى في اليمن من تقتيل وتدمير يقع على عاتق هذه الحكومات التي لو بذلت شيئاً من الجهد في السعي لاحلال السلام لكان سعيها مشكوراً ولما تحملت هذه التبعة التي يحاسبها التاريخ عليها .

ورأت الجامعة العربية ، بعد انقضاء سنة كاملة من نشوب النزاع وشوب نار الفتنة ، وبعد ان سمعت الكثير من الانتقادات وبعد ان اتهمها المهتمون بانها اداة بيد حكومة القاهرة ، نقول انها رأت بعد مرور سنة كاملة على نشوب

القتال ان تبذل وساطتها ، فقرر مجلسها في جلسته المعقودة يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٣ من الدورة الاربعين ، ايفاد بعثة الى جزيرة العرب للاتصال بقادتها « والعمل على العودة بالسلام الى ربوع اليمن ، واستئناف العلاقات الطيبة بين الدول ذاتها » .

وتألف هذا الوفد او هذه البعثة من الدكتور ناصر الحاني رئيس مجلس الجامعة في دورته لذاك العام ، وعبد الخالق حسونة الامين العام للجامعة ، وغادرا القاهرة يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ الى الطائف للاتصال بولاة الامور السعوديين فاستقبل بالخفاوة ودارت مباحثات بين الفريقين انتهت باصدار البيان المشترك الآتي :

« تنفيذاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية المتخذ بدورته الاربعين ومجلسه المنعقدة في ١٩ - ٩ - ٦٣ الذي يهيب فيه بالدول العربية ويناشدها العمل لدعم التضامن وتنقية الجو العربي كما يناشد الدول المعنية تهئية السبل وتيسير الاسباب بغية توطيد الاستقرار وعودة السلام الى ربوع اليمن واستئناف العلاقات الطبيعية بين الدول الشقيقة قام الدكتور ناصر الحاني رئيس الدورة الحالية لمجلس الجامعة والسيد عبد الخالق حسونة الامين العام بزيارة المملكة العربية السعودية فيما بين السابع من جمادي الاولى ١٣٨٣ الى الثالث عشر منه ، الموافق الخامس والعشرين من سبتمبر الى اول اكتوبر سنة ١٩٦٣ . واجتمعوا بصاحب السمو الملكي الامير فيصل ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وبحضور السيد عمر السقاف وكيل وزارة الخارجية وتبادلا معه الرأي حول الوضع العربي عامة واليمني خاصة .

« ان حكومة المملكة العربية السعودية ، انسجاماً مع سياستها العربية ترحب بكل ما يبذل من مسعى لتدعيم التضامن وتنقية الجو العربي واستئناف العلاقات الطبيعية بين الدول الشقيقة وهي تحرص من جهتها على المساهمة الايجابية الفعالة

فما يحقق ذلك نظراً للظروف الراهنة التي تمر بها قضية فلسطين وسائر قضايا النضال العربي والمصالح المشتركة والمؤامرات الصهيونية والاستعمارية ضد العرب جميعاً . « وقد أوضحت حكومة المملكة العربية السعودية وجهة نظرها فيما يختص بقضية اليمن الى ممثلي مجلس الجامعة وأكدت حرصها الشديد على ما يحقق مصلحة اهل اليمن ويعينهم على ما يكفل للشعب اليمني النهوض والتقدم وهي بذلك ترجو ان يجد ممثلا مجلس الجامعة لدى باقي الاطراف المعنية التجاوب الذي يكفل تحقيق ذلك »

وظلت هذه الوساطة بدون نتيجة تذكر لانها دارت في دائرة ضيقة محدودة .

يتوسطون الملك سعود

في اوائل شهر يناير سنة ١٩٦٣ ارسلت الجامعة العربية تدعو الحكومات العربية للاشتراك في مؤتمر القمة العربي الاول الذي تقرر عقده في القاهرة يوم ١٣ منه وفي اطار الجامعة العربية نفسها .

وترددت الحكومة السعودية في قبول الدعوة وفي الاشتراك في المؤتمر بسبب ما بينها وبين حكومة القاهرة من جفاء الا انها وافقت اخيراً على الاشتراك بسبب خطورة القضية التي دعي لمعالجتها (قضية فلسطين) .

واصدرت هذه الحكومة يوم ٥ يناير سنة ١٩٦٣ البلاغ الآتي « تلقت الحكومة السعودية من امانة الجامعة العربية دعوة للاشتراك في اجتماع ملوك الدول العربية ورؤسائها للبحث في التدابير الواجب اتخاذها حيال مؤامرة اسرائيل لتحويل مجرى نهر الاردن .

« وان الحكومة السعودية ايماناً منها بوحدة الكفاح العربي وانسجاماً منها مع سياستها الاصلية ، وتاريخها الطويل في دعم القضايا العربية بما يكفل تحقيق

اماني الامة العربية ، وادراكاً عميقاً منها للمخاطر التي تحيق بقضية العرب الاولى تعلن عن قبولها الدعوة واستعدادها التام لتحمل كافة مسؤولياتها مع شقيقاتها الدول العربية .

ووصل الى القاهرة في الوقت المعين الملك سعود على رأس وفد بلاده للاشتراك في المؤتمر ، وكان ضعيفاً ، نحيلاً ، تبدو عليه جميع مظاهر العياء ، وكان يسير اذا سار متكأً على عصاه وبصعوبة .
وهذه اسماء اعضاء الوفد الذي صحبه :

الامير سلطان وزير الدفاع والطيران ، والامير منصور رئيس الديوان العالي والسيد عمر السقاف وكيل وزارة الخارجية ، واللواء عبدالله المطلق رئيس هيئة اركان حرب الجيش السعودي .

ومع ان جمال عبد الناصر لم يثر مشكلة اليمن في الاجتماعات الخاصة والعامة لهؤمتر ، وتجنب ان يتحدث عنها مع الملك سعود فان بعض المنتمين اليه والدائرين في فلكه اثاروا موضوعها مع الملك فرد بان هذه المشكلة بيد الامير فيصل شقيقي فهو المختص بها وهو الذي يتولى معالجتها ، وبجتها يجب ان يكون معه مباشرة .

وجاء السلال وكان يشهد المؤتمر بصفته رئيساً للجمهورية اليمنية ، يتمسح بالملك وقيل انه قبل يده وخاطبه بلقب سيدي الوالد يريد ان يتحدث اليه ويستعطفه لكي ينال منه وعداً بالاعتراف به فاعرض عنه . ولم يدخل معه في حديث على انه حاول الاستغلال فاذاغ تضليلاً من محطة راديو صنعاء ، بانه اجتمع الى الملك سعود وحل معه الخلافات بما بعث حكومة الرياض على اصدار البيان الآتي يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٦٣ وهو :

« تناقلت بعض وكالات الانباء تصريحاً نسبته اذاعة صنعاء الى السلال في عرض خطاب القاه في صنعاء ذكر فيه انه قد اجتمع بالملك سعود في القاهرة

وصفى معه جميع الخلافات . وقد صرح مصدر مسؤول ان هذا الخبر لا صحة له فالملك لم يجتمع بالسلال ولم يبحث معه في قليل ولا كثير »

وساطة العراق والجزائر

ورأت القاهرة بعد ان فشلت المساعي التي بذلتها لدى الملك سعود لاقتناعه بالاعتراف بحكومة السلال ، بالاضافة الى فشل وفد الجامعة العربية من قبل ، وما سافر الا بامرها وبشارة منها ، تقول انها رأت ان تدخل من باب آخر عساها ان تصل الى مبتغاه ، فقررت ايفاد المشير عبد الحكيم عامر الى الرياض ومعه انور السادات للدخالة على الامير فيصل واقتناعه بحل مشكلة اليمن على قاعدة الاعتراف بحكم السلال .

ورأت من باب الاحتياط ايضاً ان يتقدم الوفد المصري وفد وساطة يتألف من السيد احمد توفيق المدني مندوباً للرئيس ، احمد بن بلة ، والدكتور شامل السامرائي مندوباً لعبد السلام عارف ، وكانت حكومتا الجزائر والعراق تدوران في فلك القاهرة ، فيمهدان ان الطريق امام الوفد المصري تمهيداً يضمن له النجاح .

ووصل الى الرياض يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٦٤ محمد توفيق المدني وزير الاوقاف في الجزائر ، والدكتور شامل السامرائي وزير الدولة العراقية لشؤون الوحدة ممثلاً للمشير عارف فاستقبلا بالحفاوة ودارت بينهما وبين الامير فيصل مباحثات في الموضوع الذي شدا الرحال لاجله .

ولخص الامير فيصل موقف حكومته في ابتداء المحادثات وكان صريحاً واضحاً كعادته فقسم المشكلة الى قسمين :

الاول : يختص بالعلاقات السياسية بين السعودية ومصر .

والثاني : يختص بالمشكلة اليمنية .

وقال عن الاول ان حكومته مستعدة للتغاضي عن جميع الاساءات وعن جميع الجرائم التي ارتكبتها مصر نحو بلادها ، واعادة العلاقات السياسية معها ، حرصاً على وحدة الصف العربي وتلبية لدعوة مؤتمر الذروة مع تعهدها بتنفيذ جميع مقررات هذا المؤتمر ، واستعدادها لاستقبال وفد مصري لتصفية القضايا التي بينها وبين مصر .

واما عن المشكلة اليمنية فقال ان حكومته تخلت عنها ، منذ اتفاق فك الارتباط . وصار امرها بيد اليمنيين ، فارجعوا اليهم اذا شئتم .

واعاد الموفدان وابديا محاولين الحصول على وعد بفتح الطريق لحل المشكلة اليمنية وهي المقصودة بالذات ، بعد ان شكرا الامير على تساهله نحو مصر ، فرد بان الباب مغلق وان الحكومة السعودية وقد جرت على الوفاء بعهودها ، واحترام كلمتها ، ابتعدت عن المشكلة اليمنية منذ وقعت الاتفاق المعروف ، وتأبى ان تدخل في غمارها .

وهذا هو البلاغ الرسمي الذي صدر في الرياض يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٦٤ عن هذه المحادثات :

« ان المملكة العربية السعودية ايماناً منها بوحدة القضية العربية والمصير العربي الواحد قررت تنفيذ كافة مقررات مؤتمر القمة الذي عقد في القاهرة ، ورغبة منها في توحيد الصف العربي وتصفيته فقد رجبت بقدوم كل من صاحب المعالي الدكتور شامل السامرائي وزير الدولة لشؤون الوحدة ممثلاً شخصياً لفخامة المشير الركن عبد السلام محمد عارف رئيس الجمهورية العراقية ، وصاحب المعالي الاستاذ احمد توفيق المدني وزير الاوقاف الجزائري ممثلاً شخصياً لفخامة الرئيس احمد بن بله رئيس الجمهورية الجزائرية ، واشترك معها سعادة الحاج عبد الحميد نعمان سفير

الجمهورية العراقية في المملكة العربية السعودية ، وعقدوا مع صاحب السمو الملكي الامير فيصل المعظم بحضور سعادة السيد عمر السقاف وكيل وزارة الخارجية الدائم عدة اجتماعات اتسمت بروح الاخوة العربية ، والمملكة العربية السعودية استجابة منها لهذه الوساطة الكريمة من الرئيسين الكريمين وانطلاقاً من رغبتها في تصفية الجو العربي ترحب بعودة العلاقات السياسية مع الجمهورية العربية المتحدة على ان يعقد اجتماع بين الطرفين الشقيقتين في المملكة العربية السعودية بحضور مندوبي الرئيسين لتصفية جميع القضايا بين الطرفين المعنيين .

« وفق الله الامة العربية لما فيه مجدها وعزتها » .

مباحثات المشير عامر

ووصل الى الرياض يوم الاحد اول مارس سنة ١٩٦٤ الوفد المصري للمباحثات الجديدة ، وتألف من المشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية ، والمقدم انور السادات رئيس مجلس الامة فاجتمعا الى موفدي العراق والجزائر ، وكانا في انتظارهما ، فعقدتا معها ومع وكيل الخارجية السعودية اجتماعاً استمر ساعتين .

وعقد اجتماع آخر في مساء يوم وصولهما وتوالت الاجتماعات مدة ثلاثة ايام بذلت الوفود الثلاثة خلالها كثيراً من الجهود لحل الامير فيصل على تعديل موقفه والموافقة على بحث مشكلة اليمن ، ولكنه اصر على خطته لارتباطه باتفاق فك الارتباط على انه ابدى استعداداً للتصافي في الامور الاخرى .

وهذه هي القواعد التي تم الاتفاق عليها في هذه المحادثات :

١ - يسافر الامير فيصل الى القاهرة بعد انتهاء موسم الحج (حوالي آخر

شهر ابريل) فيزور الرئيس جمال عبد الناصر تلبية لدعوته التي حملها المشير عبد الحكيم عامر فيواصل معه المباحثات التي بدأت في الرياض .

٢ - تعلن الحكومتان بان لا مطمع لهما في اليمن وتؤيدان استقلالهما وتقاومان كل محاولة استعمارية ضد اليمن .

٣ - تعود العلاقات السياسية بين السعودية ومصر ، ويعود سفير كل دولة منها الى عاصمة الدولة الاخرى .

وهذا هو البلاغ المشترك الذي صدر في النهاية

« بسم الله الرحمن الرحيم

« سعياً وراء جمع الشمل العربي وتكتيل الامة العربية في سبيل تحقيق اهدافها العليا واداء رسالتها الانسانية الحضارية السامية ، وسيراً مع مقررات مؤتمر القمة العربي التي بذلها كل من الرئيسين المشير الركن عبد السلام عارف ، والرئيس احمد بن بلة في سبيل الوفاق وتصفية الجو العربي بواسطة وفدهما المشترك .

« وتنفيذاً لما جاء في البيان الذي صدر عن الرياض بتاريخ ١٤ فبراير اثر المباحثات التي اجراها وفد المساعي الحميدة المذكور مع سمو الامير فيصل ورجال المملكة السعودية فقد اجتمع بمدينة الرياض فيما بين يوم ١ و٣ مارس سنة ١٩٦٤ وفد يمثل الجمهورية العربية المتحدة مؤلف من سيادة المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية ، ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة ، وسيادة السيد انور السادات نائب رئيس الجمهورية مع سمو الامير فيصل ولي عهد المملكة السعودية ورئيس وزرائها ووزير خارجيتها وسمو الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران وسعادة السيد عمر السقاف وكيل وزارة الخارجية الدائم بحضور وفد المساعي الحميدة المؤلف من معالي السيد احمد توفيق المدني وزير الاوقاف في

حكومة الجزائر ، ومعالي الدكتور شامل السامرائي وزير الصحة في الحكومة العراقية ، وسعادة الحاج عبد الحميد نعمان سفير الجمهورية العراقية لدى المملكة السعودية . وقد عقدت اجتماعات سادتها الصراحة التامة وروح الاخوة الاسلامية والتضامن العربي والرغبة المشتركة في التعاون الصادق لما فيه خير الامة العربية وتحقيق امالها . وبهذا الجو الودي الاخوي بحثت القضايا والمسائل المعنية والمعلقة بين الطرفين وفي طليعتها المشاكل المتعلقة باليمن .

« ونظراً للتقدم الملحوظ وتقارب وجهات النظر فقد اتفق الطرفان على استمرار هذه المباحثات كي تسوى في الاجتماع القادم بين سيادة الرئيس جمال عبد الناصر وسمو الامير فيصل في مدينة القاهرة بعد انتهاء موسم الحج مباشرة (حوالي نهاية شهر ابريل سنة ١٩٦٤) وذلك استجابة للدعوة الصادرة من سيادة المشير عبد الحكيم عامر باسم الرئيس جمال عبد الناصر ، كي تعلن المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة انه لا مطمع لهما في اليمن وانها تؤيدان التأييد المطلق استقلال اليمن وحرية شعبه وتقاومان كل محاولة استعمارية ضد اليمن ، كما يعلن الطرفان تحقيقاً لما جاء في بيان الرياض الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٦٤ عودة العلاقات الدبلوماسية فوراً بينهما على أن يلتحق سفيراً كل منهما بمقر عمله في اقرب وقت ممكن وتسوى كافة القضايا المالية والمادية المعلقة بين الطرفين بروح التأخي العربي .

« ان وفدا الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية اذ يسرهما اعلان هذا البيان ليسعدهما ان يقدموا باسم حكومتيهما شكرهما العميق للرئيسين الكريمين السيدين احمد بن بلة وعبد السلام محمد عارف ولممثليهما الشخصيين السيد احمد توفيق المدني والدكتور شامل السامرائي ويتمنيان للامة العربية دوام العزة والصفاء .

وتبادلت الحكومتان البعثات الدبلوماسية على الاثر فعينت حكومة القاهرة
سفيراً لها لدى الحكومة السعودية وصل الى جدة ٧ شهر يونيو سنة ١٩٦٤ ،
وعينت الرياض الشيخ محمد علي رضا سفيراً لها في مصر وصل الى القاهرة في
شهر يوليو سنة ١٩٦٤ .



نيابة الملك

ما كاد يستقر بالملك سعود المقام في قصر الناصرية ، وكانت حالته الصحية
تدعو الى الاسفاق بسبب عجزه عن مباشرة اي عمل ، حتى نهض ابنائه وبعض
رجال حاشيته من الذين اعتادوا التدخل في شؤون الدولة على اوسع نطاق ،
يطالبون باعادة سلطاته الدستورية اليه ، وهي التي تنازل عنها للامير فيصل سنة
١٣٨٢ (انظر ص ٢٣٩) واعادة الامور الى يديه ، فانكر ذلك عليهم الامراء
والعلماء ورجال الدولة وقالوا ان مثل هذا الطلب يكون معقولاً ومقبولاً لو
استعاد الملك صحته وتخلص من الداء العضال الذي انحل جسمه وهد قواه ،
وجعله عاجزاً عن النهوض بتبعات الملك الجسام . ورؤا في هذا الطلب بادرة
خطيرة لا يجوز السكوت عليها والتغاضي عنها .

وارسلت الحكومة فدعت علماء البلاد الى الاجتماع لاستفتائهم في الامر ،
ويؤلفون الهيئة التشريعية العليا في البلاد السعودية فاجتمعوا في الرياض يوم ١٦
شعبان سنة ١٣٨٢ (يناير سنة ١٩٦٤) واصدروا بعد المشاورة والدراسة
فتوى تقوم على هذين الركنين :

١ - يارس الأمير فيصل سلطاته وصلاحياته المعهود بها اليه .

٢ - تظل البيعة للملك سعود ولكن بدون سلطات .

وكان يلاحظون في فتوَاهم هذه مصلحة البلاد، وفي مقدمتها ضمان الاستقرار . واستقبلت الامة هذه الفتوى او هذا الحكم الشرعي بالارتياح واعتقدت بانه ينهي الازمة ويعيد الاستقرار الى الحكم فتتصرف الحكومة الى معالجة مشاكل البلاد ، وفي مقدمتها مشكلة اليمن وكانت في الذروة من الخطورة .

وحملت الحاشية الملك ، وكان لا يزال في اشد حالات الضعف ، فارسل يوم ١٣ مارس سنة ١٩٦٤ رسالة الى الامير فيصل يقول فيها انه استرد صحته ويود اعادة صلاحياته اليه . فرد عليه بان هذه الصلاحيات امانة تسلمها وليس في امكانه التخلي عنها ، وخصوصاً في هذا الظرف الدقيق الخطير الذي تمر به البلاد .

ولما كانت المسألة من الخطورة بكان ، ولما كانت تمس العرش ، وهو رمز سيادة البلاد ، وموضع التكريم والتبجيل فقد انبرى الامير محمد بن العزيز ثالث انجال الملك عبد العزيز واكبرهم بعد سعود و فيصل فارسل بوصفه ناطقاً باسم اخوته يحذر ابناء الملك سعود من التدخل بأي امر يتصل بالعرش وانذرهم بسيء العواقب اذا تجاوزوا حدهم .

وجاء أبناء الملك عبد العزيز على الاثر أخاهم فيصل ، يلحون عليه بتنحية الملك سعود عن الملك بسبب ضعفه وسوء حالته الصحية وعجزه عن القيام بامور الدولة وقالوا ان تدخل حاشيته واتباعه في امور الدولة يولد اخطاراً جسيمة يجب اتقاؤها ، فاعتذر لهم عن قبول البيعة وقال ان اهم ما يهمه هو الحفاظ على الوحدة واحترام مقام الملك باعتباره عميد بيت الملك عبد العزيز وكبيره ، وكان رأيه رأياً سديداً موقفاً .

وارسل الامير محمداً فدعا علماء الدين لاستشارتهم والاهتداء برأيهم والعمل

بنصائحهم ، وليبان الحكم الشرعي في الخلاف الناشب فوفدوا الى الرياض يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ ، واتصلوا بالملك والامراء وذوي الحل والعقد ، ووقفوا على كل ما يريدون الوقوف اليه من المعلومات ثم اصدروا الفتوى الآتية يوم ٢٣ منه ورائدهم مصلحة المسلمين العامة .

وهذه هي الفتوى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الامين ، وبعد فبناء على الخلافات القائمة فيما بين جلالة الملك سعود واخيه سمو الامير فيصل والتي سبق ان اجتمعنا لها في شهر شعبان ودرسناها واتخذنا فيها قرارنا المؤرخ ١٦ / ٨ / ٨٣ هـ الذي رجونا ان يكون حاسماً لتلك الخلافات .

وبناء على ما ظهر لنا اخيراً من عدم حسم ذلك القرار للنزاع وبالنظر لتوسع هذه الخلافات في الآونة الاخيرة حتى كادت تقع بسببها فتنة وفوضى في البلاد لا يعلم مدى اضرارها ومفاسدها الا الله عز وجل ، وحيث انه لا بد من النظر في وضع حل حاسم لهذه الخلافات والمنازعات التي تتجدد من حين لآخر والتي لا تعود الا بالضرر على البلاد والعباد ، فقد عقدنا نحن الموقعين ادناه عدة جلسات ودرسنا الاوضاع على ضوء تطور الاحداث واستعرضنا حالة الملك الصحية وظروفه الراهنة ، وبالنظر الى ان جلالة الملك غير قادر على القيام بمهام امور الدولة فقد قررنا بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ما يلي :

اولاً - ان يكون جلالة الملك سعود ملكاً على البلاد له حق الاحترام والاجلال .

ثانياً - ان يقوم سمو الامير فيصل ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بتصريف

جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية في حضور الملك وغيبته بدوون الرجوع الى الملك في ذلك .

هذا ما قررناه متمشين مع ما تقتضيه النصوص الشرعية المراعية للمصالح العامة والله نسال ان يحفظ على الامة الاسلامية دينها وان يجمع كلمتها على ما يحبه ويرضاه ، وان يوفق ولاية امورها الى ما فيه خيرها وصلاحها .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

محمد بن ابراهيم ، عبد اللطيف بن ابراهيم ، عمر بن حسن ، عبد الملك بن ابراهيم عبد العزيز الشثري ، عبدالله بن حميد ، عبد العزيز بن باز ، عبد العزيز بن صالح ، محمد بن حركان ، سليمان بن عبيد ، عبد العزيز بن رشيد ، عبد الرحمن بن فارس .

بيان امراء العائلة السعودية

ولبى امراء العائلة السعودية دعوة الامير محمد بن عبد العزيز فاجتمعوا في قصره وبعد ان درسوا الحالة ونظروا في فتوى العلماء اصدروا القرار الآتي :

١ - التأييد التام لفتوى اصحاب الفضيلة العلماء .

٢ - اننا نطلب من سمو الامير فيصل ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الاسراع في تنفيذ هذه الفتوى واتخاذ الاجراءات اللازمة لتعديل الانظمة حتى يارس سموه جميع الصلاحيات التي نصت الانظمة المعمول بها على اناطتها بجلالة الملك سائلين الله عز وجل ان يوفق الجميع الى ما فيه صلاح ديننا وامتنا . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

سعود بن عبدالله آل سعود . سليمان بن محمد ، خالد بن عبد العزيز ، محمد ابن عبد العزيز ، عبدالله بن عبد الرحمن ، فيصل بن سعد ، فهد بن عبد العزيز ،

فهد بن سعد ، فهد بن محمد بن عبد الرحمن ، مساعد بن عبد الرحمن ، عبدالله بن عبد العزيز ، سعد بن عبد العزيز ، عبد العزيز بن مساعد ، عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن ، بندر بن عبد العزيز ، محمد بن عبد العزيز آل سعود ، عبد المحسن بن عبد العزيز ، فيصل بن تركي ، فهد بن خالد بن محمد ، مشعل بن عبد العزيز ، بندر بن محمد بن عبد الرحمن ، متعب بن عبد العزيز ، تركي بن عبد العزيز ، عبدالله بن محمد آل سعود ، نواف بن عبد العزيز ، عبد الرحمن بن عبد العزيز ، مشاري بن عبد العزيز ، عبدالله بن محمد بن عبد العزيز آل سعود ، فواز بن عبد العزيز ، بدر بن محمد عبد الرحمن ، بدر بن عبد العزيز ، سعد بن خالد بن محمد ، فيصل بن تركي بن عبدالله ، ماجد بن عبد العزيز ، سليمان بن عبد العزيز ، محمد ابن عبدالله بن عبد الرحمن ، محمد بن جلوي ، يزيد بن عبدالله ، مقرن بن عبد العزيز ، خالد بن عبدالله بن عبد الرحمن ، سعد بن محمد بن عبد العزيز آل سعود ، عبد الرحمن بن عبدالله بن عبد الرحمن ، محمد بن تركي ، عبدالله بن محمد بن سعود ، فهد بن عبدالله بن عبد الرحمن ، سعود آل فيصل ، عبد الرحمن بن محمد آل سعود ، مشهور بن عبد العزيز ، سعود بن ناصر بن عبد العزيز ، فهد بن مشاري بن جلوي ، عبدالله بن عبد العزيز ، بندر بن خالد بن عبد العزيز ، عبد العزيز بن جلوي ، خالد بن فيصل بن عبد العزيز ، سعد بن عبدالله بن عبد الرحمن ، عبدالله بن خالد بن عبد العزيز ، حمود بن عبد العزيز ، خالد بن تركي ، عبد المجيد بن عبد العزيز ، خالد بن ناصر بن عبد العزيز ، خالد بن فيصل بن سعد ، تركي بن فيصل ، بندر بن فهد بن سعد ، فهد بن محمد بن عبد العزيز ، بندر بن محمد بن عبد العزيز ، عبد العزيز بن فيصل آل سعود ، هذلول بن عبد العزيز ، احمد بن عبد العزيز ، سطاتم بن عبد العزيز .

قرار مجلس الوزراء

ودرس مجلس الوزراء الفتوى وبيان امراء البيت السعودي ثم اصدر القرار الآتي رقم ٧٥٢ :

ان مجلس الوزراء :

بوصفه صاحب السلطة التنظيمية بمقتضى المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام مجلس الوزراء والذي يملك حق اعداد الانظمة او تعديلها .

وبعد استعراض الاوضاع الراهنة وما تقتضي به الضرورة من وضع لكل ما ينتقص من نعمة الاستقرار التي تستمتع بها البلاد او يعرقل حركة الاصلاح التي تأخذ مجراها السريع .

واستناداً على الفتوى الشرعية الصادرة بتاريخ ١٦/١١/٨٣ هـ ، من اثني عشر عالماً من فقهاء هذه الامة ، التي جاء بها انه نظراً لحالة الملك الصحية وظروفه الراهنة ، ونظراً لان جلالة غير قادر على القيام بهام امور الدولة ، فقد اصدروا قرارهم متمشين مع ما تقتضيه النصوص الشرعية المراعية للمصالح العامة ، بان يقوم سمو الامير فيصل ولي العهد ، بتصرف جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية في حضور الملك وغيبته بدون الرجوع الى الملك في ذلك .

وبعد ان اطلع المجلس على القرار الذي اتخذته اعضاء الاسرة المالكة والذي اجمع فيه رأي الحاضرين منهم على وجوب قيام صاحب سمو الملكي ولي العهد بجميع الصلاحيات التي نصت الانظمة على ان يمارسها جلالة الملك .

وبناء على الامر الملكي الصادر برقم ٤٢ وتاريخ ٩ شوال سنة ١٣٨١ والذي

اصبح بمقتضاه صاحب سمو الملكي الامير فيصل نائباً عن جلالة الملك في شؤون الدولة في حالة غيابه وحضوره ، وايماناً من المجلس بالمسئولية الجسيمة الملقاة على عاتقه في هذا الظرف التاريخي الذي تمر به بلادنا العزيزة ، يقرر ما يأتي :

اولاً - مع بقاء صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز ملكاً للبلاد ، تناط جميع المسؤوليات والصلاحيات التنظيمية والتنفيذية والادارية والقضائية التي يتمتع بها جلالة طبقاً لاحكام الشريعة الغراء والانظمة المرعية في البلاد بصاحب سمو الملكي الامير فيصل بن عبد العزيز ولي العهد ونائب جلالة الملك ، ويعتبر سموه المسؤول الوحيد عن القيام بجميع تلك الصلاحيات والمسؤوليات .

ثانياً - كافة الاحكام الشرعية والنظامية التي تنيط صلاحية بصاحب الجلالة الملك بوصفه رئيساً للدولة وقائداً اعلى للقوات المسلحة ، تعتبر بحكم هذا القرار مناطة بصاحب سمو الملكي الامير فيصل نائب جلالة الملك ، ويعتبر هذا بمثابة تعديل لاحكام المقابلة في كافة الانظمة وعلى وجه الخصوص المواد الثامنة والحادية عشرة والثالثة والعشرين ، والسابعة والثلاثين ، والرابعة والاربعين من نظام مجلس الوزراء .

ثالثاً - يطلب من صاحب سمو الملكي ولي العهد ونائب جلالة الملك التصديق على المرسوم الملكي المرافق لهذا القرار بوصفه نائباً للملك .

نائب رئيس مجلس الوزراء

خالد بن عبد العزيز

مرسوم ملكي

واصدر الامير فيصل بوصفه نائب الملك المرسوم الملكي الآتي :

مرسوم ملكي رقم ٥٢ وتاريخ ١٧ ذو القعدة سنة ١٣٨٣

بِعون الله تعالى

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود نائب المملكة العربية السعودية
استناداً الى الامر الملكي رقم ٤٢ وتاريخ ٩ شوال سنة ١٣٨١
وبعد الاطلاع على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء
وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٧٥٢ وتاريخ ١٧/١١/٨٣
وبناء على ما عرضه علينا نائب رئيس مجلس الوزراء

نرسم بما هو آت :

اولاً - نصدق على قرار مجلس الوزراء رقم ٧٥٢ وتاريخ ١٧/١١/٨٣
ثانياً - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا من تاريخ نشره .

قرار مجلس الشورى

وارسل مجلس الشورى الى الامير فيصل البرقية الآتية :

حضرة صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك وولي العهد ورئيس مجلس
الوزراء ، سيدي الامير فيصل المعظم حفظه الله

مولاي ، تلقى مجلس الشورى اليوم من رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢٧٢٦٩
في ١٨/١١/٨٣ المرسوم الملكي الكريم رقم ٥٢ في ١٧/١١/٨٣ باناطة تصريف
شؤون الدولة الى سموكم المعظم ، واني واخواني اعضاء مجلس الشورى ، لنحمد
الله تعالى على التوفيق العظيم الذي كان وما يزال رائد سموكم في الحاضر والمستقبل
وندعو الله جل وعلا لمخلصين ، ان يسدد خطاكم ويؤيدكم بروح من عنده ويأخذ
بأيديكم الى ما تهدفون اليه من مجد العرب وعز المسلمين وتحقيق امالكم الكبرى
في تقدم البلاد ورفاهيتها واستقرارها وازدهارها . ان هذه الامة الكريمة الوفية

المخلصة ما برحت تبرهن دائماً وابدأً على اخلاصها وتفانيها في سبيل الحق والخير
والامن في ظل الشريعة المطهرة وهدى تعليم الدين الحنيف . وان سموكم لتعلمون
حق العلم مدى الشكر والاخلاص اللذين تكنهما لكم قلوب الشعب قاطبة وتدين
به الله تعالى ثم لسموكم الجليل بما تحملتم سموكم من الاعباء الثقيلة منذ تأسيس هذا
الكيان الكبير والحفاظ عليه والذب عنه حتى الآن ، وذلك اعترافاً بأياديكم
البيضاء وجهودكم الموفقة في سبيل احيائه وانماائه ، وعزه وهنائه ، وان الله مع
الذين اتقوا والذين هم محسنون ، اطال الله بقاءكم مولاي .

نائب رئيس مجلس الشورى

احمد بن ابراهيم الغزاوي

أعضاء مجلس الشورى:

سليمان الصنيع ، عبد الحميد عنبر ، امين الشيب ، عبد السلام عمر ، محمد
زواوي ، احمد محمد جمال ، احمد العربي ، السيد بكر حمدي ، صادق دحلان ،
حسين جستيه ، عقيل عطاس ، هاشم زواوي ، عادل كردي ، الشريف محسن
الحارثي ، الشريف علي ابو غني ، محمد صالح ياني ، سراج ششه ، محمود عارف ،
أمين سر المجلس المساعد عبد العزيز عطار .

المراسيم الاربعة

وأعد مجلس الوزراء أربعة مراسيم لتصحيح الاوضاع ، طبقاً للتبديل الجديد
وهي :

- ١ - مرسوم سحب الحرس الملكي من القصر والحاقه بوزارة الدفاع
- ٢ - مرسوم سحب « الخوية » الذين يؤلفون حرساً غير نظامي والحاقهم
بوزارة الداخلية

٣ - مرسوم بالغناء الديوان الملكي الذي انشأه الملك سعود سنة ١٩٦١
وابداله بمكتب خاص .

٣ - مرسوم بتخفيض النفقات الملكية الى الحد الذي يحتاجه الملك وعائلته
وقد خفضت بموجب هذا المرسوم من ١٧٠ مليون ريال الى ٢٤ مليون ريال
كل سنة .

ووقع الامير فيصل هذه المراسيم بوصفه نائب الملك .

ابناء الملك سعود يزورون

وزار ابناء الملك سعود ، بعد انتهاء الازمة ، عمهم الامير فيصل في قصره
ولثموا يده واكدوا له طاعتهم وتنصلوا من كل ما رموا به ، فرحب بهم وطيب
خاطرهم وقال انه ينظر اليهم نظره الى اولاده سواء بسواء ، ويعتبر والدهم والد
الجميع ورأس العائلة والبلاد ، ولا يطلب سوى ان يسود الوفاق لمصلحة الشعب
والاسرة .

وكان ما جرى مظهرآ من مظاهر الثقة العامة التي يحظى بها الامير فيصل ،
كما كانت حافظآ جديداً يحفزها على مضاعفة نشاطه في خدمة امته وبلاده والنهوض
مهما الى اعلى الذرى وارفع المستويات .

تطور حريدي في مشككة اليمن

واخيراً ، وبعد ان استنفدت مصر جهدها ، وتبينت فشل الخطتين اللتين
اعتمدت عليهما في سياستها اليمنية وهما :

١ - الدعاية

٢ - القوة

جنحت الى سياسة جديدة ، فاحت منها رائحة الاعتدال ، فأعدت للامير
فيصل استقبالا حافلاً حينما وصل الى الاسكندرية يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٤ على
رأس وفد بلاده ، بصفته نائب الملك ، للاشتراك في مؤتمر القمة العربي ، وكان
دور الرئاسة فيه هذه المرة للسعودية ، فاستقبله ناصر في مطار النزهة وعانقه طويلاً
عناق الاخ الكريم للأخ الكريم والصديق العزيز للصديق الاعز ، ورحب به
كثيراً ، وكانت هذه اولى زياراته للقطر المصري منذ سنة ١٩٥٨ ، اذ عاج به
يومئذ وهو عائد من اميركا .

وافتح الامير المؤتمر في موعده المقرر ، وادار جلساته بحكمته المأثورة
المعروفة المشهورة .

ويؤكد الحديث الذي دار بين الامير والرئيس يكون منحصراً بمشكلة اليمن، وكانت تقض مضجع مصر، وتستنفد قواها، وحسبنا ان نقول بان قوات مصر التي ارسلت الى اليمن حتى ذلك التاريخ، ما كانت تقل عن ٥٠ الف مقاتل كما ان النفقات التي انفقت على الحملة ما كانت تقل عن الف مليون جنيه، يضاف الى ذلك انها كانت عاملاً كبيراً من عوامل ازدياد ديونها وتزايد اضطراب حالتها الاقتصادية.

ولقى الرئيس عند الامير اطيب استعداد، وصدق رغبة في المساعدة على حل المشكلة، على ان يكون هذا الحل في اطار اتفاق فك الارتباط الذي وقع عليه الفريقان سنة ١٩٦٣ وتعهدا بتنفيذه.

ومع اننا لا نعرف الكثير من تفاصيل هذه المحادثات لاعتصام الفريقين بحبل السرية، الا ان ما تسرب منها دل على وجود رغبة في التعاون على الحل، سجل ذلك البلاغ المشترك الذي نشر في ختامها وهو:

« بسم الله الرحمن الرحيم

« كانت زيارة حضرة سمو الملكي الامير فيصل بن عبد العزيز آل سعود نائب جلالة الملك ورئيس مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية للاسكندرية، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربي الثاني، فرصة طيبة لكي يتبادل مع الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة، وجهات النظر في كل ما يهم الامة العربية عامة والدولتين الشقيقتين بصفة خاصة. ولقد تمت عدة اجتماعات بين الطرفين اشترك فيها سمو الامير سلطان بن عبد العزيز آل سعود وزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية، والمشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية العربية المتحدة ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة، اسفرت عن الاتفاق على النقاط الآتية:

١ - عزم المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة، على التعاون التام في حل الخلافات القائمة بين الاطراف المختلفة في اليمن، وتصميمها على منع الاشتباكات المسلحة.

٢ - ان تقوم الدولتان بالاتصالات اللازمة والتوسط لدى الاطراف المعنية لتهيئة جو من التفاهم للوصول الى حل الخلافات القائمة بالطرق السلمية، على ان تستمر هذه الاتصالات الى أن تزول تلك الخلافات وتستقر الامور في اليمن.

٣ - تتمسك الدولتان الشقيقتان بالتعاون التام فيما بينهما في جميع الشؤون وشتى الميادين، وتعلنان تأييد كل منهما للآخرى في جميع الظروف، سياسياً ومادياً ومعنوياً.

والله ولي التوفيق.

الاسكندرية في ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٨٤، ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٤

الامير في مؤتمره الصحفي

وعقد الامير يوم ١٤ منه وقبل سفره الى بلاده، مؤتمراً صحفياً ضم عشرات الصحفيين، بدأه فقال:

« حقيقة انني آسف لانني لم اعد من قبل ما يصح ان يكون مقدمة للحديث عن المؤتمر، بيد ان الاشياء الرئيسية عن اعماله ونتائجه، كلها صارت معروفة وليس هنالك جديد ا قوله للاخوان في هذا الاجتماع. وانما هنالك حاجة واحدة يمكن ان اعبّر عنها، وهي اعتقادي بان نتائج اعمال المؤتمر هي وان كانت امتداد للمؤتمر السابق بيد ان النتائج التي توصلنا اليها هي نقطة الانطلاق في العمل العربي العام سواء بالنسبة لقضية العرب الرئيسية وهي قضية فلسطين او قضايا العرب الاخرى.

« والنقطة الثانية التي لا تقل أهمية من مقررات المؤتمر ، هي التقاء القلوب والنفوس بين الاخوة العرب . وفي اعتقادي اننا خرجنا من هذه الاجتماعات بقلوب مفعمة بحب بعضنا لبعض ، والتفاهم التام بيننا ، وعزيمة على التعاون بما فيه مصلحة العرب العامة ، والسعي لما يؤمن الخير للبشر اجمعين . ونرجوا ان تسفر هذه النوايا العربية ، عن عمل جاد ، والاخلاص في سبيل امتنا ووطننا » .

ثم اعلن استعداده للإجابة على الاسئلة التي توجه اليه .

وهذا هو أول سؤال :

علمنا ان مشكلة اليمن لم تكن من المسائل التي نص عليها في جدول اعمال المؤتمر ، ولكن فهمنا من التقارير التي وصلت للصحافة ، ان هذا الموضوع كان محل مناقشة بينكم وبين الرئيس عبد الناصر ، فما هو التقدم الذي احرزته ؟

ج - صحيح ان هذه المسألة لم تدرج في جدول الاعمال ، وفي اعتقادي ان مشكلة اليمن كما هو معروف لدى الجميع هي شيء قائم ، وفي المحادثات التي تمت بين الرئيس جمال وبيني وبين بعض الاخوان ، توصلنا الى تفاهم تام في سبيل حل هذه المشكلة ، والوصول بالشعب اليمني الشقيق الى مرحلة من الاستقرار والاطمئنان والحرية .

س - هل يمكن أن تعطينا فكرة عن نتائج المؤتمر على ضوء القرارات التي تضمنها البلاغ الرسمي :

ج - اظن انه تأكد ان نتائج المؤتمر كانت عملية ، بعد ان كانت هنالك مقررات ودراسات .

وهناك اسئلة اخرى امسكنا عن نشرها لعدم صلتها بالموضوع .

الزيارة الثانية لمصر

ووصل الامير الى القاهرة يوم ٦ اكتوبر سنة ١٩٦٤ ، على رأس وفد بلاده للاشتراك في مؤتمر دول عدم الانحياز ، وقد شاهده ممثلو ٥٧ دولة ، فاستقبل ايضاً بالحفاوة الكبرى . والقى خطاباً مسهباً في المؤتمر في جلسته التاسعة ، لخص فيه المبادئ العامة لسياسة بلاده فيما يختص بتدعيم السلام على المنوال الآتي :

- ١ - نزع السلاح نزاعاً عاماً شاملاً تحت اشراف دولي فعال ، وعدم استخدام الذرة الا لاغراض سلمية ترمي لخير البشر .
- ٢ - تصفية الاستعمار تصفية نهائية في العالم بجميع اشكاله .
- ٣ - حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية القائمة على الحق والعدل .
- ٤ - اتخاذ الاجراءات الفعالة الكفيلة بالقضاء على التفرقة العنصرية بجميع انواعها .
- ٥ - تأييد شعب فلسطين في كفاحه لاسترداد حقوقه في وطنه وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير مصيره .
- ٦ - بذل الجهود لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الشعوب .

اجتماع اركويت

وشملت الاحاديث التي دارت بين الامير نائب الملك وبين ناصر ابان المؤتمر ، مشكلة اليمن ، فتم الاتفاق على المضي في تنفيذ البلاغ المشترك الذي صدر ابان مؤتمر القمة ، وذلك في اطار مؤتمر للمصالحة الوطنية يضم ممثلي الفريقين ويجتمع في مدينة محايمة .

وافتح هذا المؤتمر يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ في اركويت (وهي مدينة سودانية تم الاتفاق على عقده فيها) وجاء وفد الامامين برئاسة السيد احمد الشامي وزير خارجية الامام ، وجاء وفد الجمهوريين برئاسة محمد محمود الزبيري .

واوفدت الحكومة السعودية السفير الدكتور رشاد فرعون والزعيم العسكري محمود عبد الهادي للمراقبة ، كما اوفدت مصر احمد شكري وزيرها المفوض لدى السلال والعميد محمد محمود قاسم للغاية ذاتها ، وذلك بموجب اتفاق مسبق بينها .
واتفق الفريقان على المبادئ الآتية :

١ - وقف اطلاق النار

٢ - اليمن لليمنيين

٣ - يتم الاتفاق النهائي في مؤتمر اوسع نطاقاً ، واكبر دائرة ، يعقد في مدينة حرض يوم ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، ويشترك فيه ١٦٩ مندوباً يمثلون الفريقين على السواء .

واقرت الحكومة السعودية الاتفاق وباركته ، سجل ذلك بلاغ رسمي اصدرته يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، وهو :

« تجاوباً مع الاتصالات التي قامت بها كل من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بتهئية جو من التفاهم للوصول الى حل للخلافات القائمة في اليمن بالطرق السلمية ، فقد تم عقد اجتماع مشترك على صورة لجنة تحضيرية في اركويت في السودان ، في الفترة ما بين ٢٣ جمادى الآخر ١٣٨٤ الموافق ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ ، الى يوم الاثنين ٢٧ جمادى الآخر ١٣٨٤ ، الموافق ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ .

« وتوصل المجتمعون الى القرارات التالية :

« من اجل اليمن العزيزة ، وفي سبيل سعادة شعبها العظيم ، ورغبة في أن

يسود السلام والاستقرار في ربوعها ، واذعائاً بقداصة الشريعة الاسلامية الغراء التي تدعو الى حقن دماء المسلمين على اساس الحق والعدل ، وتجاوباً مع روح الاخوة والتفاهم ، واستناداً الى الاتفاق الذي تم بين سيادة الرئيس جمال عبد الناصر ونائب الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود في الاسكندرية في ١٤ سبتمبر (ايلول) الماضي ، وتقديراً لما تأكد من حرصهما على سلامة كيان اليمن ، ورفي الشعب اليمني وحرية ، ووحدته ، وامنه ، وحقن دماء بني ، فقد تكونت لجنة تحضيرية تمثل الفئات اليمنية المختلفة ، واجتمعت في اركويت من جمهورية السودان من ٢٩ اكتوبر حتى ٢ نوفمبر ، وتدارست فيما بينها ، الاحوال العامة في اليمن ، وانتهت الى القرارات الآتية :

١ - ايقاف اطلاق النار واعمال العنف ابتداء من الساعة الواحدة من صباح يوم الاثنين ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٤

٢ - عقد مؤتمر وطني في مدينة يمنية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، لوضع الاسس الكفيلة بحل الخلافات القائمة بالطرق السلمية ، لاستقرار الامور في اليمن .

٣ - يحضر المؤتمر الوطني اليمني ١٦٩ شخصاً من العلماء والمشايع والقادة العسكريين واهل الرأي والغيرة من اهل الحل والعقد ، وبحسب النسب التالية : ثلاثة ائمان من العلماء ، وثلاثة ائمان من المشايخ ، وثمان من القادة العسكريين واهل الرأي والخبرة ، على ان ينضم الى هؤلاء اعضاء اللجنة التحضيرية انفسهم وعددهم ١٨ شخصاً .

٤ - يلتزم المجتمعون بتنفيذ هذه القرارات ، كما يطالبون الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مجتمعتين ، او كل منهما ، من جانبها ان تساعد على تنفيذ هذا الاتفاق .

٥ - تم الاتفاق على هذه القرارات بحضور الاشقاء الاكارم من القطرين

الشقيقين من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، وهم السادة السفير الدكتور رشاد فرعون ، والزعيم محمود عبد الهادي عن الجانب السعودي . والسفير احمد شكري ، والعميد اركان حرب محمد محمود قاسم عن الجمهورية العربية المتحدة . وعن اللجنة التحضيرية ، حضر من الجانب الملكي : أحمد محمد الشامي ، ومحمد بن علي بن ابراهيم حسين ، واحمد الحسن بن اسماعيل بن يحيى ، وعبد الرحمن عبد الواسع صلاح . ومن الجانب الآخر : محمد محمود الزبيري ، ومحمد احمد نعمان ، وعلي ناجي ، ومحمد بن احمد المطاع علي ، واحمد محمد هادي ، ومحمد بن محمد القوصي ، والعقيد عبد كامل .

وحدد يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، موعداً لوقف اطلاق النار . وحالت حوائل دون عقد المؤتمر في موعده . ويلقي الاماميون التبعة على الفريق الآخر ، ويقولون أنه لم يحترم قرار وقف اطلاق النار ، بل واصل العدوان على مراكزهم بطائراته ومدفعيته .

وهكذا عاد الفريقان الى الميدان ، وعادا الى تحكيم السيف . ويلقي العارفون التبعة على القاهرة وحدها ، ويقولون انه كان في امكانها جمع المؤتمر في موعده المحدد ، وانهاء الخلاف ، ولكنها لم تفعل ذلك لاعتبارات خاصة بها .

واذا اراد القارئ متابعة تطور القضية اليمنية ، فليرجع الى كتابنا « فيصل العظيم » فقد سجلنا فيه احداثها حتى مثوله للطبع .

سلسلة اتفاقات دولية

وتم في هذا العهد عقد سلسلة اتفاقات دولية هي :

- ١ - اتفاق اقتسام المنطقة المحايدة
- ٢ - اتفاق تعديل اتفاقيات البترول
- ٣ - اتفاق اقتصادي مع لبنان
- ٤ - اتفاق سيامي مع حكومة المغرب
- ٥ - اتفاق سياسي مع حكومة فرنسا

وهذه هي الاتفاقات :

١ - اقتسام المنطقة المحايدة مع الكويت

سجلنا في المجلد الثاني ، اخبار تطور العلاقات السياسية بين المملكة السعودية وحكومة الكويت ، واثبتنا نص الاتفاق الخاص بالمنطقة المحايدة التي تفصل بين البلدين (انظر ص ١٢٣ ج ٢) .

ونالت شركة جيبي الاميركية للزيت امتيازاً باستنباط البترول من المنطقة المحايدة سنة ١٩٥٤ وتعهدت بان تقسم الدخل مناصفة بين الحكومتين بالتساوي ثم تقدمت شركة الزيت اليابانية العربية سنة ١٩٥٨ الى الحكومتين فنالت امتيازاً

باستنباط الزيت من قعر بحر المنطقة المحايدة ، على ان تقسم الدخل بالتساوي بينهما طبقاً لما تفعله الشركة الاميركية . ويختلف امتياز هذه عن تلك بأنه يجعل نصيب الحكومتين ٥٤ بالمئة من الدخل ، في حين ان امتياز الشركة الاميركية يجعله ٥٥ فقط .

ورأت الحكومة السعودية ان المصلحة صارت تقضي باقتسام هذه المنطقة فيختص كل فريق بمنطقته ويديرها بالطريقة التي تصون مصالحه ، بعد ما ظهر ان الاستمرار في ادارتها مناصفة غير مجدي ولا مثمر ، وفاتحت حكومة الكويت بالامر في سنة ١٩٦٣ ، مع استثناء موضوع حصة كل منهما في عائدات البترول ، فوافقت مبدئياً .

ووصل الى الكويت يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٤ ، وفد سعودي للمفاوضة في هذا الشأن تألف برئاسة احمد زكي الياني وزير البترول والثروة المعدنية ، فاجتمع الى الشيخ جابر الاحمد الصباح وزير المالية والصناعة في الكويت ، فدارت المفاوضات بينهما في جو ودي ، وانتهت بتوقيع اتفاق التقسيم وقعه الفريقان بالاحرف الاولى من اسميهما .

وهذا هو البلاغ المشترك الذي اذيع في ختام المفاوضات :

بسم الله الرحمن الرحيم

زار الكويت في الفترة ما بين ١٣ و ١٤ شوال ١٣٨٣ هـ ، الموافق ٢٦ فبراير و ٨ مارس ١٩٦٤ م ، وفد من المملكة العربية السعودية برئاسة معالي الشيخ احمد زكي ياني وزير البترول والثروة المعدنية ، تلبية للدعوة التي وجهها اليه سعادة الشيخ جابر الاحمد الصباح وزير المالية والصناعة في دولة الكويت . وقد جرت في هذه المناسبة مباحثات بين الوفد السعودي ووفد الكويت برئاسة سعادة الشيخ جابر الاحمد الصباح في جو تسوده روح الاخوة الاسلامية العربية

واواصر الصداقة التقليدية ، وقد اثمرت هذه المباحثات اتفاقية وقعت بالاحرف الاولى بشأن تقسيم المنطقة المحايدة وتنظيم شؤونها وممارسة الطرفان لحقوقهما المتساوية فيها ، مما يؤكد استمرار التعاون الصادق بين البلدين الشقيقين ، والله ولي التوفيق .

جابر الاحمد الصباح
وزير المالية والصناعة في دولة الكويت
احمد زكي ياني
وزير البترول والثروة المعدنية
في المملكة العربية السعودية

وفي يوم ٦ اغسطس سنة ١٩٦٤ ، تم في جده التوقيع بين وزير البترول والثروة المعدنية ، وسفير الكويت لدى الحكومة السعودية على عدة اتفاقات مبدئية تتناول وضع الرف القاري - المنطقة البحرية التابعة للمحايدة - ومستقبلها وتحديد المنطقة المغمورة التابعة لها . وتقرر ان تؤلف لجان لتنفيذ بعض ما جاء في هذه الاتفاقيات الموقعة . على تباداً في المستقبل القريب مفاوضات بين وفدين من الحكومتين المتفتحتين للوصول الى اتفاق نهائي يوقعه مندوبو الفريقين ويزيل الشوع فيختص كل فريق بنصيبه .

وعملًا بهذا الاتفاق بدأت فرقة من المهندسين اليابانيين قوامها ١١ مهندساً منذ اوائل شهر يناير سنة ١٩٦٥ في مسح وتحديد الحدود السعودية الكويتية .

ويستغرق عمل المهندسين اليابانيين بضعة اشهر يتم بعدها تثبيت الحدود نهائياً فيتولى كل فريق ادارة القسم الذي خصه . ويدخل في ذلك تثبيت الحدود ضمن المياه الاقليمية .

ونص الاتفاق ايضاً على ان تظل الحكومتان تقتسمان ايراد النفط حتى يتم تثبيت الحدود نهائياً .

ايران والمنطقة المحايدة

ومنحت حكومة ايران شركة البترول الايرانية التي تسيطر عليها الدولة امتيازاً للتنقيب عن البترول في حدود مياهها الاقليمية ومياه المنطقة المحايدة السعودية - الكويتية الاقليمية ، فأرسلت الحكومة السعودية مذكرة رسمية يوم ١٥ يونيو سنة ١٩٦٣ الى حكومة طهران تحتج فيها على هذا الاتفاق ، وقالت انها لا تعترف به ، ودعت الى تسوية ودية للنزاع ضمن اطار القانون الدولي واعربت عن استعدادها لدخول هذه المفاوضات فوراً ، ونوهت بالصدقة التقليدية الاخوية بين الحكومتين وقالت انها كفيلة ببلوغ الحل المطلوب . وارسلت الكويت مذكرة بمائلة .

٢ - تعديل اتفاقيات البترول

في يوم ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ وقعت الحكومة السعودية مع شركة الارامكو الاميركية اتفاق امتياز لاستنباط النفط من اراضي المنطقة الشرقية . وبدأت الشركة عملها في ظروف صعبة ، على ان ما ادر كته من نجاح انساها كل شيء .

وتقدمت الحكومة السعودية في شهر مايو سنة ١٩٦٣ ، اي بعد انقضاء ٣٠ سنة على توقيع الاتفاقات القديمة ، تطلب من شركة الارامكو ، وشركة التابلاين تعديلها بما يوفق بين مصلحة الحكومة ومصلحة الشركة ويزيل الغبن اللاحق بالاولى فاطلت الشركتان وسوقتا .

واخيراً ، وبعد ان ادركتا انه لا بد لهما من الاستجابة لطلب الحكومة والنزول على رأيها ، اوفدتا بعض المندوبين فاتصلوا بوزير البترول والثروة المعدنية

السيد احمد زكي الياني ، واداروا معه مفاوضات انتهت يوم ٢٥ مارس ١٩٦٤ بالتوقيع على اربع اتفاقيات كانت في جملتها لصالح الحكومة .

وهذا هو البيان الذي اذاعه الوزير بهذه المناسبة الى الشعب يوم ٢٨ منه . مواطني الاعزاء :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد : ففي التاسع عشر من شهر صفر من عامنا هذا ، بدأت في مدينة الطائف مفاوضات بين ممثلي حكومتكم من جهة وبين كل من شركتي ارامكو والتابلاين من جهة اخرى .

وفي العشرين من شهر رمضان المبارك تم الاتفاق على معظم النقاط التي دارت حولها المفاوضات ، وابتدأنا منذ ذلك التاريخ في كتابة صيغة الاتفاقيات التي صدر بالتصديق عليها هذا اليوم ، المرسومان الملكيان رقم ٥١ و ٥٢ ولقد قسمنا منذ البداية القضايا التي تفاوضنا عليها الى قسمين رئيسيين :

الاول ويشمل اهم القضايا المتعلقة بين الحكومة وشركتي ارامكو والتابلاين . والثاني ويشمل القضايا التي وردت في مقررات منظمة الدول المصدرة للبترول (الابوك) وهي الاسعار والريع وخصمات التسويق . ووفدكم حين يفاوض في القسم الثاني يمثل في الواقع مجموعة ثنائي دول مصدرة للبترول ويرتبط بقراراتها ولم تسفر مفاوضاتنا في هذا القسم عن نتيجة حاسمة حتى الآن .

اما القسم الاول الذي تخص قضاياها المملكة السعودية وحدها دون غيرها فقد اشتمل على خمس قضايا رئيسية توصلنا فيها جميعها الى الاتفاقيات التي صدر المرسومان الملكيان بالتصديق عليها والتي استعرضها لكم بيباني هذا قضية قضية : اولاً : قضية الضرائب على ارباح ارامكو من الزيت المسلم في صيدا . ولما كانت هذه القضية هي من اهم القضايا التي تناولتها مفاوضاتنا ، فسوف اتناولها بشرح مفصل لاساس مطلب الحكومة والنتائج التي توصلنا اليها .

ولعلكم تعلمون جميعاً ان الزيت السعودي يباع بأسعار تختلف باختلاف كثافته والميناء التي يسلم فيه للمشتري ، وتعلمون ايضاً ان زيتنا يسلم في مينائين هما ميناء رأس تنورة ، وميناء الزهراني في لبنان ، وله تبعاً لذلك سعران احدهما سعر تسليم رأس تنورة والآخر سعر تسليم الزهراني بلبنان. ومنذ ان بنى ملاك ارامكو خط الانابيب من القيصومة الى صيدا بواسطة شركة التابلاين ، كانت ارامكو تحاسب الحكومة عن مبيعاتها في صيدا لا على اساس السعر المعلن في صيدا ولكن على اساس السعر المعلن في رأس تنورة مع تحمل المشتري لمصاريف نقل الزيت الى صيدا ، واذا اضفنا تلك المصاريف الى سعر رأس تنورة ، كان الناتج اقل من السعر المعلن في صيدا ، مما يفوت على الدولة حصتها من ذلك الفرق وقد اكتشف هذا الفرق وحققنا في اخضاعه لضريبة دخلنا احد المحاسبين القانونيين المعروفين وهو المستر فرانك برايور وذلك في سنة ١٣٧٥ هـ ، الموافق ١٩٥٦ م. وقد ابتدأنا منذ ذلك التاريخ نطالب بحققنا وaramكو تصر على ان يوكل الامر الى هيئة محايدة للتحكيم تقضي لها او عليها ، ولكن الدولة عدلت عن مبدأ التحكيم ايماناً منها بان التحكيم على مدى تطبيق الانظمة السعودية امر يس سيادة الدولة نفسها . وعندما ابتدأت مفاوضات الطائف كان موقف وفدكم المفاوض صريحاً يتلخص في نقطتين : الاولى طرح فكرة التحكيم ، والثانية عدم قبول مبدأ المساومة او الحل الوسط ، والتمسك باخضاع فرق السعر لضريبتنا اخضاعاً كاملاً . ولقد استعنا باكبر خبراء العالم في المحاسبة وقوانين الضرائب ، واستعنا بالله قبل كل شيء ، في شرح وجهة نظرنا والدفاع عن حقوقنا ، ومضت شهور تسعة كان ايماننا بحققنا يبدد سحب اليأس التي كثيراً ما خيمت علينا ، واستطعنا بالايان والصبر والمثابرة ، اقناع ارامكو بعدالة مطلبنا ، فاستجابت للحق مشكورة ، والرجوع الى الحق فريضة وفضيلة .

ولم يقم وفدكم المفاوض بنفسه في بحث الارقام ، فذلك امر تظهره الدفاتر والسجلات ولن يكون مجالاً لخلاف وانما حرصنا كل الحرص على ان نحصل على مطالبنا القديمة بتطبيق ضريبتنا على فرق السعر تطبيقاً كاملاً غير منقوص ، وقد استطعنا بفضل الله وتوفيقه أن نظفر لكم بحقوقكم كاملة ، وتقوم لجنة محايدة للتدقيق بفحص حسابات ارامكو لتحديد مبلغ الفرق الخاضع للضريبة بمقتضى نظام ضريبة الدخل السعودي ، وتتألف اللجنة برئاسة سعادة الاستاذ عبد الهادي زاهر محافظ المؤسسة العامة للبترول والمعادن رئيساً ، وعضوية المستر فرانك برايور الرجل الذي اكتشف لنا قضية صيدا ، والمستر جورج كلنبرك ممثلاً لأرامكو ، وسوف نعلن لكم النتائج النهائية لعمل هذه اللجنة عند ما تذيع الارقام النهائية للمبالغ التي حصلت الدولة عليها والتي ستدخل كلها في صندوق خاص للتنمية لتصرف جميعها على اوجه التنمية وبالطريقة التي حددها المرسوم الملكي رقم ٤٨ لسنة ١٣٨٢ هـ .

وبقيت بعد ذلك نقطة هامة واخيرة بالنسبة لهذه القضية ، وهي تتعلق بمدى تأثير الخطاب المؤرخ في ٣ اكتوبر سنة ١٩٥٣ ميلادية على حقوقنا بالنسبة للفترة التي تقع بين ذلك التاريخ وتاريخ فرض الضريبة السعودية ، وهذا الخطاب هو الذي وقعته الحكومة معلنة فيه تنازلها عن جميع حقوقها تجاه ارامكو بالنسبة للماضي والحاضر والمستقبل ، وقد اصررت ارامكو على ان مفعول ذلك الخطاب يسقط حقوقنا للفترة التي سبقت ، بينما كان لنا موقف مغاير . واخيراً تم الاتفاق على ترك هذه الفترة من الزمن دون حل ، فاذا رغبت الحكومة في اثارها كان علينا ان نحيل الى هيئة للتحكيم مسألة تأثير خطاب ١٣ اكتوبر ١٩٥٣ على حقوقنا في الفترة التي سبقت .

ومن الواضح جداً ان هذا التحكيم لو تم لن يس في قليل او كثير سيادة

الدولة لانه لا يتعلق بتطبيق الدولة لقوانينها وانما ينصب على مدى تأثير خطاب التخلي على حقوق الدولة للفترة التي سبقتة .

هذا وان الحل الذي توصلنا اليه في قضية زيت صيدا لن يكون بالنسبة للماضي فقط بل سيمتد الى المستقبل ايضاً بحيث تطبق ضريبة الدولة على جميع الارباح الناتجة عن بيع ارامكو لزيته المسلم في صيدا .

ثانياً - مصروفات الشركة :

وقد تم الاتفاق على ما يمكن خصمه منها او لا يجوز خصمه لاغراض ضريبة الدخل ، كما تم الاتفاق على المصروفات التي يتم تحويلها الى رأس مال يستهلك على عدة سنوات بدل ان تخصم دفعة واحدة خلال السنة المالية التي اتفقت فيها وكل ذلك واضح ومفصل في صيغة الاتفاقية التي نشرتها الحكومة ، وليس لدى ما اضيفه سوى الشكر لله على فضله وتوفيقه ، فقد استطاعت حكومتكم ان تكون الاولى في الشرق الاوسط عندما اتفقت مع شركة ارامكو على رسملة مصاريف البحث والتنقيب واستهلاكها بمعدل ٥٪ سنوياً ، كما كانت حكومتكم هي الاولى في العالم كله عندما سجلت مبدأ رسملة مصاريف التطوير غير المنظورة ، مما سيعود علينا بزيادة ملحوظة في دخلنا في السنوات القادمة ان شاء الله .

ثالثاً - قضية دفع الضرائب اولاً باول :

وقد اتفقنا مع ارامكو على تعديل الطريقة الحالية لدفع الضرائب وان يتم دفعها اولاً باول بالتدرج خلال السنوات الخمس القادمة مما يترتب عليه حصول الدولة خلال هذه السنوات على ما يزيد قليلاً عن مائة مليون دولار اميركي زيادة في ايراداتها المنتظرة .

رابعاً - موضوع التخلي عن اراضي الامتياز :

وقد تم الاتفاق مع ارامكو على تعديل برنامج التخلي بحيث يكون مجموع

ما يتخلى عنه الآن ٧٥٪ من اراضي امتيازها الاصلية الممنوحة لها ، كما يتم التخلي ايضاً عن حقوق الافضلية على الارض التي تشملها حالياً تلك الحقوق ، وتبلغ مساحتها اكثر من واحد واربعين الف ميل مربع فقط .

وسوف تقوم ارامكو ايضاً بتنفيذ برنامج للتخلي خلال المدة المتبقية لها من امتيازها بحيث تستبقي ارامكو في النهاية عشرين الف ميل مربع فقط .

خامساً - قضية التابلان :

وكانت نقطة البداية في هذه القضية هو الموعد الذي تلتزم فيه التابلان بان تبدأ في دفع رسوم مرور الى حكومتكم عن الزيت المنقول في أنابيبها الى صيدا وكان موقفها ان موعد التزام الدفع هو شهر يوليو ١٩٦٤ ميلادية ، بينما كنا نرى التزامها بالدفع في يوليو ١٩٦٢ ، واخيراً وافقت التابلان وaramكو باجراء مشترك بينهما على ان يكون رسم المرور المستحق لنا بمقتضى الاتفاقية وقدره ٩٧ سنت اميركي هو الحد الادنى لدخلنا وان يعود جميع الربح الناتج عن بيع الزيت المسلم في صيدا لaramكو ، بحيث يخضع لضريبة الدخل مع ضمان شركة التابلان للحد الادنى المستحق لنا أساساً كرسم مرور .

واتفقنا ايضاً مع شركة التابلان على ان تقوم برصف الطريق بين القيصومة وظريف الذي تقدر تكاليفه بسبعة ملايين دولار اميركي ، ويبلغ طوله حوالي ثمانمائة وخمسين كيلومتراً ، كما تعهدت الشركة بصيانتها لبقية مدة الامتياز وسوف تدفع للدولة نظير التزامها المذكور نصف مليون دولار اميركي سنوياً .

واحب في ختام بياني هذا ان اسجل لكم ، ان الفضل في هذا النجاح يرجع اولاً وقبل كل شيء ، الى الله الكبير المتعال ، ثم الى الموقف الصريح الحازم الذي وقفه رئيس حكومتكم صاحب السمو الملكي الامير فيصل المعظم ، واخيراً الى الجهاد المضني الشاق الذي وهب له زملائي في الوزارة وقتهم وجهدهم وناضلوا

سواء من كان منهم عضواً في الوفد المفاوض او خبيراً بعيداً عن مائدة المفاوضات وما كنت الا واحداً منهم آمنت بالله وآمنت بحقكم فكتب الله لنا التوفيق .

واحب ان اسجل لكم أيضاً ، روح التعاون الصادقة التي كنا نلقاها من شركة ارامكو ، فعلى الرغم مما كنا نعانيه اثناء المفاوضات من توتر وحدة ، فقد كنا نلصق رغبة الشركة في تصفية خلافاتها والسير معنا في طريق التعاون المثمر والتفاهم البناء . وانا لارجو مخلصين ان توفق جهودنا في الوصول الى اتفاق على مقررات الاوبك ، فقد آن الاوان لشركات الزيت العالمية ان تتأكد من أن هذه المنظمة قد انشئت للبناء والتعاون لا للهدم والتصادم ، وسيحين الاوان للدول المستهلكة للزيت لكي تتبين ان ما يجمعنا من مصالح متشابكة تعتبر اساسية لمستقبلنا ومستقبلهم هي اكبر وأهم بكثير من تعارض مصالح البائع والمشتري عند المساومة على السعر ..

وبعد ايها المواطنون ، فان ما تم حتى الآن هو بداية الطريق للنجاح ، اما النجاح الحقيقي الذي تعتقده حكومتكم فسوف يتم حين تتحول هذه المئات من الملايين الى طرق مرصوفة ، ومداخن مصانع مصفوفة ، وسدود مشيدة ، ومياه متفجرة ، وعند ذلك يفرح المؤمنون .

٣ - الاتفاق مع لبنان

نشأت العلاقات بين الحكومة السعودية ولبنان عقب اعلان استقلاله في سنة ١٩٤٣ وظهوره في المجتمع الدولي ، وكان لها يد في فوزه ، فوقفت الى جانبه في معركته مع فرنسا في شهر نوفمبر سنة ١٩٤٣ اثناء عدوانها عليه واعتقالها رئيس جمهوريته ورئيس حكومته ودافعت عنه اصدق دفاع ، كما وقفت الى

جانبه ايضاً في معركته الفاصلة - معركة الجلاء - سنة ١٩٤٦ مع فرنسا وايدته اصدق تأييد .

وقدر الشعب اللبناني للحكومة السعودية هذه الايادي وقدر لها جميلها . ولما وقع العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ ، وجه رئيس الجمهورية اللبنانية (كميل شمعون) دعوة الى ملوك العرب ورؤسائهم ، لعقد اجتماع في بيروت لتأييد مصر وشد أزرها ، فحضر الملك سعود المؤتمر بالذات ، وقد انتهى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، واصدر بياناً مطولاً (نشرناه على الصفحة ١٦٩ من هذا الجزء) .

تبادل الزيارات

ووصل الى الرياض يوم ١٢ مارس سنة ١٩٥٧ رئيس جمهورية لبنان في زيارة رسمية لتعزيز العلاقات الاخوية الواشجة بين البلدين ، فاستقبل بالحفاوة ودارت في خلال زيارته مباحثات انجلى يوم ١٦ منه عن اصدار البلاغ المشترك الآتي :

« قام السيد كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية بزيارة رسمية لجلالة الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية ، وتباحث الملك والرئيس في جميع الشؤون التي تهم البلدين في جو مفعم بالاخوة العربية والثقة والتفاهم المتبادلين ، فتبين لهما بوضوح تام ان بلديهما يلتقيان في سياستهما حول الاهداف والمبادئ الاساسية الآتية :

- ١ - احترام استقلال كل دولة عربية وتعزيز اسباب سيادتها وحريتها .
- ٢ - تأييد الشعوب العربية التي لم تفز باستقلالها التام في نضالها لاستكمال هذا الاستقلال .

٣ - توثيق التعاون بين البلدان العربية والعمل على جمع كلمتها كي تتكامل بعضها ببعض وتفيد بعضها من بعض وكي تقف صفاً واحداً في مجابهة الاحداث الدولية .

٤ - مقاومة اي شكل من اشكال المداخله من قبل اي دولة في سياسة اية دولة عربية او في شؤونها الداخلية مع المراعاة التامة للالتزامات التي ينص عليها ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الضمان الجماعي .

٥ - الاسهام في توطيد السلم العالمي وفقاً لميثاق جامعة الدول العربية والامم المتحدة ، وبنتيجة تبادل الراي الذي تم بمناسبة هذه الزيارة ، وجد جلالة الملك وفخامة الرئيس ان بلديهما متفقان على الشؤون التالية :

١ - ضرورة القيام بمساع فعالة لازالة اي خلاف بين البلدان العربية .
٢ - القيام بجميع المساعي لا يصال العرب لحقوقهم الكاملة في فلسطين .
٣ - مناصرة الشعب الجزائري الشقيق في نضاله من اجل ممارسة حقه في الاستقلال والسيادة .

٤ - تأييد العرب المناضلين في سبيل حريتهم واستقلالهم في جنوب الجزيرة العربية .
٥ - التعاون الكامل لاسترداد المملكة العربية السعودية حقوقها في واحة البويعي والمناطق المتنازع عليها .

٦ - التأكيد على ان مياه خليج العقبة ومضيق تيران هي مياه اقليمية عربية صرفة .

٧ - الوقوف الى جانب مصر في قضية قناة السويس .

٨ - التعاون على مكافحة المبادئ الشيوعية وكل نشاط هدام في بلديهما يناقض المثل العليا والقيم الروحية للشعوب العربية ، وعلى مقاومة الدعايات الاستعمارية والصهيونية .

٩ - المباشرة حالاً باعداد اتفاق المدفوعات وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين المملكة السعودية ولبنان .

واستقر رأي الملك والرئيس على ان يقيما على اتصال دائم وان يتشاورا باستمرار بغية تحقيق الاهداف والمبادئ والخطط التي ورد ذكرها في هذا البيان .

الملك سعود في لبنان

ووصل الملك سعود يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٩٥٧ الى بيروت في زيارة رسمية تلبية لدعوة رئيس الجمهورية ، فاستقبل بالحفاوة وانتهت المباحثات التي دارت بينهما باصدار البلاغ المشترك الآتي :

« لبي الملك سعود الاول ملك المملكة العربية السعودية دعوة رئيس الجمهورية اللبنانية السيد كميل شمعون وقام بزيارة رسمية للبنان في الفترة الواقعة بين الخامس عشر من شهر ربيع الاول عام ١٣٧٧ هـ ، والثاني والعشرين منه الموافق للعاشر من تشرين الاول ١٩٥٧ والتاسع عشر منه ، وحضر جلالاته افتتاح الدورة الرياضية العربية الثانية ، وكانت جلالاته وفخامة الرئيس مغتربين بالمعنى القومي العربي للدورة ومقدرين ما لها من تأثير في تعزيز الروح الرياضية بين الشباب العربي وتوثيق ما بينه من تواصل وتعارف وتعاون ، واتاحت الزيارة الملكية الفرصة لقيام محادثات بين جلالة الملك وفخامة رئيس الجمهورية وبين رجال الحكومتين السعودية واللبنانية تناولت الوضع العربي العام ، وقد جرت هذه المحادثات في ظل ما يسود علاقات البلدين من روح التأخي والتفاهم ، وتبين منها استمسك المملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية بالتزاماتها بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك وميثاق الامم المتحدة ومقررات ومؤتمر

بأندونغ ، وأظهرتا حرصهما على ان تظل سياستهما العربية والدولية مستوحاة من هذه الالتزامات ، وأكد الفريقان تعلقهما بالمبادئ والاهداف الاساسية التي يعلن عنها البلاغ السعودي اللبناني المشترك الصادر في ٢٦ اذار سنة ١٩٥٧ اثناء زيارة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية للمملكة العربية السعودية ، واستعرض الفريقان الاحداث السياسية العربية الراهنة وما تلقيه عليهما وعلى العرب من مسؤوليات قومية ودولية وبحث التطورات السورية الاخيرة ، وهما يعلنان مجدداً تضامنهما التام مع الدول العربية في اعتبار اي عدوان على سورية الشقيقة وعلى اية دولة عربية ومن اي جهة كانت ، عدواناً على كل منهما ، ويرى الفريقان ان احترام استقلال الدول العربية وسيادتها وسلامتها وتجنب التدخل في شئونها الداخلية من المستلزمات الاولى لتوطيد امن الشرق الاوسط واستبعاد التوتر في علاقات دوله ولصون سلام العالم ، وهما يعلنان عزمهما على مواصلة الجهد لتوحيد موقف العرب تجاه جميع الاحداث .

اتفاق التجارة وتبادل المدفوعات

وبدأت في سنة ١٩٦٣ مباحثات بين الحكومتين السعودية واللبنانية لعقد اتفاق تجاري انتهت بالاتفاق ، واحتفل في وزارة الخارجية اللبنانية يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٦٤ بالتوقيع على الاتفاق النهائي وهو :

ان حكومة الجمهورية اللبنانية ، وحكومة المملكة العربية السعودية ، تحدهما روح التعاون المنبثق من ايمان الشعبين اللبناني والسعودي بالاخوة التي تربطهما .

ورغبة منها في ائماء العلاقات الاقتصادية بين بلديهما الشقيقين على اساس المنافع المتبادلة والصلات الطيبة القائمة بينهما ، قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى : يبذل الطرفان المتعاقدان ما في وسعهما لائماء العلاقات الاقتصادية بين بلديهما الى اقصى حد مستطاع وذلك بأن يمنع كل منهما الاخر المعاملة التي تساعد على تحقيق ذلك وفقاً لاحكام هذا الاتفاق :

المادة الثانية : يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بحرية تصدير المنتجات ذات المنشأ او المورد المحلي ، الى بلد الطرف الاخر ، ويسمح الطرف الاخر بحرية استيراد تلك المنتجات ، على ان لا تكون من المنتجات التي تقضي الانظمة المحلية بحظر تصديرها او استيرادها .

المادة الثالثة : تعفي من الرسوم الجمركية ومن اجازات الاستيراد والتصدير المنتوجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية ذات المنشأ اللبناني او السعودي المدرجة في الجدول رقم (١) المرفق بهذا الاتفاق .

المادة الرابعة - أ - تعفى المنتجات الملحق بهذا الاتفاق من الرسوم الجمركية عند استيرادها في بلد احد الطرفين المتعاقدين على ان يكون منشؤها بلد الطرف الاخر .

ب - تتمتع المنتجات المدرجة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا الاتفاق بتخفيض قدره ثلثا الرسوم الجمركية (٦٦ و ٦٦ بالمئة) عند استيرادها في بلد احد الطرفين على ان يكون منشؤها بلد الطرف الاخر .

ج - تعتبر المنتجات الصناعية ذات المنشأ لبناني او سعودي اذا لم تقل قيمة المواد الاولية ذات المنشأ العربي واليد العاملة المحلية الداخلة في صنعها عن ٤٠ بالمئة من تكاليف انتاجها .

المادة الخامسة : يجب ان تصحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء او التخفيض الجمركي بموجب هذا الاتفاق بشهادة منشأ مصدق عليها من السلطات المختصة في

البلد المصدر وموضح فيها نسبة الصنع المحلي طبقاً للفقرة (ج) من المادة الرابعة .

المادة السادسة : يتعهد الطرفان المتعاقدان بتسهيل تجارة الترانزيت عبر بلديهما بجميع وسائل النقل وبعدد اخضاع الترانزيت الى الرسوم الجمركية او رسوم ترانزيت ما عدا ما هو عادل ومعقول من نفقات مقابل الخدمات الناتجة عن عملية الترانزيت ووفقاً للنظام الجمركية المعمول بها في كل من البلدين . مع مراعاة احكام اتفاقية الترانزيت الموقعة في دمشق في كانون الاول ١٩٥٩ .

المادة السابعة - لا تخضع باية حال من الاحوال المنتجات الطبيعية والزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة في بلد احدهما الطرفين المتعاقدين والمستوردة في بلد الطرف الاخر الى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة او على موادها الاولية في البلد المستورد .

المادة الثامنة : رغبة في تنشيط المشاريع الانشائية والعمرائية والصناعية :

أ - يتخذ الطرفان المتعاقدان التسهيلات اللازمة لانشاء شركات من رعية اي من البلدين في البلد الاخر وكذلك لانشاء شركات مختلطة في كلا البلدين .

ب - تستمر الشركات والمؤسسات التجارية التابعة لرعايا احد الفريقين والعاملة في بلد الفريق الاخر بمزاولة اعمالها ونشاطها . وتطبق في المستقبل بصدد انشاء الشركات والمؤسسات التجارية الانظمة المرعية .

ج - تستفيد رؤوس الاموال التي يوظفها احد البلدين او رعاياه في البلد الاخر ، وفقاً للفقرتين السابقتين من نفس الشروط القانونية الممنوحة لرؤوس الاموال الوطنية وذلك على اساس المعاملة بالمثل .

د - نستفيد رؤوس الاموال المذكورة بالاضافة الى التسهيلات الواردة في الفقرة السابقة من التسهيلات والفوائد والحقوق والامتيازات الممنوحة او التي قد

تُمنح لرؤوس الاموال الموظفة من قبل اي بلد اخر .

هـ - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بمنح رعايا الطرف الاخر تسهيل الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي والمهن الحرة على اساس المعاملة بالمثل .

المادة التاسعة :- يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع نقل البضائع المتداولة بينها على متن اسطوليها التجاريين .

المادة العاشرة : يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على تشجيع رعاياه على الحج والسياحة والاصطياف والاشتاء في بلد الطرف الاخر وتسهيل ذلك لهم كما يتعهد بالسماح لهم باخراج الاموال اللازمة لهذا الغرض .

المادة الحادية عشرة : يجوز تعديل الجدولين الملحقين بهذا الاتفاق او اضافة مواد جديدة اليها او الحذف منها بموافقة حكومتي الطرفين المتعاقدين وذلك عن طريق تبادل الكتب بينها .

المادة الثانية عشرة : أ - يسمح الطرفان المتعاقدان لرؤوس الاموال التي يوظفها احد البلدين او رعاياه في البلد الاخر طبقاً لاحكام هذا الاتفاق وارباحها وفوائدها بالانتقال بين البلدين بحرية تامة وبعملة قابلة التحويل .

ب - تتم تسوية المدفوعات الناتجة عن هذا الاتفاق بالعملة التي يتم عليها الاتفاق بين المستورد والمصدر وفقاً للانظمة المرعية الاجراء في كل من البلدين .

المادة الثالثة عشرة : رغبة في حسن تنفيذ هذا الاتفاق تؤلف لجنة مشتركة تجتمع بناء على طلب احد الطرفين المتعاقدين وتكون مهمتها :

١ - العمل على تطبيق هذا الاتفاق وتذليل الصعوبات التي تنشأ اثناء تنفيذه .

٢ - تقديم الاقتراحات الهادفة الى تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتنميتها .

٣ - الاتفاق مع حكومة المغرب

مدت الحكومة السعودية يد المساعدة الى الشعب المغربي في نضاله مع فرنسا منذ سنة ١٩٥٣ طلباً للحرية والاستقلال، ووقفت وراءه تؤيده وتسانده وتبذل له جميع أنواع المساعدات مادية وادبية، مما قدره هذا الشعب الكريم حق قدره، فقد اوفد الملك محمد الخامس وقدماً استقبل الملك سعود في جنوى بايطاليا حين مروره بها في سفره الى الولايات المتحدة سنة ١٩٥٧، يحمل تحياته ودعوة منه لزيارة المغرب في طريق عودته للحفاوة به ردّاً لبعض اباديه وجميله.

والتقى الملك سعود بالملك محمد في مدريد عاصمة اسبانيا وكان فيها للزيارة، فجدد الدعوة فوصل الملك وحاشيته الى الدار البيضاء يوم ١٩ رجب سنة ١٣٧٦ فاستقبل بالحفاوة، ودارت مباحثات بين رجال الحكومتين انتهت باصدار البلاغ المشترك الآتي :

« في يوم الاربعاء ٢٠ رجب سنة ١٣٧٦ انعقد في قصر الدار البيضاء اجتماع بين حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية وبين حضرة صاحب الجلالة محمد الخامس ملك المغرب، وقد حضر هذا الاجتماع من الجانب السعودي سمو الامير مساعد بن عبد الرحمن، ومن الجانب المغربي صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة المغربية مولاي الحسن، وسعادة رئيس الحكومة السيد البكاي ووزير الخارجية السيد احمد بلفريج. وقد استعرضت في هذا الاجتماع المشاكل الدولية العامة وخاصة منها ما يهم الشعوب العربية في الشرق الاوسط والمغرب. وقد تناول الحديث المباحثات التي جرت بين جلالة الملك سعود وبين الرئيس ايزنهاور ورجال حكومته،

فأبدى جلالته ارتياحاً لما شعر به من تفهم الرئيس ايزنهاور وحكومته لقضايا العرب. وبعد تبادل الرأي حول الموضوع، شكر صاحب الجلالة محمد الخامس جلالة الملك سعود على جهوده وتمنى له النجاح في المهمة التي يقوم بها لحيز العرب. وعلى اثر هذا الاجتماع وضعت المبادئ الاساسية لاقامة تعاون وثيق بين المملكة السعودية وبين المملكة المغربية الشريفة، فعبر صاحب الجلالة عن مساندة بعضها لبعض في القضايا التي تهم البلدين خاصة والبلدان العربية والاسلامية بصفة عامة، واتفق الفريقان على تبادل التمثيل السياسي.

ولي عهد المغرب يزور

ووصل الى الرياض في شهر فبراير سنة ١٩٥٨ الامير الحسن ولي عهد المغرب (ملكه الآن) يحمل رسالة خاصة من والده الملك محمد الخامس الى الملك سعود انطوت على ارق العواطف الاخوية واسماها وعلى ترديد عبارات الشكر للمساعدات الثمينة التي اسديتها الحكومة السعودية لشخصه ولبلاده في ايام المحنة.

ودارت في هذه الزيارة مباحثات اسفرت عن عقد معاهدة اخوة وصداقة بين البلدين نصت على توثيق التعاون وتأكيد التناصر في سياستها العربية والدولية وقيام تعاون اقتصادي واسع النطاق بينهما.

ورد الملك سعود على الرسالة الملكية مكرراً دعوة الملك لزيارة البلاد.

وتم تبادل التمثيل السياسي على الاثر.

زيارة ملك المغرب

ووصل الى الرياض في شهر يناير سنة ١٩٦١ جلالة الملك محمد الخامس ملك

المغرب في اثناء رحلة الى الشرق العربي ، ليكرر تقديم الشكر الشخصي للملك
المملكة السعودية ورجال دولته على المساعدات الثمينة التي بذلوها للمغرب .
فاستقبل وودع بالحفاوة اللائقة .

٥ - الاتفاق مع فرنسا

تم تنظيم العلاقات السياسية والقنصلية بين الحكومتين السعودية والفرنسية
في سنة ١٩٣٢ ، وفي عهد الملك عبد العزيز .
واعلنت الحكومة السعودية بموجب بلاغ اصدرته يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ،
انها قطعت العلاقات السياسية مع فرنسا ومنعت اسالة البترول السعودي الى
بلادها ، تضامناً مع مصر التي اعتدت عليها فرنسا في حادث العدوان الثلاثي
المعروف .

وجاءت فرنسا بعد ان اجلت جنودها عن اراضي مصر وبعد ان جددت
علاقاتها السياسية معها ، تطلب اعادة العلاقات بينها وبين الحكومة السعودية ،
فردت عليها بان ذلك موقوف على الاعتراف بحق شعب الجزائر بالحرية والاستقلال
واعادة حقوقه اليه ومنحه استقلاله . وقد تم ذلك باتفاق افيان بين فرنسا
والجزائر يوم ١٨ مارس سنة ١٩٦٢ ، فلم يبق هنالك ما يحول دون تجديد
العلاقات وتبادل التمثيل السياسي .

ووصلت الى جده في شهر مارس سنة ١٩٦٤ بعثة اقتصادية فرنسية حددت
مهمتها بالبحث عن البترول والمعادن ، فدارت مباحثات بينها وبين مدير مؤسسة
البترول والمعادن السعودية ، انتهت يوم ٨ يونيو سنة ١٩٦٤ بالموافقة على انشاء
شركة تتولى الحفر والتنقيب عن المعادن وحفر الآبار العميقة ، على أن يكون

مركزها الرئيسي في مدينة الرياض ، وعلى ان يتألف مجلس ادارتها من سبعة
اعضاء ويكون ٧٥ بالمئة من عمالها سعوديين وعلى أن ترتفع هذه النسبة تدريجاً
حتى تبلغ ٩٠ ، وذلك بعد تدريب هؤلاء العمال تدريباً فنياً كافياً .
وتقسم الاسهم بين الشركة والمؤسسة على المنوال الآتي :

٥١ للاولى و ٤٩ للثانية .

وهذه اول شركة فرنسية تتقدم للعمل في السعودية وتعتد معها اول اتفاق .



تخية سرعور

في اوائل شهر اكتوبر سنة ١٩٦٤ (جمادى الاولى سنة ١٣٨٤) غادر الامير
الامير فيصل نائب الملك جده الى القاهرة على رأس الوفد السعودي للاشتراك في
مؤتمر دول عدم الانحياز ، الذي عقد يوم ٦ من ذلك الشهر باشتراك ٥٧ دولة
يثلها ملوكها ورؤساؤها ، اي انه كان مجتمعاً دولياً خطيراً .

وسرى في عقيدة الكثيرين بعد سفره بان ازمة الحكم في السعودية انتهت
وطوي بساطها ، بعد هذا الاجماع العام الذي اجمعته الامة على تقليد الامير فيصل
نيابة الملك لما عرفته من كفاءته واخلاصه ، ولما تبينته من عجز سعود مادياً
وحكماً عن النهوض باعباء الملك الجسام ، بيد ان رجال الحاشية والاتباع ، ما
لبثوا ان عادوا الى ما نهوا عنه ، فاثاروا مسألة الحكم على نطاق واسع متحدين
ارادة الشعب ، وسالكين طريقاً غير طريقه ، فلفت عملهم هذا الانظار ، خصوصاً
وكانت مشكلة اليمن في الذروة وكانت قوى البلاد كلها مرصدة ومهيئة وعلى
قدم الاستعداد لمجابهة تطوراتها .

وزاد النار اشتعالاً ، وزاد المشكلة تعقيداً ، اشاعات شاعت ، ونزلت منزلة اليقين ، وخلاصتها ان هنالك اصابع اجنبية من وراء هذه الحركة ، وقال القائلون ان احدى الحكومات العربية المجاورة ، من وراء هذه الحركة تغذيها وتبذل لها الاموال الكثيرة بغية ايجاد شقاق وتصدع في الحكم السعودي قد يساعدها على بلوغ أوطارها ، وتحقيق ما عجزت عن تحقيقه بالوسائل العادية المعروفة .

واثرت هذه الروايات في النفوس ، واحداثت قلقاً ، فواصل الامراء والعلماء ورجال الدولة عقد الاجتماعات لايجاد مخرج من هذه الازمة التي صارت تهدد البلاد بامننا واستقرارها ، وتعرضها لهزات عنيفة ، وتمهد الطريق للتدخل الاجنبي في شؤونها .

واتفقت الكلمة في النهاية على تنحية الملك سعود لعجزه عن مباشرة الحكم وافناع الامير فيصل بقبول البيعة انقاداً للبلاد ووقاية لها من الاخطار .

ووصل فيصل الى جده يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ عائداً من رحلته لمصر ، فوجد جماهير الشعب في انتظاره ، جاءت ترجوه قبول البيعة باعتبارها الحل الوحيد الذي ينقذ البلاد من ازمته ، ويعيد اليها الاستقرار .

اما ما جرى بعد ذلك ، فقد اوردنا تفاصيله في كتابنا « فيصل العظيم » .

الفهرست

صفحة	
١٥	المقدمة
١٥	بيعة الملك سعود
١٦	الامير فيصل ولي العهد
٢٣	اول بيان سياسي للملك
٢٣	تنظيم الدولة
٢٥	سلسلة مراسيم تنظيمية
٣٦	افتتاح مجلس الشورى
٤٠	الوزارة الاولى
٤٢	توسعة الحرمين المكي والمدني
٤٦	رحلات الملك سعود
٥٨	اتفاق مالي واقتصادي مع سورية
٦٩	نظام جديد لمجلس الوزراء
٧٩	المساعدات للجزائر
٨٤	المساعدات لفلسطين
٨٩	الى مؤتمر باندونج
١٠٣	العدوان البريطاني على البريمي
١٢٣	حلف عسكري سعودي - مصري
١٣٤	حلف عربي رباعي
١٥١	الاتفاقات مع العراق
١٦٠	السعودية تنجد مصر
١٧٥	العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة

مؤلفات الاستاذ امين سعيد

المطبوعة

.....

تاريخ الدولة السعودية

في خمسة مجلدات

- ١ - سيرة الامام الشيخ محمد بن عبد الوهاب
- ٢ - من محمد بن سعود الى عبد الرحمن الفيصل
- ٣ - عهد الملك عبد العزيز
- ٤ - عهد سعود بن عبد العزيز
- ٥ - فيصل العظيم
- ٦ - ايجاد الدولة السعودية (رحلة في السعودية)

تاريخ مصر السياسي الحديث

في خمسة مجلدات

- ١ - من الحملة الفرنسية حتى انهيار الملكية
- ٢ - الثورة
- ٣ - العدوان
- ٤ - الجمهورية العربية المتحدة مجلد اول
- ٥ - » » » » ثانيا

صفحة

١٩٧	خليج العقبة والسعودية واميركا
٢٠٣	مؤامرة لنسف قصر الناصرية
٢٠٧	التعاون مع الاردن
٢٣٥	مصر تعتذر للسعودية
٢٣٩	تنازل الملك عن سلطاته الدستورية
٢٤٦	وزارة الملك
٢٥١	الامير فيصل يعود للوزارة
٣٥٧	مشكلة اليمن بين السعودية ومصر
٣٧٦	اميركا والامم المتحدة وقتنة اليمن
٣٩٩	وزارة فيصل الثالثة
٣١٦	غارات الطائرات المصرية على الاراضي السعودية
٣٢١	نداء الامير فيصل الى الشعب السعودي
٣٢٧	مرض الملك سعود
٣٣٠	العودة الى العدوان
٣٤٠	وساطات عربية
٣٥١	نيابة الملك
٣٦١	تطور جديد في مشكلة اليمن
٦٣٩	سلسلة اتفاقات دولية :
٣٦٩	١ - اتفاق اقتسام المنطقة المحايدة
٣٧٢	٢ - تعديل اتفاقيات البترول
٣٧٨	٣ - الاتفاق مع لبنان
٣٨٦	٤ - الاتفاق مع حكومة المغرب
٣٨٨	٥ - الاتفاق مع فرنسا
٣٩١	تنحية سعود

القضايا العربية

الثورة العربية الكبرى في ٣ مجلدات :

- ١ - النضال بين العرب والترك
- ٢ - النضال بين العرب والحلفاء
- ٣ - اماره شرق الاردن وقضية فلسطين وثورة سورية
- ٤ - مأساة الملك حسين
- ٥ - ثورات العرب في القرن العشرين
- ٦ - الوطن العربي
- ٧ - الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة
- ٨ - تاريخ اليمن السياسي
- ٩ - تاريخ الاستعمار البريطاني في بلاد العرب
- ١٠ - تاريخ الاستعمار الفرنسي والاطالي
- ١١ - برنامج لإنشاء الدولة العربية المتحدة
- ١٢ - أيام بغداد (رحلة في العراق)
- ١٣ - ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم

مؤلفات الأستاذ أمين سعيد

..... تحت الطبع

- ١ - بلاد العرب في آخر العهد العثماني
- ٢ - الدولة الفيصلية في الشام
- ٣ - سورية من الاحتلال الى الاستقلال
- ٤ - عهد الانقلابات في سورية
- ٥ - الدولة الهاشمية في الاردن
- ٦ - الدولة الفيصلية في العراق
- ٧ - العراق في عهد الانقلابات
- ٨ - جمهورية لبنان
- ٩ - السودان المستقل
- ١٠ - ليبيا المجاهدة
- ١١ - تونس المستقلة
- ١٢ - الجزائر الباسلة
- ١٣ - المغرب المناضل
- ١٣ و ١٤ - الجامعة العربية
- ١٥ - العرب والاتحاد السوفياتي
- ١٦ - مصر في عهد الاشتراكية (خمس مجلدات)
- ١٧ - مذكراتي السياسية (» »)

مطبعة كرم - بيروت